الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

تطوُّر الاستيطان الصُهيوني في فلسطين وآثـارُه على الشّعب الفلسطيـني (1993م-2014م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

- فاتح باهي

إشراف الأستاذ:

أ. د. علي غنابزية

أعضاء لجنة المُناقشة:

الاسم واللقب	الدّرجة العلمية	الجامعة	الصفة
محمد عبد الرؤوف ثامر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيسا
علـي غنـابزيـة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
محمد السعيد عقيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مناقشا
مختار هواري	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	مناقشا
جمال بلفردي	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي بريكة	مناقشا
رشيد قسيبة	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1440هـ/1441هـ - 2019م/2020م

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

«لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُحَصَّنَةٍ أَوْ
مِن وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ
جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ»

الآية (14) سورة الحشر

شُكر وعِرفَان

الحمد للّه أوّلا وآخرا، فهو أهلُ الثناءِ والفضلِ، فقد يَسَّرَ لي أسبابَ البحث والدراسة، ووفّقني لإتمام هذه الأطروحة، فاللّهم لك الحمد حمداً كثيراً طيّباً مباركاً فيه.

ثمّ اعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور الشيخ علي غنابزية، لمرافقته لي طيلة مدّة إنجاز الأطروحة، حيث كان مُشرفاً ومُوجّهاً وناقداً ومُصحّحاً، فبارك اللّه فيه وجازاه كلّ خير ومتّعه اللّه بموفور الصّحة والعافية.

وأتقدّم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الكِرام أعضاء لجنة المناقشة، لِقبُولِهم مناقشة أطروحتي.

والشكر موصول أيضا لكلّ من قدّم لي يَدَ العون والمساعدة لإتمام هذه الأطروحة، مِنْ أساتذة وزملاء، داخل الوطن وخارجه، وخاصة في مراكز البحث التي زوّدتني ببعض المصادر والمراجع.

واللّه الموفق وهو الهادي إلى سواءِ السبيلْ.

الإهداء

إلى روح والدي الشيخ عبد اللّٰه بن إبراهيم باهي رحمة اللّٰه عليه.

إلى الوالدة الكريمة حفظها اللّٰه.

إلى إخوتي وأخواتي وأولادهم، وفقهم اللّٰه لكلّ خير وفلاح.

إلى زوجتي الفاضلة " فاطمة" وأولادي: هداية، عمر، محمد الضيف، حفظهم اللّٰه.

إلى من علّمني...أساتذتي في كلّ المراحل التعليمية.

إلى الباحثين والدارسين على هذا الدرب الطويل الشاق المُمْتِعْ.

إلى شهداء الجزائر وفلسطين...

أُهدي هذا العَمل...

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
تر	ترجمة
ج	جزء
د ت ن	دون تاريخ نشر
د ط	دون طبعة
د ب	دون بلد
م	ميلادي
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
ق	قرن
هـ	هجري
مخ	مخطوط
تح	تحرير
تص	تصنيف
تق	تقديم
م ت ف	منظمة التحرير الفلسطينية

الملخص

الملـخـص

تهدف الدراسة إلى رصد تطور ظاهر الاستيطان الصهيوني في فلسطين، في الفترة التي تلت توقيع اتفاقية أوسلو في 13سبتمبر 1993م، بين منظمة التحرير الفلسطينية، والكيان الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث تتبّع وتيرة العمليات الاستيطانية، تخطيطاً وتنفيذاً وبناءً، وذكر الأرقام والاحصائيات، والحقائق الموجودة على الأرض، وما نتج عنه ذلك من آثار وانعكاسات على المجتمع الفلسطيني، ورغم غموض الاتفاق فيما يتعلق بموضوع الاستيطان، فإنّ الكيان الصهيوني واصل نهجه وبقيت عمليات البناء مستمرة، كما استمرّ في صمته تُجاه إنشاء البؤر الاستيطانية الغير قانوني في عُرف الاحتلال، لمعرفته أنّها ستصبح أمرا واقعا مفروضا في وقت لاحق، وكلّ هذه المعطيات أثّرت في حياة الفلسطينيين اليومية، ومسّت جميع الجوانب: الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وجانب المقدّسات الإسلامية والمسيحية أيضا، مما يدلّ على خطورة المشاريع الاستيطانية التي نفّذها الصهاينة على الأراضي المحتلة، وفي ختام الدراسة استعرضنا ردود الأفعال الفلسطينية والعربية والدولية، و سياسة المجتمع الدولي التي اتسمت باختلاف المكاييل في التعامل مع موضوع الاستيطان الصهيوني، كما ذكرنا مواقف الصهاينة مما جرى بسبب تلك المخططات الرامية إلى الاستحواذ على مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين، وبناء مئات المستوطنات، والكتل الاستيطانية عليها.

Résumé

L'étude vise à suivre l'évolution du phénomène de l'implantation sioniste en Palestine, durant la période suivant la signature de l'accord d'Oslo le 13 septembre 1993, entre l'Organisation de libération de la Palestine et l'entité sioniste aux États-Unis d'Amérique. S'agissant de suivre le rythme des opérations de colonisation, de planification, de mise en œuvre et construction ainsi que les chiffres et les statistiques, les faits sur le terrain et les effets et répercussions qui en résultent sur la société palestinienne. Malgré l'ambiguïté de l'accord sur la question des colonies, l'entité sioniste poursuit sa démarche et les opérations de construction se sont poursuivies, et elle a également poursuivi son silence sur la création d'avant-postes illégaux selon la norme de l'occupant, sachant qu'elle sera un fait accompli plus tard. Toutes ces données ont affecté la vie quotidienne des Palestiniens, et ont touché tous les aspects: sécuritaire, politique, économique, social et éducatif, ainsi que les lieux saints islamiques et chrétiens, ce qui montre la gravité des projets d'implantation menés par l'état sioniste sur les terres occupées. Nous renvoyons à l'issue de notre étude les réactions palestiniennes, arabes et internationales, ainsi que la politique de la communauté internationale, caractérisée par deux poids deux mesures, dans le traitement de la question des terres par l'état hébreux. Nous avons également évoqué les positions des sionistes en ce qui concerne les projets d’acquisition de vastes zones de terres palestiniennes et d’y construire des centaines de colonies et de fortifications.

Abstract

The study aims to follow the evolution of the phenomenon of Zionist implantation in Palestine. In the period following the signing of the Oslo agreement on September 13, between the Palestine Liberation Organization and the Zionist entity. in the United States of America. In terms of keeping pace with settlement operations, planning, implementation and construction .Moreover we dealt with figures and statistics, facts on the ground and the resulting effects and repercussions on Palestinian society. Despite the ambiguity of the agreement on the issue of settlements, the Zionist entity continues to move forward and construction operations have continued. And it has also continued its silence on the creation of illegal outposts according to the standard of the occupier, knowing that it will be a done deal later. All these Factors affected the daily life of Palestinians. And affected all aspects: security, politic, economy, society and education, as well as Islamic and Christian holy places, which was the most target by the Zionist state on the occupied land. In the conclusion of our study we talked about the Palestinian, Arab and international reactions, as well as the policy of the international community that characterized by double standards, about the treatment of the land by the Hebrew state. We also spoke about the Zionist positions regarding plans to acquire large areas of Palestinian land and build hundreds of settlements and fortifications there.

مـقـدمـة

استهدفت الحركة الصهيونية عند احتلالها أرضّ فلسطين، تجميعّ أكبر عددٍ ممكنْ من اليهود والصهاينة وتوطينهم في تلك الأرض المباركة، عبر عمليّة تحويلٍ ديموغرافيّ يُستبدلُ من خلالها المواطنون الفلسطينيون بيهود الشّتات، فعملية الاستيطان هي جوهر المشروع الصهيوني وغايته في الوقت نفسه، وإذا كانت عناصر الاستيطان متعدّدة تشمل الانسان ومصادر الأرض الطبيعية والبنى التّحتية، إلّا أّن العامل الحاسم فيها هو العنصر البشري، إذْ هوَ الأساس في كاملْ أطوار العمليّة الاستيطانية.

ويُعتبر الاستيطان الصهيوني في أرض فلسطين من أهمّ مرتكزات الصراع الإسلامي الصهيوني، فالكيان الصهيوني عبارة عن مستوطنة كبيرة قامت على أُسُسْ احتلالية استيطانية، عبر السيطرة على الأرض في فلسطين المحتلة، عن طريق ممارسات عديدة خُطّط لها عبر سنوات طويلة، أهمها الطرد والتهجير لأصحاب الأرض الأصليين، وإحلال محلّهم، بل تعويضهم بيهود الشتات الذين لفظتهم أوربا عبر فترات متباعدة.

وعرفت سياسة التوسّع والتمدّد للاحتلال الصهيوني تطوّرات عبر مراحل زمنية طويلة، وشملت هذه التطورات تغيير الخِطط والبرامج حسب المرحلة وحسب الأشخاص الذين يسيرون الكيان الصهيوني، حيث اعتمد الاستيطان منذ بدايته على التدرّجْ، بدءً من وضع الأحزمة الأمنية الاستراتيجية القريبة من الحدود، ومن ثم أخذ في الانتشار إلى باقي أرجاء أراضي الضفة الغربية وفي مراحل لاحقة إلى قطاع غزة، والنقب، وذلك لقتل أي حلم لقيام دولة فلسطينية على أراضي واضحة، تضمن الاستقرار للسكان الفلسطينيين في دولتهم التاريخية، هؤلاء السكان الذين تجرّعوا مرارة الحروب والغطرسة اليهودية.

إذاً الاستيطان هو سياسة واستراتيجية ثابتة في فِكر وممارسات الدولة العبرية والكيان الصهيوني، تهدف من خلاله لتحقيق أهداف محدّدة بعيدةُ المدى في مقدمتها الاستيلاء على الأرض ومصادرتها، وشقّ الطرق الالتفافية وبناء الجدران العازلة، والتعدّي على المقدّسات الإسلامية والمسيحية.

ولتسليط الضوء على موضوع الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلّة جاءت هذه الدراسة، التي عالجت تطوّرات الاستيطان في فترة مهمة من تاريخ الصراع الصهيوني الفلسطيني على الأرض المباركة، وهي فترة ما بعد أوسلو، وكان عنوان الدراسة كالآتي: **تطوّر الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وآثاره على الشعب الفلسطيني. (1993م– 2014م).**

إشكالية الدراسة:

يعتبر الاستيطان الصهيوني في فلسطين أهم مشروع بالنسبة لليهود منذ اغتصابهم أرض فلسطين، حيث تمّ اتخاذه كأداة محورية وفعّالة لتحقيق الأهداف التوسعية الاستعمارية منذ احتلال فلسطين واستمر كيدهم ومكرهم طيلة جولات الصراع، مما أثّر سلبا على الأرض والانسان، وتطور الأمر عبر مراحل صعبة تحتاج إلى دراسة علمية متأنية، وفحص دقيق لمخططات اليهود واحصائها، وذكر أرقامها وتفاصيلها، من أجل إدراك الخطر الذي وقع، والتعرف على اخفاقات العرب والمسلمين في التصدي للاستيطان ومنعه، وعليه نطرح الإشكال الآتي:

كيف تطوّر الاستيطان في فلسطين؟ وما هي الأساليب التي اتبعتها الحركة الصهيونية لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية ومظاهرها الميدانية، في فلسطين بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م؟ وكيف انعكس ذلك على حياة الفلسطينيين؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي منطلقات الحركة الصهيونية في تبرير الاستيطان في فلسطين؟
- هل حقّق الاستيطان الصهيوني أهدافه المسطرة على المدى القريب والمتوسط؟
- ما هي ردود أفعال الفلسطينيين في مواجهة هذا المد الجارف للاستيطان، وتزايد أعداد المستوطنات، في تلك الفترة؟
- كيف انعكس الاستيطان على مختلف مجالات الحياة اليومية للمجتمع الفلسطيني؟
- هل قدّم الفلسطينيون استراتيجية عمل واضحة لإيقاف الاستيطان والتصدّي له، خاصة بعد سنة 1993؟
- ماذا عمِل المسلمون والعرب في سبيل الحد من تكريس الصهاينة لمخططاتهم الاستيطانية؟
- ما موقف المجتمع الدولي والهيئات الدولية من الاستيطان والتعدي على المقدسات الاسلامية؟
- هل لقيت مخططات الاستيطان الصهيوني القبول والترحيب لدى مختلف أطياف الطبقة السياسية الصهيونية، أم أنّ هناك من عارض تلك السياسة؟

نطاق الدراسة:

تعتبر سنة 1993م هي المعلم الزمني المحدد لبداية الدراسة، وهي السنة التي عقدت فيها اتفاقية اوسلو المشؤومة والتي كانت منعرجا حاسما لقضية فلسطين، إذ انتجت واقعا أليما وشكّلت صدمة كبيرة لدى مختلف شرائح الشعب الفلسطيني، ويعتبرها اغلب الدارسين والمحللين بداية التحلّل من

المقاومة المسلحة والتطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل، والدخول في لعبة التنازلات خاصة مع تشكيل السلطة الفلسطينية. وكانت نهاية الدراسة محدّدة بسنة 2014م، وهي السنة التي عرفت شنّ الصهاينة الحرب الثالثة على غزة، وبتواطؤ دولي مفضوح، كما شهدت الساحة الفلسطينية والاقليمية تحولات كبرى في المواقف والسياسات، وزيادة الحصار على قطاع غزة، وتزايد وتيرة الاستيطان الصهيوني في تلك الفترة بالذات.

دواعي اختيار الموضوع:

إنّ اختياري لهذا الموضوع يرجع لعدّة أسباب ودوافع هي:

أ – دوافع موضوعية:

أولا: أهمية الموضوع وخطورته، حيث أن تسليط الضوء على موضوع الاستيطان في فلسطين، يفتح لنا المجال للوقوف على المخططات التي وضعتها الحركة الصهيونية بغية زرع الكيان الصهيوني الغاصب في أرض فلسطين عبر مراحل تاريخية.

ويعتبر الموضوع جديدا في مجاله، ويرجع ذلك لقلة الدراسات العلمية الأكاديمية – على الأقل في منطقة المغرب العربي خاصة –، التي تفصّل في الاستيطان الصهيوني وركائزه، بل توجد بعض الدراسات المتناثرة هنا وهناك على شكل مقالات أو دراسات لجزئية من جزئيات الموضوع لا ترقى إلى درجة الأطروحة أو الدراسة العلمية المعمّقة.

ثانيا: قلّة البحوث والدراسات المنجزة في تخصّص تاريخ فلسطين في الجزائر، وخاصة في الفترات القريبة، فأردتُ من خلال هذا البحث أنْ أقدّم الإضافة العلمية التاريخية للمكتبة الجزائرية، لتكون زاداً ومرجعا للطلبة والباحثين في هذا المسار مستقبلا.

ثالثا: الرغبة في تقديم عمل أكاديمي تاريخي يخص قضية فلسطين، بالتركيز على أهمّ أداةٍ استعملتها الحركة الصهيونية لتفريغ الأرض وتغيير الواقع ألَا وهي السياسة الاستيطانية.

ب–الدّافع الذاتي:

– الرّغبة في مواصلة البحث في تاريخ فلسطين، واستكمال ما بدأته في مرحلة الماجستير، التي كان فحواها حول احتلال القدس والتهويد، والبقاء في نفس الخط وعلى نفس الثّغر مرابطًا.

– مكانة فلسطين في القلب والوجدان كانت دافعا قويا ومُحفّزاً مهما للقيام بهذا البحث، فهي الأرض المباركة بنص القرآن الكريم، التي تضمّ بين ربوعها وجنباتها أولى المساجد بناءً، وثالثهما مكانةً

ورفعةً، وباعتبار الانتماء للأمة الإسلامية التي تمثّل فلسطين قلبها النابض، فإنَّ دراسة أوضاعها العامة والبحث فيما وقع لها من نكبات بعد احتلالها، يعدّ من صميم وعلامات تأكيد هذا الانتماء.

– كما أنّ موضوع الأطروحة هو من صلب الاهتمام بقضية فلسطين التي نذرت نفسي للبحث فيها وبذل الوقت والجهد من أجل التعريف بها والغوص في مراحلها واستكشاف خباياها، وفضح مؤامرات ودسائس الحركة الصهيونية وكشف مخططاتها وسياساتها الماكرة.

– التخصّص في قضية فلسطين، والبحث في تاريخها وتعميق الدراسة في إطارها العربي الإسلامي، لتكون مرجعاً يُقصد.

أهداف الدراسة:

1- التعرف عن الأسباب الحقيقيّة التي جعلت الحركة الصهيونية تعتبر الاستيطان منطلقها الأساسيّ لتحقيق أهدافها المعلنة والخفية.

2- بيان الفرق بين الاستيطان الصهيوني وأنواع الاستيطان الذي مارسته القوى الاستعمارية الأخرى عبر العالم.

3- تحليل الأبعاد التاريخية والسياسية والأمنية لهذا الاستيطان السرطاني التوسعي في فلسطين.

4- توضيح سبب تركيز الصهاينة على البعد الديني والتاريخي، لتبرير تنفيذ مخططاتهم الصهيونية.

5- تتبّع مراحل الاستيطان الصهيوني وتطوّره في فلسطين خاصة بعد اتفاقية اوسلو 1993م.

6- إيضاح أهداف الاستيطان، وإماطة اللثام عن الاستراتيجيات الصهيونية الرامية إلى اقتلاع السكان المسلمين والعرب وطردهم من فلسطين.

7- إبراز انعكاسات وآثار الاستيطان الصهيوني على المجتمع الفلسطيني وعلى الأرض التي استحوذ الصهاينة على مساحات كبيرة منها.

8- كشف أسباب فشل الطرفين الفلسطيني والصهيوني في التعامل مع قضية الاستيطان أثناء مختلف مراحل المفاوضات.

9- تحليل النتائج المتوصّل إليها من خلال إنجاز المخططات الاستيطانية، في الفترة المدروسة وهل كانت في مستوى تطلّعات الحركة الصّهيونية أم أنّها أقل من ذلك.

10- توضيح مدى جدّية البلدان العربية والإسلامية، في التعامل مع ما وقع على الأرض الفلسطينية من تجاوزات وانتهاكات وسط صمت عالمي مفضوح، باعتبار أرض فلسطين وَقْفٌ لكافة الأمة الإسلامية.

11- بيان تخاذل المجتمع الدولي بمؤسساته المختلفة، حيال قضية الاستيطان في فلسطين، وعدم الوقوف أمام توسع الصهاينة، واختلاف مكاييل التعامل.

مناهج الدراسة:

أما المنهج المعتمد في هذا البحث فهو المنهج التاريخي المناسب لمثل هذه المواضيع، وتمّ ذلك بجمع المادة العلمية من المصادر والمراجع، والوثائق والتقارير، والمقالات مما سمح بتسليط الضوء على مجموعة من الأحداث المتعلّقة بتكريس السياسة الاستيطانية الصهيونية التي شهدتها فلسطين من خلال تتبّع المسار الزماني والمكاني، وسرد المشاريع المختلفة وذكر أماكن وأنواع المستوطنات والمستوطنين، وكيف تأثّر الفلسطينيون بذلك الواقع المفروض عليهم، وبيان الآثار المترتبة في مختلف مجالات الحياة اليومية، كما استعنت بالمنهج المقارن: خاصة عندما يتعلق الأمر بطرح أوجه الشبه والاختلاف بين أنماط الاستعمار الاستيطاني الغربي، والاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وبين المواقف المختلفة وردود الأفعال تجاه الاستيطان، من أطراف دولية، أو حتى ردود الأفعال المتباينة داخل التيارات اليهودية في حد ذاتها.

واستخدمت المنهج التحليلي: من أجل استنباط واستنتاج بعض النتائج المهمة، والتعليق على بعض المواقف والأحداث البارزة، وذكر وجهات النظر المختلفة من عدة زوايا حول ذات العنصر أو الأثر والنتيجة.

ولأنّ البحث والدراسة حول تطوّر ظاهرة الاستيطان، فقد تطلب ذلك استعمال الاحصائيات والأرقام بكثرة، وذلك لإيضاح تفاصيل هذا التطور عبر السنوات، فقد ظهر الجانب الاحصائي في أغلب مراحل البحث، خاصة عند ذكر عدد المستوطنات، وعدد المستوطنين، وتفاصيل المساحات المبنية، وكذا ما بقي للفلسطينيين من أراضي بالأرقام.

خطة الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، قسّمت الدراسة بعد المقدمة إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية، وخاتمة على النحو التالي:

الفصل التمهيدي حمل عنوان: ظاهرة الاستيطان وتطورها بين 1948م و1993م، حيث تطرقت فيه إلى: ماهية الاستيطان وخلفيته التاريخية، ثم: فصّلنا عنصر الهجرة والاستيطان قبيل قيام الكيان الصهيوني والعنصر الثالث بعنوان الاستيطان بعد قيام الكيان الصهيوني، أي بعد سنة 1948م، وفي الفصل الأول المعنون بالاستيطان الصهيوني في فلسطين الفترة 1993م-2014م، ذكرنا أهم مراحل العملية الاستيطانية بعد اتفاقية اوسلو 1993م وحتى سنة 2014 م، ثم في العنصر الثاني لهذا

الفصل قدمنا وصفا عاما للمستوطنات والمستوطنين، وفي آخر عنصر كان الكلام عن دعم القوى الغربية للكيان الصهيوني دبلوماسيا وماديا لتنفيذ المخططات الاستيطانية.

وخصّصنا الفصل الثاني للدراسة لإبراز آثار الاستيطان على المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة مستويات هي: المستوى الاقتصادي، السياسي، الأمني ثم المستوى الاجتماعي، وأخيرا بيان الآثار على المقدسات المسيحية والإسلامية، أما الفصل الثالث والأخير فقد تمحور حول ردود الفعل الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية حول الاستيطان الصهيوني، كما أفردنا عنصرا للحديث عن ردود أفعال ومواقف الحكومات والأحزاب الصهيونية وبعض الهيئات، من السياسة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين.

الدراسات السابقة:

وُجدت دراسات وأبحاث حول الاستيطان في فلسطين، مسّت مراحل زمنية مختلفة، وركّزت على نقاط معينة، وأفردَتها بالسرد والتحليل، كذكر الاستيطان في منطقة معينة، أو بلدة محددة، أو التعرّض لمشروع استيطاني بمفرده، أو نشاط المستوطنات الاقتصادي، والدارس لهذه الأبحاث حتما يتحصّل على زاد تاريخي ومعرفي حول الظاهرة الاستيطانية في فلسطين، وأهمّ تلك الدراسات، والتي اعتمدت على بعضها، مع غيرها من التقارير والأبحاث التاريخية:

– كتاب: نظام محمود بركات: **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، والذي وضّح فيه المؤلف مفاهيم الاستيطان النظرية، ومدى تجسيد الصهاينة لتلك المفاهيم على أرض الواقع، و يعدّ هذا الكتاب مهمّ لما احتواه من معلومات مهمة حول ظاهرة الاستيطان، حيث تطرّق في بدايته لمعنى الاستيطان المنعزل، مفاهيم ودلالات، ثم تطرق لمعاني الاستيطان المهاجر، ثم انتقل لتسليط الضوء على الاستيطان العملي في ظل الكيان الصهيوني في الفترة 1948م-1967م، وأسهب في تفصيل معنى الاستيطان التوسعي وتطبيقاته على أرض فلسطين بعد 1967م، ثم أخيرا دراسة استشرافية لمستقبل الاستيطان، و رغم أهميته في مجال الدراسة، إلا أنّه أطنب في سرد المفاهيم والمعاني والدلالات، المتعلّقة بظاهرة الاستيطان، وكان نصيب الواقع الموجود على الأرض قليل.

– دراسة جوني منصور: حول "**إسرائيل والاستيطان**" الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام في الفترة ما بين 1967م و2013م"، والصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية، مدار، سنة 2014م في رام الله، وتركّزت حول: مواقف مختلف التيارات الصهيونية من

الاستيطان، وكيف تغيّرت الأوضاع بعد أوسلو، ورصد ذلك من خلال متابعة السياسات والمواقف منذ الاحتلال عام 1967م، ورغم توصّل الدراسة إلى عدة نتائج، فيما يخص المواقف المتباينة تجاه الاستيطان، والتظاهر بعدم قبول هذا الواقع، غير أنّ الاستمرار في تطوير المشروع الاستيطاني بدا واضحاً وجليّا، ومما يُعاب على هذه الدراسة إعتمادها على مراجع وبحوث ومقالات وتقارير الكنيست.

– مُؤَلَّفٌ بالاشتراك لـ: شحادة امطانس وجريس حسام الموسوم بـ: **"دولة رفاه المستوطنين، الاقتصاد السياسي للمستوطنات"**، الصادر عن مركز مدار برام الله سنة 2013م، حيث رصد كيف تحوّلت المستوطنات إلى مناطق ثراء للمستوطنين على حساب الفلسطينيين، وبيّن وجود سياسة اقتصادية خاصة بالاستيطان تختلف عن السياسة الاقتصادية العامة لسكان الأراضي المحتلة عام 48، ورغم تركيز الكتاب على الجانب الاقتصادي المهم جدّا للمستوطنات الصهيونية، إلا أنّه تَعَدّ ذلك وجاءت فصوله متنوعة، واحتوت على معلومات مختلفة حول الاستيطان، مثل ذِكر السياق التاريخي لاقتصاد المستوطنات، وأهمّ روافده وأوجه الدعم التي تلقتها المستوطنات، وما يحسب للكتاب أنّه أنصفَ نوعاً ما الفلسطينيين، عندما ذكر أوضاعهم وكيف تمّ استعباد القوى العاملة الفلسطينية وتأثير الاحتلال على سوق العمل في فلسطين المحتلة، واتخذ من الجداول والإحصاءات ركيزةً مهمة لتجلية الواقع المعاش في شقه الاقتصادي.

– دراسة غسان محمد دوعر، وعنوانها: **"المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية"**، الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ببيروت، لبنان، والتي تمحورت حول سرد سلوكيات المستوطنين، في المستوطنات، وعلاقاتهم بالفلسطينيين، التي سادها العِداء الدائم، حيث غالبا ما تعرّض الفلسطينيون إلى الاعتداءات المتكررة، التي طالت الإنسان والأرض والحيوان، حيث تتبّعت هذه الدراسة أدوار المستوطنين منذ عقود على أرض فلسطين، وكيف ساعدتهم الحكومات المتعاقبة في فرض وجودهم على حساب السكان الأصليين، مع التركيز على أهمّ وسيلة استعملها المستوطنون، لتغيير الواقع ألا وهي العنف والإرهاب ضد كل ما هو فلسطيني، وجاء السرد وِفَقَ سياق تاريخي مترابط، بذكر نماذج مهمة لأهمّ ما اقترفوه من أعمال وتجاوزات على الأراضي المغتصبة، وخلُص المؤلف إلى أنّ المستوطنات ليست سكنا يأوي المستوطنين فحسب، بلْ هي معسكرات وثكنات عسكرية، بها مجموعة من الأسلحة الممنوعة، وأنّ هذا أحد أهم أدوارها الذي أُنْشِأَتْ مِنْ أَجْلِه.

– دراسة محمد سعيد محمد المملوك: الموسومة ب: **"الضفة الغربية دراسة جيوبوليتيكية"**، تعرّض فيها صاحبها لآثار التوسع الصهيوني على الأرض، من خلال السياسة الاستيطانية والطرق الالتفافية، والجدار العازل، ونهب مصادر الثروة الطبيعية للفلسطينيين، حيث أثبت أنّ هذه الأعمال بيّنت عدم جدّية الصهاينة في الوصول لتحقيق أي تسوية سياسية تستجيب لأدنى مطالب القيادة الفلسطينية، بإقامة دولة فلسطينية، وحاولت الدراسة التركيز على جانب الاستيطان، حيث أفردت له عنصر في الفصل الأول، جاء فيه بيان المرتكزات التي ارتكز عليها في الضفة الغربية، وكيف تم تقطيع أوصال الضفة الغربية بسبب التجمعات الاستيطانية التي أقيمت على مراحل زمنية، كما تم التطرّق للجدار الفاصل وعلاقته الوطيدة بالمخططات الاستيطانية، ومما يُعاب على هذه الدراسة أنّها كانت شحيحة من الأرقام المهمة في مثل هذه الدراسات، واكتفت بوضع خرائط، وبعض الجداول دون التعليق عليها، مع الاختصار الشديد في النتائج والتوصيات.

– دراسة صلاح حسن محمود، بعنوان "**الاستيطان الصهيوني في الخليل،1967م–2000م**"، قدمّ فيها الباحث أهمّ الأعمال الاستيطانية التي نُفّذت في منطقة الخليل، ومكانة هذه المنطقة لدى الحركة الصهيونية، خاصة وأنّها تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية بعد القدس، فما تمّ فيها من برامج منذ 1967م وحتى مطلع القرن 21م، يدخل ضمن المخططات الاستيطانية الصهيونية على أرض فلسطين، ورغم أنّ هذه الدراسة والبحث كانت غير معمّقة، وغلب عليها طابع الوصف لما هو موجود على الأرض، إلّا أنّها قدّمت مادة تاريخية، يستطيع القارئ من خلالها التعرّف على مجريات الاستيطان في المدينة، خلال تلك الفترة.

وبصفة عامة فإنّ هذه الدراسات لم تكن شاملة ماسحة لكلّ مخططات الاستيطان في فلسطين، بل اختلفت في زوايا المعالجة، فكلّ بحث أو كتاب عالج موضوع الاستيطان في فلسطين من رُكْن معيّن.

نقد المصادر والمراجع:

لإنجاز هذه الدراسة اعتمدت على عدّة مصادر ومراجع متنوّعة، مثل التقارير والكتب، والمجلات والدراسات والرسائل الجامعية، والمقالات المنشورة على المواقع الالكترونية، ومراكز البحث الأكاديمية.

بالنسبة للتقارير فهي متنوّعة، وأهمّها تقارير الأمم المتحدة المنشورة، والتي كانت في أغلبها صادرة عن مجلس حقوق الانسان، التّابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، وحملت هذه التقارير جملة من الحقائق

التي بيّنت آثار بناء المستوطنات على حقوق الإنسان الفلسطيني، ورغم ما حملته من معلومات وحقائق إلا أنها اتسمت بطابع التعميم والوصف، دون ذكر تفاصيل العمليات الاستيطانية بدقّة.

أما الرسائل الجامعية فقد كانت مختلفة المواضيع وزوايا الدّراسة، مثل التطرّق للاستيطان في منطقة معينة، أو عرض جزئية على علاقة بموضع الاستيطان، كاقتصاد المستوطنات، وإرهاب المستوطنين، واتّصفت هذه الرسائل بأنّها مختصرة، والُبعد عن العُمق، أمّا المقالات فكانت متنوّعة هي الأخرى وثريّة بالمعلومات خاصّة من طرف الأساتذة المختصّين في موضوع الاستيطان، مثل مقالات الأستاذ خليل التفكجي، وخالد عايد، حيث تميّزت بغزارة المعلومات ودّقتها وعمق التحليل.

والأمر نفسه حين الكلام عن دراسات مراكز البحث المتعددة، مثل مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، ومركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، ومركز بتسليم: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الأنسان في الأراضي المحتلة، ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت، فجلّ ما ينشر فيها يتسم بالجدية والموضوعية، خاصة حين نقوم بالمقارنات بين ما يتمّ نشره في هاته المراكز في نفس الجزئية أو الموضوع.

صعوبات الدراسة:

لقد حاولت جهدي، وقدر الإمكان تتبّع المادة العلمية لهذه الدراسة ووضعها في مساقها التاريخي، واتباع الطرق العلمية الصحيحة، إلاّ أنّه واجهتني بعض المشاكل التي لا تخلوا منها أيّ دراسة على هذه المستوى، وأهمّ هذه الصعوبات أذكر:

- أغلب المادة العلمية لموضوع الدراسة-رغم قلّتها-، توجد ضمن دراسات الباحثين العرب المشارقة، مما شكّل صعوبة في اقتناء المصادر والمراجع رغم إقامة معارض للكتاب هنا وهناك، بين الحين والآخر، غير أنّ الكتب والدراسات حول الاستيطان قليلة.

- قُمت بمحاولات عديدة للاستعانة ببعض الجهات التي لها علاقة بفلسطين، وطلبت مِراراً بعض المراجع والاحصائيات والتقارير المتعلّقة بالاستيطان الصهيوني، إلّا أنّ الرُدود غالباً ما كانت تحمل في طيّاتها التوجّس والخوف من إرسال هذه المعلومات، وأَذكرُ أنّي اتصلت ببعض الجامعات الفلسطينية، ومراكز البحث في عدّة دول عربية، وحتى السفارة الفلسطينية في الجزائر، فكان الرد: إمّا تسويفاً وإرجاءً، أو بِنَفْيِ وُجود المعلومات المطلوبة، والأمرُ نفسُه لبعض الأساتذة في جامعات مَشرقية.

– بالنسبة للمادة العلمية التي استطعت جمعها من بطون الكتب، والتقارير الرسمية، والمقالات المبثوثة في الشبكة العنكبوتية، فقد واجهت إِشْكَالاً حين يتعلّق الأمر بالأرقام والإحصائيات، فأجِدُ نفس العنصر يتمّ التطرّق إليه في مرجعين مختلفين، فتكون الاحصائيات والأرقام مختلفة بين مرجع وآخر، وأحياناً يكون الاختلاف طفيفا، وتارةً أخرى يكون الاختلاف مُؤثّراً، وقد حاولت التوفيق والمقاربة والتسديد ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

– عدم التمكّن من استخدام مصادر وكتابات اليهود، وذلك لصعوبة الحصول عليها، فأغلبها بالعبرية، وإنْ وُجدت مترجمة فتبقى محلّ تحفّظ لأنّ أهداف أصحابها يطبعها التحيّز للجانب الصهيوني، فهي غالباً تفتقد جانب الدقّة والموضوعية.

وفي الأخير لا يسعني إلّا أنْ أتقدّم بخالص عبارات التقدير والامتنان للأستاذ الدكتور، علي غنابزية، الّذي رافقني طيلة مدّة البحث و الدراسة، فكان نِعْمّ الموجّه والمشرف، ولم يدّخر جُهدا في نُصحي وإرشادي، وتصويب أخطائي، حتى أُنجزت الأطروحة بهاته الحلّة، ومهما بلغّتْ أعمالُ البشرِ مِن الدقّة والتنظيم وحسن الإخراجْ، إلّا أنّ ذلك لا يعني السلامة من السّهو والخطأ ونسيان بعض العناصر التي تُثري الأُطروحة وتزيدها قيمةً وقُوةً و حُجّيةً، فلكلّ عملٍ إذا مَا تمّ نقصانُ.

وأسال الله العليّ القدير أنْ يّغْفِر لي كلّ تقصير وخطأ، وأّنْ يَرزقني الإخلاصّ في القول والعمل، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربّ العالمين.

فـاتــح بـن عـبدالله بـاهــي

الوادي في: 21 سبتمبر 2020م الموافق لــ: 4 صفر 1442هـ

الفصل التمهيدي

ظاهرة الاستيطان وتطورها ما بين 1948م– 1993م

أولا: ماهية الاستيطان وخلفيّته التاريخية

ثانيا: الهجرة والاستيطان قُبيَل قيام الكيان الصهيوني

ثالثا: الاستيطان بعد قيام الكيان الصهيوني

توطئة:

يتطلّع الانسان دائما إلى تحقيق الحياة الهادئة المستقرة، على الأرض التي يريدها موطنا وسكناً، وتتنوّع الطُرق والأساليب التي تحقّق له ذلك، فقد يستقّر بمحض إرادته في بقعةٍ من الأرض لا مُلّاك لها، وقد يضع يده على أرض يغتصبها بالقوة ويطرد أصحابها الأصليين، ويتخذها مقرا لسكنه دون وجه حقّ، ومن هذا الجانب سنتطرق في هذا الفصل التمهيدي للتعريف بظاهرة الاستيطان وذكر أهم مرتكزاتها التي تقوم عليها، ثم بيان أهم الهجرات التي سيّرتها الحركة الصهيونية إلى أرض فلسطين منذالقرن19م، وكيف ساهمت في تهيئة الأوضاع لجعل الاستيطان بعد ذلك أمرا واقعا، وختام الفصل كان بسرد وتتبّع أهمّ العلميات الاستيطانية في فلسطين قبل قيام الكيان الغاصب الصهيوني سنة 1948م.

أولا: ماهية الاستيطان وخلفيته التاريخية:

أ- مفهوم الاستيطان:

الاستيطان هو اتخاذ بلدٍ ما وطناً ودخول عنصر أجنبي جديد بهدف الاستيلاء على جزءٍ من الأرض أو كلّها، كما هو الحال في فلسطين، وعليه فإنّ الاستيطان والمستوطنات الصهيونية، يمثّلان في نظر الفلسطينيين شراً مستطيرا وأنواعاً عديدة من التهديدات الخطيرة عليهم، وتمثّل لليهود هدفاً لتحقيق السيطرة في فلسطين وإقامة دولة يهودية بدل دولة فلسطين، وركّز الكيان الصهيوني على المشاريع الاحتلالية الاستيطانية، على أساس إحلال شعب مكان شعب، والسيطرة على أرض فلسطين لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية[1].

فهو يعني توطين الغرباء في أرض تعود ملكيتها للآخرين، وهو فعل شنيعٌ قامت به سلطات الاحتلال عندما نقلت سكانا من مكان وتوطينهم في مكان آخر...، ومثاله ما تقوم به حكومات الكيان الصهيوني، التي تصادر أراضٍ تعود ملكيتها للعرب الفلسطينيين وتطردهم منها بأوامر عسكرية، أو بقوانين جبرية، وتوطن مكانها يهودا وافدين، أو يهودا مقيمين ممن يرغبون في الإقامة في المستوطنات، كما كان مثاله قديما في الولايات المتحدة الامريكية حيث استوطن المهاجرون الجدد مكان أصحاب الأرض من الهنود الحمر، وكذا الحال في استراليا، ويطلق الفلسطينيون على المستوطنات اسم المغتصبات وهي أكثر ملائمة للاستيطان المقصود بالمعنيين السياسي والقانوني، إذ أنها جميعها بنيت فوق أراض مصادرة أُغتصبت من أصحابها بفعل القوة أو بأثر جبروت السلطان[2].

ويشكّل الاستيطان حجر الزاوية في الفكر الصهيوني، وأساساً من أُسس بناء الدولة العبرية، ويختلف الاستيطان الصهيوني اختلافا جذريا عن غيره من الأنماط الاستيطانية الأخرى التي شهدها العالم، ذلك أنه يرتكز على أبعاد عدّة، يأتي في مقدمتها الدين والأسطورة، وبالتالي محاولة تسويق ادّعاءات مُضلّلة، تُتيح له تغطية أفعاله ومخططات، للسيطرة على الأرض، وطرد السكان الفلسطينيين[3].

---

[1]- غازي حسين: **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية**، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، سوريا، 2003، ص 13.

[2]- مصطفى حسن: "الاستيطان الاسرائيلي"، **فلسطين**، ع 1871، أوت 2012، ص3.

[3]- سميح شبيب: "الاستيطان والهجرة في الفكر الصهيوني"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 104، بيروت، لبنان، 2015م، ص10.

لقد بدأت فكرة الاستيطان في فلسطين تلُوح في الأُفق، بعد ظهور حركة الإصلاح الديني على يد مارتن لوثر في أوروبا، حيث بدأ أصحاب المذهب البروتستانتي الجديد ترويج فكرة تقضي بأنّ اليهود ليسوا جُزءاً من النّسيج الحضاري الغربي، لهم ما لهم من الحقوق وعليهم ما عليهم من الواجبات، وإنما هم شعب الله المختار، وطنهم المقدّس فلسطين، يجب أن يعودوا إليه، وكانت أولى الدعوات لتحقيق هذه الفكرة ما قام به التاجر الدنماركي أوليجربولي عام 1695م، الذي أعدّ خطة لتوطين اليهود في فلسطين، وقام بتسليمها إلى ملوك أوروبا في ذلك الوقت، وفي عام 1799م كان الإمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت أوّل زعيم اقترح إنشاء دولة يهودية في فلسطين أثناء حملته الشهيرة على مصر وسوريا، ونَشَأَتْ الحركة الصهيونية[1] في النصف الثاني من القرن 19 حين كانت أوروبا تعرف تغييرات جِذرية في البُنية الاجتماعية والاقتصادية حيث بدأت المجتمعات الغربية تستجيب لهذا التغّير، ولما كان اليهود جزءًا منها تأثّروا بنتائجها[2].

تميّزت ظاهرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين عن غيرها من التجارب الاستيطانية القديمة والحديثة من خلال ارتباط هذه الظاهرة بالعنف والاستيلاء على أراضي مملوكة لأصحابها الشرعيين بالقوة، مع التخطيط المسبق لطرد هؤلاء السكان واستئصال حضارتهم والقضاء على وجودهم، فالاستعمار الاستيطاني اليهودي قام على أُسس استعمارية وعنصرية تخالف مبادئ القانون الدولي والعهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية[3].

وعليه فإن بناء شبكة من المستوطنات أمرٌ له أهميته لدى الصهاينة، لأنّها تتيح لهم السيطرة على الأرض، وتثبيت شرعيّة النظام السياسي للكيان الصهيوني، بالإضافة إلى جمع اليهود الّذين عاشوا

---

[1]– **الحركة الصهيونية:** نشأت كرد على الحركة اللاسامية المعادية للوجود اليهودي في البلدان الأوربية، وقد أوجدتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في أوربا، أواخر القرن التاسع عشر، والتي تعود أساسا إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الثورة الصناعية وما صاحبها من إمبريالية استعمارية و تمايز قومي، فأصبح غالبية الأوربيين تعتقد أن مصاعبها الاقتصادية تعود لمنافسة اليهود لها في النشاط التجاري و شؤون المال، و ما يرتبط بهما من ممارسة الربا والمضاربة والسمسرة بعد أن توفرت لليهود الضمانات القانونية التي تكفل لهم في المجتمعات الغربية المساواة مع بقية المواطنين، ومما زاد الأوضاع سوءًا و حوّلَ الحركة اللاسامية إلى عملية رفض وعداء لليهود تأليب الحكومات المستبدة والأنظمة الدكتاتورية في شرق ووسط أوربا، خاصة ألمانيا و بولونيا وروسيا...انظر: هاينز او فيشر، **الاستيطان اليهودي في فلسطين**، تر، ناصر الدين سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 11.

[2]– نظام عزت: **فلسطين والبرنامج الصهيوني**، قدسية للنشر والتوزيع، ط1، اربد الأردن، 1992م، ص ص 10-11.

[3]– شحادة، مأمون، "عقيدة الاستيطان الصهيونية ما بين النظرية والتطبيق"، منشور على موقع أجراس العودة الالكتروني، بتاريخ: 2009/02/2 انظر:=http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=10&table

طويلا في الشّتات والتشرذم، كما أنّ عملية البناء تعتبر ورقة لها وزنها في حالة التسوية، وخير مثال مستوطنة "ياميت" في مفاوضات كامب ديفيد مع مصر، وخطة الانفصال من جانب (إسرائيل) الخاصة بقطاع غزة التي أُخلِيتْ جميع مستوطناته، بهدف إنهاء الصراع مع هذا الكيان الغاصب...[1].

ب- الاستيطان في منظور الصهيونية:

لقد واكب الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ البداية مظاهر التعالي القومي تجاه المواطنين المحليين حيث ساد بينهم الرأي القائل بأنّ العربي يحترم الآخرين إذا فهم لغة واحدة هي القوة، فقد ارتبطت الصهيونية بالاستيطان باعتباره جزءا منها وأساسا مهما في مشروعها، إذ قامت على ثلاثة أُسس متكاملة"، الأول: أنّ اليهود رغم انتمائهم للعديد من الدول والمجتمعات يمثلون قومية واحدة تتميز بصفات عرقية سامية، والثاني: أنّ علاقة اليهود مع الشعوب الأخرى تقوم على العداء والصراع تلخصها ظاهرة معاداة السامية، والثالث :أنّ مشكلة اليهودية لا حلّ لها إلا إقامة دولة يهودية، وأنّ هذه الدولة تتمثّل في أرض الميعاد والاستيطان فيها، وأساس ذلك "إذا كان هناك من شعب مختار فثمة أيضا أرض مختارة، فالأصل في استمرار الصهيونية لا يكون إلاّ من خلال استمرار الاستيطان في فلسطين"[2].

فقد تحوّلت الممارسات العملية للاستعمار الاستيطاني في فلسطين إلى مفهوم توراتي" عودة الشعب إلى أرض الميعاد" وبذلك يتم استقبال المهاجرين المستوطنين اليهود إلى فلسطين كمهاجرين إلى أرض إسرائيل[3]، والركيزة الأساسية هي جمع أكبر عدد ممكن من المستوطنين في الأراضي الفلسطينية انطلاقا من الفكرة الصهيونية القائلة " أن لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراض وتسييجها"[4].

"إنّ الاستيطان يمثل واقعًا احتلاليا لمستوطنين وعسكريين إسرائيليين وإسكانهم في الأراضي التي تمّ احتلالها، وذلك باستخدام القوة العسكرية في مصادرة تلك الأراضي جبرا وقهرا، حيث يأخذ ذلك

---

[1]- ازدهار معتوق: الاستيطان الصهيوني وآثاره التدميرية على الشعب الفلسطيني، **الوحدة الاسلامية**، ع 149، السنة 13، رجب 1435 هـ- ماي 2014م، ص 1.

[2]- علي ظاهر ابراهيم: **الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948**، المركز الفلسطيني للإعلام، تاريخ النشر: السبت 9/فبراير/2008 الساعة 1:34:27 م، ص 3.

[3]- عبد العاطي صلاح الدين: الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 48، **الحوار المتمدّن**، 2007/2/21 ، ص 5.

[4]- الدنيا محمد: دراسة بعنوان، استشراء آفة الاستيطان يهدد المستقبل الفلسطيني، بتاريخ: 2002/08/10م.
مكتب الثورة للدراسات – القاهرة، انظر الرابط: http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName

عدة أشكال منها الاقتصادي والعسكري أو الإسكان المدني، فهو عبارة عن عملية اجتماعية اقتصادية، يهجّر فيها البشر من أرضهم إلى أرض أخرى، لإقامة مجتمعات مستحدثة، وعادةً ما يشكل محو الأصليين واستبدالهم عاملاً أساسيا في هذا النوع من الاستيطان[1]".

إذًا فهو استيطان كولونيالي نفّذته جماعات اليهود المهاجرة، التي مارست السلطة فوق تلك الأرض المقدّسة على من كان فيها من السكان الفلسطينيين، لأنّ الأيديولوجية الصهيونية قامت على أساس نفي الآخر واقتلاعه، حيث لا تعايش معه أو القبول بوجوده، وعليه فإنّ غايتها في البدء أو النهاية هي الإجلاء والإحلال وإزاحة الفلسطيني لتوطين هؤلاء المهاجرين مكانهم[2].

وتعقيبا على ما سبق نورد النتيجة التالية:

نتيجة:

إنّ ما عاشته فلسطين في التاريخ المعاصر لا يخرج عن هذه الفلسفة، حيث تشهد هجمة استيطانية شرسة تهدف إلى احلال المستوطنين مكان السكان الأصليين، وذلك من خلال محاولات الصهاينة تغيير الجغرافيا والتاريخ والديموغرافيا في أرض فلسطين.

وبالعودة إلى السياق التاريخي فإن الاستيطان في فلسطين تطوّر عبر مراحل زمنية، مُستغلاً الأسطورة التوراتية في تكريس العملية الاستيطانية للمشروع الصهيوني، حيث أنّ هذه الأسطورة كانت على الدوام أساساً للفكر الاستعماري ومثّلت الإحساس بالانتماء بالنسبة للمستوطنين، كما تجب الإشارة إلى وجود معتقدات أخرى لدى الصهاينة، مثل التطوّر والتفوق التكنولوجي الذي يمكّن من هزيمة الآخر، والتركيز على الهاجس الأمني الذي يمثّله الاستيطان بناءً على اعتبارات متعلقة بشرعية الوجود الاستيطاني أمام السكان الأصليين، الذين أظهروا مقاومةً كبيرة لهذا الواقع الجديد.

ج- الأرض ركيزة الاستيطان:

إنّ أرض فلسطين كانت ومازالت حجر الزاوية لتحقيق المنطلقات الاستراتيجية للحركة الصهيونية ووليدتها إسرائيل فيما بَعْدُ، هذا إضافةً إلى تهجير يهود العالم بوسائل مختلفة إلى فلسطين، في مقابل ذلك سعت الحركة الصهيونية لتهجير سكان فلسطين العرب، وتهويد الأرض تدريجيّاً عبر التسلّل إليها بطرق عديدة، وإنشاءُ الهيئات الصهيونية المدعّمة لذلك، مثل الصندوق القومي اليهودي، والوكالة

---

[1]- جوني منصور: إسرائيل والاستيطان **الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام**، (2013/1967)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله فلسطين، 2014م، ص 9.

[2]- عبد العاطي صلاح الدين: مرجع سابق، ص 5.

اليهودية، وغيرها من المؤسسات الصهيونية، فضلا عن ذلك كان للتحالف الصهيوني مع القوى الاستعمارية وفي طليعتها بريطانيا الأثر الأكبر في تحقيق التوجّهات الصهيونية وعلى رأسها السّيطرة على الأرض الفلسطينية، الركيزة الأولى لعملية الاستيطان الصهيوني[1]...

و كانت أراضي فلسطين هدفا أوليًّا للحركة الصهيونية، بوصفها القاعدة الرئيسية لعملية الاستيطان في فلسطين، ولذلك تمّ تشكيل المؤسسات اليهودية المتخصصة بامتلاك الأراضي الفلسطينية وتسجيلها كملكية عامة، وكان المموّل الأوّل لذلك الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، وعمليا فإنه حتى عام 1855م لم يكن لليهود أيّ أملاكٍ في المدن والقرى الفلسطينية، باستثناء مدينة القدس والخليل وصفد وطبريا حيث بدأت عمليات إمتلاك الأراضي في ذلك العام من قبل " موشي منتفيوري" وهو ثريّ يهودي قام بشراء قطعة أرض عبارة عن بستان حِمضيّات مساحته مائة ألف متر مربع، قرب يافا، وبعدها تمّ شراء قطعة أرض قرب القدس عام 1859م، في منطقة ملبس التي أصبح اسمها تاح تكفا 1878م، وفي عيون قارة: "ريشو ليصيون " وزمارين: "زخرون يعقوب"، والجاعونة :"روش بينا" عام 1882م، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى استطاعت الحركة الصهيونية الاستحواذ على ما يقارب 418الف دونم[2] من أراضي فلسطين بطرق مختلفة[3].

حيث تمكّنتْ من أراضي امتياز في الحولة بمساحة 165 ألف دونم، وأراضي وادي الحوارث ومساحتها132 ألف دونم، و28 ألف دونم في كل من المدن التالية: صفد، الناصرة، عكا، بيسان، جنين، طولكرم، واستحوذ اليهود على 300ألف دونم..[4]

وجاءت البرامج الاستيطانية الصهيونية لإقامة المستوطنات اليهودية على الأراضي الفلسطينية تحت تبريرات دينية وتاريخية مفادها أنَّ هناك حقوقا تاريخية ودينية ويهودية على أرض فلسطين، وقد تطوّر هذا المفهوم فيما بعد إلى جعل إقامة المستوطنات أداةّ لتعزيز أمن دولة إسرائيل بعد قيامها عام 1948م[5].

---

[1]– محمد غالب بركات: **قلق الموت في ظلّ الإرهاب الصهيوني**، دار الآفاق العربية، ط1، القاهرة، 2011م، ص 38.

[2]– الدونم: وحدة قياس المساحة في بلاد الشام حيث 01 دونم = 1000متر مربع.

[3]– عبد الرحمن أبو عرفة: **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل للنشر، عمان 1981، ص10.

[4]– محمد غالب بركات: مرجع سابق، ص 62.

[5]– سمير جريس: **القدس، المخططات الصهيونية الاحتلال التهويد**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1981، ص 115.

ويعود المشروع الاستيطاني الصهيوني في أصوله إلى أواخر القرن التاسع عشر، قبيل نهاية الحقبة العثمانية. فخلال فترة لا تزيد على 30 عاما، عَمِلَ المهاجرون اليهود الذين قِدموا من أوروبا الشرقية على تشييد العشرات من القرى والبلدات في فلسطين، وفي هذا السياق دخلت طائفة من المجتمع اليهودي للمرة الأولى في اتصال مباشر مع الفلسطينيين العرب الذين كانوا يقيمون في الأرياف، والذين كانوا يشكّلون غالبية السكان في ذلك العهد، وبتلك الطريقة باتت المسائل المرتبطة بالأرض والعمل تتبوأ موقع الصدارة، وشكّلت بالتالي مؤشرا على بداية صراع طويل الأمد على مستقبل هذه البلاد[1].

وفي مستهلّ الحقبة التي شهدت انطلاق المشروع الاستيطاني، قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، جرى شراء ما نسبته 50 % من الأراضي من كبار مُلّاك الأراضي الغائبين الفلسطينيين والعرب، كما تمّ شراء مساحة بلغت نسبتها 37 % من مصادر أخرى: الدولة، والكنائس، والشركات الأجنبية ورجال الأعمال، ولم تزدْ نسبة الأراضي التي باعها الفلّاحون عن 10 %[2].

د- الأهمية الاستراتيجية للاستيطان:

لم يكن الهدف الاستيطاني لليهود في فلسطين وليد لحظة إنشاء الدولة اليهودية، بل عمل اليهود على تحقيق هذا الهدف مُنذُ زمنٍ بعيد، وإن كانت هذه المحاولات قد اتخذت أشكالاً فردية متفرقة، سرعان ما وجدت الدّعم المادي والمعنوي المكثّف من جانب الأثرياء الرأسماليين اليهود الأوروبيين الذين قاموا بتمويل المشاريع الإستيطانية الأولى.

وبدأت الدعوات لاستيطان فلسطين وتشجيع الهجرة اليهودية، تظهر بوضوح في أفكار الصهاينة، وفي هذا السياق، وضع "زفي هيرش كاليشر "(1795م-1874م) كتابُ "**السّعي لصهيون**"، وممّا جاء فيه: ...إنّ خلاصَ اليهود لا يكون على يد مسيح منتظرْ، وإنمّا عن طريق الجهد البشري اليهودي، لتخليص أنفسهم بالمبادرة إلى بناء مجتمع يعتمدُ على ارتباط اليهوديّ بأرضٍ يزرعها تكون بمثابة وطن قومي له، ولا يتمّ ذلك إلا في فلسطين..."[3].

---

[1]- ران غرينشتاين: "الصهيونية والاستيطان والاحتلال، الاستمرارية والتغيير"، **قضايا إسرائيلية**، تر، ياسين السيد، ع68، ص ص 9، 10.

[2]- ران غرينشتاين، المرجع نفسه، ص 10.

[3]- حسن حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909**، دار الهدى، ط2، بيروت، لبنان، 1990م، ص 35.

وكانت حرب عام 1967م مُقدّمَةً لتنفيذ البرامج والمشاريع الإسرائيلية التي كانت مُكمّلةً لما شُرِعَ فيه عام 1948م، عن طريق اقتلاع العرب مِنْ أراضيهم والاستيلاء عليها عُنوةً، وبدأ استكمال هذه السياسة فور وضع حرب عام 1967م أوزارهَا، فكانت المشاريع والبرامجْ المتتالية الّتي قُدّمت لخدمة الهدف الاستيطاني، فبُدأ بمشروع "ألون" الذي جاء باستيطان إستراتيجي وسياسي على إمتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، ثم جاءت خطة "غوش أمونيم"، وخطة "منتياهو- دروبلس" والتي مثّلت جناح الليكود، ومشروع "شارون" الهادف إلى إقامة قطاع استيطاني يقطع الضفة الغربية من شمالها إلى جنوبها، ومشروع "يوسي الفر"، ومشروع حزب الطريق الثالث، الذي مثّله اليهود الأرثوذكس والمستوطنون.

هـ- دور الهجرة في تكريس الاستيطان الصهيوني:

تعتبر هجرة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها المرتكز الأساسي للحركة الصهيونية لإقامة الكيان الصهيوني، فقد طالب زعيمهم هرتزل بترحيل العرب عن دولة اليهود المزمع إقامتها وطردهم عبر الحدود وحرمانهم من العمل ورفع شعار: فلسطين وطن بلا شعب لشعب بلا وطن، وذلك لاقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من وطنه وتوطين اليهود فيه، ووضع المؤتمر الصهيوني الأول الخطوات التالية لتحقيق أهدافه:

* توطين المزارعين والعمال الحرفيين اليهود في فلسطين بإنشاء المستوطنات فيها.
* تقوية العاطفة القومية والوعي القومي اليهودي وتنظيمهما، وتنمية الوعي الديني لدى اليهود.
* تنظيم اليهودية العالمية وتوحيدها في منظمات محلية واقليمية.

و عليه أصبحت الهجرة اليهودية والاستيطان اليهودي وترحيل العرب المنطلق الأول في الفكر والممارسة الصهيونية لتحقيق دولتهم على أرض فلسطين، عن طريق تنفيذ المخططات الصهيونية[1].

[1]- ماهر أحمد آغا، **اليهود فتنة التاريخ**، دار الفكر دمشق، 2002م، ص 234.

وكان اليهود في فلسطين حتى منتصف القرن التاسع عشر، وقبل وصول طلائع المهاجرين الصهاينة من روسيا ورومانيا إليها، أقليّة صغيرةً جدا بين السكان العرب، تعيش في أماكن مختلفة من فلسطين، ويعود وجود اليهود في فلسطين في العصور الحديثة، إلى نهاية القرن الخامس عشر[1].

تعليق: (بالنظر إلى مصدر المعلومة يتضح أنّ هناك مغالطة تاريخية، فقد انقطعت صلة اليهود بفلسطين منذ قرون سبقت ذلك التاريخ).

ووفقا لما ورد في الكتاب السنوي الإسرائيلي، فإنه كان في فلسطين سنة 1822 ما يقارب 24 ألف يهودي، وفي مرحلة ما قبل اقامة الكيان الصهيوني في منتصف ماي 1948 كانت مهمة الهجرة الصهيونية تأمين الأساس البشري لمشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وعلى حدّ تعبير بنحاس سابير رئيس الوكالة اليهودية ووزير المالية الإسرائيلي الأسبق: فالهجرة اليهودية تجدّد الطاقة البشرية اللّازمة ليظلّ الكيان الصهيوني قادراً على أداء دوره الوظيفي في خدمة مصالح ومخططات القوى الامبريالية التي خَلقت هذا الكيان ولا تزال تقف وراءه، وقد دَأَبَتْ المصادر الصهيونية على تسمية موجات الهجرة "عالياه" أيّ الصعود إلى جبل صهيون.

و احتلّت مسألة الهجرة حيّزاً مهما في فكر الهيئات الصهيونية، حيث استخدمت الحركة الصهيونية منذ البداية كل أساليب الترغيب والضغط لحمل اليهود على الهجرة إلى فلسطين، فروّجت لأكذوبة "أبدية العداء للسامية"، وحاربت أيَّ اتجاه يدعو لاندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، ووجدت في حركات اضطهاد اليهود عوناً لها على تحقيق برامجها، وتعاونت في ذلك مع الحركات العنصرية بما فيها النازية، ولهذا عُدّت السيطرة على الأرض الفلسطينية جوهر الفلسفة التي انتهجتها الصهيونية العالمية منذ ولادة الفكرة الأولى لتوطين اليهود في فلسطين.

وقد رافق عمليات الاستيلاء على الأراضي عملية تغيير ديمغرافي، ففي جميع حالات الاستيلاء كانت تجلب أعداداً من اليهود من مختلف أنحاء العالم، ليحلّوا مكان السكان العرب الفلسطينيين، فقد تعرضت الأراضي الفلسطينية لخمس موجات متتالية من الهجرات اليهودية[2]، كل موجة منها تتمّ عقب حدث من الأحداث الدولية والمحليّة، أو نتيجة خطة صهيونية موضوعة[3].

---

[1]- The Israel Yearbook. 1950/51: Tel Aviv. Israel Publication 1952-p 81.

[2]– وهناك من يعدّ موجات الهجرة أربع موجات.

[3]– مركز المعلومات الفلسطيني: الهجرة اليهودية الى فلسطين، انظر الرابط:

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4071 ، تاريخ الاطلاع: 4اكتوبر2019، الساعة 11:55.

1- الهجرات اليهودية المنظمة:

تركّز وجود اليهود في المدن التي ترتبط بذكريات دينية لديهم، مثل القدس، طبرية، صفد، الخليل، ولم يكن لهم أي أغراض سياسية ظاهرة حتى بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وقد اعتمدت حياتهم على الصدقات التي تأتيهم من بلدانهم الأصلية، حيث يرجع معظمهم إلى أصول السفارديم[1]، ولم يسجّل أيّ وجود ليهود الاشكناز[2] خلال تلك الفترة [3].

والهدف الرئيسي من إقامة الكيان اليهودي، هو تثبيت دولة لليهود المقيمين في فلسطين، ولكلّ يهودي في العالم الحق في المجيء إلى تلك الأرض والإقامة فيها، وخُصصت لكلّ مهاجر جديد مساعدات وتسهيلات مثل حق العمل والتملك، وحُدّدت أهداف هذا الكيان في إعلان الاستقلال والذي جاء فيه:" دولة إسرائيل ستكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية ولجمع الشتات وستعمل على تطوير البلاد لصالح كافة سكانها" وفي البند الأول من قانون العودة لسنة 1950م جاء فيه: " يحق لكل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل وأن يستقر بها [4]"

وقبل الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت هناك فئة من اليهود وُلدتْ في فلسطين، يُطلق عليهم يهود السامرة والذين يعيش أغلبهم في نابلس، وفئة قليلة من اليهود الشرقيين الذين كانوا يعيشون في فلسطين والبلدان المحيطة بها والتي كانت خاضعة في حينها للدولة العثمانية، حيث لم يكن يسمع بدخول اليهود من خارج حدود الدولة العثمانية إلّا بصفتهم زُوَّار فقط[5].

وهذا يدلّ على قوة ومكانة الدولة العثمانية في تلك الفترة، حيث كانت بالمرصاد لكلّ مخططات الحركة الصهيونية، التي هدفَتْ إلى توطين يهود الشتات في أرض فلسطين، وكشف العثمانيون تلك الأساليب، وضيّقت على الصهاينة، عن طريق سنّ مجموعة قوانين، ولوائح خاصة بعمليات دخول الأجانب إلى فلسطين، ووضع مدة زمنية معلومة، لا يُسمح بتجاوزها من طرف اليهود الزوّار لفلسطين.

---

[1]- السفارديم: هم اليهود الذين ينحدرون من الشرق، من مواليد آسيا وافريقيا.

[2]- الاشكناز: هم اليهود الذين ينحدرون من الغرب، من مواليد أوروبا وأمريكا.

[3]- محمود غالب بركات: مرجع سابق، ص 81.

[4]- دليل إسرائيل العام: مصدر سابق، ص 40.

[5]- حيث كانت هناك تنظيمات وقوانين وضعتها الدولة العثمانية لضبط هذه الزيارات وتسجيلها والتحكم فيها، ومراقبتها.

وقدّرت الإحصاءات عدد اليهود في فلسطين عام 1800م بـ عشرة آلاف يهودي، ومجمل نسبة اليهود في فلسطين قبل عام 1882 م لم تتجاوز 0.3% من مجموع يهود العالم[1].

وتُقسّم زيادة عدد المهاجرين إلى ثلاث مراحل رئيسة:

الأولى: أواخر العهد العثماني (1882م - 1914 م) حيث بلغ عدد المهاجرين إلى فلسطين سبعون ألف يهودي.

الثانية: خلال الانتداب البريطاني (1915م – 1948م) بلغ عدد المهاجرين ثمانية وأربعون ألف يهودي.

الثالثة: عهد الاحتلال اليهودي (بعد سنة 1948م) بلغ عدد المهاجرين إلى فلسطين 2.3 مليون يهودي حتى نهاية 1993م، وبهذا يكون عدد الذين هاجروا إلى فلسطين من اليهود ما يقارب 2,855,000 يهودي.

وعلى هذا تقدر نسبة اليهود المهاجرين أو أبناء المهاجرين بـ 98.7 % أمّا اليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين قبل الهجرة اليهودية فتقدر نسبهم بـ 1.3% من مجموع اليهود في فلسطين[2]

نخلص مما سبق: إلى أنّ الغالبية العظمى من اليهود في فلسطين الآن هم من المهاجرين أو أبناء المهاجرين الذين ولدوا فيها بعد هجرتهم واغتصابهم أرض فلسطين، كما أنّ نسبة اليهود في فلسطين ارتفعت خلال 112 عام إلى 110 أضعاف تقريبا.

وقابلت عملية توطين اليهود المهاجرين في فلسطين طرد الشعب الفلسطيني من وطنه وأرضه، وظهرت بذلك مشكلة اللاجئين، وعليه اختلفت الهجرة اليهودية بالمعنى والأسلوب عن الهجرة بالمفهوم المدني، فحقيقة المهاجرون اليهود مغتصبون وعصابات مجرمة[3].

2- التطور التاريخي للهجرة الاستيطانية:

شهدت أرض فلسطين مجموعة من الهجرات اليهودية المنظّمة من قبل الحركة الصهيونية قبل عام 1948م، وهو العام الذي شهد في شهر ماي إنشاء الكيان الصهيوني، ويمكن رصد عدّة موجات

[1]- دليل اسرائيل العام: مصدر سابق، ص 40.

[2]- عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية 29، ص 110.

[3]- المصدر:(مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية) 2008/12/1/: تاريخ الاطلاع 2019/10/4 الساعة 12.26. http://www.aqsaonline.org/news.aspx?id=409

للهجرة خلال الفترة (1880م – 1948م)، تم فرض وتمرير معظمها بالقوة تحت حماية ورعاية سلطات الاحتلال البريطاني[1].

وظهرت أوّل دعوة يهودية للهجرة إلى فلسطين عام 1865م من خلال يهودي تركي يدعى شبتاي تزفي، وقد أمر السلطان العثماني سليم الأول بالقضاء على حركته، إلّا أنّ أتباعه وهم من يهود الدونمة، تمكّنوا من الوصول إلى مناصب رفيعة في البلاط العثماني والجيش في فترة لاحقة، الأمر الذي ساعدهم على إعادة تهيئة ظروف جديدة لتحقيق مخططاتهم[2].

الهجرة الأولى (1881 – 1903):

بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين سنة 1881م، وكانت شديدة العنصرية وضعيفة التنظيم، وجاءت، تلك الهجرة، بعد اغتيال قيصر روسيا اسكندر الثاني في مارس 1881م، وأطلق على هذه الحركة: اسم "هواة صهيون" أو "أحباء صهيون" ومن نتائجها إنشاء المستوطنات اليهودية الأولى...[3]، وفي هذه الفترة وصل أربعون ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين[4].

لهذه الهجرة دوافع وأسباب أهمّها:

تأثير النشاطات اللاسامية في روسيا، والتأثّر بدراسة المفكر اليهودي بينسكر[5] على الشباب اليهودي في البلدان التي جاءت منها الهجرة فضلا عن خيبة الأمل التي أصابت المثقفين اليهود جَرّاء إزدياد الملاحقات والمضايقات التي تعرّض لها اليهود في أوروبا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المهاجرين واجهوا صعوبات في مستوطناتهم، خاصة جهلهم بالعمل الزراعي، ونقص المياه وانتشار الأوبئة، وعجزوا عن حلّ مشاكلهم لولا تدخل البارون روتشيلد الذي وضع مشروعا كاملًا، وخّصص لهم مبالغ مالية وعددٌ من الموظّفين لمساعدتهم على تخطّي أزمتهم، أما المستوطنات الجديدة التي أُقِيمت هي: تل حاي وكفار غلعادي بالقرب من المطلّة في شمالي فلسطين، وكفار تابور بالقرب من جبل الطور في الجليل الشرقي...[6].

---

[1]– المصدر: نبيل السهلي وعلي بدوان:" الهجرة اليهودية تتدفق على فلسطين عبر ست موجات ابتداء من 1880"، **البيان**، 2006/4/30.

[2] –أحمد رأفت غضية: التغيرات الديموغرافية في فلسطين منذ وعد بلفور عام1917.

[3]– صبري جريس، **تاريخ الصهيونية، الجزء الأول 1826–1917**، مركز الأبحاث، بيروت، 1976م، ص 376.

[4]– غرشون شقير: "الأرض والعمل والسكان في الاستيطان اليهودي"، تر، محمد غنايم، **الكرمل**، ع 58، 1999، ص 138.

[5]– عنوانها: "التحرر الذ اتي".

[6]– نبيل محمود السهلي: "الهجرة اليهودية في خدمة الاستيطان الصهيوني"، **مجلة شؤون سياسية**، ع 11، 2011م، ص 8.

الهجرة الثانية (1904 – 1914):

دخل فلسطين خلال السنوات 1904م- 1914م، ضمن موجة الهجرة الصهيونية الثانية، نحو 35إلى 40 ألف مهاجر يهودي، ووضعت الهجرة الثانية أسس الكيان الصهيوني في فلسطين، والتي قامت عليها الدولة العبرية فيما بعد، حيث خرج من أبناء هذه الهجرة، عدد من الزعماء[1]، في مختلف مجالات العمل الصهيوني، لعبوا أدواراً مهمة في تاريخ الصهيونية في فلسطين أو خارجها[2].

وأغلب المهاجرين كانوا من روسيا، أمّا خلفيات ودوافع الهجرة فأهمّها:

* تأثير موت هرتزل عام 1904م، على قضية اليهود وعلاقاتهم داخل المجتمعات الاوروبية مع السلطات السياسية المحلّية.

* ازدياد حدّة الاضطرابات والمضايقات ضد اليهود في روسيا بشكل خاص.

* عامل مهم جدا: وهو: تطور طرق المواصلات والنقل إلى فلسطين، وذلك في أعقاب مدّ شبكة من سكك الحديد في أرجاء الامبراطورية العثمانية، وتحسين طرق المواصلات البرية فيها، وهذا ما شجّع اليهود على الهجرة إلى فلسطين[3].

---

[1]- ومن بين هؤلاء، دافيد بن غوريون، سكرتير الهستدروت (1921-1935)، ورئيس الوكالة اليهودية (1935-1948) وأول رئيس حكومة في إسرائيل ووزير دفاعها (1948-1953 و 1955-1963)، ويتسحاق بن تسفي، رئيس (هافاعاد هليئومي) اللجنة القومية، وهي اللجنة التنفيذية للمجلس المحلي اليهودي في فلسطين "كنيست يسرائيل" (1931-1948)، وثاني رئيس لإسرائيل (1952-1963)، وليفي أشكول، من كبار العاملين في مجال الاستيطان الصهيوني في فلسطين، من خلال فترة الانتداب، وثالث رئيس حكومة في إسرائيل (1963-1969)، ويوسف سبرنتساك، سكرتير الهستدروت (1945-1948) ورئيس الكنيست (1949-1959)، وبيرل كاتسنلسون، مؤسس صحيفة دافار (1925)، ودار النشر "عام عوفيد"، والمفوض الثقافي للمستوطنين العمال في فلسطين، ويتسحاق طابنكين، منظر حركة الكيبوتسات وزعيم حزب أحدوت هاعفودا (1954-1968)، وأباهام هارتسفيلد، كبير منفذي برامج الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ منتصف العشرينات، وشموئيل دايان (والد موشي دايان)، أحد مؤسسي المستوطنات من صنف الموشاف، وعيده يسمون (نيشمال) إحدى مؤسسات حركة العاملات، انظر: يوسف الصايغ، **الاقتصاد الإسرائيلي**، بيروت: مركز الأبحاث 1966، ص 24.

[2]- صبري جريس، مرجع سابق، ص ص 268، 269.

[3] https://www.palestinapedia.net -/الهجرة-الصهيونية-إلى-فلسطين/.. الموسوعة الفلسطينية. ص 2.

مقارنة بين الهجرتين:

في واقع الأمر وجدت تناقضات عميقة بين مهاجري الهجرتين، ومن بين هذه التناقضات:

– فارق السنّ بين أبناء الهجرتين: كان مهاجرو الهجرة الأولى كبار في السن، أمّا أبناء الهجرة الثانية الذي كانوا أصغر سنًّا، ويرجع هذا إلى أنّ اغلب اليهود في تلك الفترة لم يقتنعوا بالذهاب إلى فلسطين، وكانوا يرون في أوربا المكان اللائق بهم، لهذا غامر كبار السن بالذهاب إلى فلسطين.

– تمتّع أبناء الهجرة الثانية بثقافة أعلى من أبناء الهجرة الأولى، وحملوا معهم من مواطن هجرتهم أفكاراً أكثر تحرّراً، وأنماط معيشية تختلف عن ما هو موجود في فلسطين.

– طالب العمّال من أبناء الهجرة الثانية بحقوقٍ وأدوار أكثر فاعلية في المؤتمرات الصهيونية، أكثر مما أراده أبناء الهجرة الأولى الذين بدأوا بالقدوم إلى فلسطين قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول العام 1897م في بازل في سويسرا.

ومع نهاية موجة هذه الهجرة بسبب قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914م، وصل عدد الصهاينة في فلسطين حسب تقديرات المصادر الصهيونية إلى حوالي 85 ألف يهودي، وأصبح لديهم حوالي 44 مستوطنة زراعية[1]، وقد توقّفت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين في سنوات الحرب العالمية الأولى وتوقف النشاط الاستيطاني الصهيوني وتناقص عدد اليهود في فلسطين فبلغ عام 1918م خمس وخمسون ألف بسبب النزوح أثناء الحرب[2].

الهجرة الثالثة (1919 – 1923)

أغلب مهاجري هذه الفترة كانوا من مناطق شرق ووسط أوروبا ولعبت بريطانيا دورا بارزا وحاسما في دعم مشروع هذه الموجة [3]، وجاء معظمهم من روسيا ورومانيا وبولونيا، بالإضافة إلى أعداد صغيرة من لتوانيا وألمانيا[4].

بعد دراسة هذه الموجة من الهجرة وجدنا أنها تميزت بالآتي:

* معظم المهاجرين من الشباب، هاجروا في جماعات كبيرة وليس أفراداً كالهجرات السابقة.

---

[1]– جهاد الغرام: فك الارتباط في المشروع الصهيوني لتسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، دكتوراه، مخ، جامعة الجزائر3، 2010م، ص 44.

[2] –الموسوعة الفلسطينية: https://www.palestinapedia.net/الهجرة–الصهيونية–إلى–فلسطين/.

[3]– احسان هندي: "سياسة التهجير والاستيطان في الأرض العربية المحتلة"، **مجلة معلومات دولية**، دمشق، ع54، سبتمبر 1997م، ص 15.

[4]– احمد السيد: **التركيب الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي (1948–1975)**، القاهرة: مكتبة النهضة، 1982، ص 11.

*وجد أبناء هذه الهجرة أُطراً سياسية كالأحزاب والمنظمات السياسية القائمة والتي سعت إلى استيعابهم، ولهذا لم يشعروا بوحدة أو غربة كما حدث مع أبناء الهجرة الثانية.

والملاحظ في هذه المرحلة تصاعد نسب المهاجرين، ففي سنة 1920م، كانت النسبة 9%، ثم زادت في سنة 1921م، لتصل 10.6% [1].

* واجهت هذه الهجرة خطراً شديداً عام 1923م، حيث أنّ الامتيازات الخاصة التي منحتها الحكومة الانتدابية لمدّ الشوارع وإقامة المباني العامة قد انتهت، فزادت عملية **الهجرة المعاكسة** إلى خارج فلسطين، وساد بين المهاجرين شعور بالفشل واليأس، وحاول اليهود إنقاذ الوضع العام عن طريق توزيع أيام العمل بين العمال اليهود بالتساوي، وهذه الخطوة التنظيمية ساعدت نوعاً ما العائلات على البقاء في فلسطين.

الهجرة الرابعة (1924 – 1928)[2]: عادت الهجرة اليهودية إلى التجدّد في أعقاب تحسّن الظروف والأحوال الاقتصادية في فلسطين. فهاجر إلى فلسطين أكثر من سبعين ألف يهودي، بقي منهم اثنان وخمسون ألفاً، أما البقية فعادوا إلى موطنهم الأصلي أو انتقلوا إلى بلاد أخرى، ونصف المهاجرين الذين قدموا في هذه الهجرة كانوا من بولندا والنصف الثاني من روسيا ورومانيا واليمن والعراق، وكان جزءٌ كبير من أبناء هذه الهجرة من الطبقة الوسطى، أيْ رجال الصّناعة والتجارة وأصحاب الحرف والمهن المتنوّعة[3].

الهجرة الخامسة (1929 – 1939) :

وصل إلى فلسطين خلال هذه الهجرة ما يقارب 280 ألف مهاجر يهودي، كان غالبيتهم من اليهود المضطهدين من قبل النازية، لهذا أجمعوا أمرهم على الهجرة إلى فلسطين، وبلغ عدد المهاجرين في هذه الفترة ما نسبته 63% من مجموع المهاجرين[4].

أمّا أسباب ودوافع هذه الهجرة فأهمّها:

* كان أحد عوامل تشجيع الهجرة إلى فلسطين: صعود الحزب النازي إلى سدّة الحكم في المانيا وإعلانه عن رغبته في فرض أنظمة تطهير ضد الشعوب غير الألمانية.

---

[1]– جهاد الغرام: مرجع سابق، ص 44.

[2]– شهدت هذه الفترة هجرة أكبر عدد من الصهاينة.

[3]– جهاد الغرام: مرجع سابق، ص 45.

[4]– محمد السيد غلاب: "تطور سكان فلسطين بين عامي 1965/1918م"، **مجلة معهد البحوث العربية**، القاهرة، ع4، السنة 1973م، ص 328.

* استمرار ملاحقة واضطهاد اليهود في بعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا، وانتهت هذه الهجرة عملياً مع بداية الحرب العالمية الثانية، وفرض السلطات الانتدابية البريطانية أحكام الطوارئ في كل أنحاء فلسطين[1].

موجة الهجرة	الفترة	عدد المهاجرين	البلد الأصلي
الأولى	1881– 1903	25000	روسيا – بولندا – رومانيا
الثانية	1904– 1914	34000	روسيا وشرق أوروبا
الثالثة	1919– 1923	35100	بحر البلطيق روسيا – بولندا
الرابعة	1924– 1928	78898	بولندا – رومانيا – الشرق الأوسط
الخامسة	1929– 1939	224784	المانيا – أوروبا الغربية – بولندا

الجدول (01) يبين موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين عامي 1880– 1939[2]:

الملاحظ التصاعد التدريجي لأعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، فبداية من الموجة الأولى كان العدد 25000، ووصولا الى 224784 في الموجة الخامسة، لتظافر جملة من الأسباب والحوافز، وكان أغلب المهاجرين في الموجات الأولى من شرق أوربا، والتحق يهود الغرب بداية من الموجة الخامسة، وترافقت موجات الهجرة وتزايدها، مع التوسع في شراء الأراضي وزراعتها.

إذاً "وصل إلى شواطئ فلسطين في فترة الحرب العالمية الأولى 21 مركبا، نقلت 15 ألف مهاجر، كما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1944م، عمليات إخراج اليهود من الأراضي التي تحتلّها ألمانيا النازية، وأقامت لهذا مكتبا خاصا، أطلق عليه اسم "مكتب مهاجري الحرب"، فقد وصلت إلى سواحل فلسطين بعد الحرب(1945- 1948) حوالي 65 سفينة مهاجرين، وهكذا دخل فلسطين بين عام 1940 وعام 1948م، نحو 120ألف مهاجر يهودي"[3].

ثانيا– الاستيطان من مطلع القرن 19 إلى قبيل قيام الكيان الصهيوني:

نشأ الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل عام 1948م، على عدّة مراحل كان لكلّ مرحلة منها هدفٌ مختلف عن المرحلة التي سبقتها، كما كان لكلّ مرحلة منها الطابع الخاص بها والمميّز لها، ويمكنُ تقسيم الاستيطان الصهيوني في فلسطين في هذه الفترة، إلى فترات تمّت في العهد العثماني

[1] المصدر: الهجرات اليهودية المنظمة -1478/ https://www.madarcenter.org/ موسوعة-المصطلحات.

[2]– أحمد رأفت غضية: مرجع سابق، ص 8.

[3]– يوسف كامل ابراهيم: "التحوّل الديموغرافي القسري في فلسطين"، **باحث للدراسات**، بيروت، لبنان، 2004م، ص 46.

وعهد الانتداب البريطاني على فلسطين، ومراحل أخرى تمّت بعد إعلان قيام الكيان الصهيوني في 1948/5/15.

أ- مرحلة الحكم العثماني لفلسطين:

تنبّهت السلطة العثمانية لمخاطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإقامة مستوطنات فيها منذ بدايات الحركة الاستيطانية. وعليه أصدر الباب العالي سنة 1855م قانوناً يمنع الأجانب بموجبه من الاحتفاظ أو شراء الأراضي في فلسطين، وفي سنة 1869م أصدر الباب العالي قانوناً آخر عُرف باسم نظام استملاك التابعية الأجنبية للأملاك، ومع ذلك استمرت جهود اليهود بغية إقناع السلطان عبد الحميد بالعدول عن هذه القوانين، وحاول الصهيوني هرتزل إقناع السلطان بفوائد الهجرة اليهودية إلى فلسطين عبر وسائل شتى، لكنّ جهوده لم تأتي بأيّ نتيجة[1].

لكن تلك القوانين والتشريعات، لم تَمنع استمرار الهجرة وتأسيس المستوطنات، حيث واصلت جمعيات الاستثمار اليهودية أنشطتها في فلسطين، عبر الأساليب غير القانونية، بالاعتماد على شراء الأراضي من الإقطاعيين، منتهجة أسلوب الرشوة مع الإدارة التركية الفاسدة، كي تتغاضى عن عمليات الشراء، وكانت أسرة سرسق[2] تملك لوحدها مساحات شاسعة في فلسطين تتاجر بها وتستثمرها وفي هذا الصّدد قال هرتزل في يومياته: "جمعية الاستثمار اليهودي تتفاوض مع عائلة رومية اسمها سرسق، من أجل شراء سبعة وتسعون قرية في فلسطين ويعيش هؤلاء الروم في باريس، حيث خسروا أموالهم في القمار لهذا قاموا ببيع ممتلكاتهم وهي تمثّل مساحات شاسعة من الأراضي "[3].

وترجع معظم دراسات الاستيطان اليهودي الفضل إلى جهود الثريّ اليهودي منتي فيوري، الذي استطاع في عام 1855م أن يشتري قطعة أرض في مدينة القدس أقام عليها في عام 1857م، أول حي سكني يهودي في فلسطين خارج أسوار مدينة القدس، وهو حي "مشكانوت شعنا نيم" وعُرف فيما بعد "يمين موسى" وفي عام 1860م اشترى اثنان من اليهود قطعتي أرض في فلسطين، الأولى قرب أراضي قالونا والثانية حول بحيرة البرية وفي العام نفسه تم بناء أول 20 مسكن، وبذلك بدأت الخطوات العمليّة الأولى للاستيطان اليهودي، وفي عام 1878م، تمكّنت مجموعة من يهود القدس-

[1]- أنيس صايغ: **يوميات هرتزل**، (تر، هيلدا صايغ)، مركز الأبحاث، بيروت، 1973، ص 519.

[2]- عائلة لبنانية مسيحية ثرية.

[3]- سميح شبيب، مرجع سابق، ص 11.

بعد حصولهم على دعم من الخارج – من الاستيطان في السهل الساحلي وتأسيس مستوطنة "بتاح تكفا"[1] على جزء من أراضي ملبس قرب يافا[2].

والذين أنشأوا المستوطنات اليهودية الأولى هم المهاجرون اليهود من روسيا وبولونيا ورومانيا، وذلك عبر الهجرة الأولى 1881م- 1904م، وكان بداية التسلّل الصهيوني إلى فلسطين أواخر القرن الثامن عشر، إذ اقتصرت عمليات الهجرة والاستيطان اليهودية حتى القرن التاسع عشر وتحديدا عام 1898م، على إنشاء 22 مستوطنة، وبعد إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر بازل بسويسرا عام 1897م، توسعت عمليات الاستيطان لتشمل مناطق جديدة من فلسطين، حتى وصل عدد المستوطنات في عام 1914م إلى 47 مستوطنة وفي عام 1918م أصبحت مساحة الأراضي التي كان يملكها اليهود حوالي 2.5% من أراضي فلسطين التاريخية[3].

و في عام 1882م تمّ إنشاء ثلاث مستوطنات هي "ريشون ليتسيون، وزخرون يعقوب، وروش ليتاح "كما أُنشئت في عام 1883م، مستوطنتا "يسود همعله" و" نيوز يونا" وقد أقيمت المستوطنات السابقة بأساليب التحايل باستغلال ضعف الأنظمة والقوانين واستخدام الرشوة للموظفين الأتراك، كذلك قد تمّ في عام 1884م، إنشاء مستوطنة جديدة غير أنّها تعرّضت لخسائر فادحة ولم تستطع الاستمرار لولا تدخل "أدمون دي روتشيلد" حيث أنقذ هذه المستوطنات، ومكّنها من أن تُقيم في عام 1890م، ثلاث مستوطنات أخرى هي رحوبوت، ومشما رهارون، والخضيرة "، وقد عهد روتشيلد بإدارة مشاريعه إلى المنظمة التي تدعى أيكا، وهي منظمة الاستيطان الزراعي أسسها البارون النمساوي الأصل دي هيرش، وقد تولّت هذه المنظمة العمل الاستيطاني في فلسطين وتمكنت بين سنتي 1899م إلى 1908م، من تأسيس عدة مستوطنات جديدة بالإضافة إلى إعادة تنظيم مستوطنات روتشيلد[4].

---

[1]- انظر الملحق رقم (13)، ص 262.

[2]- عبد العاطي صلاح الدين: مرجع السابق، ص 6.

[3]- عبد الفتاح كمال: **الاستيطان الصهيوني في فلسطين 1870-1988**.منشور في كتاب القضية الفلسطينية والصراع العربي (الإسرائيلي)، ج 2 -ق2، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، 1989، ص731.

[4]- أمين عبد الله محمود: **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، سلسلة كتب المعرفة 74، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1984م.

وبلغ عدد المستوطنات عام 1914م "47" مستوطنة [1]، منها التي أقيمت بدعم من المنظمة الصهيونية بإشراف مكتب فلسطين"، وقد عمل الصهاينة على إقامة هذه المستوطنات بالتدريج، حتى لا يلفتون إليهم أنظار العرب حيث كانوا يقيمون ما معدّله مستوطنة إلى ثلاث مستوطنات سنويا وذلك خلال الفترة الواقعة بين عام 1870م إلى 1918م"[2]

ومنذ بدء الاستيطان لاقت الجهود الصهيونية معارضة رسمية (عثمانية)، وشعبية واضحة، وفي هذا السياق أرسل القنصل الأميركي في القدس عام 1891م، تقارير إلى حكومته يشرح فيها الوضع السياسي وموقف الحكومة العثمانية من المهاجرين اليهود، ورد فيها: أنّ تركيا المسلمة لن ترضى بإقامة مملكة لليهود في فلسطين، وأن فلسطين بلد فقير وإذا ظلّت الهجرة اليهودية مستمرة، فإنّ النتيجة ستكون وبالاً على اليهود وعلى سكان البلاد الأصليين معاً، وأنّ المسلمين لن يسمحوا لليهود بإنشاء دولة في فلسطين[3].

وعلى الرغم من أنّ الدولة العثمانية لم ترحب بالاستيطان اليهودي في فلسطين، إلا أنّ نظام حيازة الأراضي في فلسطين في العهد العثماني كان شاهداً على إقامة تلك المستوطنات، حيث ظهرت طبقة من مُلّاك الأراضي من العرب، وغير الفلسطينيين الذين كانت تُغريهم الأسعار المرتفعة على بيعها، وعلى الرغم من مساعي الدولة العثمانية، غير أنّ الصهاينة قد تحايلوا بطرق غير مشروعة لتهجير اليهود إلى فلسطين وتوطينهم فيها [4].

واستمر النشاط الاستيطاني في أواخر حقبة الحكم العثماني حيث أقيم بين سنة 1907م وسنة 1914م، "15 " مستوطنة جديدة، فبلغ مجموع المستوطنات الصهيونية أربعون مستوطنة يسكنها حوالي اثنا عشر ألف يهودي، وبالرغم من الظروف الملائمة للاستيطان التي وفرها لهم وعد بلفور والانتداب البريطاني إلا أن معدل قدوم المهاجرين بقي في ضئيلاً في تلك الفترة [5].

---

[1]- إلياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998، ص70.

[2]- عبد العاطي صلاح الدين: مرجع سابق، ص 7.

[3]- صبري جريس: مصدر سابق، ص ص 102-103.

[4]- حبيب قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين**، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، بيروت، 1978م، ص78.

[5]- عبد العاطي صلاح الدين: المرجع نفسه، ص 7.

ولجأت الحركة الصهيونية إلى الأساليب الملتوية وغير الشرعية لإقامة المستوطنات، ومن الأمثلة على ذلك أنّ الحكومة التركية، سبق لها وأن عزمت على بيع قطعة أرض تابعة لقرية عيون قارة[1]، وذلك بسبب عجز أصحابها عن دفع الضرائب المستحقة عليهم، حيث حاولت "كتيبة طلائع معليه" – (وهي كتيبة تنظيم روسية تعمل على شراء الأراضي)– شراء هذه القطعة، لكن والي القدس رفض بيعها لليهود، فتدخل نائب قنصل بريطانيا في يافا، وتمكّن من شراء المساحة المعروضة للبيع، وكانت مساحتها 3.340 دونم، وقام بتحويلها إلى المهاجرين اليهود، وفي أوت 1882م، وصلت عائلات روسية إلى فلسطين، ووضعت الأُسس لقيام مستوطنة، أطلق عليها اسم ريشون ليتسيون [2].

وعلى صعيد آخر، أبرق وُجهاء القدس في العقد الأخير من القرن التاسع عشر إلى الصدر الأعظم، يعبّرون عن تخوفهم من دخول أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود، حيث طالبوا بمنعهم من دخول فلسطين، نظراً لعدم مقدرة المسلمين من السكان على منافسة المهاجرين اليهود لهم، في النواحي الاقتصادية، ممّا نجم عنه سوء الحالة الاقتصادية للسكان[3].

و عمد ثيودور هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة بازل السويسرية في نهاية أوت1897م، إلى رسم سياسة مُنظمة لعملية الزحف على أراضي فلسطين واستيطانها وتهويدها، ومن ثم إيجاد وطن قومي لليهود في هذا البلد، وفضّل الصهاينة في دعواتهم الاستيطانية استخدام كلمة وطن عوضاً عن الدولة، نظراً لأنّ كلمة "دولة" ستثير إعتراضات جهات دولية عديدة، وبعد رسم هذه السياسة الاستيطانية الصهيونية المنظمة في المؤتمر الأول، عمد الصهاينة إلى تحضير أدوات استيطانية أهمها: الأرض، حيث وضعت مخططات لمصادرة أكبر المساحات الممكنة[4].

وعقب إقرار برنامج بازل سنة 1897م، تركّزت الجهود الفلسطينية على الحيلولة دون تسرب أراضٍ أخرى للصهيونية، ومن أجل هذا ترأس مفتي القدس محمد طاهر الحسيني، هيئة محلية ذات صلاحيات حكومية مهمتها التدقيق في طلبات نقل الملكية في متصرفية القدس، الأمر الذي أسهم في الوقوف

---

[1]– تقع جنوب مدينة يافا (12 كلم).

[2]– حسن حلاق، مصدر سابق، ص 352.

[3]– عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، سلسلة عالم المعرفة (61)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1983، ص 135.

[4]– نبيل محمود السهلي: **فلسطين.. أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002م**، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، 2004، ص ص 11، 12.

دون حصول اليهود على أراضٍ زراعية جديدة لسنوات عديدة، كما أسّس الفلسطينيون في يافا سنة 1897م الحزب الوطني لمحاربة الصهيونية، وعدّ الحزب التعامل مع الصهيونية جريمة قومية[1].

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914م ظهرت معطيات جديدة على المستوى الاقليمي، انعكست على منطقة الشام ككلّ، جاءت في معظمها خدمة للتوجهات الصهيونية، حيث تغيّرت خارطة التحالفات الدولية، وتبلور ذلك في بدء المفاوضات بين دول الحلفاء الثلاث: بريطانيا، فرنسا وروسيا، وذلك بهدف تقرير مصير المناطق الخاضعة للحكم التركي، الأمر الذي أسهم بدوره في رفع قبضة القوانين والإجراءات العثمانية الخاصة بالحد من الهجرة والاستيطان، ونظراً لدور بريطانيا المركزي في السياسة الدولية، انتقل مركز الثقل الصهيوني إلى لندن، وبدأت علامات النشاط الصهيوني، تظهر بوضوح عبر مراسلات حسين- مكماهون[2].

وتزايد نشاط الصهاينة بعد الحرب العالمية الأول، وتمكّنت المنظمة الصهيونية من استصدار وعد بلفور عام 1917م، والذي يقضي بإنشاء وطن قومي لليهود، ثم وقوع فلسطين تحت الانتداب حيث لعبت حكومة الانتداب دوراً كبيراً في تمكين اليهود من السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية اليهودية[3]، وبلغ مجموع الأراضي الفلسطينية التي ملكها اليهود في 1918م، 650 ألف دونم (زمن الدولة العثمانية)، بنسبة 2 بالمائة من إجمالي المساحة البالغة 26 مليون دونم [4].

	عدد المستوطنات عام 1936	**عدد المستوطنات عام1939**
السهل الساحلي	163	186
مرج بن عامر وغور الأردن	18	30
الجليل الأعلى والجليل الأسفل	13	26
المرتفعات الجبلية	8	10
المجموع	202	252

الجدول رقم(02): التوزيع الجغرافي للمستوطنات اليهودية 1936م- 1939م[5]

[1]- صبري جريس: مصدر سابق، ص 155.

[2]- سليمان موسى، **الحركة العربية**، دار النهار، بيروت، 1977، ص 365.

[3]- عبد العزيز محمد عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، 1831-1914 م**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص 83.

[4]- صبري جريس: المصدر نفسه، ص 266.

[5]- ابراهيم الجندي: **سياسة الانتداب البريطانية الاقتصادية 1922-1929م**، دار الكرمل، عمان، 1986م، ص ص 162، 163.

يتّضح التقارب في أعداد المستوطنات التي أقيمت في هذه الفترة، غير أنّ أكبر عدد منها كان في المناطق الفلاحية الخصبة، مثل السهل الساحلي، الذي شهد بناء عدد كبير من المستوطنات، وهذا راجع لسهولة مراقبته من طرف الصهاينة، من جهة البحر بالخصوص، وسهل مرج بن عامر في الرتبة الثانية راجع لخصوبة أراضيه حيث يعدّ سلة غذاء فلسطين، بينما قلّ العدد في المرتفعات الجبلية نظرا لصعوبة المراقبة، والخوف من هجمات الفلسطينيين.

ب- الانتداب البريطاني[1]:

منذ إعلان الانتداب على فلسطين، عزمت بريطانيا على تحقيق وعد بلفور، وتهويد فلسطين تمهيداً لإنشاء الوطن القومي اليهودي. ولعل ما عُرف بمذكرة تشرتشل المؤرخة في 1922/7/1، يمثل أول إفصاح رسمي بريطاني في هذا الشأن. فقد نصت المذكرة، بوضوح على أن وعد بلفور "غير قابل للتغيير"، حتى يكون للطائفة اليهودية، أفضل التوقعات للتنمية الحرة، وأن تقدم فرصة كاملة للشعب اليهودي لإظهار قدراته. ومن الضروري ضمان إنشاء وطن قومي يهودي، ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة، ومن الضروري تطبيق هذه السياسة، لتمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالهجرة، شرط أنْ لا تكون هذه الهجرة كبيرة، تُرهقُ قدرة البلاد الاقتصادية مقابل عدد القادمين الجُدد[2].

ومما لا شكّ فيه أنّ السلطات البريطانية قد سهلت، وبمختلف الوسائل عملية نقل ملكية الأراضي الفلسطينية إلى المنظمات الصهيونية، من أجل استيطانها، من ذلك أنها قد منحت الوكالة اليهودية أراضي حكومية واسعة مساحتها (195000) ألف متر مربع، في مناطق مختلفة من البلاد بما فيها أراضي من السهل الساحلي الفلسطيني، أعطيت لبلديات تل أبيب، وبتياح تكفا، من أجل توسيع رقعة المستوطنات فيهما، كذلك قد وضعت حكومات الانتداب البريطاني في عام1921م، (175000) ألف متر مربع من أملاك الحكومة تحت تصرف المنظمات الصهيونية من أجل إقامة

[1]- تعتبر مرحلة الانتداب البريطاني في فلسطين هي المرحلة الذهبية للاستيطان الصهيوني في فلسطين، حيث دخلت بريطانيا فلسطين وهي ملتزمة بوعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وبذلك أصبح الاستيطان اليهودي يتم تحت رقابة دولة عظمى عملت على مساندته وتدعيمه، فإذا كان الاستيطان في مراحله الأولى قد اتصف بالعشوائية، والاتجاه نحو مواجهة المشاكل التي تتعلق باليهود خارج فلسطين فإنه في هذه المرحلة خضع للاعتبارات السياسية والاستراتيجية منذ بدايتها، حيث أقيم عدد من المستوطنات في المناطق الاستراتيجية، وكانت على شكل مجتمعات مغلقة تشبه "الغيتو"، معتمدة على سياسة العمل العبري لتأسيس نفسها ومشكلة نواة للوجود الصهيوني في فلسطين.

[2]- Great Britain Government، Palestine Statement of Policy. Cit. 1700. 1922 p.p 1920.

المستوطنات عليها لتوطين المهاجرين، وهو ما أدى بدوره إلى قيام ثورة 1921م التي قمعتها القوات البريطانية بشدة حيث انضم المستوطنون إلى جانب الانجليز في مواجهة هذه الثورة[1].

ووفقاً لهذا التوجه توالت الإجراءات البريطانية، المساعدة على دفع المشروع الصهيوني في فلسطين إلى الأمام، وذلك على ثلاثة أصعدة وهي: تسهيل الهجرة اليهودية، والتضييق على الفلاحين الفلسطينيين، ومنح الامتيازات الكبرى لليهود الصهاينة. وقد تم الاعتماد على صك الانتداب خصوصاً في مادته الثانية والمتضمنة أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية، تكفُل إنشاء الوطن القومي اليهودي، أما المادة الرابعة، فنصت على الاعتراف بالوكالة اليهودية، كهيئة ملائمة عمومية تساعد في إدارة فلسطين[2].

كما نصّت المادة الحادية عشرة من الصك على أنّه يجوز لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية على أن تُقيم وتستمر بشروط العمل والمصالح العمومية، وتحفظ مرافق البلاد الطبيعية، حيث لا تتولى الحكومة هذه الأمور بنفسها[3].

وقد تحدّدت خلال هذه الفترة عملية شراء الأراضي من بعض الإقطاعيّين والتجار اللبنانيين الذين كانوا يملكون مساحات واسعة من الأراضي في شمال فلسطين"، حيث أنّه مع صدور الكتاب الأبيض في عام 1930م، قرّرت المنظمة الصهيونية الإسراع في عمليات الاستيطان في المناطق التي لم يسكنها اليهود من قبل لتشمل أوسع مساحة جغرافية ممكنة في حالة حصول تقسيم لفلسطين" فأقيمت في الفترة من عام 1936 - 1939 ثلاثة وخمسون مستوطنة أُطلق عليها "خوما ومجدال "أي سياج وبرج وصفا للطابع العسكري لتلك المستوطنات التي تزامن إنشاؤها مع نشوب ثورة عام 1936م الفلسطينية"، حيث روعي في اختيار مواقع تلك المستوطنات أن تكون بمثابة سياج يشرف على المستوطنات الأخرى وتعمل في الوقت نفسه كمناطق مراقبة بالنسبة للقرى العربية، مثلَ المستوطنات المشرفة على مرج بن عام والأطراف الشمالية للجليل الأعلى"[4].

---

[1]- كامل خله: **فلسطين الانتداب البريطاني 1922-1939**، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت، 1974.

[2]- سميح شبيب: مرجع سابق، ص 22.

[3]- Great Britain: Parlamantry paper leage of Nation Mandate for Palestine Pre sented to Parliament Command of His Majesty's stationary office. 1922 .

[4]- عبد العاطي صلاح الدين: مرجع سابق، ص 8.

ج- الإجراءات البريطانية لتسهيل عمليات الاستيطان:

لجأت سلطات الانتداب البريطانية في فلسطين واستناداً لما تضمنه صك الانتداب، وخاصة المادة الحادية عشرة، التي تنص على إمكانية اتفاق الحكومة مع الوكالة اليهودية بشأن إنماء وتطوير الموارد الفلسطينية، إلى التعاقد مع شركات صهيونية، ومنحها الامتيازات الكبرى الأساسية في البلاد، وكان أبرزها:

- **شركة كهرباء فلسطين:**

أُسّست شركة كهرباء فلسطين رسمياً في 1923، بعد اتفاق بنحاس روتنبرغ، مع المندوب السامي في فلسطين، هربرت صموئيل، سنة 1921، وتمّ التعاقد مع روتنبرغ في شأن استخدام مياه حوض العوجا، لتوليد الطاقة الكهربائية، واستعمالها للري والإنارة في قضاء يافا، وتطور هذا الامتياز في مارس 1926م، ليشمل استخدام مياه الأردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية لمدة سبعون عاماً[1].

كما قدمت السلطات الانتدابية تسهيلات عديدة للشركة، منها حق نزع ملكية الأراضي والمباني اللازمة، وإعطاء قرض بقيمة 250.000 جنيه إسترليني بكفالة وزارة الخزانة البريطانية، كما أن روتنبرغ حصل على الجنسية قبل حصوله على الامتياز، وقد أتاح هذا المشروع لليهود التوسع في الأراضي، وجلب المزيد من المهاجرين وتشغيلهم، ذلك أنّ المادة (10) من الامتياز، تنص صراحة على الآتي: "على المندوب السامي بناءً على طلب الشركة وعلى نفقتها أو في حالات تعذر الشراء باتفاق متبادل لقاء تعويض توافق عليه الشركة، أو تعذر الاتفاق، أن ينزع ملكية العقارات أو الأراضي أو الأبنية" وبالفعل تم تمليك هذه الشركة 18 ألف دونم، إضافة للأراضي المقامْ عليها مباني المشروع[2].

وزيادةً على تسهيل عمل المشروع، قامت سلطات الانتداب بإعفاء شركة كهرباء فلسطين من ضرائب الأرباح، لمدة عشر سنوات. واعتبار الأرباح من المصاريف[3].

وقد بلغ ما أنتجته الشركة في سنة 1926م (3.048.442) كيلوواط في الساعة، وزاد في عام 1929م ليصلَ: (4.930.960) كيلو واط في الساعة[4].

---

[1]- اقتصاديات فلسطين بين العرب واليهود، نشرات الوكالة اليهودية، القدس 1937، نشرة رقم (3) ص ص 58-59.

[2]- سميح شبيب، مرجع سابق، 13.

[3]- نفسه، ص 21.

[4]- الجادر محمد عادل: "التشريعات البريطانية وتهويد الأراضي الفلسطينية 1917-1948"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بغداد، ع3، ديسمبر1975م، ص 132.

- **امتياز استخراج المعادن من البحر الميت:**

تحتوي مياه البحر الميت على معادن مختلفة، وهي كلوريد الصوديوم، كلوريد البوتاسيوم، كلوريد المغنيسيوم، بروميد المغنيسيوم، كلوريد الكالسيوم، سلفات الكالسيوم وقررت سلطات الانتداب استثمار هذه الأملاح في عام 1925م، بعد أنْ ثبت جدواها في الاستثمار، وسرعان ما تم إعطاء هذا الامتياز لمئير نوفومسكي وهو" يهودي مهاجر إلى فلسطين من روسيا"، وذلك بمشاركة البريطاني توماس تولوك، وتم تأسيس شركة للاستثمار في بريطانيا، تحت اسم شركة البوتاس الفلسطينية وسجلت رسمياً، في سنة 1929م، برأس مال قدره 400 ألف جنيه استرليني[1].

ونصّت مواد الاتفاق ما بين الشركة والحكومة المنتدبة، على أنّ مدّة الامتياز هي 75 عاماً، مع الحقّ في احتكار التسويق والبيع للمواد المستخرجة من معادن وأملاح في الأسواق الداخلية، والتصدير وتقدم الحكومة عند اللزوم الأراضي اللازمة لإنشاء الشركة، وقد بلغ ما منحته بريطانيا للشركة خارج منطقة الامتياز ما مقداره 987 ألف دونم مجاناً[2].

- **امتياز أراضي الحولة:**

تبلغ مساحة منطقة الحولة نحو 237 ألف دونم، وتقع المنطقة ومستنقعاتها في أقصى شمال فلسطين، وسبق للحكومة التركية في شهر جوان 1914م، أنْ منحت عمر بيهم وميشيل سرسق، امتيازاً بتجفيف أراضي الحولة وإحيائها، إلا أنّهما تنازلا عن الامتياز، في 1934/10/3م إلى شركة تحسين الأراضي الفلسطينية المحدودة، وبقصد تمكين أصحاب الامتياز من وضع يدهم على أراضي الحولة، وطرد المزارعين منها، أصدرت السلطة المنتدبة، قانون حدود امتياز الحولة رقم (6) لسنة 1938م، ولم يعترف هذا القانون بحقوق المزارعين العرب الذين شرعوا يزرعون ما جففوه زمن العهد التركي حتى أصبحوا يتمتعون بحقوق المزارعين ووضع اليد طيلة عشرين سنة، وكان عدد المتضرّرين من ذلك (1500) عائلة[3].

د- تأسيس المؤسسات اليهودية لدعم الاستيطان:

بدأت الحركة الصهيونية، منذ ما قبل إعلان الانتداب على فلسطين، بتأسيس الأطر اللازمة لتحقيق الهجرة إلى فلسطين، وإقامة الوطن القومي اليهودي، إلا أن ما وفره الانتداب البريطاني من

---

[1] -إبراهيم الجندي، **الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني**، دار الكرمل، عمان، 1986م، ص ص 181-182.

[2]- أحمد سعد، **التطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين**، دار الاتحاد، حيفا، 1985م، ص 115.

[3]- أحمد سعد: مرجع سابق، ص 123.

تسهيلات سرّع في نمو هذه المؤسسات وتحقيق برامجها، لا سيما بعد أن تضمن صك الانتداب إقراراً شرعياً بالوكالة اليهودية، وأبرز هذه المؤسسات:

1- الوكالة اليهودية:

كان اقتراح إنشاء وكالة يهودية لفلسطين قد ورد أساساً في صك الانتداب، حيثُ دعت المادة الرابعة منه حكومة فلسطين إلى الاعتراف بوكالة يهودية كهيئة عمومية، تشير وتتعاون مع إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك، مما أثّر على إنشاء الوطن القومي اليهودي لاحقاً، وبدا تأثيرها في تسيير مصالح السكان اليهود في فلسطين، تحت سيطرة الحكومة الانتدابية دائماً، وكانت المادة السادسة من الصك قد فرضت على حكومة الانتداب أيضاً، بأن تعمل بالاتفاق مع تلك الوكالة لتحقيق: تقوية استيطان اليهود المكثف في الأراضي الزراعية، بينما سمحت المادة (11) للحكومة بأن تتفق معها على أن تقيم أو تستثمر الأعمال والمصالح العمومية وترقي موارد البلاد الطبيعية، حيث لا تتولى الحكومة هذه الأمور مباشرة بنفسها، أما الهدف من إقامة تلك الوكالة، كما جاء في المادة الرابعة من صك الانتداب، فكان الحصول على مساعدة كل اليهود غير الصهاينة، الذين يريدون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي، عن طريق ضمّ أولئك اليهود إلى تلك الوكالة، وتنشيطهم ضمن أطرها[1] وفي اجتماع لجنة العمل الصهيونية، في أكتوبر 1923م، تمّت الموافقة على عرض مشروع القرار على المؤتمر الصهيوني، القاضي بتشكيل مجلس الوكالة اليهودية، من لجنة العمل الصهيونية، التي اكتسبت حقوق الوكالة اليهودية وفقاً للمادة الرابعة من صك الانتداب، وممثلي المنظمات اليهودية الكبرى، التي تعترف بمبادئ إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وتقبل المشاركة في تأسيسه، ومع تقدم المباحثات بين حاييم وايزمان ومجموعة تضم ممثلي منظمات يهودية غير صهيونية، عرضت على لجنة العمل الصهيونية في عام 1924م، صياغة أولية للإطار الدستوري للوكالة اليهودية المقترح توسيعها[2] وبقيت الأمور قيد المناقشات داخل المؤسسات الصهيونية، حتى عام 1929م، أين جرى إقرار توسيع الوكالة اليهودية.

وفي السياق ذاته، أصدر المكتب المركزي للمنظمة الصهيونية العالمية بياناً، جاء فيه أن اللجنة الصهيونية قد حددت الحادي عشر من أوت1929م، لعقد جلسة الافتتاح لمجلس الوكالة في شكلها

[1]- أحمد سعد: مرجع سابق، ص 125.

[2]- تسي بل بيلج: **الثورة العربية الفلسطينية 1936-1939**، تر، خليل عثامنة، مطبعة الشروق التعاونية، القدس، 1978م، ص 20.

الموسع في زيوريخ، وأوضح حاييم وايزمان في بيان أذاعه، أنه توصل عبر مباحثاته مع الأطراف المعنية بتوسيع إطار الوكالة اليهودية، إلى رسم الملامح العامة للاتفاق مع غير الصهاينة، وهي: تشجيع الهجرة، ونشر اللغة العبرية والثقافة اليهودية، وحيازة الأرض كملكية أبدية للشعب اليهودي، إضافة إلى توظيف العمال اليهود في الأشغال كلها، بوساطة الوكالة اليهودية، وتحت إشرافها، ووضع الكيرن هايسود تحت تصرف الوكالة اليهودية، وأشار وايزمان في رسالة للمؤتمر، إلى ثلاث نقاط مركزية، يجب وضعها في الاعتبار، عند وضع البرنامج العام للوكالة في شكلها الموسع، وهي: رعاية المستوطنات والمستعمرات السابق إنشاؤها- تعزيز القدرات الاقتصادية للعامل اليهودي- تأمين مساحات من الأراضي تكون كافية لتمكين حركة التوطين من التقدم والمساعدة على فرض سيطرة اقتصادية، وإحداث تغيير نوعي في معركة الصراع مع الوجود الفلسطيني، لصالح الوطن القومي اليهودي، لذا استغلت المنظمة الصهيونية الأزمة الاقتصادية الشعبية في البلدان الرأسمالية لدفع اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين...[1].

2- تأسيس الهستدروت:

جاء تأسيس الهستدروت كاتحاد عمالي حديث، في سياق بناء الأسس اللازمة لقيام الكيان الصهيوني وبناء الدولة العبرية، وبذلك لم يكن عمله نقابياً فحسب، أو تنظيماً شعبياً بالمعنى السائد للتعبير بمعناه النقابي- السياسي، لذا انصبّ اهتمامه الأول على إيجاد الظروف الملائمة لبناء الطبقة العاملة، ومن ثم تنظيمها وتأطيرها في شكل يؤدي إلى بناء اجتماعي متكامل، في إطار تكوين سياسي جديد، وعليه، فقد كرس كل اهتمامه لتوفير الظروف المالية لبناء مشروعه العمالي، وأسس منذ بداياته في سنة 1921م، بنك العمال (هبوعليم) الذي أصبح فيما بعد ذراعه المالي، وقام بدور مهم في تنظيم عمليات التمويل والاستثمار وتقديم الاعتمادات المصرفية للقطاع المالي، وقدّم أعمالاً مالية على نطاق واسع في ميدان الإقراض سواءً للأفراد أو للمؤسسات، إضافةً إلى دور الهستدروت فقد نمت المؤسسات الصناعية مع نمو الرأسمال اليهودي في فلسطين، وشكّلت بحق مؤسسة العمال المالية والنقابية والسياسية، ووضع الهستدروت عند تأسيسه دستوراً، نصت مادته الأولى على: "أنّ النقابة العامة توحّد جميع العمال، وأصحاب الأعمال الحرة في البلد، الذين يعيشون من كدّهم دون استغلال عمل غيرهم، وذلك من أجل تنظيم شؤون العاملين في البلد الاستيطانية والاقتصادية، وأيضاً

[1] -سعيد حمادة، **النظام الاقتصادي في فلسطين**، بيروت: الجامعة الأميركية، ص ص 26-27.

الثقافية، وتطوّر الهستدروت بسرعة (وزاد عدد المنضمين إليه من 4433 عضواً، سنة 1920م إلى 9000 عضواً سنة 1929م، وكانت العضوية في الهستدروت عربية- يهودية[1].

كما شهدت أنشطة الهستدروت محاولات للتقارب مع أنشطة العُمال العرب، وذلك على قاعدة النضال العمالي المشترك، الفلسطيني- اليهودي، والذي تجلى بأوضح صوره في عام 1924م، عندما أقيمت نقابة عمّال القطارات، التي ضمّت نحو ثلاثمائة عامل عربي ويهودي، وكانت تلك النقابة، أوّل نقابة في فلسطين، يُعترف بها من قبل رب العمل، وهو إدارة القطارات، وكانت قيادة العمال مُؤلّفة من عشرة أعضاء، خمسة منهم عرباً وخمسة يهود [2].

غير أنّ التعاون العربي- اليهودي العمالي بدأ يتقلص رويداً رويداً، حتى وصل إلى درجة التلاشي، بعد هبة سنة 1929م في فلسطين، وما تركته من آثار سلبية على هذا التعاون، وضعُفَ ما كانت تسعى إلى تحقيقه التيارات الصهيونية داخل النقابات العمالية، خاصة ما تعلّق بتهويد العمل أو ما سُّمي آنذاك سياسة ''العمل العبري''، التي تقوم على أساس أن يكون الهستدروت وكذلك النقابات الأخرى نقابات يهودية فقط، وألاّ يعمل في المؤسسات اليهودية عرب[3].

لعبت الهستدروت دور الحاضنة للاتحادات الصهيونية النقابية، حيث تمكّن من إقامة اتحادات تابعة مثل: اتحاد العمال الزراعيين واتحاد الكتاب واتحاد العاملين في البناء والمقاولات واتحاد العاملين في الصناعة العامة واتحاد عمال المعادن واتحاد المدرسين واتحاد العاملين في الصناعات الغذائية واتحاد العاملين في النسيج والملابس والجلود واتحاد العاملين في وسائل النقل واتحاد عمال الخشب، واتحاد عمال القطاع الصحي واتحاد المهندسين الفنيين واتحاد عمال الطباعة والورق واتحاد العاملين في البحار وصناعة الماس، واتحاد الأعمال الحرة[4].

---

[1]- روز صايغ: **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة** (تر، خالد عايد)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980م، ص 112.

[2]- وولتراين: **الصندوق القومي اليهودي** (تر، محمود زايد)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، جامعة الكويت، 1990، ص 80.

[3]- صبري جريس، تاريخ الصهيونية، ج2، ص 280.

[4]- Palestine Statement of Policy. May 1939. Cmd. Gol. London P 10.

3- صندوق الائتمان اليهودي: أُنشئ بقرار من المنظمة الصهيونية العالمية، في سنة 1899م، ومنذ العام 1903م، أنشأ الصندوق شركة فرعية له في فلسطين، حملت اسم (بنك انجلو فلسطين) وكان لهذا البنك نشاطه الملحوظ في تقديم القروض للمؤسسات اليهودية، في خلال فترة الانتداب[1].

4- الصندوق القومي اليهودي: تأسس في عام 1907م بمبادرة من المنظمة الصهيونية العالمية في بريطانيا، ومنذ العام 1922م، تغيّر اسمه إلى الكيرن كايمت، وقد لعب هذا الصندوق دوراً مهماً في شراء الأراضي، واستيعاب المهاجرين، وتقديم الخدمات اللازمة لهم.

5- الصندوق الفلسطيني التأسيسي:

أُنشأ في عام 1920م بقرار من المؤتمر الصهيوني، وحدّد هدفه في المساعدة على استيطان المهاجرين اليهود واستيعابهم، وكان مركزه لندن وسُجل كشركة انجليزية[2].

كما لعب هذا الصندوق دوراً بارزاً في خلق الظروف الملائمة للنشاط الصناعي والمشاركة في الإنفاق على التعليم والأشغال العامة وتنمية المدن وغيرها، وقد غطّى الصندوق مصاريف الوكالة اليهودية التي بلغت 204.600 جنيها فلسطينياً في عام1932م [3].

وكان الهدف المشترك للمصرف اليهودي للمستعمرات عام 1898م وللجنة الاستعمار عام 1898م، وللصندوق القومي اليهودي عام 1905م، وشركة تطوير أراضي فلسطين عام 1908م، هو الإشراف على عمليات انتزاع أراضي فلسطين وعمليات الاستيطان عليها، وتمويل تلك العمليات والتأكّد فيما بعد من نجاح هذه المخططات، ورغم ذلك فإنّ برامج الصهيونية لم تتحقّق حتى بداية الحرب العالمية الأولى أي بعد ثلاثين عاماً من العمل الصهيوني الجادّ في رسم خريطة استيطانية، ولم يحالف النجاح المشروع الصهيوني إلاّ بشكل محدود حيث كان الصهاينة يشكلون أقلية، ولم تتجاوز نسبتهم 1% من مجموع يهود العالم[4].

---

[1] .- Ibid .P11

[2] - الوقائع الفلسطينية، العدد 1239، تاريخ 1942/9/24- الأوامر الرسمية.

[3] - سميح شبيب: مرجع سابق، ص 40.

[4] - الاستعمار الصهيوني في فلسطين: سلسلة دراسات رقم 1، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت، نوفمبر 1965م، ص15.

هـ- تطوّر استراتيجية البناء في الفترة 1937م- 1948م:

ظهر اتجاه لبناء المستوطنات في مناطق معزولة وذلك لخلق شعور لدى اليهود بقابلية السيطرة على كل أجزاء فلسطين، وفي أعقاب مشروع لجنة بيل[1] لتقسيم فلسطين 1937م بدأ الاهتمام الصهيوني بإقامة مستعمرات في صحراء النقب - جنوب فلسطين - حيث توسعت الصهيونية في إقامة المستوطنات في تلك المنطقة، وذلك في الفترة الواقعة ما بين الحرب العالمية الثانية وسنة 1948م، تحسّبا لإمكانية حصول صدام عسكري مع مصر في المستقبل، حيث بلغ عدد المستعمرات المقامة في النقب بحلول عام 1948م، "27" مستوطنة، وما ميّز السياسة الاستيطانية خلال فترة الانتداب هو توجّه الحركة الصهيونية نحو توزيع المستوطنات الزراعية توزيعا استراتيجيا على حدود الدول العربية المتاخمة لها حيث أقامت "12" مستوطنة على حدود الأردن و"12" على حدود لبنان و"8" على حدود مصر و"7" على حدود سوريا، وقد أُدخل على الاستيطان الزراعي خلال هذه الفترة نوع جديد أطلق عليه اسم "الموشاف عفوديم" أي قرية العمال، وهي قرية زراعية ذات طابع تعاوني، حيث تقوم العائلات فيها باستغلال الأرض بالتساوي وقد انتشر هذا النوع من الاستيطان الزراعي حتى بلغ مجموع المستوطنات التي أقيمت حتى عام 1946م، "68" مستوطنة يسكنها (18411) مستوطنْ[2].

وقد تمكّنت الحركة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين من امتلاك ما يزيد عن 30% من مجموع الأراضي الزراعية في فلسطين"، وقد بلغت مساحة الأراضي التي امتلكها الصهاينة مع نهاية فترة الانتداب عام 1947م، 1.82 مليون دونم، وهو ما يعادل 6% من مساحة

---

[1]- هي لجنة تحقيق شكّلتها الحكومة البريطانية في أوت 1936م بغرض دراسة الأسباب الأساسية لانتفاضة المواطنين الفلسطينيين في أبريل 1936م وبحث كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين والتزامات بريطانيا تجاه كل من الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، كما طلبت الحكومة من اللجنة تقديم توصيات بشأن شكاوى الفلسطينيين واليهود عن طريقة تنفيذ الانتداب، وقد ضمت اللجنة ستة أعضاء برئاسة اللورد بيل الذي شغل منصب وزير شئون الهند.

و وصلت اللجنة إلى فلسطين في نوفمبر 1936م، واستمر عملها ستة أشهر عقدت خلالها ستة وأربعين اجتماعاً منها واحد وثلاثون اجتماعاً علنياً واستمعت إلى أربعين شاهداً يهودياً، أما الفلسطينيون فقد قاطعوا أعمال اللجنة في بداية الأمر ثم تغيَّر الموقف فيما بعد، وقد أدلى بشهادته أمامها مفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني بالإضافة إلى أربعة وعشرين شاهداً، انظر: "التقسيم الأول لفلسطين .. لجنة بيل 1937م". على الموقع :

https://islamstory.com/ar/artical/24156/% تاريخ الاطلاع: 30اكتوبر 2020، الساعة : 16:00

[2]- محمد سلامة النحال، **سياسة الانتداب البريطاني حول الأراضي فلسطين العربية**، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، 1981م، ص 125.

فلسطين، والبالغة 27 مليون دونم، في حين كان مجموع الأراضي عند بداية الانتداب لا يزيد عن 2% فقط"، فقد أشترت المنظمة الصهيونية في السنوات الأخيرة التي سبقت قيام الكيان الصهيوني أراضي جديدة، وواصلت تكثيف الاستيطان اليهودي في السهل الساحلي بين حيفا ويافا، كما اشترت قطعاً كبيرة من الأراضي في القسم الشمالي من فلسطين وبشكل خاص في سهل الحولة، وإلى الجنوب من بحيرة طبريا على طول نهر الأردن. وكانت هناك كذلك صفقات شراء أراضي عند مصبّ نهر الأردن في البحر الميت وعلى ضفته الغربية، وتوسّعت أملاك اليهود في منطقة القدس وفي ضواحي بئر السبع، كما تم شراء المزيد من الأراضي في النقب الشمالي وفي منطقة غزة، وقد بلغ عدد المستوطنات التي أقيمت في الفترة الواقع بين عامي 1939م-1948م، "79" مستوطنة مساحتها الإجمالية 2.052.000 دونما"[1].

لقد أدّى الاستعمار البريطاني دوراً هاماً في نقل ملكية كبيرة من الأراضي الفلسطينية على حساب العرب الفلسطينيين، فمع صدور قانون الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920م، أُعيد فتحُ الأراضي المسجّلة باسم الدولة العثمانية، مما أدى إلى بيع مساحة كبيرة منها لليهود، حيث تم شراء 500 ألف دونماً إضافة إلى 200 ألف دونم دون مقابل، كذلك تمكّن اليهود من شراء مساحة 625 ألف دونم من مرج ابن عامر، وكانت تضم 22 قرية عربية اضطرت عائلاتها البالغ عددهم 900 عائلة للرحيل عنها، ومن بين هذه العائلات كانت هناك عائلات عربية غير فلسطينية أصلًا، مثل عائلة «سرسق» اللبنانية، التي لجأ إليها الكثير من فلاحي أراضي مرج ابن عامر جنوب مدينة الناصرة لتسجيل أراضيهم بأسماء أبنائها، وهي أراض بيعت لليهود فيما بعد وبلغت مساحتها 240 ألف دونم، كما بيعت مساحات كبيرة من الأراضي لعائلات «تويني» و«مدور» و«الطيان» اللبنانية، التي بِيعت لليهود في وقت لاحقْ[2].

[1]- نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فبراير 1988.ص 183.

[2]- محرم أحمد: أسطورة البيع، إضاءات، على الرابط:

https://www.ida2at.com/how-did-the-palestinians-seize-the-price-of-the-land/

تاريخ الاطلاع: 27 جوان2020م، على الساعة: 11:54

ثالثا– الهجرة والاستيطان بعد قيام الكيان الصهيوني:

أ– الاستيطان بعد قيام الكيان الصهيوني إلى غاية 1967م:

كان الواقع العربي المتردّي من أهم العوامل التي ساهمت في إقامة الدولة الصهيونية واستيلائها على مساحات كبيرة خارج حدود التقسيم، فدول الجامعة العربية كانت تعاني حالة من التفرق والانهيار، وما إنْ دخل الجيش العربي إلى فلسطين بقيادة الجنرال جلوب باشا، في ماي 1948م، حتى سارع الجيش العربي لنزع سلاح الفلسطينيين وتقييد حريتهم في الحركة، ومنذ ذلك التاريخ غُيّب الفلسطينيون عن قضيتهم، وكان هذا بداية التحلّل الرسمي العربي من قضية فلسطين، لتوضع القضية في رفوف الجامعة العربية أما الحركة الوطنية الفلسطينية فقد ميّز عملها الارتجال وغياب الرؤى ونقص الإمكانيات، رغم أنّ الفلسطينيين على المستوى الشعبي، قد أبدوا بسالة في الدفاع عن مدنهم وقراهم، في وجه العصابات الصهيونية.

تم ابراز العناصر المهمة المميزة للكيان الجديد عام 1948م، وساهمت الحرب في اظهار هذه العناصر، وكان الانتداب البريطاني قبل عام 1948م يفرض القيود على نقل ملكية الأراضي التي كانت بحوزة العرب، ولكن الوضع الجديد على المستوى العسكري والسياسي مكّن الكيان الصهيوني من تنفيذ مخططاته على نطاق واسع، وعلى اعتبار أنّ الحرب اندلعت بعد فترة قصيرة من تسويق الصهاينة لادعاءاتهم بتعرضهم للمحرقة، فقد منحهم هذا الواقع شعورا بامتلاك تعاطف غربي جعلهم يبررون جميع افعالهم وتصرفاتهم العدوانية من خلاله...[1].

قبل حرب 1948م كانت في فلسطين 285 مستوطنة[2] توزّعت على امتداد حدود التقسيم، من الحدود اللبنانية شمالا إلى عين جدي في الجنوب عند حواف البحر الميت، وبعض هذه المستوطنات تسمى "الناحل"، التي يسكنها "الرواد الشبان المقاتلون"، مثل مستوطنة "يوطفتا" التي شُيّدت عام 1950م قرب وادي عربة، كما أقيمت على الحدود السورية مستوطنة "غونين" سنة (1951م)، وفي العام ذاته أُنشأت مستوطنة "ناحل عوز" قرب قطاع غزة وهذا يتماشى مع مخططات الكيان الصهيوني الرامية الى الاستحواذ على أراضي فلسطين...[3].

---

[1] –ران غرينشتاين، مرجع سابق، ص 14.

[2]– لفظ مستوطنة قابله بعض الباحثين والكتاب والمؤرّخين بلفظ آخر هو: **مغتصبة**، حيث لا يمكن قبول اسم مستوطنة، لتنافي ما قام به الصهاينة في سبيل الحصول على هذه المواقع، التي تحصّلوا عليها بطرق غير شرعية.

[3]– صقر أبو فخر: "الاستيطان في فلسطين: من التسلل إلى السيطرة"، **العربي الجديد**، جويلية 2016.

في سنة 1948م وبإعلان قيام الكيان الغاصب المحتل على 77% من مساحة فلسطين التاريخية، بلغ عدد المستوطنات المقامة في الفترة 1918م- 1948م حوالي 363 مستوطنة، في مقابل إزالة العديد من القرى، تحوّلت أغلبها إلى مستوطنات مثل قضاء صفد، الذي تعرّض إلى عمليات إزالة شملت خمس قرى، العدد نفسه في طبريا.

وجاءت حرب عام 1967م ليحقّق الكيان الصهيوني من خلالها هدفهم غير المعلن، وهو فتح آفاق جديدة أمام الصهيونية لإقامة أكبر عدد من المستوطنات بعد أن كان أُعلن أن الحرب شُنّت لأسباب أمنية، فعملوا وحتى بداية الثمانينات على إقامة المستوطنات على الأراضي التي صودرت بعد الحرب وتمّ سنّ القوانين والتشريعات المختلفة التي سهلت هذه المهمة[1].

استطاعت السلطات الصهيونية حتى عام 1967م بناء 419 مستوطنة صهيونية، حيث اعتمد الكيان الصهيوني في تخطيطه لإقامة المستوطنات خلال الفترة المذكورة على العامل الأمني والاقتصادي معا، حيث رافق إنشاء المستوطنات جذب المزيد من يهود العالم إلى فلسطين عبر تهيئة ظروف الهجرة الطاردة من دول المنشأ تُجاه فلسطين[2].

لقد أصدرت السلطات الصهيونية منذ عام 1948م، مروراً بعام 1967م وبعده قوانين عديدة للاستيلاء على الأرض والمياه، والثروات الباطنية الفلسطينية سواء في الجزء المحتل عام 1948م من فلسطين أو في الضفة أو القطاع، فتاريخ المشروع الصهيوني حافل بالأعمال العدوانية والظُلْمْ، من خلال مصادرة الأراضي الفلسطينية وإنشاء المستوطنات وذلك بغية تحقيق أهداف سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية، فالأرض الفلسطينية هي الأساس التي وقفت عليها المشاريع الصهيونية لإحداث التغيير الديموغرافي، وإنّ عملية امتلاك الأرض، هي العمود الفقري في استراتيجية الكيان الصهيوني السكانية، وقد وضع لها أسس مُنظّمة ومؤسسات تنفيذية تعمل بدقّة، وبشتّى الوسائل المتاحة التي وصلت إلى حدود ارتكاب المجازر البشعة والإجلاء القسري والاستيلاء على الأرض.

ب- إقامة المستوطنات اليهودية في فلسطين ما بين 1967/1993م:

منذ عام 1967م عملت الحكومات الصهيونية جاهدةً على بناء وتوسيع المستوطنات، سواء من حيث زيادة رقعتها أو زيادة عدد سكانها، ونتيجة هذه السياسة، استوطن حوالي 380ألف مستوطن، في مستوطنات الضفة الغربية وشرقي القدس.

[1]- هيثم محمد أبو الغزلان: مرجع سابق، ص 4.

[2]- محمود غالب بركات: مرجع سابق، ص 73.

1- الاستراتيجية الصهيونية لتكريس الاستيطان:

كانت حرب عام 1967م مقدمةً لتنفيذ البرامج والمشاريع الصهيونية التي كانت قد بدأت قبل عام 1948م، متمثلة باقتلاع العرب من أراضيهم والاستيلاء عليها عنوةً، وبدأ استكمال هذه السياسة فور وضع حرب عام 1967م أوزارها، فتوالت المشاريع والبرامج التي جاءت خدمة للهدف الاستيطاني، فبُدِأ بمشروع "ألون" الذي قضى باستيطان استراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات للضفة الغربية، ثم جاءت خطة "غوش أمونيم"، وخطة "منتياهو- دروبلس" والتي قدّمها جناح الليكود، ومشروع "شارون" الهادف إلى إقامة قطاع استيطاني يقطع الضفة الغربية من شمالها إلى جنوبها، إضافة إلى عدة مشاريع أخرى.

وتمت السيطرة على ما يزيد عن 58 كم2 من الأراضي الفلسطينية، وأُقيمت مستوطنات جديدة على هذه الأراضي وتمّ استغلال بعضها للزراعة، لتبدأ في الوقت نفسه عملية هدم في مدينة القدس لإقامة الحي اليهودي، وعلى ضوء السياسة الإسرائيلية التي كانت ترغب في تعديل حدودي مع ضمّ جزء من الأراضي إلى الكيان، مثل (القدس، اللطرون، ومنطقة غوش عتصيون)، فقد تطوّرت تدريجيا المخططات الاستيطانية مع تطور الوضع السياسي والرؤية الصهيونية للاستيطان[1].

لقد مرّ الاستيطان اليهودي بمراحل عديدة أشارت إلى تطوره وتوسعه المضطرب، ففي الفترة ما بين 1967م – 1974م التي مثلّها حزب العمل من خلال رئيس الحكومة "ليف أشكول" ومن بعده "جولدا مائير"، أُقيمت 9 مستوطنات، وفي الفترة التي تلتها بين عامي 1974م – 1977م، استثمرت حكومة رابين العمالية نتائج حرب أكتوبر 1973م، لتقيم 9 مستوطنات جديدة، وعرفت الفترة ما بين 1977م – 1981م، انقلاباً تاريخيا بمجيء الحكومة الأكثر تطرفا بقيادة "مناحيم بيغن" لتُقِيم في هذه الحقبة (35) مستوطنة، وتطوّر الوضع للأسوأ في الفترة التي تلتها بين العامين 1981م- 1986م، حيث أقامت حكومة الليكود ممثّلة بـ "شامير ومناحيم بيغن" 43 مستوطنة جديدة، وتأتي حكومة الليكود مرة أخرى لتضيف 7 مستوطنات جديدة بين العامين 1990م – 1992م بقيادة " اسحاق شامير"...[2].

في العقد الأوّل للاحتلال عملت حكومات حزب العمل بموجب "خطة الون"، التي توصي ببناء مستوطنات في مناطق ذات "أهمية امنية" والتي فيها كثافة سكانية فلسطينية منخفضة، مثل غور

[1]- خليل التفكجي: **المستعمرات الإسرائيلية بالضفة الغربية**، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1994م، ص 52.

[2]- ازدهار معتوق: مرجع سابق: ص 5.

الاردن، و أجزاء من جبال الخليل، القدس وضواحيها، ومع اعتلاء حزب التكتل (الليكود) للحكم في عام 1977م، بدأت الحكومة ببناء مستوطنات في جميع انحاء الضفة الغربية، خاصة في المناطق التي يتركّز فيها الفلسطينيون، على قمم الجبال وفي المناطق الواقعة غربي خط رام الله- نابلس، ونبعت هذه السياسة من دوافع امنية وايديولوجية معاً[1].

2- أهم المشاريع الاستيطانية بعد 1967:

أقيمت في هذه المرحلة ما يقارب 35 مستوطنة في الضفة الغربية بالإضافة إلى 22 مستوطنة في القدس، وذلك ضمن خطط أعدت من قبل عدة قيادات صهيونية منها:

- خطة ألون: تولى حزب العمل بزعامة "ليفي أشكول" رئاسة أول حكومة بعد انتهاء حرب 1967م وكان من أوائل قراراتها وبعد ثلاثة أسابيع فقط من انتهاء الحرب القرار بضم القدس الشرقية وإخضاعها للقضاء والإدارة الإسرائيلية، بالإضافة إلى تمهيد الطريق للبدء بإقامة المستوطنات في الضفة الغربية، أي شرقي الخط الأخضر[2] الذي كان بمثابة الحد الفاصل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1948 م) وبين الأراضي المحتلة عام (1967 م)، وجاء قرار ضمّ القدس تنفيذا للتطلعات الصهيونية الرامية إلى جعل القدس عاصمة موحدة ''لإسرائيل''، لذلك صادرت مساحات واسعة من الأراضي المحيطة بالقدس لتؤسس بذلك نقطة البداية لمشروع استيطاني ضخم في الضفة الغربية، لينطلق هذا المشروع ضمن خطة أطلق عليها خطة "ألون"، حيث ركزت هذه الخطة على الاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي المحاذية للحدود الأردنية "الأغوار" لتكون حزاما فاصلا بين الضفة الشرقية والضفة الغربية، ورغم المساحات الواسعة التي صادرتها، إلا أن عدد المستوطنين الذين كانوا يقيمون فيها لم يتجاوز عشرة، لذلك كان يطلق على هذه المستوطنات "مستوطنات الأشباح".

---

[1]- تقرير: سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية، "بتسيلم"، مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة، منشور في ماي 2002.

[2] - الخط الأخضر عبارة عن خط وقف إطلاق النار بين اسرائيل وبين الدول العربية التي حاربت اسرائيل في العام 1948م: مصر والاردن وسوريا ولبنان، استنادا إلى اتفاقيات الهدنة ووقف إطلاق النار التي تم التوقيع عليها بين اسرائيل والدول العربية= =المذكورة في رودوس في العام 1949، أما أصل الاسم فيعود إلى استعمال قلم اخضر لترسيم حدود وقف إطلاق النار على الخريطة التي عالجت هذا الموضوع في حينه. ويشير الخط الأخضر من ناحية أخرى إلى الحدود الفاصلة بين اسرائيل وبين الضفة الغربية التي ضمت إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وبين اسرائيل وبين قطاع غزة الذي ضم إلى مصر. انظر: موسوعة المصطلحات: على موقع مدار: https://www.madarcenter.org/%D9 %A9 تاريخ الاطلاع : 31اكتوبر 2020م، الساعة: 16:25.

ويقوم المشروع على فكرة استيطان بهدف تحقيق إستراتيجية تضيّق مجال الخيارات المتاحة للتسوية بشأن السيادة على الأرض المحتلة، وهو مشروع قال عنه ألون: أنّه من متطلبات الأمن وكحافز للنضال السياسي.

كانت حكومة حزب العمل برئاسة ليفي أشكول وبعدها غولدا مائير قد أقامت تسع مستوطنات في غوش عتصيون وغور الأردن – وهي تعادل 82% من المستوطنات التي أقيمت آنذاك وعددها 11 مستوطنة وتشكل 8% من مجموع المستوطنات، ومستوطنة واحدة على أراضي القرى العربية المدمرة (يالو، بيت نوبا، اللطرون) ولم تقم أيّ مستوطنة في الضفة الغربية أو قطاع غزة[1].

يعتبر هذا المشروع الخطة الرسمية لحزب العمل، وهو القاضي بإقامة استيطان استراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية. وحاول المشروع تجنب المناطق المأهولة وفقا لسياسة "أكبر مساحة من الأرض وأقلّ عدد من السكان"، يضاف إلى ذلك الوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان العرب ومحاصرتهم من جميع النواحي بإسرائيل مقابل اتفاقية سلام مع الأردن، ورأى ألون أنّ حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع من وجهة النظر الاستراتيجية التي تعتمد على عوائق طوبغرافية دائمة تستطيع أَنْ تقاوِم أيْ هجوم للجيوش البرية الحديثة وتكون حدوداً سياسية، لذا اقترح ضم أراضٍ بعمق 10 – 15 كم على طول وادي الأردن والبحر الميت ومنطقة "غوش عتصيون" ومنطقة "اللطرون"، ممّا أكّد أنّ الحكومات الصهيونية في البداية حاولت السيطرة على أكبر مساحة من الأرض، مستغلة بذلك قوتها التي ظهرت بها بعد حرب (1967 م)، وحتى تستوعب هذه المستوطنات أعدادا من المستوطنين بعد تلك الحرب.

- **مشروع موشيه ديان: وزير الحرب الإسرائيلي بعد حرب عام (1967 م):**

استولت إسرائيل بعد الحرب العدوانية التي أشعلتها عام 1967م، على الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت إدارة الدولتين العربيتين الأردن ومصر، كما وضعت يدها بموجب "قانون الغائبين" على الأملاك الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين الّذين كانوا خارج فلسطين عند احتلالها، وأصدرت العديد من الأوامر العسكرية لمصادرة أراضي أخرى خاصة بحجة أنها مناطق عسكرية مغلقة وحظرت على أصحابها دخولها، وهكذا أصبحت سلطات الاحتلال تسيطر على أكثر من 60 % من أراضي الضفة الغربية وعلى42 % من أراضي قطاع غزة.

[1]– خليل التفكجي، مرجع سابق، ص 56.

ونادى الصهاينة بتوسيع حدودهم وتوفير "الأمن" لهم، لتبرير الاستعمار الاستيطاني وفرض حدود جديدة تماماً كما فعلوا في الحرب العدوانية التي أشعلت عام 1948م، مُتجاوزين بذلك الحدود التي أقرّها قرار التقسيم[1]، وكثّفوا من العمليات الاستيطانية، حتى تجاوزوا الحدود التي رسمتها اتفاقيات الهدنة عام 1949م[2] بينها وبين الدول العربية المجاورة لفلسطين.

وأخذ الصهاينة يتحدثون عن خطورة الضفة الغربية العسكرية، وبالأخص على العمق الإسرائيلي، وأعلنوا وجوب السيطرة على المرتفعات المحاذية لنهر الأردن للحيلولة دون هجوم عربي مفترض عليها.

وأُقيمت في بادئ الأمر مستوطنات عسكرية في مناطق استراتيجية، حملت الطابع المدني عليها، وذلك للحيلولة دون تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242[3]، القاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية إلى الحدود التي انطلقت منها في حربها العدوانية عام 1967م[4]

بعد احتلال الضفة وقطاع غزة في عام 1967م، سعت السلطات الصهيونية جاهدة لمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وقد استطاعت مصادرة نحو 60% من مساحة الضفة الفلسطينية و40% من مساحة قطاع غزة، ومن تلك المساحات 400000 ألف متر مربع في الضفة تمثّل 8% من مساحتها، واعتبار ثمان مائة ألف متر مربع 2.2% من مساحة قطاع غزة هي الأخرى بمثابة أراضي غائبين أيضاً.

لقد تميز مشروع موشي ديان بمصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح الأغراض العسكرية الإسرائيلية، وقد حاولت هذه الخطة الابتعاد عن الأراضي القريبة من التجمعات السكنية الفلسطينية وذلك تجنبًا لأي ردّ فعل على هذا المشروع، وتمريره بشكل هادئ، ويقضي هذا المشروع بتحويل الأرض الفلسطينية إلى معسكرات للجيش، ومن ثم تحويلها إلى مستوطنات في مرحلة لاحقة.

---

[1]- قرار التقسيم: أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1947م، يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، وذلك بموافقة 23 دولة ورفض 13، وامتناع عشر دول عن التصويت.

[2]- يعتبر اتفاق الهدنة الذي وقع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية عام 1949م، أول اتفاق إسرائيلي-عربي أفضى إلى إنهاء الحرب بين الجانبين.

[3]- أصدره مجلس الأمن في 22 نوفمبر 1967م، بعد 5 أشهر من حرب جوان، التي احتلت خلالها إسرائيل 70 ألف كليو متر مربع من الأراضي العربية، وفي حين أرسى القرار الأسس للتفاوض لاحقاً عبر مبدأ "الأرض مقابل السلام"، فإنّ اللغط الذي أثارته الاختلافات في صياغة النصين الفرنسي والإنجليزي، خلفت الكثير من الجدل، واستمرت في تسميم العلاقات العربية الإسرائيلية.

[4]- حسين غازي: **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2003م، ص 23.

ولم يَدُمْ الحذر الصهيوني طويلا خاصة في ظل عدم وجود مقاومة فعلية للاستيطان في الضفة الغربية، لذلك لجأت الحكومات الصهيونية إلى مصادرة الأراضي المتاخمة للقرى والمدن ولم تعُدْ تلك المحاذير قائمة[1].

يلاحظ في هذه الفترة رتكيز الحكومات الصهيونية على انتقاء مواقع المستوطنات، وذلك حسب ما يتطلّبه المشروع الصهيوني المستقبلي والذي يفضي في نهاية الأمر إلى السيطرة على كافة الأراضي، فقد سيطرت على المناطق الحساسة من الضفة الغربية خاصة في منطقتي الأغوار والقدس[2].

وقد كشفت خريطة الاستيطان في فترة حكم حزب العمل(1967م/1977م) أنّه قد تمّ إقامة 58 مستوطنة، وقد استوعبت خلال تلك الفترة 72ألف مستوطن يهودي، منهم: 75ألف في القدس، و6500في باقي مستوطنات الضفة، و500مستوطن في قطاع غزة[3].

ومن الأهمية الإشارة إلى أنه قد تم إنشاء مخافر أمامية يهودية خلال الفترة 1967م-1970م، كمقدمات لتنشيط الاستيطان، وفي عام 1968م تحديداً أُنجز ثلاثة مخافر في وادي الأردن هي: محولا، وكاليا، وأرغامان، وفي عام 1969م تقرّر إنشاء أربعة مخافر هي غليفان، ومرعا، وبليز، ومعاليه أفراييم وفي عام 1970م، أقيم في قطاع غزة مخفر كفار داروم، وحتى عام 1977م أقيم في قطاع غزة خمس نقاط استيطانية نتساريم، كفارداروم، قطيف، موراج، أرز.

و أقام الصهاينة مستوطنات لا مبرّر لها أمنيا، ولا جدوى منها اقتصاديا، مثل مستوطنة نتساريم في غزة، مثل حال المستوطنات التي أُقيمت في وسط الجولان اثر حرب 1973م، والمستوطنات التي نثرها الليكود في سائر أنحاء الضفة خارج مناطق الأمن، تدخل ضمن اطار تهيئة الأراضي الفلسطينية لتحويلها إلى مقاطعة إسرائيلية يجري تهويدها مع مرور الزمن[4].

- **مشاريع الاستيطان في ظل حكم حزب الليكود عام (1977م- 1984م):**

عندما تسلّم حزب الليكود الحكم في هذه الفترة تم إعداد مشاريع استيطانية جديدة بهدف السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الضفة الغربية، فقد أقام ما يقارب 93 مستوطنة في الضفة

---

[1]- غلمي، محمد عوده، "**تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967-1998م)**"، ص 155.

[2]- بلال محمد صالح إبراهيم: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية مذكرة ماجستير، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.2010م، ص 91.

[3]- نبيل محمود السهيلي: مرجع سابق، ص 73.

[4]- نافذ نزال: "الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة"، **مجلة فكر للدراسات والأبحاث**، بيروت، لبنان، ع 4. ديسمبر 1984، ص 148.

الغربية بما يعادل 60 % من المستوطنات التي أُقيمت حتى نهاية تلك الفترة وذلك ضمن خِطط كان من أبرزها[1]:

– مشروع شارون الأول والثاني:

بعد فوز حزب الليكود عام (1977 م) والذي اعتبر يوم عرس للمستوطنين تبنى الحزب شعارًا يقول: **"رَفْعُ العلم فوْق كل قدم"**، وتطبيقا لهذه الفلسفة قامت الحكومة بعدة خطوات استيطانية تهدف إلى محاصرة التجمعات السكنية الفلسطينية، والأخطر من ذلك ركّزت هذه الحكومة على تشجيع الاستيطان داخل الأحياء العربية، فعملت على تهويد الحرم الإبراهيمي في الخليل، وحاولت السيطرة على بعض المناطق في مدينة نابلس مثل منطقة بئر يعقوب، وقبر يوسف وتكثيف الاستيطان داخل القدس، وأقامت حكومة الليكود فلسفتها الاستيطانية في الضفة الغربية على تشييد مستوطنات كبيرة ذات أعداد سكانية عالية، مدعمة بنشاطات سياسية وأمنية واقتصادية، أيْ تشكيل نظام استيطاني على هيئة مدن كبيرة، منها مستوطنة أرئيل، وبيت إيل، وقرنيه شمرون وغيرها.

وضاعفت حكومة الليكود من أعداد المستوطنات في الضفة الغربية في الفترة الواقعة ما بين 1977م- 1984م مما أعطى صورَة واضحة عن أفكار هذا الحزب الصهيوني واعتماده على الاستيطان في منطلقاته وفلسفته[2].

حيث تبنّى "شارون" سنة 1983م عندما كان وزيراً للزراعة مشروع "فوخمان" (العمود الفقري المزدوج) وبدأ بتنفيذه- ثم ما لبِثَ أنْ تقدم بمشروع خاص للاستيطان باسم مشروع "النجوم السبعة".

ويهدف المشروع إلى إقامة قطاع استيطاني لفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها وتركيز الاستيطان في المناطق الغربية (السفوح الغربية) لدعم المناطق الساحلية، بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع الاستيطانية داخل إسرائيل يكون توسعها باتجاه الشرق، ويكون توسع المستوطنات الشرقية باتجاه الغرب، لتشكل معاً كتلاً تقطع الخط الأخضر وتشكل بنجومه السبعة على طول الخط الأخضر بدءاً من الشمال (أم الفحم) وحتى الجنوب (منطقة اللطرون) خطاً حدودياً جديداً، وقد تم فعلاً إنجاز جزء كبير من هذا المخطط، لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الحل النهائي في التعديلات الحدودية المتوقعة، وكان أرئيل شارون في هذه الفترة وزيرًا للزراعة، وكان رئيسا للجنة الوزارية العليا للشؤون الاستيطانية، ووضع خطته الاستيطانية لمدة عشرين عامًا، وتهدف هذه الخطة إلى الاستيلاء على أكبر مساحة من

[1]– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية"، ص 25.

[2]– غلمي، محمد عوده، مرجع سابق، ص ص 162، 163.

الضفة الغربية، وهي ما عرفت ب" خطة شارون" والتي أطلقها عام (1977 م) هادفةً إلى إقامة سلسلة من المستوطنات من شمال الضفة حتى جنوبها، بحيث تعزل التجمعات السكنية العربية بعضها عن بعض، وتستوعب أكثر من مليوني يهودي خلال الفترة المخطط لها[1].

أما المشروع الثاني فبدأ تنفيذه في أواخر 1987م، حيث سعى إلى إضافة 100 ألف مستوطن إلى مستوطنات الضفة، وعشرة آلاف في قطاع غزة، وقد سميت هذه الخطة بخطة (التطوير للمستوطنات في يهودا والسامرة)، وكان تفاصيل الخطة إقامة عشرات المستوطنات ضمن أربع أعمدة فقرية تقسم الضفة الغربية أفقياً من الشرق إلى الغرب، وهذا ما عرف بمشروع النجوم السبع، والذي عمل على إقامة سلسلة متواصلة من المستوطنات على امتداد خط الرابع جوان 1967م، وذلك ابتداءً من شمال غرب مدينة القدس واللطرون، مروراً بمناطق غرب محافظة رام الله، انتهاءً بمنطقة شمال قلقيلية ومشارف طولكرم، وتقوم الخطة على أساس إنشاء كتل استيطانية مترابطة في ثلاث مقاطع، وجرى لاحقاً ضمها إلى إسرائيل وهي:

1- كتلة اللطرون، وتشمل إقامة أربع مستوطنات جديدة، إضافة إلى القائمة، ومركزها مستوطنة (هارادار).

2- كتلة غرب رام الله، ومركزها مستوطنة مبوحورون تضم 12 مستوطنة قائمة و4 مستوطنات جديدة.

3- امتداد حزام استيطاني من المنطقة المحاذية للمثلث ومحيط كفر قاسم وحتى شمال قلقيلية، وتضم أكثر من 13 مستوطنة قائمة وسبع مستوطنات جديدة)[2].

- مشروع غوش أمونيم[3]:

تعد حركة غوش أمونيم من أنشط الحركات الاستيطانية الإسرائيلية المتطرفة، وتهدف هذه الحركة إلى زرع مستوطنات إسرائيلية بين القرى والمدن الفلسطينية، بحيث تقوم هذه الحركة بالاستيلاء على

---

[1]- بلال محمد صالح إبراهيم: مرجع سابق، ص 91.

[2]- سائد أبو عدوان: الأبعاد الأمنية للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية من 2014 –2017، جامعة الاستقلال، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية، (د، ت)، ص 23.

[3]- من مؤسسي الحركة حنان بورات وهو من حزب المتدينين الوطنيين (المفدال)، وموشي ليفنجر، وحصلت الحركة على تأييد سياسي من شخصيات سياسية واعضاء كنيست مثل : اريئيل شارون وغئولا كوهين، وزبولون هامر وغيرهم من السياسيين المنتمين إلى الاحزاب اليمينية والدينية في اسرائيل، وحصلت الحركة على تأييد شبه رسمي من حكومة الليكود بعد صعودها إلى الحكم عام 1977م.

الأرض الفلسطينية ومصادرتها، وإقامة المستوطنات عليها، وذلك بدعم رسمي من المنظمة الصهيونية العالمية وبتمويل من الوزارات الإسرائيلية، وأحدث تقدم وصعود حركة "غوش ايمونيم" تغيّر في الحياة الاجتماعية- السياسية في إسرائيل ووصول الليكود إلى السلطة سنة 1977م، وما شكّله فكر هذه الحركة ومشروعها الاستيطاني من تحوّل في الممارسة الاستيطانية لتصبح واسعة النطاق، الأمر الذي نتج عنه إقامة 120 مستوطنه في سنوات (1977م- 1995م)، وقد نجحت "غوش ايمونيم" في التحول إلى مؤسسة تحمل اسم" يشع" (مجلس المستوطنات)، وفي فتح الباب كذلك أمام الاستيطان الأرثوذكسي في المناطق الفلسطينية المحتلة[1].

وتهدف الخطة إلى الاستيطان في المناطق التي تجنبتها المشاريع الاستيطانية، وذلك لسد الثغرة في المشاريع الأخرى وتحقيق الأهداف الأمنية التالية:

- المحافظة على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي.
- السيطرة على سلسلة الجبال في الضفة الغربية.
- إيجاد شبكة واسعة من الطرق لربط المستوطنات[2].

- مشروع غاليلي ومشروع فوخمان:

الأول قدمه الوزير العمالي غاليلي سنة 1977م ويهدف إلى إقامة 186 مستوطنه في أنحاء فلسطين إمتدّت من سنة 1977م- 1992م، منها 49 مستوطنة في الأرض المحتلة في1967م، أما المشروع الثاني (فوخمان) فلم تتبناه الحكومة الإسرائيلية العمالية في حينه، وتبناه لاحقا "شارون" من خلال حكومة الليكود، ويسمى مشروع "العمود الفقري المزدوج".

إن المدّ الاستيطاني الواسع النطاق، العائد إلى الأعوام التي أعقبت صعود الليكود، إلى الحكم في 1977م، جرى تحت إشراف وزير الزراعة في ذلك الوقت، أريئيل شارون فقد سعى «الليكود» نحو تكريس سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية من خلال الاستيطان، وجرى التوسع الاستيطاني بوتيرة سريعة لأنّ حكومة هذا الحزب اعتبرت أنّ الوقت ضيّق، وذلك على خلفية مفاوضات السلام بين إسرائيل ومصر، فضلاً عن خشيتها من عودة حزب العمل إلى الحكم، ولذلك قررت حكومتا «الليكود» خلال ستة أعوام، إقامة مئة وثلاث مستوطنات في الضفة الغربية[3].

---

[1]- أبو عرفة، عبد الرحمن: مرجع سابق، ص245.

[2]- خليل التفكجي، مرجع سابق، ص 57.

[3]- شلحت أنطوان: "الصهيونية وإسرائيل الاستيطان أولاً ودائمًا"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، **مسارات**، 16مارس2013م.

استنتاج :

الأهداف التي سعى شارون[1] الى تحقيقها من خلال مشروعه الاستيطاني:

– إنشاء عازل (حاجز) يفصل بين الفلسطينيين في منطقة المثلث داخل الخط الأخضر وبين الفلسطينيين في الضفة الغربية، تحسبا من نشوء كتلة عربية «تهدّد» السكان اليهود في منطقة السهل الساحلي.

– السيطرة بواسطة المستوطنات على المناطق الواقعة في الضفة الغربية والمطلّة على التجمّعات السكانية للمحتلّين الصهاينة في السهل الساحلي، بهدف منحها عمقا وتعزيز «الممرّ» إلى القدس وضمان عدم انتشار أي قوة غير صهيونية في المناطق المطلّة على إسرائيل.

–السيطرة بواسطة المستوطنات على غور الأردن لصد أي هجوم بري من جهة الشرق؛ وضمان بقاء القدس، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دائمة للشعب اليهودي بواسطة إقامة حزام من المستوطنات يحيط بالأحياء العربية في المدينة.

– مشروع دروبلس[2]:

وهو الأهمّ في توجيه سياسات الليكود الاستيطانية الرسمية حتى سنة 1983م بهدف إقامة 70 مستوطنه في خطة خماسية (1979م– 1983م)، وجلب من 120إلى150 ألف مستوطن للسكن فيها، وذلك بالبناء في شكل كتل استيطانية مترابطة، واستولت الحكومات الإسرائيلية على الكثير من المواقع الاستراتيجية في الضفة الغربية وذلك لإقامة معسكرات ونقاط عسكرية دائمة، هذه المعسكرات منها ما يكون نقاط مراقبة عسكرية، ومنها ما يكون معسكرات للتدريب والرماية، ومنها ما يتحول إلى بؤر استيطانية وإيواء المستوطنين، وقد عرفت الوسيلة التي اعتمدتها بوسيلة وضع اليد لأغراض

[1]– شغل ارئيل شارون منصب وزير الزراعة في حكومة مناحيم بيغن الأولى (1977م–1981م.)

[2]– مشروع دروبلس (1978): يُنسب المشروع إلى متتياهو دروبلس رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية، يهدف المشروع إلى إقامة 70 مستوطنة في الضفة الغربية في أماكن استراتيجية، ولكي لا تكون المستوطنات معزولة، يجب بناء مستوطنات جديدة قرب كل مستوطنة وبهذا تتشكل كتل استيطانية تؤدي الغرض الأمني منها. ومن أهم المبادئ التي قام عليها المشروع هو أن الاستيطان في مختلف أنحاء أرض اسرائيل هو من أجل الأمن، ومن أهم الكتل الاستراتيجية التي تحدث عنها المشروع هي: _ كتلة ريحان: غربي جنين. –كتلة شومرون: شمال نابلس. –كتلة كدوميم: شرق قلقيلية.–كتلة كرني شومرون: غرب نابلس.–كتلة ارئيل: قرب سلفيت.–كتلة مودعين: اللطرون.–كتلة عتصيون: بيت لحم.–كتلة عاموس: شمال الخليل.–كتلة ادوميم: شرق القدس.–كتلة بيت إيل: شمال رام الله.–كتلة أفرايم: أقصى جنوب نابلس. –كتلة ايلون موريه: شرقي نابلس، انظر: عبد الحافظ دبابسة عبد الحافظ: التحليل الحيزي لانتشار البؤر الاستعمارية العشوائية والمستعمرات في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، 2017، فلسطين 36 ص.

عسكرية، لقد أَلحق قيام هذه المعسكرات أضرارًا جسيمة بالأراضي الفلسطينية، فقد تغيّرت طبيعة الأرض الطبوغرافية من خلال اقتلاع الأشجار وتحريك الصخور لعمل استحكامات عسكرية يصعب اقتحامها[1].

وخلال هذه الفترة تمّ إنشاء مُدن يهودية كبيرة وتوسيع المستوطنات، كما تمّ التركّيز على تكثيف الاستيطان الزراعي على طول نهر الأردن في منطقة الغور، وشقّ طرق مواصلات كثيفة لتسهيل عملية التواصل بين المستوطنات، وخطط الليكود لإقامة 118 مستوطنة منها 105 في الضفة الغربية، بما فيها مستوطنات داخل حدود بلدية القدس، التي كان للاستيطان فيها مشاريع مركزية للاستيطان، كما خطط لإنشاء المستوطنات الباقية على النحو: 13 مستوطنة في قطاع غزة، وعمل الليكود خلال فترة حكمه لزيادة مجموع المستوطنين من 6500 مستوطن عام 1977م إلى 75ألف مستوطن عام 1984م، وبلغ عدد المستوطنات القائمة 179 مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقسم الشرقي من القدس حتى التاريخ المذكور[2].

الواضح أنّ برنامج الاستيطان لحكومات "الليكود"، الذي خطّط له مدير قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية دروبلس، سعى إلى توزيع المستوطنات اليهودية بين المدن والقرى العربية لكي يمنع تواصلاً اقليميًا بين الفلسطينيين، من شأنه أن يشكّل نواة لدولة فلسطينية، وعليه سعى نموذج الاستيطان لدروبلس إلى محاولة القضاء على أهمية تزايد السكان الفلسطينيين ومحاولة اضعافه في مقابل التمدّد الديمغرافي والجغرافي للصهاينة على الأرض الفلسطينية.

- **الاستيطان في ظل حكومة الوحدة الوطنية: 1985– 1992م:**

بعد فترة حكم الليكود السابقة تم تشكيل حكومة أطلق عليها حكومة الوحدة الوطنية، بين حزبي الليكود والعمل، في هذه الفترة يمكن القول إن الاستيطان الإسرائيلي مرّ بفترة انكماش، وأن وتيرة الاستيطان قد انخفضت نسبيا مقارنة مع الفترة التي سبقتها، فقد أُقيمت في هذه الفترة 17 مستوطنة في الضفة الغربية، إلا أنّ ذلك لا يعني أن الاستيطان قد توقف نهائيا، فقد أُقيمت عدة مستوطنات تلبي رغبات كل من الحزبين، فحزب العمل دعّم إقامة مستوطنات زراعية وأمنية في منطقة الأغوار،

[1]– منصور جوني: " **الاستيطان الإسرائيلي** "، مؤسسة الأسوار، ط 1، عكا، (2002 م)، ص 59.

[2]– محمد غالب بركات: مرجع سابق، ص 74.

بينما أقام حزب الليكود مستوطنات داخل التجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة الغربية وذلك وفق سياسة غوش أمونيم التي سبق الإشارة إليها[1].

وفي فترات حكم الائتلاف بين العمل والليكود بالتناوب خلال الأعوام الممتدة ما بين 1984م. 1990م، بقي الهدف حول أمن إسرائيل واحداً لم يتبدل، وأدّى النشاط الاستيطاني في الضفة والقطاع إلى ارتفاع مجموع المستوطنات ليصل إلى 168 مستوطنة في الضفة، و20 مستوطنة في قطاع غزة، واستأثرت المستوطنات القائمة في الضفة بنحو 60 ألف مستوطن، وفي الأحياء اليهودية حول القدس بنحو 90 ألف مستوطن، في حين تركّز نحو 3800 مستوطن في المستوطنات القائمة في قطاع غزة[2].

اتخذ الاستيطان الإسرائيلي قبل عام 1987م، أي قبل بدء الانتفاضة الأولى بسنتين أو ثلاثة أشكالا جديدة، حيث عمدت الحكومات الإسرائيلية إلى أسلوب التوسّع الرأسي أو العمودي، فقد عملت حكومة الوحدة الوطنية على زيادة أعداد المستوطنين في المستوطنات القائمة، وهذا بالطبع يحتاج إلى زيادة أعداد البيوت، وكل ذلك سيكون على حساب الأراضي الفلسطينية، كما شهدت تلك الفترة تثبيت المستوطنات العشوائية لتكون مستوطنات دائمة، كل ذلك جاء تنفيذا لسياسة الأمر الواقع الذي انتهجته كافة الحكومات الصهيونية المتعاقبة[3].

بعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987م، شهدت الضفة الغربية حالة من الجمود في إقامة مستوطنات جديدة، وهناك دراسات تشير إلى أن بعض المستوطنات في الضفة الغربية تم إخلاؤها ورحل منها أعداد كبيرة من المستوطنين نتيجة تعرضهم لأعمال المقاومة الفلسطينية فكان تركيز المستوطنين في تلك الفترة على الحفاظ على الوضع القائم، ورغم توقيع اتفاقية أوسلو مع الجانب الفلسطيني الرسمي استمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في سياستها القاضية بتوسيع سياستها الاستيطانية وشقّ المزيد من الشوارع الالتفافية التي قطعت أوصال الأراضي الفلسطينية بحجة توفير الحماية لهذه المستوطنات[4].

ومن المفارقات الكبرى التي تبلورت مع بدايات المشروع الاستيطاني، أنّه في الوقت الذي كان فيه المستوطنون يتبنون سياسات تتضارب مع سياسة حكومات "إسرائيل"، وكثيراً ما كانت غير شرعية

---

[1]- غلمي، محمد عوده: مرجع سابق، ص 164.

[2]- نبيل محمود السهيلي: مرجع سابق، ص 18.

[3]- بلال محمد صالح إبراهيم: مرجع سابق، ص 94.

[4]- هيثم محمد أبو الغزلان: مرجع سابق، ص 4.

بنظر القانون الإسرائيلي، فإن معظم التمويل الذي حصلت عليه الحركة الاستيطانية للقيام بأنشطتها جاء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الحكومات نفسها ومن أمثلة ذلك قيام "مجلس المستوطنات 2005م، بتنظيم وتمويل حملة مناهضة لخطة فكّ الارتباط مع غزة التي وضعها رئيس الحكومة آنذاك اريل شارون.

ويجب إبداء ملاحظة مفادها أنّ قوة "مجلس المستوطنات" برزت من خلال رفض رؤساء الوزراء رابين وبيريز ونتنياهو تبنّي إخلاء أيّ من المستوطنات، وذلك للأهمية الاستراتيجية والأمنية لها، بالإضافة إلى كونه عاملا مهمّا للبقاء في السلطة[1]، وكذلك لتحقيق جملة من الأهداف منها:

أولاً: تعزيز المستوطنات القائمة. ثانياً: إقامة خمس إلى ست مستوطنات في كل عام. ثالثاً: تنفيذ قرارات الحكومة السابقة ومما يعني إقامة المستوطنات التي لم تقم بعد...، في تواريخ تحددها الحكومة "الوحدة الوطنية" بكامل أعضائها[2].

وغداة عودة حزب العمل الإسرائيلي إلى سدة الحكم في إسرائيل في صيف عام 1992م، اتخذت الحكومة الجديدة قراراً بتجميد البناء في الأراضي الفلسطينية، وشمل 6681 وحدة سكنية، لكن القرار تضمن استثنائين مهمين هما: اعتبار أجزاء معينة من الضفة مناطق أمنية تقليدية، بما فيها القدس الكبرى، ونحو 10 آلاف وحدة سكنية في مناطق مختلفة، بدعوى أنها في مراحل متقدمة من البناء[3].

ج- آليات تكريس الاستيطان الصهيوني:

استولى الصهاينة على مساحات شاسعة من أرض فلسطين بواسطة آلية قضائية معقّدة[4]، حيث تمّ الاستيلاء على الأراضي بمخالفة القوانين الأساسية، حيث في الكثير من الأحيان لم يعرف الفلسطينيون بأنّ أراضيهم قد تمّ تسجيلها أراضي دولة، ولما علموا بذلك كان موعد تقديم الاعتراض متأخراً، بل وواجب الاثبات وقع دائماً على الفلسطينيين الذين يدّعون بأنّ الأراضي ملكاً لهم، ولو نجح صاحب الأرض بإثبات ملكيته للأرض في بعض الأحيان فتسجّل الأرض باسم الدولة بادعاء

---

[1]- كريم الجندي: **صناعة القرار الإسرائيلي**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت، لبنان، 2012، ص 4.

[2]- صحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ 1984/9/14م/، ترجمات مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية/ دمشق 1984م.

[3]- صحيفة هآرتس الإسرائيلية، بتاريخ 1984/9/14/، ترجمات مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1984.

[4]- اضافة إلى القوانين اليهودية استخدم الصهاينة جملة من القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية بالإضافة إلى الأوامر العسكرية، بحيث تم وضع اليد على ما يزيد عن 40% من مساحة الضفة الغربية كأملاك دولة، ثمّ المصادرات للمصلحة العامة: (محميات، شوارع، كسارات. إلخ) للسيطرة على الأراضي.

أنّ هذه الارض قد تمّ تسليمها للمستوطنة "بحسن نية"، وفي الاتجاه نفسه أصدرت السلطات الإسرائيلية، القسم الثاني من التشريعات لزعزعة الكيان الشرعي الفلسطيني، وهذه القوانين بحسب تسلسلها الزمني هي[1]:

1- قانون أملاك الغائبين المتروكة لعام 1950، وقد نصّ على وضع أملاك العرب تحت الحراسة، ويحق للحارس أو القيّم على هذه الأملاك بيعها لقاء ثمن تحدده السلطات الرسمية،

والمعنى أنّ أيْ فلسطيني يملك الأرض ويعيش خارج الحدود يقوم الْقَيّم على أملاك العدو باستغلالها ووضع اليد عليها، ويعدّ هذا القانون الأكثر خطورة من بين باقي القوانين، والذي اعتبر ما بين 20- 30 %من فلسطينيي الداخل، غائبون تمّ مصادرة ممتلكاتهم لصالح الكيان الصهيوني في وقت لاحق[2].

2- سنّ الصهاينة في جويلية 1950م «قانون العودة»: الذي منح كل يهوديّ في العالم، حقّ الهجرة إلى فلسطين والاستقرار فيها والحصول على جنسيتها، وألحقت بذلك عددًا هائلا من قرارات الإعفاء الحكومية، وتوفير المنح المادية المغرية والتسهيلات التي لا مثيل لها، بغرض إغراء اليهود في العالم للهجرة والاستيطان فيها، (هل نذكر بهذه المناسبة العمليات الإرهابية التي مارستها أجهزة الأمن الإسرائيلية ضد اليهود في الدول العربية، خصوصًا في العراق، لإجبارهم على الهجرة إلى إسرائيل؟)، ثم زادت على ذلك بإجراء تعديل على القانون عام 1970، ليشمل قرار حق «عودة»! اليهود إلى أرض فلسطين، كل أصحاب «الأصول! اليهودية»، وأزواجهم أيضًا، وكل ذلك في إطار سياسات العنصرية اليهودية/ الصهيونية، لمواجهة «الخطر الديموغرافي» المتمثل في ازدياد نسبة الفلسطينيين العرب، مع ما يتبع ذلك من مخاطر مُحدقة على «يهودية» دولة إسرائيل[3].

---

[1]- أسعد رزوق: **"الصهيونية وحقوق الإنسان العربي"**، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية بيروت لبنان 1968. ص ص 170-173.

[2]- هليل كوهين: **اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام 1948**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992، ص 39.

[3]- عماد شقور: "إسرائيل في الشرق (الأوسط)... والإسرائيليون في الغرب!"، **جريدة القدس العربي**، ع، 9جويلية 2019م.

3- قانون استملاك الأراضي[1]، وقد صدر عام 1952م، وقد خوّل سلطة الاحتلال، الاستيلاء على الأراضي العربية بحجة استخدامها في أغراض التعمير، والتنمية والاقتصاد أو لأسباب تتعلق بأمن البلاد العام.

4- قانون التصرّف: الذي صدر عام 1953م، وهو يشترط على صاحب الملك، أن يتصرّف بأملاكه تصرفاً فعلياً بشخصه هو مباشرة، ويمنح هذا القانون وزير مالية إسرائيل، صلاحية إصدار قرار قاطع بأمر الاستيلاء على الأملاك المعنية وتسجيلها ملكاً للدولة باسم هيئة التعمير والتنمية.

5- **قانون تقادم العهد أو مرور الزمن**: وقد صدر عام 1957م، فالمالك لأرضه لا يحقّ له الاحتفاظ بها حتى يُقدّم إثباتات تؤكد تصرّفه وعمله بها طيلة 15 عاماً، وبذلك تسقط حقوق المالكين العرب تحت ستار مرور الزمن[2].

وقد انطلقت سياسة تهويد الأراضي الفلسطينية واستملاكها من قبل اليهود والمؤسسات اليهودية، عبر تحويل الملكية العربية إلى ملكية يهودية، تسجل باسم الشعب اليهودي كملكية عامة، وعدم جواز نقل هذه الملكية حيث نص دستور الوكالة اليهودية في مادته التالية على ما يلي:

"تستملك الأراضي كملك لليهود وتسجّل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي، وتبقى مسجّلة باسمه إلى الأبد، كما تظلّ هذه الأملاك ملكاً للأمة اليهودية غير قابل للانتقال[3].

وتعدّ عملية الاستيلاء وتحويل الملكية حالة مستمرة في جميع المناطق المحتلة والقوانين الإسرائيلية تصدر منذ عام 1948م، وفق ما تُمليه اِعتبارات الاستراتيجية الصهيونية، دون أي اعتبار لأيّ قانون دولي، أو أيّ اعتبار آخر، وكانت عملية إقامة المستوطنات الوجه الآخر لعملية احتلال الأرض وتفريغها من السكان العرب، وهي المرتكز الرئيسي لاستراتيجية السيطرة الديموغرافية، وهي الحزام الأمني والاقتصادي للمجتمع الصهيوني، فقد رمتْ إلى جذب أكبر عدد من اليهود في الأراضي المحتلة كوطن قومي لهم، وقد خضعت لمنهاج تدريجي في عملية التوسع غير محدود برقعة واضحة دلّ عليها

---

[1]- وقد امتدت صلاحية القوانين لتطال الوقف الإسلامي، حيث أصبح القيّم على أملاك الغائبين مسؤولاً عن تأجير واستخدام أملاك الوقف الإسلامي التي تبلغ حوالي 30% من مجموع أملاك الغائبين، ويبلغ مقدارها 1/16 من أراضي فلسطين ككل، انظر: كمال الخالدي: **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948- 1973**، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ط1، 1984، ص 54.

[2]- نبيل محمود السهلي: **فلسطين أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002م**، م منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، 2004، ص ص 14-15.

[3]- أميل توما: **جذور القضية الفلسطينية**، القدس 1976، ص ص180، 181.

بشكل واضح، تصريح بن غوريون "حدود إسرائيل ستعينها الأجيال القادمة"، فعميلة الاستيطان بجوهرها، هي عملية إحلال ديموغرافي تحمل مكوناتها العسكرية والأمنية[1].

من أبرز النقاط في السياسة الصهيونية هي تحويل كل أرض فلسطين، إلى أرض طاردة للعرب الفلسطينيين من وطنهم. ويتساوى في ذلك الفلسطينيون داخل «الخط الأخضر»، (حدود اتفاقيات الهدنة 1949م بين إسرائيل و«دول الطوق»: مصر والأردن وسوريا ولبنان)، من جهة، والفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى، مع تركيز خاص على الفلسطينيين في القدس، الذين يحملون «بطاقة مقيم»، وليس «بطاقة مواطن»، رغم لونها الأزرق، تمييزًا لها عن «البطاقة الخضراء» التي يحملها الفلسطينيون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

وعملت أجهزة التخطيط جاهدةً من أجل الحدّ من تطوّر المدن والقرى الفلسطينية، عن طريق رفض الطلبات التي يتقدّم بها الفلسطينيون للحصول على رخص للبناء، ويكون الرفض بحجة أنّ المخططات الهيكلية الاقليمية، والتي تمت الموافقة عليها في سنوات الأربعينات[2] لا تجيز البناء على هذه الأراضي، إلاّ أن هذه المخططات الهيكلية لا تعبّر عن احتياجات التطوير للفلسطينيين، وأجهزة التخطيط تتعمد عدم تحضير مخططات جديدة تتلاءم مع احتياجات الفلسطينيين...، وعملية مصادرة الأراضي الفلسطينية تعتبر مركزية في المشروع الصهيوني، ويمكن على ضوئها فهم السرعة التي تمت من خلالها مصادرة الأراضي العربية، واستصدار "القوانين" التي تُشرّع ذلك[3].

د- دراسة بعض النماذج الاستيطانية:

1- في الضفة الغربية:

لمعرفة طبيعة الهجمة الشرسة الاستيطانية التي مارستها الحركة الصهيونية على أرض فلسطين، نتتبع في هذا العنصر أهم ما قام به الصهاينة من أعمال لتكريس الاستيطان في بعض مدن الضفة، نظرا لأهمية المنطقة في المخططات الصهيونية وخصوصيتها.

منذ سيطرة الاحتلال الصهيوني على الضفة الغربية عام1967م، بدأت المخططات الاستيطانية بالضفة الغربية بالظهور شيئا فشيئا، ومع أنّه بُدِأَ بمخططاته الاستيطانية في منطقة الأغوار وجنوب الضفة الغربية، إلا أنّه لم يتأخر كثيرا في البدء بمشاريعه الاستيطانية في بقية أنحاء الصفة الغربية، فمع

---

[1]- الياس سعد: "الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة منظمة التحرير الفلسطينية"، مركز الأبحاث، **سلسلة دراسات فلسطينية**، ع66، نوفمبر 1966م، ص126.

[2]- أي في فترة الانتداب البريطاني.

[3]- نبيل محمود السهيلي: مرجع سابق، ص 21.

بداية ثمانينيات القرن الماضي شرع الاحتلال بعد تمكّنه من إقامة العديد من المشاريع الاستيطانية في القدس والأغوار وجنوب الضفة الغربية بالتمدد في هذه المشاريع الاستيطانية إلى وسطها وشمالها وهما المنطقتان اللتان كانت قد بدأت فيهما العملية الاستيطانية ببطء بين عام 1970م وعام 1980م، فقد شهدت الفترة ما بين 1981م- 1986م الانطلاقة الحقيقية لعملية بناء المستوطنات في مدينة رام الله وسط الضفة الغربية وشمال نابلس، إذْ أنّ 53% من المستوطنات التي أقيمت في هذه الفترة كانت في نابلس ورام الله[1].

و استند العمل الاستيطاني على مشروع القدس الكبرى الذي كان قد أقرّه الصهاينة، وهو مخطّط يقام على 10% من أراضي الضفة الغربية، حيث كان الاستيطان في محافظة رام الله والبيرة خاصة في الجزء الجنوبي والغربي يركّز على ضم أراضٍ جديدة لتكون ضمن إطار القدس الكبرى، فمثلاً: يبلغ عدد المستوطنات في محافظة رام الله خمس وعشرين مستوطنة وهي المدينة الأولى من حيث عدد المستوطنات المقامة على أراضيها، ويقيم فيها نحو 125 ألف مستوطن وهي المحافظة الأكبر من حيث تعداد المستوطنين فيها بعد مدينة القدس التي استوطنها حوالي 215 ألف مستوطن[2].

- **نماذج لبعض المستوطنات:**

– مستوطنة ممتياهو:

سميت المستوطنة على اسم القائد الذي قاد ثورة الحشمونائيم[3] على السلوقيين حسب المعتقدات التوراتية، وهي مستوطنة مقامة بين قريتي صفا وخربثا إلى الغرب من مدينة رام الله، وهي مقامة على أراضي يقدر حجمها بـ446 دونما، ويستوطن فيها حوالي 1500 مستوطنٍ، وممتياهو هو اسم رئيس

---

[1]– التفكجي خليل: مرجع سابق، ص 3.

[2]– المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رام الله، فلسطين، 2017.

[3]– ثورة عائلة الحشمونائيم، بقيادة يهودا "الماكابي"، ضد القوات الأجنبية المحتلة – اليونانيين– السوريين – بقيادة أنتيوخوس أبيبانس. لقد دنس المحتلون الأجانب الهيكل المقدس في القدس وأصدروا أوامر كثيرة ضد ممارسة العبادات اليهودية. وهدّدت إطاعة =هذه الأوامر بقاء الإيمان اليهودي. وتميزت هذه الثورة أيضًا بنوع من الصراع الداخلي ضمن الطائفة اليهودية ضد ميول الاندماج بالحضارة اليونانية وتبنيها. واستمر القتال ثلاثة أعوام تقريبًا حتى في الخامس والعشرين من شهر كيسلو، عام 164 ق.م. انظر: مقال حانوكا: مركز روسينج للتربية والحوار . الرابط :

https://rossingcenter.org/ar/judaisms/%D8%AD%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%83%D8%A7/

تاريخ الاطلاع: 31اكتوبر2020م، الساعة : 17:20

قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية والذي كان هدفه أن يسكن نحو 800 ألف مستوطن الضفة الغربية بحلول عام 2010م[1].

– مستوطنة موديعين عليت:

أطلقت الهيئة الحكومية الإسرائيلية اسم المستوطنة لكن هناك اسمٌ شعبيٌ آخر وهو المنتشر هو: "كريات سيفر" وهو مصطلح توراتي، أَنْشَأَهَا الاحتلال إلى الغرب من مدينة رام الله وتحديدا شمال شرق الشارع رقم 446 على أراضي قرى دير قديس ونعلين على أرض مساحتها نحو 1192 دونم، ويبلغ عدد سكانها نحو 67 ألف مستوطن أيْ أنّها من المستوطنات الكبيرة التي ضمّت المستوطنين المتدينين الأرثوذوكس، كما أنّ الاحتلال أعلن عن موافقته على بناء ما يزيد عن 4 آلاف وحدة استيطانية جديدة لتدعيمها...[2]

وحسب التسلسل التاريخي للاستيطان، فقد أسّس الاحتلال أوّل مستوطنة في رام الله، بين عامي 1967م و1970م أي بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967م، واستأنف الاحتلال بناء المستوطنات على أراضي المحافظة بين عامي 1975م- 1978م عبر بنائه 5 مستوطنات جديدة، و8 مستوطنات أخرى مع حلول عام 1982م، ومع الوصول لعام 1986م أي قبل اندلاع الانتفاضة بعام بنيت 5 مستوطنات جديدة، وخلال الانتفاضة الأولى بُنيت مستوطنتان جديدتان على الأراضي التابعة للمحافظة، فيما أنشأ الاحتلال 3 مستوطنات أخرى بعد تلك الفترة، ليكون مجموع المستوطنات في أراضي محافظة رام الله والبيرة 25 مستوطنة[3].

و يسمى المجلس الإقليمي الذي يضم المستوطنات وسط الضفة الغربية أي المقامة على أراضي محافظة رام الله والبيرة مجلس إقليمي ماتي بنيامين، ويعدُّ المجلس الإقليمي هو السلطة الإدارية التي تضم تحتها مجموعة من المستوطنات، وتتوزع مستوطنات الضفة الغربية على ستة مجالس إقليمية[4].

2– في قطاع غزة:

تبلغ المساحة الكلية لقطاع غزة 363 كيلومترا مربعا، تسيطر إسرائيل على 116.7 كيلومترا مربّع، أي ما نسبته 32.15% من مساحة قطاع غزة الكلية، وتشمل مناطق السيطرة الإسرائيلية عدة

---

[1]– التفكجي خليل: مرجع سابق، ص 4.

[2]– السلام الآن: تل أبيب، فلسطين، انظر الرابط:

http://peacenow.org.il/en/settlements-watch/israeli-settlements-at-the-west-bank-the-list

[3]– (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2017).

[4]– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مصدر سابق.

مساحات متداخلة بما فيها مساحة منطقة المستوطنات والتي تشمل مساحة المستوطنات (المنطقة العمرانية)، المناطق التي تحيط بالمستوطنات والمناطق الصفراء.

ويبلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة 21 مستوطنة سكنها ما يقارب 8700 مستوطن صهيوني، واحتلّت المستوطنات الاسرائيلية ما مساحته 28.40 كيلومترا مربعا، أيْ ما يقارب 7.8% من مساحة قطاع غزة الكلية، وتتواجد معظم المستوطنات الإسرائيلية في الجزء الجنوبي الغربي والجزء الشمالي لقطاع غزة والمجاور لساحل البحر الأبيض المتوسط[1].

- **المشاريع الاستيطانية الحكومية[2]:**

كان القطاع دائما محلّ اهتمام قادة الحكومات الصهيونية المتعاقبة، ففي عام 1980م، عندما كان شارون وزيرا للزراعة خطّط للاستيطان في شمال غزة، وركّز على الاستيطان الديني في منطقة نتساريم، وإقامة أربع مستوطنات في تلال قطيف ومركز قروي، ويحيط بها طريق طوله عشرين كم، ليربط بين كيسوفيم وغوش قطيف ومن هناك إلى نير إسحاق عبر بثحات شالوم[3].

وتَبَعَ ذلك ما سُمِّيّ بخطة السلام الذي طرحته الحكومة الصهيونية، إذْ سبق الانسحاب من سيناء بخمسة أشهر، وفيه أعلنت الحكومة عن مخططات جديدة تقضي بإقامة حزام استيطاني في القطاع، يحمل اسم ممر السلام، بين غزة وخان يونس، منها 15 مستوطنة تعويضا عن المستوطنات التي سيتم إخلاؤها من سيناء تنفيذا لمعاهدة السلام مع مصر، وهذه الخطة كانت بغرض تخفيف ضغط الرأي العام المتعاطف مع المستوطنين الرافضين لإخلاء مستوطنات سيناء، ولإرضاء الأحزاب المتطرفة المشتركة في الإئتلاف الحكومي وعلى رأسه الحزب الوطني الديني[4].

وقد قامت الحكومة باختيار أماكن البناء الجديدة، بناءً على استراتيجيتها السابقة المتمثّلة في إعطاء الأولوية للأمن، وتأمين العمق الاستراتيجي المتمثل في حماية الحدود وتأمينها لتكون قابلة للتوسع، وهذا ما عبّر عنه رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية[5]، مِنْ أَنَّ: " بداية وضع النقاط

---

[1]- معهد الأبحاث التطبيقية – القدس: وحدة نظم المعلومات الجغرافية. أريج، 2005. تاريخ الاطلاع: 2020/06/27، الساعة: 18:30.

[2]- إضافة إلى المشاريع التي تسجلها الحكومات الصهيونية، وُجِدت مشاريع اقترحها أشخاص، أي تحمل الطابع الفردي، مثل: مشروع يغئال آلون، وموسى ديان، وغاليلي،...الخ.

[3]- البطش جهاد: الاستيطان في قطاع غزة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2002، ص 73.

[4]- نفسه، ص 74.

[5]- رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية هو: رعنان فايتس.

الاستيطانية وحدود المستقبل للدولة يجب أن يُعيّن من خلال أنظمة من المستوطنات السكانية، تبدأ كنقاط استيطانية وتأخذ بالتوسع لأكبر مساحة ممكنة من الأرض[1].

وفي 1984م، بدأ موضوع الاستيطان في القطاع يأخذ منحى آخر حيث أخذ شكل صراع بين فريقين من سلطات الاحتلال، احدهما يريد ممارسة الاستيطان على كل أجزاء قطاع غزة بغض النظر عن العوامل السياسية والطبيعية، والآخر يرى تأجيل إنجاز ذلك الحق دون التنكّر له وذلك مراعاة للعوامل السياسية والديموغرافية في القطاع[2].

وتمّ الشروع في تطبيق هذا البرنامج تماشيا مع المشاريع الاستيطانية خصوصا (ديان وغاليلي)، كما شُرع في إقامة تجمع استيطاني ديني في المنطقة، يتكوّن من ثلاثة مستوطنات ومركز بلدي، وقامت شركة ميكروت (شركة المياه في إسرائيل)، بإيصال المياه إلى منطقة السميري، من جنوب خان يونس، وقامت بتوفير مشروع المياه لمنطقة أم لكلاب ما بين رفح وخان يونس لخدمة التجمع الاستيطاني المذكور[3].

والواضح التركيز على منطقة شمال القطاع، تنفيذا لمشروع دروبلس، والسعي لإقامة سلسلة من المستوطنات، وعليه فقد تم إنشاء نقاط استيطانية عديدة، وأعلن عنها مستوطنات مدنية على الفور في "نيسانيت" على الحدود الشمالية للقطاع، علما أنّه وُجدت مستوطنات أخرى على الحدود الجنوبية للقطاع، مثل الموجودة في "بني عتسمونة".

	المحافظة	تاريخ البناء	المساحة(دونم)	نوع المستوطنة
	جباليا (دوجيت)	1982	346.5	للسكن
	جباليا (ايلي سيناي)	1983	557.9	للزراعة والسكن
	جباليا (ايريز)	1968	586.3	للصناعة
	جباليا (نيسانيت)	1982	1010.6	للسكن
المجموع	/	/	2501.3	/

الجدول (03) يوضح مستوطنات القطاع وأنواعها

[1]- أبو عرفة عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 17.

[2]- قاسمية خيرية: **المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام1967**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، (د، ط)، مصر، 1987، ص 119.

[3]- البطش جهاد: مرجع سابق، ص 76.

من خلال الجدول يتّضح أنّ أول المستوطنات إنشاءً بعد حرب 1967م كانت في جباليا، ذات مساحة متوسطة، وحملتْ الطابع الصناعي، وفي هذا دلالة على أنّ الصهاينة أرادوا من جهة بداية تنفيذ مخططاتهم الاستيطانية في القطاع ووضع اليد على الأراضي الفلسطينية، ومن جهة أخرى وضع لبنة اقتصادية بتفعيل الجانب الصناعي المهم جدا في هذه المرحلة، لأنّ الكيان الصهيوني في مرحلة التكوين، حيث لم يمضِ على وجوده الغير شرعي على أرضِ فلسطين سوى 19 سنة، وبمساعدة ودعم دولي.

الفصل الأول:

الاستيطان الصهيوني في فلسطين ما بين 1993م–2014م

أولا: أهم مراحل العملية الاستيطانية بعد اتفاقية أوسلو وحتى سنة 2014 م.

ثانيا: الوصف العام للمستوطنات والمستوطنين.

ثالثا: دعم القوى الغربية للكيان الصهيوني دبلوماسيا وماديا لتنفيذ المخططات الاستيطانية.

توطئة:

تعدّ هذه المرحلة من أهم المراحل التي مرّ بها الشعب الفلسطيني في فترة الاحتلال الصهيوني، ففيها أُنشئت أول سلطة وطنية على الأرض، وفي هذه الفترة شهدت الأراضي الفلسطينية أحداثًا عُدّت مفصلية لأنّها أثّرت تأثيرا مباشراً على مسار قضية فلسطين في التاريخ المعاصر.

وأهم الأحداث في هذه الفترة هو اتفاق أُوسلو1993م[1]، الذي كان بمثابة نهاية مرحلة وبداية أخرى من النِّضال، ورغم أنّ الاتفاق لم يُعمّر طويلاً، إلّا أنّه اِعتُبِر أهمّ حدث سياسي خلال العقدين الماضيين، نظرًا لتداعياتهِ وانعكاساته على أكثر من صعيد.

كما جرت في هذه الحقبة الزمنية الانتخابات التشريعية لعامي: (1996م) و(2006م)، والانتخابات الرئاسية على فترتين أيضًا، الفترة الأولى للرئيس ياسر عرفات – رحمه الله – والفترة الثانية للرئيس محمود عباس، كما شهدت الساحة الفلسطينية أحداث الانتفاضة الثانية[2]، وإقامة جدار الفصل العنصري وما كان له من تأثير واضح على الحياة العامة الفلسطينية، وفي عام (2005م) انسحب الصهاينة من قطاع غزة، وتفكيك بعض المستوطنات في مدينة جنين لتكون أول حالة انسحاب حقيقية من أراضي فلسطينية منذ عام 1948م، وفي هذه الفترة أيضًا شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة حالة انقسام (2007م)، حيث تمّ الفصل الجغرافي والإداري بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

كل هذه الأحداث ألقت بضلالها على عملية الاستيطان، التي عرفت تطورات عديدة في الفترة التي أعقبت اتفاق أوسلو، وبالتالي ستأخذ هذه الفترة شيئا من التفصيل، وذلك لطبيعة الأحداث وأهميتها، وما كان لها من تأثيرات على الجانبين الصهيوني والفلسطيني.

أولا– تطورات العملية الاستيطانية بعد اتفاقية اوسلو 1993م وحتى سنة 2014م

[1]– انظر الملحق رقم (02)، ص 247.

[2]– اندلعت شرارة الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 سبتمبر 2000 عقب اقتحام رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون المسجد الأقصى ومعه قوات من جيش الاحتلال، وشهدت مدينة القدس مواجهات عنيفة، أسفرت عن إصابة العشرات، وسرعان ما امتدت إلى كافة المدن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسميت بـ"انتفاضة الأقصى.

تعدّ سنة 1993م بداية انطلاق اتفاقيات السلام بين الجانبين الفلسطيني والصهيوني، والّتي عُرفت باتفاق أوسلو، وقد تناولت هذه الاتفاقية موضوعيْ الاستيطان والأمن، غير أنّ طبيعة التعامل مع الاستيطان خلال المرحلة الانتقالية بقيت مُبهمة، حيث لم يَرِدْ فيها وقف عملية الاستيطان، وتّم تأجيل ذلك لمرحلة أخرى مثل موضوع اللاجئين وقضية المدينة المقدّسة، والواضح من ذلك أن الصهاينة ضمن الاتفاقية عَمَدوا إلى تأجيل أهم القضايا المتعلقة بالفلسطينيين، والتي على ضوئها تشكّل مستقبل فلسطين.

أ- اتفاقية أوسلو:

في الثالث عشر من سبتمبر 1993م، تمّ توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وهو ما عُرف لاحقاً باتفاق أوسلو[1].

وشكّلت بنود الاتفاق المذكور الأساس السّياسي والتنظيمي الذي سوف يُحدّد شكل ومضمون الخطوات والترتيبات الإدارية والأمنية اللاحقة، وعلى جميع المستويات لتأسيس السلطة الفلسطينية، و تبع توقيع اتفاق أوسلو ببضعة أشهر اتفاق باريس الاقتصادي الذي عالج بشكل مفصّل العلاقة بين السلطة الفلسطينية المراد تأسيسها ودولة الكيان الصهيوني، وفي ماي1994م تمّ توقيع اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير وإسرائيل، ما ترتّب عنه تسليم أجزاء من قطاع غزة ومدينة أريحا لمنظمة التحرير، حيث بدأت في ممارسة صلاحيات وإدارية وتنظيمية وأمنية وفقاً للاتفاقيات المذكورة، وبالنسبة لمنظمة التحرير، اعتقد قادتها أنّ توقيع الاتفاقيات المذكورة وما سوف يليها من خطوات يصبّ في اتجاه تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة، حيث كان مأمولاً التوصل إلى التسوية النهائية في العام 1999م، وعلى ما يبدو لم يكن الجانب الصهيوني مُستعداً لمثل هذه التوقّعات، وفي كلّ الأحوال اتسمت العملية وفقاً للاتفاقات المذكورة بنوع من "المرحلية" أو "التدرّج"، ما نتج عنه لاحقاً

[1]- أما اتفاقية اوسلو ''ب'' في واشنطن التي تم توقيعها في 28/ سبتمبر1995، جاءت لتحديد طبيعة التسوية الدائمة في المنطقة، والاتفاق على كل نقاط الخلاف التي بقيت عالقة، ومع ذلك تصر حكومة اسرائيل على مواصلة مشروعها بشق الطرق الالتفافية لربط المستوطنات، رغم أن ذلك يكلف خزينتها مئات الملايين من الشواكل، وظهرت مخاوف كبيرة بعدم التزام اسرائيل بالاتفاقيات المعقودة مع الطرف الفلسطيني، وعدم الانصياع لبنودها في مناقشة الوضع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية، حيث جرى فعليا على الأرض ربط هذه المستوطنات بشبكة متماسكة من الطرق التي تلتقي في النهائية مع طريق '' الخط الاخضر'' الذي كان يشكل حدود اسرائيل 1967، وهذه المخاوف قد تكرست بأمر واقعي على الأرض، انظر: إبراهيم الفني: الاستيطان بعد اوسلو، https://kanaanonline.org، كنعان، النشرة الالكترونية، 7جويلية 2010، تاريخ الاطلاع، 6اكتوبر2019، الساعة 18:02.

التقسيم الإداري والأمني لأجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة إلى المناطق (أ) و(ب) و(ج)، الأمر الذي ترتّبت عنه أنظمة وإجراءات وقواعد إدارية وتنظيمية مختلفة في كل من الأجزاء الثلاثة المذكورة، والأهمّ من ذلك طغيان الترتيبات الأمنية على غيرها من الترتيبات الأخرى، وهو ما أدّى أساساً إلى تعثّر التقدّم افي الإجراءات المتعلّقة بنقل الصلاحيات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني[1].

وكانت هذه الاتفاقية غامضة في معظم بنودها، على الأقل لغالبية أبناء الشعب الفلسطيني، لأنها تمت بناءً على محادثات سرية بين الجانبين دون أن يكون للغالبية العظمى رأي فيها، أو اطلاع على بنودها، خاصة فيما يتعلق بالأمن **والاستيطان**، فاتفاقات أوسلو لم تُشر بوضوح إلى كيفية التعامل مع الاستيطان في المرحلة الانتقالية، ولم تُنص الاتفاقيات على وقف الاستيطان، وإنما أجل هذا الموضوع مثل موضوع القدس واللاجئين لمرحلة الحل النهائي، مع العلم أنه أكثر الملفات خطورة وأهمية لأنّه يتعلق بتحديد مستقبل الدولة الفلسطينية القادمة[2].

ملاحظة:

عند توقيع اتفاقية أوسلو وقّع حزب العمل اتفاق السلام مع الفلسطينيين، بينما عارض الليكود الاتفاق، وعندما استلام الليكود الحكم في انتخابات عام 1996م، وجد التزامات قانونية دولية، خاصة في ما تعلّق بالسياسة الاستيطانية (رغم اتسامها بالضبابية)، حيث قدّم وزير البنى التحتية[3] خريطة شارون الأمنية، إضافة لاستمرار تواجد الكتل الاستيطانية التي تقطع أوصال تلك المساحة، ومع ذلك فالتوسع في المستوطنات بقي مستمرًا، رغم ما ورد في اتفاقيات أوسلو من ضرورة عدم اتخاذ أي إجراءات من الجانب الفلسطيني أو الصهيوني، كي لا يؤدي ذلك للتأثير السلبي على قضايا الوضع النهائي، غير أنّ الصهاينة لم يولوا تلك الالتزامات أهمية تذكر، واستمر العمل على تنفيذ المخططات الاستيطانية من خلال إقامة البؤر الاستيطانية، بناء مستوطنات جديدة ومصادرة أراضي الفلسطينيين.

---

[1]- سامر إرشيد: **حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلُو والانتفاضة الثانية**، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين 2007، ص ص 127 128.

[2]- خطيب، شذا جمال: **القدس العربية ثلاثون عامًا من التهديد والتحدي**، دار مجدلاوي للنشر، عمّان، الأردن، 2001 م، ص 125.

[3]- أرئيل شارون.

وتجدر الإشارة إلى أن حملة بناء المستوطنات اليهودية نُفذت في الفترة التي تلت اتفاقات أوسلو بتكتّم وغياب اعلامي، وذلك في ظل أجواء سياسية تعتبر موضوع الاستيطان خارج جدول العمل الدبلوماسي، إلى حين بداية مفاوضات المرحلة النهائية التي تتضمن الاستيطان، اللاجئين، القدس، المياه، السيادة وغيرها من القضايا الجوهرية[1].

ب- سير مشاريع الاستيطان بعد أوسلو1993:

صادرت سلطات الاحتلال منذ اتفاقيات أوسلو في سبتمبر 1993م نحو ثلاث مائة ألف متر مربع من مساحة الضفة الفلسطينية، هذا مع العلم أنّ هذه الاتفاقات قد أفضت في بداية إعادة الانتشار، إلى إقامة سلطة فلسطينية على نحو مائة وسبعة وستون ألف متر مربع من الأراضي في الضفة والقطاع، أيْ ما نسبته 2.9% من مساحتهما، حيث أُنشِئَت المستوطنات على مساحة ست مائة ألف متر مربع، أيْ: 10% من مساحة الضفة والقطاع[2]

استمرت الحكومات الإسرائيلية العمالية والليكودية في سياسة توسيع الاستيطان وفتح الشوارع الالتفافية وإصدار الأوامر العسكرية القاضية بوضع اليد على الأراضي الفلسطينية. واستمر التوسّع الاستيطاني في مناطق محددة أكثر من مناطق أخرى وذلك بغية تنفيذ الرؤية الإسرائيلية للمرحلة النهائية للحدود والمستوطنات. واستنادا إلى تقارير حركة السلام الآن، فقد تزايد عدد المستوطنين منذ عام 1992 من 107 آلاف مستوطن إلى 145 ألف مستوطن في نهاية حكومة العمل برئاسة بيريز، كما تم بناء أو استكمال بناء عشرة آلاف وحدة سكنية، وأقيمت ضمن مفهوم القدس الكبرى أربعة آلاف وحدة سكنية جديدة[3].

و عند استعراض التوسّع الاستيطاني سواءً أكان في منطقة جنوب غرب نابلس" منطقة ارئيل وشمرون" أو في محيط القدس وداخلها، واستنادا إلى تقرير حركة السلام الآن، فقد تزايدت أعدادُ المستوطنين منذ عام 1992م من (105) آلاف مستوطن إلى (145 مستوطن) في 1996م، وتمّ بناء (10) آلاف وحدة سكنية، أو استكمال بنائها، وضمن القدس الكبرى تمّ اقامة 4 آلاف وحدة سكنية، وترتكِز سياسة الاستيطان على أفكار التسوية النهائية، لتحديد حدود اسرائيل والحفاظ على الأمن، كما صرّح بذلك رئيس الوزراء الصهيوني "نتن ياهو"، الذي أيّد بناء المستوطنات على طول

[1]- نبيل محمود السهلي: مرجع سابق، ص 20.

[2]- نبيل السهلي، إسرائيل وملكية الأراضي الفلسطينية، النهار، صفحة القضايا، ع، الثلاثاء 1998/7/21.

[3]- خليل التفكجي: مرجع سابق، ص 12.

الشوارع الالتفافية وقال: بأنّه يجب ان تتطوّر عملية البناء وفق هذه الخطة وليس على رؤوس الجبال، والإسراع في بناء المستوطنات حتى يسهل تشكيل الكتل الاستيطانية[1].

وهذه من المغالطات التي روّجها الصهاينة لكسب التأييد والدّعم لإتمام المخططات الاستيطانية، واستغلال الوقت ومسابقة الزمن، قبل حصول التسوية النّهائية، ولجعل البناء الموجود بهذه الطريقة أمراً واقعاً ومفروضاً على الفلسطينيين.

و منذ تولي الليكود الحكم في ماي 1996م، أصبح الاستيطان المادة الدسمة اليومية للصّحف، التي تبرّر النشاط الاستيطاني في كافة المناطق وبالتحديد القدس، ولدعم أدائها في مجال الاستيطان وشقّ الطرق الالتفافية، وخصّصت الحكومة أكثر من 300 مليون دولار (عام 1997م) لتنفيذ الخطط الاستيطانية، ومع عودة حزب العمل إلى الحكم إثر الانتخابات المبكرة في 17 ماي 1999م[2]، أكّد "إيهود باراك" على موقف حزبه بالاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية واستمرار النشاط الاستيطاني، فازداد النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية وطرأت على حركة بناء المستوطنات زيادة واضحة، وتمّ استقطاب المزيد من المستوطنين في تلك الفترة[3].

ظهرت المخططات الصهيونية منذ البداية غير متجاوبة مع اتفاقيات السّلام المنعقدة بين الجانبين، وقام فكرُ الحكومات الصهيونية المتعاقبة على سياسة التوسّع، فأيُّ سلامٍ لا يحقّق لها مطالبها لا تؤمن به، وأي اتفاق يقيّد من مشروعها الاستيطاني ترفضه، وقد لجأ الفلسطينيون إلى الاحتجاجات السّلمية، إلّا أّن الحكومات الصهيونية كانت تردّ في كل مرة أنّه لا يوجد أيّ اتفاق نهائي يُنصّ على وقف الاستيطان.

وما أكّد هذا الكلام ما أوضحته صحيفة هآرتس في عددها ليوم 2001/1/16م: أنّه خلال الشهور العشرة الأخيرة من عام 2000م، مُنحت رُخص لبناء 1184 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، من ضمنها 529 رخصة صدرت في منطقة القدس المحتلّة، وقد ازداد عدد المستوطنين

---

[1]- إبراهيم الفني: الاستيطان بعد اوسلو، https://kanaanonline.org، كنعان، النشرة الالكترونية، 7جويلية 2010، تاريخ الاطلاع، 6اكتوبر2019، الساعة 18:02. مرجع سابق.

[2] - وهي الانتخابات الخامسة عشر للكنيست الصهيوني، والتي فاز بها حزب: يسرائيل أحات، بنسبة 20.2% من الأصوات، وحصل على 26 مقعد، بينما حلّ ثانيا حزب تكتّل الليكود، بنسبة 14.1%، و حصل بذلك على 19 مقعد. انظر: http://knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res15_arb.htm، تاريخ الاطلاع: 1نوفمبر 2020م، الساعة 15:10.

[3]- نبيل محمود السهلي: مرجع سابق، ص 20.

في الشهور التسعة الأولى من عام 2000م بنسبة 7% ليصل إلى 196800 مستوطن، بالمقارنة مع زيادة قدرها 1.7% طرأت على مجمل السكان داخل حدود الكيان الصهيوني، وقد سُجّلت أعلى نسبة للزيادة في المستوطنات التي تتميّز بالطابع الديني المتزمّت، مثل "موديعيت عيليت" الّتي بلغت نسبة الزيادة فيها 18% و"بيتار عيليت" 16%، وفي "ألوان شافوت" 5.12% وأشار تقرير نشرته هآرتس في 2001/1/16، أنّ دائرة أراضي إسرائيل باعت خلال عام 2000م، مساحات من الأرض لإقامة 22466 وحدة سكنية في جميع أرجاء إسرائيل، أيْ أنّ المستوطنات في الضفة والقطاع حظيت بنسبة 13% من مجمل مساحة الأرض التي بيعت.

وبشكل عام فإنّه خلال الفترة 1995م – 1998م كانت نسبة الزيادة السكانية في المستوطنات 24%، مقارنة بنحو 7% سُجّلت داخل الكيان الصهيوني، وقد شهد نشاطاً استيطانياً عام 2001، وبعد فيفري 2001، فإنّ المخططات الاستيطانية باتت جاهزة لمزيد من النشاط الاستيطاني، فكلّ فترة يحكم فيها العمل أو الليكود تؤسس لنشاط استيطاني قادم، من خلال المخططات الاستيطانية وبنود الإنفاق عليها من الميزانية العامة...[1].

ويُعدّ العقد الأخير من القرن العشرين العصر الذهبي الثاني للاستيطان، فقد دعمت الحكومات الإسرائيلية المختلفة بناء ما اصطُلح على تسميته "البؤر الاستيطانية غير الشرعية"، التي بلغ عددها عام 2012 ما مجموعه 99 بؤرة استيطانية جديدة، مقررا لبعضها أن يندمج مع المستوطنات القائمة، فيما يشكّل البعض الآخر مستوطنات مستقلة، وبلغ عدد سكان هذه البؤر عام 2011 ما يقارب 4 آلاف نسمة، تسيطر على 16 ألف دونم من أراضي الفلسطينيين منها 7 ألاف دونم من أراضيهم الخاصة، وتشير المعطيات أنّ 70 بؤرة استيطانية توغّلت في أراضي الفلسطينيين الخاصة، وتُشنّ من هذه البؤر وغيرها من المستوطنات الهجمات على القرى العربية وعلى المزارع، بما في ذلك سرقة المنتوجات الزراعية بعد قطفها من قبل الفلسطينيين، ويتكوّن سكان البؤر الاستيطانية من شبان ينتمون لتيار جديد نشأ مع بداية اتفاقيات أوسلو سمي بـ''التيار الوطني المتزمت دينيا''، وامتاز بعض سكان هذه البؤر بتعاطي المخدرات على أشكالها المختلفة، وبعدم التزامهم بأية قوانين سوى قوانين الرب على حد ادعائهم، وجاء بعضهم من المستوطنات القريبة ومن التائبين والعائدين لحضن الدين[2].

---

[1]– خالد عايد: **الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة**، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، مارس 1995م، ص361.

[2]– عوفران حجيت: تقرير صادر عن حركة السلام الآن حول البؤر الاستيطانية، سنة 2011م.

ج- الاستيطان الصهيوني بعد الانتفاضة الثانية (2000م):

شهِدت هذه الفترة أحداثْ الانتفاضة الثانية إلّا أَنّ ما ميّزها هذه المرة كونها الانتفاضة الأولى في ظلّ السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا بالتأكيد له دلالاته السياسية، إذ أنّ هناك اتفاقيات موقّعة بين الجانبين الفلسطيني والصهيوني، وهناك قوة عسكرية فلسطينية في الداخل، لذلك تختلف معطيات الانتفاضة الثانية عن الانتفاضة الأولى من حيث الدلائل السياسية والأساليب النضالية، فطغى على الانتفاضة الثانية الأسلوب العسكري والذي كان له الآثار الواضحة على الوضع الاستيطاني في الضفة الغربية رغم محدوديته، وهذا ما أشار إليه أحد الصحفيّين الإسرائيليين حين قال: "الانتفاضة الفلسطينية تترك آثارها في المشروع الاستيطاني وأصوات متزايدة من المستوطنين بدأت تتعالى مطالبة بمساعدتها في الرحيل، وعلى حكومة شارون التي اعتبرتهم أبطال الأمسِ أَنْ تقدّم لهم المساعدة من الآن، لأنّهم سيرحلون عاجلا أو آجلا"[1].

قد لا يكون هناك حركة نزوح واضحة وكبيرة للمستوطنين من الضفة الغربية ولكن أعطت الانتفاضة تصورًا واضحًا خاصةً بعد محاولة التعايش بين الشعبين الذي نصّت عليه الاتفاقيات الموّقعة: أنّه لا يمكن تحقيق السلام ولا التعايش في ظلّ وجود المستوطنات في الضفة الغربية، ففي الأحداث المتصاعدة في الضفة الغربية نتيجة الانتفاضة الثانية أصبح المستوطنون يعيشون حياة صعبة على مستوى التنقّل وما تعرضوا له من أعمال المقاومة، أمّا على الصعيد الاقتصادي فقد كان للانتفاضة الأثر البارز على المناطق الاقتصادية والصناعية في المستوطنات، ويمكن دراسة حالة مستوطنة عطيروت كنموذج لتأثير الانتفاضة على المناطق الصناعية في مستوطنات الضفة الغربية، "فمستوطنة عطيروت الصناعية تزيد مساحتها عن3000 دونم تمت مصادرتها من أراضي قرية بيت حنينا بقرار من وزير الخارجية الإسرائيلي) سنة (1970 م) لتحويلها إلى مدينة صناعية قريبة من الأيدي العاملة الرخيصة، حيث أقامت شركات إسرائيلية مختلفة عددًا كبيراً من المصانع والمخازن، وبلغت تكاليف إنشائها أكثر من ملياري دولار[2].

مع بداية الانتفاضة وتصاعد أعمال المقاومة تحوّلت "عطيروت" إلى مدينة أشباح، حيث أُغلقت مصانع ومخازن ومستودعات كبداية للانهيار الكبير لهذه المدينة الصناعية الواقعة شمال القدس المحتلة

---

[1]- زكي عباس: تصريح صحفي بعنوان، "الباب مفتوح للعودة إلى الكفاح المسلح إذا فشلت المفاوضات" منشور على موقع، كتائب شهداء الأقصى بتاريخ، 22-05-2010، انظر الموقع:
http://aqsa.3asfa.com/index.php?act=Show&id=3497

[2]- بلال محمد صالح إبراهيم: مرجع سابق، ص ص 105، 106.

حيث تحيط بها بلدة الرام شرقًا ومخيم قلنديا شمالًا وبير نبالا غربًا، وأُحرقت عدة مصانع إسرائيلية، ممّا جعل الإسرائيليون على وشك مغادرة "عطيروت" بشكل نهائي بعد تزايد المخاطر الأمنية، فقد أغلقت مداخل "عطيروت" من جهة الرام بالصخور والحواجز، وتمّ تشديد الحصار ونقاط الحراسة حتى تحّولت "عطيروت" إلى ثكنة فارغة"[1].

في هذه الفترة، حاولت الحكومات الإسرائيلية التظاهر بعدم تأثير الانتفاضة على وضع المستوطنين، لذلك عمدت إلى إقامة أكثر من عشرين موقعًا استيطانيًا جديدًا في أنحاء من الضفة الغربية، بحيث يقيم فيها أعداد من المستوطنين بشكل مؤقت، وذلك بهدف إثبات أنّ الانتفاضة الفلسطينية فشلت في توجيه ضربة للاستيطان الإسرائيلي[2].

كذلك فقد أعطت الحكومة الصهيونية العديد من الحوافز للمستوطنين للبقاء داخل الضفة الغربية رغم أعمال المقاومة، فقدّمت لهم السيّارات المصفّحة، وشقّت لهم الطرق الالتفافية، وكثفت من الحماية العسكرية للمستوطنات، وخفضت الضرائب، إلّا أنّ هذه الإجراءات لم تمنع من نزوح أعداد من المستوطنين من الضفة الغربية بالدرجة الأولى، وبالدرجة الثانية لم تشهد السنة الأولى أيّة زيادات ملحوظة على أعداد المستوطنين في الضفة الغربية، مقارنة مع الاستيطان في القدس الذي زادت وتيرته بشكل ملحوظ في السنوات الأولى للانتفاضة[3].

عرفت هذه المرحلة الكثير من المشاريع الصهيونية، والتحرّكات الدولية والاتفاقيات الثنائية لتخفيف الأحداث في فلسطين المحتلة والتركيز على موضوع المستوطنات، وكان من أبرزها مشروع باراك للفصل، ومشروع شارون، بالإضافة إلى مشروع خارطة الطريق.

1- مشروع باراك:

برزت هذه الخطة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000م، فقد أعلن يهود باراك " أنّه: في حال استمرار الانتفاضة سأتوجه إلى الفصل أحادي الجانب، الذي يهدف إلى الفصل بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وإذا لم ينجح هذا من خلال المفاوضات فإننا سنفعل ذلك بصورة أحادية الجانب "

---

[1]- عزمي بشارة، مقال بعنوان، " أثر الانتفاضة والمقاومة على الاستيطان في الأراضي الفلسطينية " منشور على موقع البريج الالكتروني، انظر الموقع، http://www.alburayj.com/est%20moqawamah.htm.

[2]- بلال محمد صالح إبراهيم: مرجع سابق، ص، 106.

[3]- ليفني، جدعون مقال بعنوان، "هزات ملحوظة في المشروع الاستيطاني"، نقلا عن موقع وزارة العدل الفلسطينية، بتاريخ: 11-6-2008، انظر الرابط،
http://www.moj.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=67&Itemid=54

و كانت تلك الخطة تقوم على تجميع المستوطنين في الضفة الغربية في ثلاث تجمعات استيطانية رئيسية ثم ضمها لإسرائيل، وإنشاء حدود غير مغلقة بين الجانبين تسمح بالتبادل التجاري ضمن معابر خاصة[1].

2- مشروع شارون:

اقترح شارون في هذه الخطة إقامة دولة فلسطينية على 42 % من الضفة الغربية، كما أنّه وضع حلولا مسبقة لأي إعلان للدولة الفلسطينية من جانب واحد من قبل الفلسطينيين، ويظهر ذلك من خلال الآتي[2]:

أ. تقوم القوات الإسرائيلية بعملية إعادة انتشار في ثلاثة قطاعات رئيسية في الضفة الغربية وهي الأغوار والقدس والخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل.

ب. التمسّك بمستوطنات الضفة الغربية وعدم التخلي عن أي منها حتى لو كانت في العمق الفلسطيني.

ج. إنّ قيام الدولة الفلسطينية مرهون بالتقدّم في المسار السياسي.

أما بخصوص القدس فكانت الخطة تقضي بإقامة حزامين أمنيين فيها وهما:

الحزام الأول: حول ما يسمى بالقدس الكبرى.

الحزام الثاني: يقام داخل المدينة ليفصل الأحياء العربية عن الأحياء اليهودية.

أمّا في ردّه على الانتفاضة وتأثيراتها على الاستيطان فقد اقترح شارون أن يكون الردّ على الانتفاضة بتكثيف المستوطنات ودعم المستوطنين، وذلك لتحيق هدفين هما:

الأول: "أنْ لا يشعر الفلسطينيون بأنهم حققوا إنجازًا مهما جراء الانتفاضة، وبالتالي يتعزز لديهم الشعور بالنصر، وجدوى مواصلة الانتفاضة والمقاومة[3].

ويجب ذكر أنّ حكومة شارون نفّذت خطة الفصل أحادي الجانب في قطاع غزة، إلا أنها لم تنفذ ذلك في الضفة الغربية إلا في موقعين اثنين فقط، الأمر الذي أبقى المجال مفتوحًا أمام سياسة عزل

---

[1]- تقرير صادر عن جمعية القانون الفلسطينية، منشور على الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، (10-3-2004)، الرابط: http://www.anhri.net/palestine/lawsociety/pr040310.shtml

[2]- تقرير صادر عن جمعية القانون الفلسطينية، منشور على الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مرجع سابق.

[3]- بلال محمد صالح إبراهيم: مرجع سابق، ص، 108.

التجمّعات الفلسطينية عن بعضها البعض، والتي تفصلها مناطق يسيطر عليها الصهاينة، الأمر الذي يجعل من قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات اتصال جغرافي أمراً شبه مستحيل.

د- الاستيطان وخطة خارطة الطريق:

لا يمكن الحديث عن فترة الانتفاضة الفلسطينية وبداياتها، وعملية السّور الواقي التي نفذها "الصهاينة" عام (2002 م)، والتي أسفرت عن احتلال كافة الأراضي الفلسطينية التي كانت سلمتها للسلطة الوطنية الفلسطينية، دون التطرّق إلى ما عُرف بخارطة الطريق، حيث شكّل اجتياح الضفة الغربية دليلًا جديدًا على هشاشة الاتفاقات الموقّعة، والهيمنة الصهيونية على المنطقة مستغلة تفوقها العسكري أولًا وضعف المقاومة الفلسطينية ثانياً.

لقد أدركت القيادة الفلسطينية أنّه ليس ثمّة أحد معني بتحقيق السلام في الأراضي المحتلة، وبالذات الراعي الأول لاتفاقيات أوسلو "الولايات المتحدة الأمريكية"، ومع ذلك فقد وافق الفلسطينيون على خريطة الطريق دون أيْ تحفّظات، في الوقت الذي قدمت الحكومة الإسرائيلية عليها تحفظات كثيرة، والتي عرفت بملاحظات شارون، وقد تركزت هذه الملاحظات على موضوعي الاستيطان والدولة الفلسطينية، إذ طالب الإسرائيليون أن تكون خريطة الطريق خاضعة للتفاوض وليست للتطبيق، ومن خلال التفاوض يتم الاتفاق حول القضايا المطروحة بالذات فيما تعلّق بالدولة الفلسطينية المستقلة والاستيطان، طالب "الصهاينة" بأن تكون خاضعة للقانون الإسرائيلي وليس للقانون الدولي، مما جعل هذه الدولة أقرب للحكم الذاتي منها إلى الدولة المستقلة[1].

أمّا فيما يتعلق بموضوع المستوطنات فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية بند تفكيك المستوطنات الفوري، كما رفضت البنود التي تدعو إلى تجميد البناء في المستوطنات، مُعلّلة ذلك بمقدار توفر الأمن والهدوء في المناطق الفلسطينية، وفي ذات الوقت رفض المستوطنون خارطة الطريق ودعوا الحكومة الإسرائيلية بزعامة شارون إلى رفضها أيضًا، حيث أصدر مجلس المستوطنات بيانا بتاريخ 2003/5/23م، وردّ فيه "أنّ الحكومة التي ستوافق على خارطة الطريق ستتهرّب من واجبها في الدفاع عن مواطنيها، وتُسيءُ إلى مصلحة "إسرائيل" الوطنية وأمنهَا[2].

---

[1]- حمدونة، رأفت مقال بعنوان "مؤتمر الخريف -والدولة الفلسطينية في المنظور الإسرائيلي" منشور على موقع الزيتونة بتاريخ 2007/09/18، انظر الرابط الالكتروني: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a

[2] -شعبان، خالد محاميد، مسلم، وآخرون، "أثرُ الانتفاضة على الكيان الصهيوني"، **باحث للدراسات**، لبنان، 2004م، ص55.

وفيما يخصّ موضوع الاستيطان والمستوطنات، أشار مشروع خريطة الطريق إلى ذلك على النحو الآتي:

1. تقوم الحكومات الصهيونية بتفكيك المستوطنات التي أقامتها على الفور عام (2001 م).
2. تقوم بتجميد الاستيطان الأفقي والرأسي بكافة أشكاله.

غير أنّ الحكومات الصهيونية لم تلتزم بأيّ من بنود خارطة الطريق، ولم تجد من يلزمها بذلك، في حين يكرر الفلسطينيون التزامهم بخريطة الطريق فيما يتعلق بالتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب الذي تُنص عليه الوثيقة في مرحلتها الأولى حيث جاء في النص "يتعهّد الفلسطينيون على الفور بوقف غير مشروط للعنف... ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمني على أساس خطة عمل (تينيت) لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض، من خلال أجهزة أمنية فلسطينية فعّالة أُعيد تنظيمها[1]" و أقامت الحكومات الإسرائيلية في الفترة الواقعة ما بين (2001م- 2009م) 232 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية، وهي عبارة عن تجمعات إمّا مدنية أو شِبه عسكرية تُقام دون أنْ يتمّ إقرارها من قبل الحكومة، ولجأت إلى هذا النّوع من الاستيطان لتغطية سياساتها السابقة التي طالما لقيت انتقادا دوليًا، ولكن سرعان ما تتحول هذه البؤر إلى مستوطنات رسمية معترف بها بحيث تنطبق عليها شروط التجمع الذي عرّفه مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي على أنّه: "مكانٌ مأهولٌ بشكلٍ دائمْ ضمن معايير معينة، فغالباً ما يسكنه (20) شخصًا أو أكثر وله إدارة ذاتية، بحيث لا يكون مشمولا مع الحدود الرسمية لتجمع آخر ويتم إقرار تأسيسه رسميا [2].

استنتاج

رغم ما ورد في اتفاقيات أوسلو من ضرورة عدم اتخاذ أيّ إجراءات من الجانب الفلسطيني أو الصهيوني، كي لا يؤثّر ذلك على قضايا الوضع النهائي، إلّا أنّ الكيان الصهيوني لم يُعرْ تلك الالتزامات أي أهمية واستمرّ في إقامة المستوطنات في السنوات التي تلَتْ الاتفاقية.

في مرحلة ما بعد ''أوسلو'' رغم التباطؤ الظاهري في إنشاء المستوطنات إلى أن حكومة الاحتلال انتهجت مسارا جديدا من خلال إضافة وحدات استيطانية وأحياء جديدة في المستوطنات القائمة علاوة على الاعتداءات المتكررة من قبل المستوطنين على السكان الأصليين في الضفة والقدس في

[1]- اشتية محمد: "موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية"، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، البيرة، فلسطين، 2009م، ص 308.

[2]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية" مرجع سابق، ص.25

إطار المحاولات المضنية لتهويد الدولة الفلسطينية بكاملها وطمس الهوية العربية بالإضافة إلى تزييف الحقائق الدينية الخاصة بالمقدسات في المدينة.

ونتيجة لاستمرار عمليات الاستيطان الذي مثّل نهجًا أساسيًا لدى الحكومات المتعاقبة فقد شهد عام 2012م تزايداً في أعداد المستوطنات، إذْ وصل إجمالي عدد مستوطنات الضفة الغربية أكثر من 125 مستوطنة رسمية يعيش بها أكثر من 350 ألف مستوطن صهيوني، بالإضافة لوجود 300 ألف آخرين يعيشون في مستوطنات القدس الشرقية وفقًا للسجل السكاني الإسرائيلي عام 2012م [1].

نُعيد التذكير أنّ المستوطنات تعرّف بأنها التجمعات السكنية التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية بعد احتلالها، والمستوطنون هم سكانُ هذه المستوطنات، ويعرّف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المستوطنة بأنّها مكان مأهول على نحو دائم، ومعترف به رسميا من طرف سلطات الاحتلال الصهيوني يسكنه 20 شخص أو أكثر وله إدارة ذاتية، وليس مشمولا في الحدود الرسمية لتجمُّع آخر، يضاف إلى ذلك المستعمرات والأحياء اليهودية القائمة في القدس(منطقة ج1)، كما يعرّف البؤرة الاستيطانية بأنّها بناء مدني أو شِبه عسكري، لم يجرِ إقرار إنشائه من طرف السلطات الاحتلالية، ويتم الاعتراف به لاحقا[2].

كما أنّ الحكومات الصهيونية التي قادها كل من "ليفي اشكول" مباشرة بعد حرب جوان 1967م، وحكومتي "غولدا مائير" و"اسحاق رابين" اللتان تعاقبتا بعد ذلك قد تبنّتا مشروع ألون الذي أوصى بوضوح تام على ضرورة إقامة مستوطنات في مناطق استراتيجية وسياسية[3].

أما التحوّل الذي حصل في التوجه الاستيطاني فكان بعد فوز حزب الليكود بقيادة " مناحيم بيغن" وذلك عام 1977م، حيث تولت لأول مرة الحكومة الصهيونية قيادة غير قيادة حزب العمل، وبناءً عليه سعى "بيغن" لفتح باب الاستيطان على مصراعيه، فبدأت حكومته والحكومات المتتالية من حزبه في إقامة مستوطنات في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في المرتفعات الجبلية

---

[1]– ما هو الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية؟، مونت كارلو الدولية، متاح على الرابط:
http://www.mc-doualiya.com/articles/2017/01/25

[2]– يوسف كرباج وآخرون: الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية والقدس خصائص ديموغرافية وسياسات الدعم المالي، **سياسات عربية**، ع 17، دراسات وأوراق تحليليّة، نوفمبر 2015، ص 28. تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الضعاين، قطر.

[3]– جوني منصور: **الاستيطان الاسرائيلي** (التاريخ والواقع والتحديات الفلسطينية)، مؤسسة الأسوار، عكا، فلسطين، 2005م، ص 30.

وتحويلها إلى نقاط استراتيجية وأمنية، وأيضا لتمزيق الأراضي العربية وسهولة السيطرة عليها في حالة الحروب[1].

كما وضعت الحكومات المتعاقبة سواءً تلك التي قادها حزب العمل أو حزب الليكود مخططات تفصيلية لتحقيق فكرة دولة الكيان الصهيوني الكاملة من خلال الاستيطان على الأراضي الفلسطينية..، عن طريق إقامة مستوطنات وجذب المستوطنين اليهود من داخل وخارج الكيان الصهيوني ويبلغ عدد المستوطنين اليهود بموجب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني / السلطة الفلسطينية حوالي (382.000) مستوطن صهيوني، منهم (198.000) مستوطن يعيش في 123 مستوطنة أقيمت في الضفة الغربية وحوالي (177000) مستوطن يعيش في 12 مستوطنة أو أحياء سكنية أقيمت في شرقي القدس، وهذه الاحصائيات تتناسب مع أحوال الاستيطان بين العامين 2003/2002[2].

وفي الربع الأول من عام 2013م تم البدء ببناء مشروع 865 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، وزاد عدد بدايات البناء في الضفة الغربية المحتلة بنسبة 176% قياساً بالفترة الموازية من العام الماضي، وزادت النسبة فيها بنسبة 355% بالمقارنة مع الربع الأخير من العام 2012، حيث كان من بين كل 100 إسرائيلي، 4 مستوطنين فقط، بينما أصبح اليوم من بين كل 100 شقة جديدة بدأ بنائها خلال العام الجاري، تبنى 8 شقق ونصف في المستوطنات[3].

هـ- نماذج عمليات الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة:

ذكرنا في العناصر السابقة آليات تكريس الاستيطان الصهيوني بصفة عامة، من خلال سرد أهم مرتكزات العملية الاستيطانية عقب اتفاقية أوسلو، على اختلاف الحكومات وبإحصائيات مُجملةٌ، وسنذكر في الصفحات الآتية بعض التفصيل للعمليات والمخططات الاستيطانية في أهم محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة حسب أهمية المدينة أو المحافظة.

---

[1]- عدنان حسين عياش: "فكرة الاستيطان الصهيوني وحقوق الانسان الفلسطيني"، **مجلة الدراسات الاجتماعية**، جامعة القدس المفتوحة، ع 25، جويلية – ديسمبر 2007م، ص ص، 8، 9.

[2]- عدنان حسين عياش: مرجع سابق، ص 8.

[3]- هآرتس": الاستيطان سيقضي على "الحلم الصهيوني" السبت 15 جوان 2013.

1- الاستيطان في القدس[1]:

تُعتبر مشكلة الاستيطان الصهيوني في القدس ضمن مقدمة القضايا الهامة في مجال الصراع العربي الإسلامي-الصهيوني، ومِنْ أَعْقَدِ المشاكل في إطار قضية فلسطين، نظرا لما تمثّله هذه المدينة من مكانة وأهمية، بثقلها الجغرافي والتاريخي والحضاري للأمة الإسلامية، ولهذا كان التركيز عليها من طرف الحركة الصهيونية منذ عقود خلتْ، فأفردت لها برامج خاصة ومخططات استيطانية عديدة، بقصد تهويد المدينة وتغيير معالمها الحضارية التاريخية، وتزييف تاريخها المجيد والحافل.

وسنتعرّض في العنصر الآتي لأهمّ عمليات الاستيطان التي نفذها الصهاينة في فترة ما بعد أوسلو.

قام الصهاينة ببناء أحياء استيطانية في القدس الشرقية مباشرة بعد احتلالها عام 1967م، وظهر الاستيطان هناك بصيغة أحياء سكنية تتْبع إداريًّا لمدينة القدس، ويسكن أغلبية هذه الأحياء الاستيطانية اليهود فقط، وبلغ عددها نحو 12 حيًّا سكن فيها حتى عام 2013م ما يزيد على 200 ألف مستوطن...[2].

اختلف الأمر في القدس عن باقي المدن الفلسطينية[3] في تطبيق استراتيجية استيطانية مختلفة، فنظام بناء الأحياء داخل النسيج العمراني الأصلي طُبّقَ فقط في شرقي القدس، أما في باقي الأراضي الفلسطينية فتمّ بناء المستوطنات بنظام الأحزمة والكتل المحيطة بالنسيج العمراني الفلسطيني الأصلي، مع اعتقاد الصهاينة أنّ الاستيطان في القدس يساعد على حلّ بعض المشكلات الديمغرافية والاقتصادية ولهذا تمّ استغلال بعض المستوطنات في مجال الزراعة، وكذا محاولة السيطرة على مصادر المياه.

في القدس تم استخدام المستوطنات كمراكز جذب رجال المال الصهاينة، ومحاول ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني خاصة فيما تعلّق بالحرف اليدوية والصناعات التقليدية.

والملاحظ أيضا استخدام المستوطنات لحل مشاكل تمركز السكان في غربي القدس، من خلال إنشاء مراكز جديدة اقتصادية تُنْقَلُ اليها مجموعات من السكان الشباب لتخفيف الأزمة الديمغرافية واستيعاب المهاجرين الجدد المتقاطرين من مختلف أصقاع العالم.

---

[1]- تقع مدينة القدس وسط الضفة الغربية بمساحة قدرها 345 كم مربع، (5.9% من مساحة الضفة الغربية)، وتضم هذه المساحة 51 تجمعاً سكانياً فلسطينياً، وتعتبر القدس من الناحية الطبيعية جزءاً من السلسلة الجبلية التي تمتد من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، وتقع أعلى نقطة في محافظة القدس في منطقة الطور بارتفاع 826م، انظر: مدينة القدس، الرابط:
https://alquds-city.com/index.php?s=51&id=404

[2]- يوسف كرباج وآخرون: مرجع سابق، ص 37.

[3]- قد يوجد تشابه بين القدس ومدينة الخليل في بعض البناءات الاستيطانية.

والّلافت أنّ مخططات الاستيطان في منطقة القدس أثقلت كاهل المصادر المالية الصهيونية، فمعظم مشاريع الاستيطان كانت مكلفة جدا، لأن الانفاق على المشاريع الاستيطانية لا يقابله عائدات ربح لا على المستوى القريب ولا المتوسط ولا البعيد.

"كما شمل الاستيطان الأحياء العربية في شرقي القدس، وعلى الرغم من أنّ أعداد المستوطنين داخل الأحياء الفلسطينية لا يتجاوز بضعة آلاف، فإنّ ذلك أثّر كثيراً في حياة السكان، وزاد الضغط على هذه الأحياء خاصة قرية سلوان، وساد لدى سكان القدس الشعور بأنّ المستوطنات المحيطة بالمدينة والأحياء المجاورة باتت تطوّقهم وتخنقهم من جهات مختلفة وعزلتهم عن الضفة الغربية وفصلت قرى وأحياء بعضها عن بعض[1].

- **مرتكزات مخططات الاستيطان في القدس:**

نظرا لمكانة المدينة المقدسة فقد حظيت باهتمام خاص ضمن السياسات الاستيطانية الصهيونية وذلك للأسباب الآتية:

– ارتكزت عمليات الاستيطان على الجوانب الدينية أكثر من أيّ جوانب أخرى، لتبرير شرعية هذه العمليات، ولهذا كان أغلب المستوطنين من التيارات الدينية اليهودية.

– تميّز الاستيطان في القدس بأنّه كان على صورة أحياء سكنية متكاملة ذات طبيعة مدنية تتّصل بأحياء يهودية، مما جعله يختلف عن نظام المستوطنات الزراعية.

– استخدام العنف والقوة وتدمير المنازل والأحياء العربية واللجوء للإجراءات العسكرية أثناء تنفيذ العمليات الاستيطانية، ومواجهة الجهود العربية المقاومة للاحتلال وانتفاضات سكان المدينة.

– تأييد القوى السياسية الصهيونية عمليات الاستيطان، نظراً لمكانة المدينة في الديانة اليهودية.

– تكثيف عمليات الاستيطان في القدس من طرف الصهاينة، كلما أحسّ اليهود بقرب التوصل إلى اتفاق سلام في محاولة منها لعرقلة أية محاولات للوصول إلى حلّ[2].

وقد عمل الصهاينة على **هدم البيوت** التي تعود ملكيتُها للمقدسيين بهدف إجبارهم على ترك القدس والهجرة منها، سواءً إلى الضفة الغربية أو إلى الدول العربية، وفرض ضرائب كبيرة على تصاريح البناء؛ والتي نتج عنه بناء كثير من البيوت بدون ترخيص مما عرّضها للهدم في فترات لاحقة .

---

[1]– نظمي الجعبة، "استيطان القدس تنفيذ خطط قديمة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع101، 2015م، ص ص 14 -15

[2]– نظام بركات: **الاحتلال، العلاقة الجدلية بين الاستيطان والهجرة اليهودية والتهجير واللجوء الفلسطيني**، مركز الدراسات الأردنية، إربد، 2001م، ص 363.

نأخذ مثال عام 2000م ولغاية 2012م، حيث تمّ هدم نحو 1124 مبنى في القدس الشرقية، مما نجم عنه تشريد 4966 شخصاً[1] ويُشار إلى أنّ إجمالي الخسائر التي تكبّدها الفلسطينيون جرّاء عمليات الهدم لمبانيهم في القدس قد وصلت نحو ثلاثة ملايين دولار، وهي لا تشمل مبالغ المخالفات المالية الطائلة التي تفرض على ما يسمى بمخالفات البناء، وتشير بيانات مؤسسات حقوقية إلى أنّ سلطات الاحتلال قد قامت بهدم نحو 25 ألف مسكن في فلسطين منذ عام 1967م[2].

والملاحظ زيادة عمليات الهدم الذاتي للمنازل منذ سنة 2000م حيث على أُجبر 303 مواطناً على هدم منازلهم بأيديهم، وسُجّلتْ في عام 2010م أعلى نسبة هدم والتي بلغت 70 عملية، وفي عام 2011م 20 عملية هدم ذاتي، فيما سُجّل 14 عملية هدم ذاتي في سنة 2012م، و في الوقت الذي شكّل الفلسطينيون 30% من سكّان القدس، فإنّهم دفعوا 40% من قيمة الضرائب التي حصّلتها بلدية الاحتلال[3].

إنّ بناء المستوطنات عَزل القدس عن باقي المدن، حيث في مارس 2012م أعلنت السلطات عن مخطّط لبناء سبعة أبراج في مستوطنة "معاليه أدوميم" شرق القدس ضمّت 750 وحدة استيطانية، وبحسب تقرير أصدرته وحدة البحث والتوثيق في مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فإنّ اللّجنة المحلية للتخطيط والبناء في بلدية الاحتلال كانت قد صادقت على تراخيص لبناء مجموعة وحدات استيطانية في مستوطنة "جبل أبو غنيم" جنوب القدس، ضمن ما يعرف بـ"المخطط "ب" من تلك المستوطنة، والمتضمن بناء 4000 وحدة[4].

وفي أفريل 2012م، أعلنت سلطات الاحتلال عن توسيع البؤرة الاستيطانية "نوف صهيون" الواقعة في جبل المكبر جنوب القدس المحتلة لإقامة 217 وحدة استيطانية ضمن مشروع توسعي جديد لاستكمال مشروع سابق شُرِعَ فيه ببناء 100 وحدة سكنية، كذلك صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتنظيم والبناء في القدس على مخطط لبناء 1100 وحدة سكنية وغرف فندقية في

---

[1]- (منهم 2586 طفل و1311 امرأة)،

[2]- محمود خليل: "الاستيطان الإسرائيلي في القدس وأثره على السكان الفلسطينيين 2000م – 2012م" **مجلة البيان**، 2014/9/2م، http://albayan.co.uk/Article2.aspx?id=3477

[3]- انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، وسائل تهويد مدينة القدس، 2013م، للتفاصيل الرابط:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3586

[4]- أُنجزَ منها 3000 وحدة سكنية إلى غاية سنة 2012م.

مستوطنة "جفعات حماتوس" الواقعة خلف الخط الأخضر بين بلدة "بيت صفافا" وشارع الخليل ومستوطنة "جيلو" جنوب مدينة القدس[1].

"وقد استنكرت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدّسات هذه الأعمال، مؤكدةً أنّ السياسة الاستيطانية تهدف لخلق واقع جديد ومعالم يهودية في مدينة القدس لِسَلْخها عن واقعها العربي الإسلامي، لتكون مدينة يهودية لليهود فقط وعاصمةً ل،م. وقال أمين عام الهيئة[2]: "إنّ الاحتلال يسعى من خلال هذه المشاريع الفندقية والسياحية لضرب السياحة العربية الفلسطينية في مدينة القدس ومدينة بيت لحم القريبة، حيث ستصبح هذه المشاريع والفنادق قبلة للسياح والأجانب وبذلك ستدعم الاقتصاد الإسرائيلي"[3]

- **أهمّ المستوطنات التي أقيمت شرقي مدينة القدس بعد أوسلو:**

يوجد في ضواحي القدس أكثر من تسعة وثلاثون مستوطنة[4] تحيط بالمدينة، وتشوّه طابعها التاريخي والحضاري، وسيقتصر ذكرنا على العمليات الاستيطانية عقب اتفاق أوسلو 1993م:

– قرية داود: "أقيمت عام 1995م، غربَ باب الخليل في أراضي المنطقة الحرام، وذلك بهدف دمج قِسْمَيْ المدينة: القدس الشرقية مع القدس الغربية، وتمّت مصادرة الأراضي التي أقيمت عليها عام 1995م من أملاك عربية وأملاك الكنيسة"[5].

– تجمع مستوطنات "معاليه أدوميم"[6] بُنيتْ في إطار القدس الكبرى، وهي مستوطنة سكنية على مقربة من مستوطنة "ميشورا أدوميم" على بعد 10 كم إلى الشمال الشرقي من القدس على تقاطع طريق أريحا، على أراضي قرى "حزما" و"أبو ديس" و"العيزرية"، وقد خصّص لها مساحة

---

[1]– محمود خليل: "الاستيطان الإسرائيلي في القدس وأثره على السكان الفلسطينيين 2000 – 2012" **مجلة البيان**، 2014/9/2، http://albayan.co.uk/Article2.aspx?id=3477

[2]– هو الدكتور حَنّا عيسى.

[3]– براءة درزي: تقرير حال القدس 1-2 خلال الفترة من جانفي إلى جويلية 2012م، مؤسسة القدس الدولية، ادارة الاعلام والمعلومات، ص18.

[4]– بُنيَت هذه المستوطنات على فترات زمنية.

[5]– فوزي سعيد الجدبة: "الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967، 2009"، **مجلة جامعة الأقصى**، م 15، ع2، جوان 2011م، ص 24،

[6]– معاليه أدوميم: شرع في إقامتها كمستوطنة دينية في 1979/8/8، وتقرر تحويلها الى مدينة سنة 1992 م، وأصبحت أول مدينة إسرائيلية في الضفة الغربية، تقع في إطار ما يسمى القدس الكبرى على طريق القدس أريحا، على بعد حوالي 6كم إلى الشرق من القدس، من الناحية الشرقية لقرية أبو ديس على أراضي قرى العيزرية وأبو ديس جبل الطور والخان الأحمر وسلوان وعناتا.

15000 متر مربع من الأراضي المصادرة وكشف تقرير لحركة السلام الآن "حول الاستعمار في الضفة والقدس"، معلومات حول نفوذ ومكانة هذه المستوطنة[1].

تعتبر منطقة "معاليه أدوميم" والمستوطنات المحيطة بها منطقة ذات أهمية خاصة لوقوعها في مجال مدينة القدس ولتأثيراتها الاستراتيجية على الجانب الفلسطيني من نواحي متعدّدة، في المقابل فإنّ الجانب "الإسرائيلي" يدّعي أنّ هذه المنطقة حيوية واستراتيجية لأمنه وبخاصة أمن مدينة القدس، ولديه قناعة بأنّ المنطقة المحيطة بمدينة القدس سيكون لها تأثير مباشر على مستقبل مدينة القدس، فإذا تمّ فصل محيط المدينة خاصة من جهة الشرق، حيث منطقة "معاليه أدوميم" والمستوطنات المحيطة فإنّ ذلك سيحرم المدينة من رصيد من الأراضي الضرورية لتنميتها وتوسعها في المستقبل[2].

وتعدّ هذه المستوطنة إحدى الجيوب الثلاث التي أصرّ الصهاينة على إضافتها إلى الحيّز الواقع تحت السيطرة المباشرة للكيان الصهيوني، لأنّها من أخطر التجمّعات الاستعمارية الموجودة في الضفة الغربية، لوجودها ضمن مخطط القدس الكبرى.

– مستوطنة جبل أبو غنيم: "صدر قرار ببناء هذه المستوطنة في جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية عام 1997، فتم بناء 6500 وحدة سكنية لتوطين اليهود فيها، استهدف هذا الفعل طمس عروبة المدينة المقدسة وإحكام الطوق الاستيطاني داخلها وحولها، والجدير ذكره أنّ هناك صعوبات أخرى قد نشأت عند إقامة المستوطنات في المناطق الزراعية خاصة، رغم التصريح بإقامة هذه المستوطنات وتوسيعها دون التخلي عن الخطط الهيكلية الصهيونية التي وُضعت خصيصاً لتقييد حرية توسيع التجمعات السكانية الفلسطينية...[3].

[1]– فوزي سعيد الجدبة: مرجع سابق، ص 23.

[2]– محمود خليل: مرجع سابق.

[3]– تقرير: " التهام الأراضي–السياسة الاستيطانية في الضفة الغربية– مركز "بتسيلم"– ماي 2002.

2- الاستيطان في نابلس[1]:

لدراسة تطوّر العمليات الاستيطانيّة في فلسطين عقب أوسلو، نستعرض أيضاً مجريات الاستيطان في محافظة نابلس، في الفترة 1990م-1998م نشطت العملية السياسية بين الاحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكان يفترض أَنْ يُجمّد الاستيطان، ولكنّ الاحتلال لم يلتزم بذلك، ورغم عدم بناء مستوطنات جديدة إلّا أنّ هذه الفترة شهدت حالة نشاط كبيرة في بناء البؤر الاستيطانية فكل مستوطنة نتج عنها أكثر من بؤرة استيطانية حولها، وفي عام 2002م كانت نابلس جزُءاً من خُطة العزل الأحادية التي بدأت بتنفيذها حكومة الاحتلال لفصل المناطق الفلسطينية عن المناطق المحتلة عام 1948م عبر محور "آرئيل"، والذي يبدأ في موقعه بمحافظة نابلس من أراضي "بلدة زعترة" ليمتدّ شرقا "لطريق الأغوار" ليضمّ بذلك المستوطنات الواقعة جنوب وغرب نابلس ليفصلها عن منطقة الأغوار وعن وسط الضفة الغربية، وفي العامين 2009م و2010م شهدت المستوطنات في محافظة نابلس بناء 160 وحدة استيطانية من مجمل المستوطنات القائمة[2].

وخضعت محافظة نابلس لتقسيمات فرضتها عليها اتفاقية أوسلو عام 1993م، وكانت المحافظة التي تبلغ مساحتها نحو 605 كيلو متر مربع قد ضمّت حسب التقسيمات 6 تجمعات سكنية بشكل كامل و12 تجمعا سكنيا بشكل جزئي في محافظة نابلس صُنّفت ضمن المناطق (ج)، ويعيش في هذه المناطق نحو 10 آلاف مواطن فلسطيني، رغم أنّ نسبة الأرض أكثر من 40% من أراضي محافظة نابلس، إلّا أنّ الكثافة السكانية الأكبر في المناطق المصنفة (ب) والتي بلغت نسبة مساحتها نحو 39% بينما المناطق المصنفة (أ) تبلغ نسبتها نحو 18% فقط، وقد يكون تفسير ذلك بحجم الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في المناطق (ج) من مصادرة الأراضي ومنع إصدار تراخيص البناء، وتبلغ مجمل مساحة الأراضي المصنفة (ج) من المحافظة نحو 252 كيلومتر مربع أيْ ما نسبته نحو 41.6% من مساحة المحافظة[3].

---

[1]- تقع مدينة نابلس شمال الضفة الغربية تحديدا بين جبلي جرزيم وعيبال، موقع المدينة بشكل عام بين الأغوار الشمالية والساحل الفلسطيني. فتبعد عن البحر المتوسط مسافة 42 كيلومتر فقط. ومن المعروف أن مدينة نابلس من المدن التي أسسها الكنعانيون وسموها ''شكيم'' بمعنى الأرض المرتفعة. وقد سماها الرومان باسم ''نيابولوس'' وهي إلى الشمال من مدينة القدس = تبعد عنها 69 كيلومتر. وتبلغ مساحة مدينة نابلس 29 كيلومتر مربع، بينما تبلغ مساحة المحافظة كاملة 605 كيلومتر مربع. وتضم أراضي المحافظة 62 تجمعا سكانيا ما بين المدينة والقرى والمخيمات.

[2]-انظر: مركز الزيتونة: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011. بيروت، لبنان. https://bit.ly/2Yiui3K

[3]- انظر: مركزة رؤية للتنمية السياسية، 10جويلية 2019، تاريخ الاطلاع: 27 جوان 2020، الساعة 13:35.

ما بين عامي 1996م و2013م أقام الاحتلال على أراضي محافظة نابلس 30 بؤرة استيطانية، وهذه البؤر غير المعترف بها على أنّها مستوطنات شرعيّة من قبل حكومة الاحتلال إلا أنها تخضع لحماية جيش الاحتلال، وأغلبها تبعد عن المستوطنات الأم التابعة لها مسافة تتراوح ما بين 3- 7 كيلومتر[1].

وتحتلّ نابلس نسبةً إلى محافظات الضفة المحتلة المرتبة السابعة من حيث أكثر المحافظات بناءً للمستوطنات على أراضيها. فالفترة بين عامي 1971م – 1974م شهدت بناء أول مستوطنتين في محافظة نابلس. وبين العامين 1975م و1978م تم بناء مستوطنتين جديدتين، وصولًا إلى الفترة ما بين عامي 1979م و1982م التي شهدت إقامة الاحتلال لمستوطنة وحيدة، لكن الفترة بين عامي 1983م و1986م شهدت نشاطا استيطانيا فاق كل الفترة السابقة إذ وصل عدد المستوطنات التي أقامها الاحتلال على أرض محافظة نابلس خلال هذه الفترة 5 مستوطنات. أما الفترة ما بين 1995م و2013م فقد أقام الاحتلال مستوطنة واحدة فقط[2].

وكانت حكومة الاحتلال في سنة 2012م أقامت بؤرتين استيطانيتين على أراضي المحافظة إحداها تابعة لمستوطنة "ايتمار" والأخرى "نحلات يوسف" تابعة لمستوطنة "ألون موريه"، وفي عام 2013م قام الاحتلال بمصادرة مئات الدونمات من الأراضي الزراعية التابعة لأربع قرى جنوب مدينة نابلس وهي "أوصرين" و"زعترة" و"يتما" و"عقربا" لإقامة معسكر لجيش الاحتلال، كما شرع المستوطنون من مستوطنة "يتسهار" جنوب نابلس بإقامة بؤرة استيطانية جديدة على أراضي قرية "عينابوس" جنوب مدينة نابلس، حيث تمّت السيطرة على أرض زراعية من القرية مساحتها 18 دونم[3].

السنوات	المستوطنات
1974 -1971	02
1978 -1975	02
1982 -1979	01
1986 -1983	05
1994 -1987	01
2013 -1995	01

جدول (04) يبين إنشاء المستوطنات على فترة 42 سنة

[1]– دائرة العلاقات العربية: الانتهاكات (الجرائم) الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، فلسطين،2016م.

[2]– مركز رؤية للتنمية السياسية، مصدر سابق.

[3] انظر: مركز الزيتونة: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011. بيروت، لبنان..https://bit.ly/2Yiui3K

الواضح سعي الصهاينة لتكريس الاستيطان في المنطقة من خلال عمليات البناء وتوطين المستوطنين، لكن الوتيرة لم تكن كبيرة جدا ما عدا الفترة 1996- 2000، حيث تمّ بناء أكبر عدد من المستوطنات، والملاحظ في مسار المخططات الاستيطانية أنّه تغيّر في بداية التسعينات، عندما ظهرت بوادر الحلّ السياسي، حيث انطلق سريعا بالانتشار على أوسع مساحة من الأرض، عبر إقامة بؤر استيطانية عشوائية[1] خاصة في المرتفعات الجبلية.

- **مستوطنات بُنِيَتْ بعد أوسلو:**

مستوطنة رحليم: بدأ الاحتلال إنشاء المستوطنة عام (1991م)[2] على أراضي قريتي "الساوية" و"يتما" جنوب مدينة نابلس، وقد بلغت مساحة الأراضي المقامة عليها هذه المستوطنة نحو 250 دونما، واستوطن فيها نحو 811 مستوطنا من المستوطنين المتديّنين.

و عرفت تسعينيات القرن الماضي وفي الفترة التي أعقبت اتفاقية أوسلو في العام 1996م تزايد عمليات مصادرة الأراضي وبناء البؤر الاستيطانية إِذْ أَنّ أغلب البؤر الاستيطانية البالغ عددها 30 تمّ بناء أغلبها في الأعوام ما بين 1996م و2002م، كذلك شهد عام 2003م بناء بؤرتين جديدتين، لكن العين الاستيطانية للاحتلال على مدينة نابلس ومحيطها تفتّحت مبكرا، فبعد احتلال الضفة الغربية أقرّ الاحتلال خطة استيطانية اسمها خطة ألون، نصّت على بناء حزامين استيطانيين متوازيين للسيطرة على منطقة الأغوار، ويكون أوّل هذه الأحزمة بمحاذاة نهر الأردن، بينما الحزام الثاني هو عبارة عن سلسلة من المستوطنات التي أُقيمت على السفوح الشرقية لجبال نابلس لفصلها عن منطقة الأغوار وتقليص عدد السكان الفلسطينيين في هذه المناطق[3].

---

[1]- حيث تحتلّ هذه البؤر الاستيطانية مساحات نفوذ حول المستوطنات الكبيرة القائمة، وذلك لكسب عامل قوة أكبر وتحقيق مكاسب إضافية من خلال العملية السياسية التي كانت في بدايتها آنذاك.

[2]- استغرقت فترة البناء عدة سنوات، فَتمّ انجازها عَقِب أوسلو.

[3]- خطة يغيئال ألون، جوان 1967. القدس، فلسطين، انظر: http://www.passia.org/maps/view/99، تاريخ الاطلاع: 27جوان2020م، الساعة: 13:25.

3- الاستيطان في منطقة النقب[1]:

عقبَ أوسلو عرفت المنطقة حركية استيطانية، نظرا لتزايد أهميتها ذات البعد الإقليمي، حيث تمّ التخطيط لإنشاء 40قرية في النّقب، تهدف إقامتها إلى تجميع السكان العرب من القرى غير المعترف بها في مساحات ضيّقة، وفي شهر جويلية 2007م قرّر الصهاينة إقامة 14 بلدة جديدة، 6 منها في "النقب، حيران، وعيرا، و"مشمار هنيغيف "، وكركور في النقب الشمالي، وفي منطقة المجلس الإقليمي "رمات هنيغيف" و"فاران" في منطقة المجلس الإقليمي[2].

"أقيمت فيما بعد سبعة بلدات لتجميع أهل النقب، الذين رفضوا ترك قراهم وأملاكهم وعادوا الى قراهم، متمسكين بوثائق ملكياتهم. في المقابل زحف المستوطنون اليهود وشيّدوا مستوطنات زراعية فردية شاسعة أو جماعية، واستغلّ الصهاينة منطقة النقب التي أفرغوها من سكانها الأصليين لبناء مفاعل نووي (ديمونا)[3] ومطارات حربية وثكنات لجيش العدوّ ومساحات مقفلة للتدريب العسكري، ومناطق صناعية، منها المصانع الكيماوية كما تحتوي منطقة النّقب على مناجم الفوسفات والنحاس

---

[1]- تقع منطقة النقب جنوب فلسطين، وتشكّل 60% من مساحة الأراضي المحتلة عام 1948. لم تكن منطقة النقب ضمن "الدولة اليهودية" في قرار التقسيم الظالم عام 1947، ولكن تم احتلالها كمناطق أخرى من فلسطين نظرا لموقعها الاستراتيجي، للفصل بين الأردن ومصر، وبين قطاع غزة والضفة الغربية. شرّدت قوى الاحتلال أهل النقب، حيث كان عددهم قبل النكبة ما يقارب 100،000 نسمة ولم يبق، بسبب التشريد والمجازر، إلا 13،000 نسمة تم تجميعهم في منطقة "السياج" طول فترة الحكم العسكري (1950 إلى 1970)، تمهيدا للسطو على 90 % من أرض النقب. اضافة الى اعتبار الفلسطينيين مقيمين في "أرض إسرائيل"، يمكن تشريدهم أو نقلهم وفقا لمخططات الاحتلال، لا يعترف العدو بوجود 38 قرية لها تاريخها وسكانها، تمهيدا لتدميرها، كما دمّر قرية عتير/ أم الحيران قبل سنوات وشرّد أهلها. يعيش ما يقارب 90،000 نسمة في هذه القرى، من مجموع حوالي 200، 000 فلسطيني في النقب، أي 12% من فلسطينيي48 انظر: راغدة عسيران: الاستيطان الاقتلاعي الصهيوني: النقب والأغوار مثالاً، وكالة القدس للأنباء، 22 جانفي 2019م.

[2]- هناء حمدان: سياسة الاستيطان في النقب، مرجع سابق، ص 3.

[3]- أُنشئَ في صحراء النقب عام 1963م بدعم فرنسي، وبقي أحد أهم الأسرار العسكرية الإسرائيلية ولم يسمح للعامة أو حتى للباحثين غير الإسرائيليين بالدخول إليه أو الاقتراب منه أو معرفة نوعية التجارب القائمة فيه. وقبل أن ينشر اتحاد العلماء الأميركيين (Federation of American Scientists/FAS) في موقعه على الإنترنت عام 2000م صوراً للمفاعل التقطها تلك السنة القمر الاصطناعي "ايكوكوس"، لم يكن الناس في كل دول العالم يعرفون حتى شكله. علماً أن الصور الواضحة تم سحبها لاحقاً من الموقع. ومدير مشروع "سرّية الحكومة" في اتحاد العلماء هو أميركي يهودي عاش في اسرائيل واسمه ستيفن آفترغود. وهو الذي قاد خطوة الاتحاد في كشف أسرار اسرائيل النووية. لمعلومات أكثر، انظر: باتر محمد علي وردم: مقال، ديمونا "الارهاب النووي الإسرائيلي"، **مجلة البيئة والتنمية**، عمان، ع 59، فيفري2003م. أو الرابط:
http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1287&issue=&type=4&cat=

والصخور النارية[1]". من خلال المنشئات العسكرية التي أقامها الصهاينة في هذه المنطقة يتضح مدى الأهمية التي تحظى بها منطقة الأغوار، لأنّها تقع في حيّز قريب من الدول المجاورة (الأردن، مصر، العربية السعودية، البحر الأحمر)، مما حتّم على الكيان الصهيوني وضع مخططات خاصة لهذه المنطقة.

كما أنّ الهدف من إقامة هذه البلدات هو ضمان فائض من الأرض للأجيال القادمة تطبيقا للمقولة الصهيونية:" إذا لم نستوطن في الأرض، سيقوم غيرنا بذلك".

وفي المخطّط الصهيوني الاستيطاني لهذه المنطقة فإنّ هذه البلدات تساعد على توزيع السكان، وتحافظ على أراضي الدولة وتساهم في الدفاع عن الحدود"، وهي مخصصة للسكان اليهود فقط، ولإغلاق الثغرات الموجودة بتحقيق التواجد اليهودي فيها...الأمر ببساطة هو تعزيز الاستيطان اليهودي في مناطق فقيرة بالسكان اليهود[2].

4- الاستيطان في الخليل[3]:

خضعت أكثر من نصف أراضي الخليل 54%، للسيطرة الصهيونية وهي المناطق المصنّفة (ج) حسب ما ورد في اتفاقية أوسلو، فقد استبيحت أراضيها بالقوة وأصبحت امتداداً للمشروع الاستيطاني جنوب الضفة الغربية، وقد تزايد المدّ الاستيطاني حتى تمّت السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي، مع وجود سكان صهاينة في مركز المدينة وضواحيها[4].

"مثّل الاستيطان في مدينة الخليل الوسيلة والهدف في الوقت ذاته لدى الحركة الصهيونية، التي حاولت إيجاد التبريرات والمسوّغات لذلك، حيث يعتقدون أنّ لهم حقا الهياً وتاريخياً بالاستيطان في فلسطين عامة ومدينة الخليل خاصة، لذلك يندرج الاستيطان في مدينة الخليل تحت عنوان

---

[1]- راغدة عسيران: مرجع سابق.

[2]- جريدة هآرتس، 20-07-2003. رينات تسفرير، " شارون يبادر لإقامة 30 بلدة في النقب والجليل".

[3]- تعتبر محافظة الخليل من أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث المساحة وتعداد السكان؛ حيث تبلغ مساحة المحافظة 996.664 دونم (996.6 كم مربع).

[4]- حمزة الحلايبة: **الاستيطان في الخليل**، مركز رؤية للتنمية، اسطنبول، تركيا، فيفري2020م، ص 5.

"**الاستيطان الديني**"[1] فهو حلم صهيوني على أرض الواقع، ويعبر عن "الصلة أو الرابطة بين اليهودي وأرض الميعاد " حسب تعبيرهم...[2]

تضاعفت المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، في أعقاب اتفاقية أوسلو، وقد شكلت الاتفاقية غطاء للصهاينة في توسعهم الاستيطاني في أراضي الضفة المحتلة، بحجة أن موضوع الاستيطان مؤجل إلى محادثات المرحلة النهائية، وأشارت المعطيات التي نشرتها حركة "السلام الآن " إلى أنّ عدد المستوطنات خلال تلك الفترة تزايد بصورة ملحوظة.

وبالرجوع إلى نصوص اتفاقية أوسلو وخرائطها، فقد تمّ تقسيم أراضي الضفة الغربية إلى مناطق (أ، ب، ج)، حيث خضعت مناطق أ للسيطرة الفلسطينية الكاملة إداريا وأمنيا، والمناطق ب تخضع للسيطرة الأمنية الصهيونية، والسيطرة الفلسطينية، أما المناطق ج فتدخل تحت السيطرة الصهيونية الكاملة، وفي الخليل خضعت أغلب أراضيها للسيطرة الصهيونية، وضاعت أراضيها لصالح المشاريع التوسعية الاستيطانية[3]، أي تدخل ضمن النطاق ج.

وما طبع المشروع الصهيوني في الخليل عن غيره من المدن الأخرى، أنه تمكّن من مركز المدينة التي من المفروض أَنْ تخضع للسيطرة الفلسطينية، حسب اتفاق أوسلو، وكان الهدف الأسمى هو البلدة القديمة، التي تطور فيها الاستيطان بداية من البؤر الاستيطانية العسكرية، حتى وصل الأمر إلى المسجد الابراهيمي الذي طاله التقسيم الزمني والمكاني عام 1994م، كجزء من المشروع الاستيطاني[4].

- **النشاط الاستيطاني في الخليل:**

تم إقامة العديد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية في المحافظة، حيث بلغ عدد المستوطنات التي أقيمت حتى عام 1997، 33 مستوطنة وبؤرة استيطانية، و شكّلت 7,14 %من مجموع المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبذلك تحتل محافظة الخليل المركز الثالث من حيث حجم الاستيطان بعد محافظتي نابلس 4.21، %والقدس 4.17%، وحتى عام 2006م بلغ عدد المستوطنات على أراضي الخليل 22، أي ما نسبته 6,1 % من مجموع المستوطنات في الأراضي

---

[1]- حسب المعتقدات اليهودية القديمة تعتبر الخليل جزءاً هاماً من "أرض الآباء والأجداد" فبعضهم يعتبر أن قدسيتها توازي قدسية مدينة القدس أو أكثر، لذاك اتجهت أنظار اليهود للاستيطان فيها وتهويدها.

[2]- عبد العزيز عبد الرحمن: **سياسة الاستيطان الإسرائيلي 1967م – 2006م، الخليل نموذجاً**، جامعة القدس المفتوحة، 2010، ص 3.

[3]- حمزة الحلايبة: مرجع سابق، ص 10.

[4]- انظر: مركز المعلومات الفلسطيني 2019.

المحتلة، يوجد منها **ثلاث مستوطنات** تحيط بمدينة الخليل، هي: "حاجاي" جنوباً، ومستوطنة "كريات اربع" و"خارصينا" من الشمال الشرقي، أيْ ما نسبته 6.13 % من مجموع المستوطنات الموجودة في المحافظة ككلّ...[1].

بلغ عدد المستوطنات المقامة على أراضي الخليل 21 مستوطنة؛ فيما بلغ عدد البؤر الاستيطانية تسع عشر ة بؤرة استيطانية[2].

ومن تجميع المعلومات بعد قراءة تقارير صادرة عن هيئات ومراكز بحث مختلفة وُجد أنّ عدد البؤر الاستيطانية في محافظة الخليل بلغ نهاية عام 2006 ثلاثون، منها 8 بؤر استيطانية موجودة على أراضي مدينة الخليل أي ما نسبته 6,26 %من مجموع البؤر الاستيطانية الموجودة على أراضي المحافظة، وتجثمُ أربع من هذه البؤر على صدر المدينة وهي: "بيت هداسا، رامات يشاي، أبراهام ابينو، بيت رومانو"، أما البؤر الأربع الأخرى فهي تتواجد على الأطراف وهي: "جفعات رحيفام، "كريات أربع الغربية"، "كريات أربع الجنوبية"، و"تلّة "26.

وأبرز المستوطنات التي أقيمت بعد مرحلة أوسلو في الخليل نجد **مستوطنة سنسانة** :

هي عبارة عن مستوطنة زراعية تقع قرب الخط الأخضر، أقيمت عام 1997م، على أراضي عرب الرماضين، شرقي "بلدة الظاهرية"، على قمّة جبل يُطلّ على حدود الخط الأخضر، بلغ عدد سكان هذه المستوطنة عام 2013 م 245 مستوطن وفي عام 2014م بلغ عدد سكانها318 نسمة[3].

والملاحظ أنّ الاستيطان في الخليل انتشر بطريقة أفقية، أيْ أنّه تمّت السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي، غير أنّ عدد المستوطنين قليل إذا ما قارنّاه بمدن فلسطين الأخرى، ومَنْشَأُ هذه المستوطنات الأوّل عبارة عن بؤر استيطانية ذات الصبغة العسكرية، تطورت عبر مراحل لتصل إلى مصاف المستوطنات المدنية، لكنها بقيت محمية من طرف القوات العسكرية.

وتتنوّع المستوطنات في الخليل، فمنها الدينية، والزراعية يدير شؤونها مجلس يسمى: مجلس جبل الخليل الاستيطاني.

---

[1]– عبد العزيز عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 66.

[2]– انظر: مركز المعلومات الفلسطيني مادة "الاستيطان في محافظة الخليل"، ص 6.

[3]– انظر: مركز المعلومات الفلسطيني مرجع سابق، ص17.

أدّى التواجد الاستيطاني في مركز مدينة الخليل، إلى رفض الصهاينة الانسحاب من مدينة الخليل على غرار المدن الفلسطينية التي تم تسليمها إلى السلطة، بذريعة أنّ موضوع الاستيطان مؤجّل إلى مفاوضات المرحلة النهائية، ورغم ذلك استمرت المفاوضات حول إعادة الانتشار في مدينة الخليل، وفي عام 1995 وُقّعت اتفاقية الخليل[1] بين حزب العمل الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية، ورفض حزب العمل تنفيذ الاتفاقية، وبنجاح حزب "الليكود" ومرشّحه "بنيامين نتنياهو" لم ينفّذ الاتفاق هو الآخر ..[2].

وتتوزعّ مستوطنات الضفة الغربية على ثلاثة مراكز، إضافة لمجموعة من الكتل والأحزمة الاستيطانية، فلا توجد مدينة إلا ولحقها الاستيطان والتهم جزءً من أراضيها، أما المراكز فهي:

* **المركز الشّرقي**: ويمتدّ من الشمال في "طوباس" إلى الجنوب من "أريحا"، ومن البحر الميت شرقًا وحتى السفوح الغربية لطوباس وأريحا غربًا، ويُشكّل مساحة 1.6 مليون دونم، أي 28 % من مساحة الضفة[3] وتعتبر هذه المنطقة خزّان فلسطين المائي كمّ هائل من الموارد المائية الجوفية والسطحية، وتتبلور طبيعة المشاريع والخطط الاستيطانية فيها بالتعامل مع هذه المنطقة بطرق تختلف عن بقية مناطق الضفة منذ بدء الاستيطان، حيث تُطبّق على المنطقة قوانين خاصة، كما تمّ إعلان العديد من المناطق الشرقية مناطق عسكرية مُغلقة، وإنشاء المستوطنات عليها استنادًا لقانون أملاك الغائبين[4].

---

[1]- تمّ التوقيع عليها في جانفي 1997م، وبموجبه قُسّمت المدينة إلى منطقتين: منطقة H1 شكّلت 80% من المساحة الكلية للمدينة ويسكن فيها حوالي 115,000 فلسطيني، ووُضع هذا القسم تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة.

ومنطقة H2، ويسكن فيها حوالي 35,000 فلسطيني وحوالي 500 مستوطن صهيوني، بقيت هذه المنطقة تحت السيطرة الأمنية الصهيونية بينما نقلت الصلاحيات المدنية للسلطة الفلسطينية، وخلال انتفاضة الأقصى عاد الجيش الصهيوني للسيطرة مجدّدا على منطقة H1. انظر: مركز بتسليم لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة، تقرير سبتمبر 2003م، الرابط:

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200308_hebron_area_h2 تاريخ الاطلاع: 1نوفمبر 2020م، الساعة 17:10.

[2]- لأنّ حزب الليكود كان معارضا لاتفاقية أوسلو رفقة الأحزاب اليمينية المتطرفة، انظر: عبد العزيز عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 66.

[3]- تحرير صوافطة: مرجع سابق، ص ص 29 30.

[4]- صالح أبو إصبع وأحمد نوفل: **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين–دراسات استراتيجية وقانونية**،دار البركة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011م، ص 20.

* **المركز الغربي**[1]: تبعد مستوطناته حوالي 3 كم عن الخط الأخضر، ويتكوّن من أربعين مستوطنة، تمتد في الشمال من جنين وفيها مستوطنة "ريحان"، و"شاكيد"، و"حينانيت"، لتصل إلى الجنوب في الخليل وتضمّ مستوطنات "تينا" و"شيمعا"، ويحتوي المركز ثلاث كتل استيطانية تعتبر من أكبر التجمعات الاستيطانية في الضفة من حيث عدد المستوطنين، وهي كتلة "غوش عتصيون" وتقع بين الخليل وبيت لحم، وغلاف القدس، وكتلة "موديعين عيليت" بين القدس ورام الله [2].

* **المركز الثالث (أرئيل)**: يمتدّ من سلفيت ليصل إلى رام الله ونابلس بالقرب من زعترة شرقًا ثم يتقاطع مع طريق الغور وصولاً إلى أريحا، ومن بلدة "كفر قاسم" القريبة غربًا، وقد أُقيم فيه 17 مستوطنة، منها "أرئيل"، والتي تُعتبر أكبر مستوطنة في الضفة، عاش فيها حتى نهاية 2010م حوالي 17 ألف مستوطن، وتعود أهميّة هذا المركز لقدرته على تقسيم الضفة إلى قسمين، شمالي: يحوي جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية وطوباس وسلفيت، وجنوبي: ضَمَّ رام الله والقدس وأريحا وبيت لحم والخليل، كما ساعد سكان المستوطنات على الوصول بسرعة لمنطقة الغور للتحرّك العسكري عند وقوع أيْ طارئ أمني أو عسكري [3].

...ومن طريقة اختيار الصهاينة للمناطق التي تقام عليها المستوطنات، يتضح مدى دقة التخطيط، وأنّه لا مجال للصدفة في ذلك.

وعرفت المستوطنات مطلع القرن 21الميلادي تمدّداً ملحوظا، عزّزهُ تكاثر الحواجز لمنع دخول الفلسطينيين إلى تلك المناطق، ومنع القرى والبلدات من التواصل فيما بينها، مع تكثيف قوات الاحتلال عمليات الهدم، بحجة عدم وجود ترخيص البناء، في الوقت الذي يُلاحق فيه الصهاينة التجمعات البدوية ومنعها من الاستقرار، ونهب مواشيها وبيعها في المزاد العلني أحيانا، وسرقة الآلات الزراعية وصهاريج المياه.

5- العمليات الاستيطانية في جنين:

تقع جنين شمال الضفة الغربية، هي منطقة سهلية باستثناء مناطق التلال القريبة من نابلس وطولكرم، التي لا يزيد ارتفاع أعلاها عن 500 متر، وتُطلّ جنين التي سميت بهذا الاسم بسبب

[1]- يشكّل أهمية كبيرة للصهاينة لأسباب أمنية نتيجة عزل سكان الضفة عن أراضي 48، خاصة بعد بناء جدار الفصل، قصد ضمّ المزيد من الأراضي لتحقيق التوسع الاستيطاني، وكذلك السيطرة على موارد المياه الجوفية في الضفة والقريبة من المستوطنات.

[2]- تحرير صوافطة: مرجع سابق، ص 30.

[3]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سابق.

الجنائن التي تحيط بها، على غور الأردن من الشرق، كما تشرف على سهل مرج ابن عامر[1] إلى الشمال[2]، وتبلغ مساحة محافظة جنين 583 كم^2 في عام 2008م، أيْ حوالي 9.7 % من إجمالي مساحة أراضي الضفة الغربية[3].

المنطقة	المساحة	النسبة	ملاحظات
أ	280	%49	تخضع أمنيا وإداريا للسلطة الفلسطينية
ب	103	%18	تخضع إداريا للسلطة الفلسطينية وأمنيا للاحتلال
ج	190	%33	تخضع أمنيا وإداريا للاحتلال
المجموع	573	%100	-

جدول (05): تقسيم منطقة جنين حسب اتفاقيات أوسلو[4]

يتضح من الجدول أنّ الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية أكثر من تلك الخاضعة للاحتلال الصهيوني، لكن في الواقع السيطرة الأمنية للمنطقتين (ب وج) من طرف الاحتلال تعدّ أكثر خطورة، ولم يمثّل عامل المساحة شيئا بارزاً في المعادلة الأمنية العسكرية، لأنّ السلطة الفلسطينية، نفّذت دور المراقب الإداري فقط."أقامت سلطات الاحتلال تسع مستوطنات[5] في المحافظة، هي: "جانيم، وقديم، ومابودوتان، وجانيت وشاكيد، وحنانيت، وريحان، وتلّ منشة، وحرميش" وقد توزّعت هذه المستوطنات بشكل أحزمة تحيط بالمدينة والتجمعات السكانية، كي تحاصر و تخنق مجالات توسّعها؛ ولتقطيع التواصل الجغرافي والسكاني وتسهيل السيطرة على السكان؛ إضافة إلى مسابقة الزمن بمصادرة أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية وعزلها بالأسلاك الشائكة، وتوطين آلاف المستوطنين. وكانت المستوطنات الإسرائيلية في محافظة جنين تتوزع توزيعاً جغرافياً غطّى كل المراكز العمرانية الفلسطينية في المحافظة[6]"، وقُسِّمت المستوطنات جغرافيا إلى ثلاث مجموعات: الأولى مجموعة تحيط بالمدينة وتضم: "جانيم، وكادمي، وجينات"، وقد تم إخلاؤها عام 2005م، وهذه المستوطنات كانت تحاصر المدينة من الجهتين الشرقية والغربية، وشكّلت عائقا لتطوّرها العمراني، أما الثانية فتقع جنوب

---

[1]- يعدّ هذا السهل سلّة غذاء فلسطين.

[2]- عابد ماهر: الاستيطان في جنين، مركز رؤية، تركيا، 2019م، ص 5.

[3]- انظر: كتاب جنين الاحصائي السنوي2، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010م.

[4]- نور لحلوح: **التخطيط السياحي لمحافظة جنين**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018م، ص 7.

[5]- (ثلاث من هذه المستوطنات تم اخلاؤها عام 2005م).

[6]- انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، مادة" الاستيطان في جنين، الرابط:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4091

غرب جنين، وضمّت كلّ من: "حرميش، ميفودواتن، حينانيت، شكيد، ورحيان، وتلّ منشه"، و شكّلت تكتّلا استيطانيا مترابطا اتّصل مع مستوطنات الداخل الفلسطيني، والثالثة تقع جنوب جنين، فيها مستوطنة استيطانية واحدة هي "سانور" وقد تم إخلاؤها عام 2005م[1].

المستوطنة	القرى العربية المقامة عليها	المساحة (دونم)	عدد السكان	الانتماء الفكري لسكانها
مفدوتان	يعبد وعرابة	806	477	مختلطة
حيرميش	فرسين، قفين، يعبد، النزلة الشرقية	446	280	علمانية
حينانيت	يعبد	752	1466	علمانية
ريحان	يعبد، برطعة	430	307	علمانية
شكيد	يعبد	897	974	علمانية
تل مينشه[2]	يعبد	292	-	دينية

جدول (06): المستوطنات في جنين

يتّضح من الجدول أنّ أغلب المستوطنات أقيمت على أراضي قرية يعبد العربية، ويرجع ذلك لموقعها الاستراتيجي، ووقوعها في مكان حصين، يستطيع المستوطنون من خلاله التحكّم في الطرقات المحيطة، وتحقيق أعلى مستويات الأمن.

كما أنّ انتماءات سكان المستوطنات معظمها من التيار العلماني، الذي يفضل تحقيق الفوائد المادية، والاستثمار في مختلف الأنشطة المربحة، عكس التيار الديني المتشدّد.

لقد أراد الصهاينة من خلال تكثيف مخططاتهم الاستيطانية التحكّم التامّ في المدن الفلسطينية، عن طريق مصادرة الأراضي وإحاطتها بالمواقع الاستيطانية: بؤر استيطانية، مستوطنات، مواقع أخرى[3]، زيادةً على اعتداءات المستوطنين المتعدّدة ضدّ الفلسطينيين، في محاولة لبثّ الرعب في النفوس، وصرف الأنظار عن الأعمال الاستيطانية.

6- نموذج الاستيطان في بيت لحم:

تقع مدينة بيت لحم جنوب الضفة الغربية وجنوب القدس، تمتدّ على هضبتين يصل أعلاها إلى 750 م فوق مستوى سطح البحر، وهي جزء من الجبال والهضاب الوسطى في فلسطين، الموازية لغور

[1]- عابد ماهر: مرجع سابق، ص 9.

[2]- عدد سكانها يُحسب مع حينانيت، لأنها كانت بؤرة استيطانية تابعة لها.

[3]- مواقع أخرى: يُقصدُ بها أراضي تنفصل عن مكان بناء المستوطنة، أجرى عليها المستوطنون أعمال مختلفة غير واضحة الهدف، مثل شقّ الطرق، تجريف الأراضي، محطات الوقود، محطات الإطفاء، مصانع، مطاعم، محطات تحلية المياه...الخ.

الأردن والبحر الميت، وتحيط بمدينة بيت لحم كروم الزيتون والبساتين الخضراء، وبلغت مساحة محافظة بيت لحم 659 كم^2، عام 2008م؛ أيْ حوالي 7. 11 % من إجمالي مساحة أراضي الضفة الغربية[1].

وخضعت معظم أراضي بيت لحم للسّيطرة الصهيونية، مما شجّع الأطماع الاستيطانية وضياع أراضي المدينة لصالح التوسّع الاستيطاني، حيث استغلّت سلطات الاحتلال ذلك وعلى مدى أكثر من عشرين سنة منذ أوسلو، وأُعطيَت الصبغة القانونية والإدارية للعمليات الاستيطانية، مما أدّى إلى زيادة الوجود الصهيوني على أراضي المدينة التي شملتها المصادرة[2].

- **النشاط الاستيطاني في بيت لحم:**

قام الصهاينة في الفترة التي أعقبت أوسلو ببناء 21 موقعا استيطانيا والتي باتت تعرف فيما بعد بالبؤر الاستيطانية، وهي عبارة عن نقطة انطلاق لمستوطنات جديدة عادةً ما تبدأ بشكّل منظم وليس عشوائياً، بحيث يتضح أسلوب التخطيط العمراني وتوزيع مرافق البنية التحتية الاجتماعية فيها، كما تتفرّع من المستوطنة الأم وعلى بُعد أميال منها عدّة مواقع أيضا تمّ الاستيلاء عليها من قبل المستوطنين والجدير بالذكر أنّ البؤر الاستيطانية أخذت أبعادا مختلفة منذ ذلك الحين، حيث كانت انطلاقتها دعوة للمستوطنين للاستيلاء على المرتفعات الفلسطينية للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقا في إطار أي تسوية مستقبلية محتملة بين الجانبين[3].

وأهمّ المستوطنات التي أُقيمت بعد أوسلو هي مستوطنة "هارحوما" – جبل أبوغنيم —:

توجد شمال المدينة وتُعدّ ثالث أكبر مستوطنة في بيت لحم من حيث عدد السكان، وتأسست هذه المستوطنة حديثا عام 1997م، على أراض حرجية (غابة) تمت مصادرتها من قرى "بيت لحم" و"بيت ساحور" و"صور باهر" بمساحة إجمالية تقارب 2300 دونم، وبلغ عدد سكانها قرابة 25 ألف مستوطن وهي ذات توجّه أيديولوجي مختلط من المتدينين والعلمانيين[4].

---

[1]– انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، مادة" محافظة جنين"، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4074

[2]– الاستيطان والجدار في محافظة بيت لحم: مركز رؤية، https://vision-pd.org/archives/324461، تاريخ الاطلاع 2020/9/11م، الساعة 13:00.

[3]– تقرير: الهجمة الاستيطانية على محافظة بيت لحم خلال عقود الاحتلال الاسرائيلي، معهد أريج، القدس، 14أفريل2013.

[4]– تقرير الاستيطان والجدار، المرجع نفسه.

ولتشجيع المستوطنين على البَقاء في المستوطنات وعدم الهجرة منها، أقام الصهاينة منطقتان صناعيتان في منطقة "بيتار عميت" تبلغ مساحتها 24 دونم، وأخرى في منطقة "افرات" تبلغ مساحتها 20 دونم، ولتعزيز الحماية الأمنية للمستوطنين ولترهيب الفلسطينيين والاعتداء عليهم أُقيم موقعان عسكريان تابعان لجيش الاحتلال، واحتلّت هذه المواقع مساحة تقدر بحوالي 133 دونم[1]، وبلغت مساحة الأراضي التي شغلتها المستوطنات والبؤر الاستيطانية والمواقع العسكرية والمناطق الصناعية حوالي 11292دونم.

والجدير ذكره أنّ الاحتلال من أجل توسيع مشروعه الاستيطاني غَضّ الطرف عن المستوطنين حيث سمح لهم بوضع بيوت متنقلة (كرفانات) في محيط المستوطنات القائمة، وخصوصا على رؤوس التلال، وذلك لتوسيع مناطق نفوذ المستوطنات، وسرعان ما تطوّر الأمر لتتحول البيوت المتنقلة إلى بؤر ثم مستوطنات أو أحياء في مستوطنات قائمة، وقُدّر عدد البؤر الاستيطانية التي تمّ إنشاؤها فقط خلال العقدين الماضيين 20 بؤرة استيطانية في محيط المستوطنات، ولُوحظ أنّ معظم هذه البؤر الاستيطانية تم إقامتها في الفترة الممتدّة ما بين 1995مم و2003م.

7- الاستيطان في قطاع غزة[2]:

يقع القطاع في الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، يمتد من الشمال إلى الجنوب بطول 45 كم، ومن الشرق إلى الغرب بطول يتراوح ما بين 6 كم إلى 11 كم في أقصى اتساعه، وبمساحة إجمالية تقدر بـ 365 كم مربع، ويحده من الغرب البحر المتوسط، ومن الشمال والشرق الكيان الصهيوني، ومن الجنوب مصر لذا فهو يحتل موقعا جغرافيا هام تاريخيا، إذ يشرف على طرق القوافل القادمة من جزيرة العرب والمتجهة إلى بلاد الشام ومصر. كما شكل القطاع نقطة اللقاء بين الحضارات، ومسرحا لكثير من المعارك والمواجهات الكبرى عبر الزمن[3].

توجد في قطاع غزة أربع مدن كبرى، اثنتان منها قديمة (غزة ورفح)، واثنتان أنشئتا في العصور الفتح الإسلامي (دير البلح وخان يونس).

---

[1]- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، " مادة جنين"، مرجع سابق، ص 4.

[2]- قطاع غزة تلك المساحة الصغيرة من الأرض المتبقية من لواء غزة الفلسطيني، والتي تمكنت القوات العربية من الاحتفاظ به إثر توقيع اتفاقيات الهدنة عام 1949 بعد حرب عام 1948، لذا جاءت تسمية القطاع بهذا الاسم كاصطلاح عسكري، وليس بوصفه إقليميا جغرافيا متميزا، فهو جزء من السهل الساحلي الفلسطيني بطبوغرافيته ومناخه.

[3]- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

بدأ الصهاينة في إقامة المستوطنات في القطاع بتشكيل وتنفيذ جملة من المشاريع، تحقّقت في بعض المناطق بصورة تامة، وفي مناطق أخرى لم تتحقق بالشكل المخطّطْ له لوجود جملة من العراقيل، وأسهمت الظروف الأمنية والاقتصادية في بروز مخطّطات وسياسات استيطانية مختلفة، غير أنّ تطور العمليات الاستيطانية لم يكن بنفس الوتيرة دائماً.

لم يبدأ الصهاينة بإقامة المستوطنات في قطاع غزة بعد احتلال القطاع مباشرة كما هو الحال بالنسبة للضفة فقد بدأ متأخراً، كما أنّه ظلّ محدوداً من حيث عدد المستوطنات والمستوطنين، قياساً بالضفة الغربية أو حتى بمرتفعات الجولان، ومردّ ذلك إلى عوامل متعددة منها الكثافة السكانية العالية والمتزايدة في القطاع، وبفعل المقاومة الشرسة؛ ومحدودية الموارد المائية.[1]

ويجب الإشارة إلى أَنّ إنشاء المستوطنات في قطاع غزة مرّ بخطوات مهمة هي: الاستيلاء على الأرض، – إنشاء برج للمراقبة وتسييج الأرض وحفر الخنادق، – إقامة موقع عسكري على نفس الأرض– إسكان مجندين في الأرض المغتصبة– إسكان مستوطنين وإعلان الموقع نقطة عسكرية ثم استيطانية – الاحتفال بتدشين المستوطنة– الاعتراف الحكومي بالمستوطنة كمستوطنة دائمة[2].

"بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة 19 مستوطنة، أقيمت على مساحة 23000 دونم، هذا بالإضافة إلى 23 ألف دونم جعلت كمحيط أمني لهذه المستوطنات، وبهذا تكون المستوطنات قد شغلت ما مساحته 46000 دونم أيْ بمعدّل 41.8% من جملة الأراضي الحكومية البالغة 110 ألف دونم، و12.6% من مساحة القطاع البالغة 365 ألف دونم".

استوطن هذه المستوطنات 5000 مستوطن حتى تاريخ أواخر سنة1995م، في حين أشارت إحصائيات أخرى أنّ عدد المستوطنين في قطاع غزة بلغ 5936، غالبيّتهم في مستوطنات "غوش قطيف"، أمّا في الإحصائيات التي أوردها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في أوت 2003م فإنّ عدد المستوطنين بلغ 7300 حتى نهاية عام2002م [3].

---

[1]– محمد سعد عطية العجلة: الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان(الإسرائيلي) في الضفة الغربية، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 109.

[2]– عبد الكريم حسن محسن، و مصطفى كامل عبد الرحمان: "الدراسات التخطيطية للاستيطان الصهيوني في قطاع غزة"، **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**، ج1، ع 8، يناير2015م، ص 307.

[3]– انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ودنيا الوطن: تاريخ النشر 2004/2/17.

8- المراكز الاستيطانية في قطاع غزة:

* المركز الشمالي: ضمّ ثلاثة مستوطنات هي "نيسانيت"، "ايلي سيناي"، "دوجيت"، تتّصل ببعضها البعض بواسطة طريق يُـحْظَرُ على الفلسطينيين المرور عليه أو استعماله، وتكمن خطورة هذه المستوطنات في اتصالها المباشر مع الكيان الصهيوني، وقُربها من التجمّعات الفلسطينية، فهي في موقع متقدّم لمواجهة تجمعات الفلسطينيين خصوصا "دوجيت" وتبعد عشرات الأمتار عن بيت لاهيا.

* المركز الأوسط: به مستوطنة واحدة ونظرا لاتساع مساحتها وموقعها المتميز جنوبي مدينة غزة، جُعلت منها كتلة استيطانية قائمة بذاتها وهي مستوطنة "نتساريم": أُنشِئت لتقسّم القطاع إلى قسمين شمالي وجنوبي، وتقع على بعد 1 كم من شاطئ البحر، وعلى بعد 1 كم إلى الغرب من الطريق الرئيسي، وعلى بعد 4 كم جنوب غزة.

* مركز غوش قطيف: تمتد مستوطناته من الشمال إلى الجنوب لتستحوذ على معظم الأراضي القريبة من شاطئ البحر، وتطوق مدينة خان يونس من الشمال والغرب والجنوب لتعزلها عن دير البلح، وعدد المستوطنات في هذا المركز اثنا عشر مستوطنة[1].

وبالنظر إلى خريطة توزيع المستوطنات في قطاع غزة، نجد أَنّ هذا التشكيل لم يأتِ صدفةً، وإنّما جاء في مخطّطٍ لإحكامِ السّيطرة المطلقة على قطاع غزة، فالمستوطنات تتركّز على ثلاث محاور: اثنان منها داخل قطاع غزة، والآخر داخل الخط الأخضر، الذي لا يبعد عن حدود قطاع غزة الشرقية سوى بعض المئات من الأمتار، وجاء الحزام الأول لفرض حاجز على تجمعات الفلسطينيين من الغرب أمّا الثاني، فجاء للتحكّم في الطريق الرئيسي، وكان توزيع المستوطنات في هذا الحزام يسمح بمراقبة مناطق استراتيجيّة، فمستوطنة "إيرز" تقع على المدخل الشمالي لقطاع غزة، أمّا مستوطنة "كفار داروم" فتفصِلُ بين خانيونس ودير البلح، ومستوطنة "موراج" تتحكّم في الطريق من رفح إلى خانيونس، وليس أَدَلّ على خطورة موقع هذه المستوطنات ما حدث في سبتمبر 1996م أثناء هبة الأقصى[2]،إذْ

---

[1]- عبد الكريم حسن: مرجع سابق، ص 318.

[2] - "هبة القدس والأقصى" هي عنوان مشاركة فلسطينيي 48 في انتفاضة الأقصى في شهر أكتوبر عام 2000م، ارتقى خلالها 13 شهيدا من أبناء فلسطينيي الداخل برصاص شرطة الاحتلال، التي استهدفت الجماهير الغاضبة على تدنيس شارون للمسجد الأقصى، وتعامل الصهاينة مع المحتجين السلميين في الداخل بنفس الوحشية التي واجهوا فيها الجماهير الغاضبة في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وزالت الحواجز بين عرب الداخل وسكان فلسطين المحتلّة، وتوّحد الشعب الفلسطيني على أرضه المحتلة في هذه الهبة. انظر: راغدة عسيران: "هبّة القدس والأقصى بعد 20 عاما هل تبخّرت الإنجازات الوطنية"؟، **وكالة القدس للأنباء**، 02 نوفمبر 2020م.

لَعِبت هذه المستوطنات دوراً مُهمّا في تقطيع أَجزاء القطاع الجنوبية والوسطى والشمالية، والحزام الثالث[1] يقع داخل الخط الأخضر، وُضع لتدعيم الحزامين الأول والثاني، من خلال تجميع قوات عسكرية لاستعمالها في أي وقت، مثل هبّة النفق، إذْ كانت هذه المستوطنات رافدا لطلائع القوات الصهيونية التي كانت تتحرّك إلى القطاع لحماية المستوطنات[2].

وكحوصلة عامة[3]:

وبناءً على المخطّطات المذكورة وغيرها بُنيت 148 مستوطنة، لكنّ خطة الانفصال أُحادي الجانب عن قطاع غزة أدّت إلى تفكيك 17 مستوطنة في قطاع غزة و4 مستوطنات على التلال الواقعة بين نابلس وجنين. وبلغ عدد المستوطنات التي بنيت حتى عام 1977م، ما مجموعه 38 مستوطنة، وحتى عام 1990م أُضيفت 78 مستوطنة، وهو ما يعتبر العصر الذهبي الأول للمستوطنات التي انتشرت في الضفة الغربية، وحتى عام 2000م بُنِيت 12 مستوطنة، ومستوطنة واحدة عام 2001م.

لكنّ الإدارة الصهيونية تعترف بأن المستوطنات الرسمية هي 120 مستوطنة فقط، وشهدت بداية العقد الأخير من القرن العشرين العصر الذهبي الثاني للاستيطان عندما دعمت الحكومات المختلفة بناء ما اصطلح على تسميته "البؤر الاستيطانية غير الشرعية"، التي بلغ عددها عام 2012م ما مجموعه 99 بؤرة استيطانية جديدة، مُقرّراً لبعضها أنْ يندمج مع المستوطنات القائمة، فيما شكّل البعض الآخر مستوطنات مستقلة، وبلغ عدد سكان هذه البؤر عام 2011م ما يقارب من 4 آلاف نسمة، تسيطر على 16 ألف دونم من أراضي الفلسطينيين منها 7 آلاف دونم من أراضيهم الخاصة، وتشير المعطيات أنْ 70 بؤرة استيطانية توغّلت في أراضي الفلسطينيين الخاصّة، في ما أُقيمت 16 بؤرة استيطانية على أراضي فلسطينية خاصة و15 بؤرة استيطانية أقيمت على أكثر من نصف أراضي الفلسطينيين الخاصة، وتُشنّ من هذه البؤر وغيرها من المستوطنات الهجمات على القرى العربية وعلى المـزَارع، بما في ذلك سرقة المنتوجات الزراعية بعد قطفها من قبل الفلسطينيين، ويتكوّن سُكان البؤر الاستيطانية من شباب ينتمون لتيّار جديد نَشَأ مع بداية اتفاقيات أوسلو سمي بـ : "التيّار الوطني المتزمّت دينيا"، وامتاز بعض سكان هذه البؤر بتعاطي المخدرات على أشكالها

[1]– ويضمّ 3 مواقع استيطانية داخل أراضي القطاع وهي: "المنطار، ميراف، دورون شوشان".

[2]– دنيا الوطن: مرجع سابق.

[3]– الحوصلة جاءت بعد قراءة مختلف التقارير حول الاستيطان في هذه الفترة.

المختلفة، وبعدم التزامهم بأية قوانين سوى "قوانين الرّب" على حد ادعائهم، وجاء بعضهم من المستوطنات القريبة ومن التائبين والعائدين لحضن الدين.

وفي سبتمبر 2005م، قامت قوات الاحتلال بتفكيك جميع المستوطنات في القطاع، وانتهت بذلك السيطرة المباشرة لقوات الاحتلال الصهيوني على أكثر من 40% من إجمالي المساحة المحتلّة، وسحب الكيان الصهيوني قواته ومستوطنيه من داخل القطاع، وبقيت السيطرة الفعلية على أجواء القطاع ومياهه الإقليمية ومنافذه الحدودية، ليبقى واقع الاحتلال للقطاع في جوهره دون تغيّير، وبالمقابل عرفت الضفة تكثيفا للنشاطات الاستيطانية، وهذا طيلة السنوات اللاحقة.

على الرّغم من تأكيد القادة الصهاينة على أهمّية الاستيطان في قطاع غزة، إلّا أنّ التطوّرات التي ظهرت بعد انتفاضة الأقصى أدّت إلى تراجع مواقفهم ثم الانسحاب من القطاع وإخلاء المستوطنات بالكامل عام 2005م، وظهر ذلك من خلال التعامل مع مخلّفات هذا الانسحاب، خاصة في ما تعلق بإعادة إسكان المستوطنين المرحّلين من مستوطنات غلاف غزة، حيث تمّ استيعاب جزء منهم في مناطق الضفة الغربية، فقد حُوّلت مستوطنة مسكيوت من مستوطنة عسكرية إلى مستوطنة مدنية لإقامة 30 وحدة استيطانية في غور الأردن، وقد صادقت وزارة الدفاع[1] على هذا المخطّط[2].

قراءة في توزيع المستوطنات جغرافيا:

– سوّق الاحتلال منذ عقود ادّعاءً مفاده أنّ لليهود حقّ تاريخي وديني في مدن فلسطينية، مِثل القدس والخليل لهذا تمركزوا حول هذه المدن، وإذا نظرنا إلى توزيع المستوطنات، نجد أنّ اختيار الأماكن لم يكن دون قصد أو تخطيط، فإضافةً إلى الادعاء المذكور آنفاً، يتّضحُ لنا أنّ معظم المستوطنين ارتبطوا بأماكن العمل الكبرى، التي حاول الاحتلال وضعها ضمن مخططاته الاستيطانية كأماكن جذبٍ.

– توزيع المستوطنات ضمن إطار تطويق الأماكن الاستراتيجية مثل مصادر المياه، وأماكن تواجد الموارد الطبيعية، فقام الاحتلال بإنشاء أحزمة استيطانية حول هذه المناطق المهمة اقتصاديا، لضمان استمرار استنزاف مُقدّرات أرض فلسطين.

---

[1]– يتّضح من خلال تدخل وزارة الدفاع، الدور الأمني والعسكري الذي تلعبه المستوطنات، بخلاف ما يُروّج له بأنّ المستوطنات تدخل ضمن النسيج المدني والاجتماعي للكيان الصهيوني.

[2]– التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، تحرير محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2009م، ص255.

– توزيع المستوطنات كان بمراعاة عنصر إفْشَال أَيّ محاولة لقيام دولة فلسطينية متكاملة الأركان، فجاءت الحِزم الاستيطانية المتناثرة، لمنع التواصل الاجتماعي للقرى الفلسطينية مع بعضها ومع العالم الخارجي المحيط، فأصبحت أشبه بالأرخبيل على اليابسة.

ثانيا: الوصف العام للمستوطنات[1] والمستوطنين:

في هذا العنصر سنحاول إعطاء صورة عن المستوطنة ومكوناتها، من خلال وصفها وذكر محتوياتها المعمارية والعمرانية، وكيفية بناءها والتمويل المالي لعملية البناء، والعلاقات الناشئة عن تكوين هذه المستوطنات، خاصة مع الفلسطينيين، ودور المستوطنات المدني والعسكري.

أ– ما المقصود بالمستوطنة ؟

نُعرّف المستوطنة: هي تجمّع سكاني أُنْشِئ على أراضي الفلسطينيين المحتلة، ويُعرِّف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المستوطنةَ: بأنّها مكان مأهول على نحوٍ دائم ومعترَف به رسميًّا من قِبل سلطة الاحتلال، يسكنه 20 شخصًا أو أكثر، وله إدارة ذاتية وليس مشمولاً في الحدود الرسمية لتجمُّع آخر، كما يعرِّف البؤرةَ الاستيطانية بأنّها بناء مدنيّ أو شبه عسكري، لم يَجْرِ إقرار إنشائه من قِبل سلطات الاحتلال، وغالبًا ما يتمّ المصادقة على وجودها في وقت لاحق، بعد أنْ تصبح أمراً واقعاً مفروضاً وذلك باختيار توقيت سياسي مُناسب[2].

تقع المستوطنات الإسرائيلية وراء الخط الأخضر وشملت ما تمّ بناؤه في القدس الشرقية وفي المنطقة "ج" من الضفة الغربية، حيث أَنْشَأَت اتفاقيات أوسلو المنطقة "أ" التي ضمّت قرابة 18 % من الضفة الغربية وشملت المناطق الحضرية الفلسطينية الخاضعة للسّيطرة الكاملة للسّلطة الفلسطينية؛ والمنطقة "ب" التي مثّلت نحو 22 % من مساحات شاسعة من المناطق الريفيّة الفلسطينية والخاضعة للسّيطرة المدنية الفلسطينية، بينما يمارس الجيش الصهيوني السّيطرة الأمنية عليها، والمنطقة "ج" التي ضمّت ما يُقدَّر نسبته بـــ: 60% من الأراضي الفلسطينية، والخاضعة للسّيطرة الصهيونية الكاملة لأغراض الأمن والتخطيط والتشييد[3].

يرتبط إنشاء المستوطنات وتوسيعها في فلسطين بنظام معقّد من السياسات والأساليب التي أثّرت سلباً على حقوق الإنسان الفلسطيني، فسياسة التخطيط التي تنظّم بناء المساكن والمباني في الضفة

[1]– تقع المستوطنات بصورة عامة ضمن نطاق أكثر قطاعات المجتـمع الفلسطيني هشاشة وبصورة غالبة في القرى الزراعية.

[2]– يوسف كرباج: مرجع سابق، ص 30.

[3]– تقرير: الأمم المتحدة الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، الدورة 22، البند 7، 7 فيفري 2013م، ص 7.

الغربية شكّلت مُعضلة صعبة للغاية[1]، وهي عبارة عن تجمّعات مدنيّة أسّسها الصهاينة قبل عام 1948م بعقود، ثم أكملت الحركة الصهيونية بِنَاءَهَا على أراضي دولة فلسطين التاريخية.

وحتى تصل المستوطنة إلى مرحلة البناء النهائية، تمرّ بعدّة مراحل تُشرف عليها هيئات مختلفة، تشكّل مُجتمِعةً المنظومة التنفيذية لمخططات الاستيطان، من أهمّها:

– مجلس التخطيط الأعلى: هيئة تعمل في إطار "الإدارة المدنية" التابعة للجيش ومقرّها في مستوطنة "بيت إيل"، لها حق المصادقة على الخريطة الهيكلية للمستوطنات، تضمّ في عضويتها خبراء متخصصين في مجالات مختلفة من "الإدارة المدنية" وخبراء قانون يتبعون الجيش

– لجنة التخطيط والبناء: لا تُعدّ مصادقة مجلس التخطيط الأعلى على الخريطة الهيكلية[2] كافية لإصدار تصريح بناء. ولذلك ينبغي إعداد خريطة هيكلية مفصلة والمصادقة عليها في لجنة التخطيط والبناء التي تعمل في إطار السلطة المحلية... وتأتي إجراءات الدعم والتمويل لإنشاء المستوطنات بعد مصادقة وزير الدفاع على كل مرحلة من مراحل الإنجاز... [3].

وتعتبر تلّ أبيب من أوائل المستوطنات التي بناها الصهاينة في أوائل القرن العشرين، ومع زيادة أعداد المهاجرين اليهود الذين قدموا من أوروبا، استولى الصهاينة على المزيد من الأراضي الفلسطينية واستوطنوا فيها، وتتعمّد إسرائيل بناء هذه المستوطنات على الأراضي الفلسطينية الخصبة والمليئة بالمصادر الطبيعية، وسلب الفلسطينيين حقهم في إنشاء دولة حتى على القطعة الصغيرة المتبقية من أرضهم...[4].

ويتضح أنّ السلطات الإسرائيلية تضع للمستوطنات تخطيطاً تفصيلياً وسياسات تفضيلية، تشمل تقديم الحوافز، ومنح الأراضي للتوسّع وربطها بالخدمات والهياكل الأساسية العامة.

---

[1]– يخضع نظام التخطيط لمنظومة من القوانين التي كانت سائدة قبل عام 1967، وتتكون المنظومة من ثلاث طبقات: العثمانية و البريطانية والأردنية، وقد عدّلت إسرائيل المنظومة مُستنِدةً بشكل خاص إلى الأوامر العسكرية، انظر الرابط:=

= www.yesh-din.org/postview.asp?postid=254= ''يش دين– منظمة متطوعين لحقوق الإنسان'' هي منظمة اسرائيلية مسجّلة كجمعية في إسرائيل، أقيمت عام 2005م، تعمل وفقاً للقانون الاسرائيلي ونشاطه ينفّذ بمساعدة متطوعين ومهنيين حقوقيين ومختصين في مجال حقوق الإنسان، و تعمل منذ التأسيس على حماية حقوق الإنسان.

[2]– هي خريطة هندسية لمنطقة معينة، وتشمل أنظمة حول تصنيف الأرض التي سيتم تنفيذ المشروع الاستيطاني عليها، مثل البناء للأعلى والمناطق العامة وما إلى ذلك، وعدد الوحدات السكينة وخطوط البناء وجوانب بيئية ومواصلات.

[3]– دنيا الوطن: 2014/06/11م" مراحل الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية والقدس".

[4]– انظر: الرابط: https://interactive.aljazeera.com/aja/palestineremix/settlement.html، لمستوطنات الاسرائيلية، تاريخ الاطلاع 5سبتمبر2020م، الساعة: 12:40.

وقد استغلّ الـمُستوطنون انقطاع الصّلة المفروض من الصهاينة بين الفلسطينيين وأراضيهم لإقامة البؤر الاستيطانية وشقّ الطرق والزراعة والسيطرة على مصادر المياه، في مساحات شاسعة مخصّصة للمستوطنات ويتبع ذلك اعتداءات على السكّان الفلسطينيين، وهذا النهج يشكّل آلية سيطرة مكّنت الكيان الصهيوني من إقامة تواصل استيطاني إسرائيلي وتوسيعه من خلال قناة جانبيّة غير رسميّة وبذلك تتيح لها التملّص من المسؤولية الرسمية عن هذه الأفعال[1].

ب- دعم عمليات إنشاء المستوطنات:

وفي ذات السّياق تأسّست مجموعة من الـمُؤسّسات الصهيونية التي شاركت في عمليات التمويل والبناء ضمن المخطّطات الاستيطانية، حيث قامت بالتّمكين لعملية إنشاء ونُموّ المستوطنات وتجهيزها والاستفادة منها على مراحل، ومن أهمّ ما قامت به هذه المؤسسات ما يلي:

- تقديم مُعدّات ومواد تشييد المستوطنات والجدار، وما يرتبط بهما من بُنية تحتية.

- تقديم معدات إشراف وتحديد هوية في مداخل المستوطنات والجدار الفاصل ونقاط التفتيش المرتبطة بالمستوطنات ارتباطًا مباشرًا، وتوفير معدّات لهدم المساكن والعقارات ولتدمير المزارع وبساتين الزيتون والمحاصيل الزراعية، وبالمقابل جلب معدّات ومواد أمنيّة متطورة إلى مؤسسات الأعمال الصهيونية الناشطة في المستوطنات.

- توفير الغطاء المالي الذي يساعد على تطوير المستوطنات والتوسّع فيها، بما في ذلك تقديم القروض من أجل الإسكان وتطوير البنى التحية باستمرار[2].

ونأخذ مثال حول الدعم المالي للمستوطنات سنة 2001م، حيث خصصت الحكومة 2.2مليار شيكل من الميزانية العامة، توزعت بقسميها الأصلي والإضافي على النحو التالي:

618 مليون شيكل تُحوّل إلى السلطات المحلية للاستيطان.

396 مليون شيكل للطرقات – 400 مليون شيكل للإسكان – 200 مليون شيكل تسهيلات ضريبية[3].

---

[1]- مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة، بتسليم، المستوطنات، نشر في 11نوفمبر 2017، انظر الرابط: https://www.btselem.org/arabic/settlements، تاريخ الاطلاع: 2020/9/5 الساعة: 13:27.

[2]- تقرير: الأمم المتحدة الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، الدورة 22، البند 7، 7 فيفري 2013م، ص ص 27 28.

[3]- جوني منصور: الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، قضايا اسرائيلية، ص ص 93 94.

– إنَّ الحاجة إلى تطوير الاستيطان جاءت من منطلقات عقائدية وأمنية، للسيطرة على الأرض ولهذا تحتّم على الحكومات الصهيونية توفير مبالغ مالية معتبرة، للحفاظ على الأرض وفرض الحالة الجديدة، واتّضح ذلك من خلال المقارنة بين الاعتمادات المالية المخصصة للمستوطنات وتلك المخصصة للأراضي داخل الخط الأخضر[1].

ومن خلال تتبعنا لعمليات دعم المستوطنات وتكوينها، وجدنا عدد من المصارف[2] التي سهّلت عملية تقديم القروض العقارية من أجل مشاريع البناء في المستوطنات، كما قدّمت أيضًا خدمات مالية إلى مؤسسات الأعمال لمواكبة عمليات الإنجاز والتجهيز، رغم التعتيم على ذلك مخافة التشهير بهاته المؤسسات المالية الداعمة، لأن الأطر القانونية تمنع التمويل لبناء المستوطنات.

ج– أنواع المستوطنات:

سارعت تيارات الحركة الصهيونية المختلفة إلى التنافس فيما بينها من أجل تحقيق أحلامها، فالعلمانيون تطلّعوا إلى إقامة دولة إسرائيل كدولة ذات أغلبية يهودية، فيما اعتبر أنصار التيارات الدينية والوطنية المتزمتة احتلال الضفة الغربية فرصة كي يساعد الشعب اليهودي الربّ من أجل تقريب الخلاص وجمع يهود الشتات في كل ‘‘أرض إسرائيل’’ وإعادة بناء الهيكل الثالث مكان المسجد الأقصى، كما لم يغب استيطان الضفة عن رُوادّ جودة الحياة اليهود الباحثين عن مناطق هادئة وجميلة بدلا من مدن تلّ أبيب والقدس وحيفا.

ونتيجة ذلك انتشرت أنواع مختلفة من المستوطنات: فحسب التوجه الفكري والايديولوجيا نجد:

1- مستوطنات المتديّنين:

تنتشر في أنحاء الضفة الغربية في مدن استيطانية مثل "بيتار عيليت" و"موديعين عيليت" و"عمنوئيل" و"تلّ تسيون" وحي "كوخاف يعقوب"، وشكّل أنصار هذا التيار 32% من مجموع سكان المستوطنات.

[1]– تُدخل هذه الأراضي ضمن دولة الكيان الصهيوني المزعومة، عكس الأراضي الواقعة خارج الخط الأخضر.

[2]– يوجد من هذه المصارف، محلية وأخرى دولية، مثل بعض المصارف الفرنسية.

2- المستوطنات الجماعية ذات التوجّه الوطني:

أغلب سكانها من أنصار التيار الوطني، حيث يشترط على كل مستوطن جديد أَنْ يكون من أنصار هذا التيّار، وموافقاً لأيديولوجيته وطريقة عمله، وقُدّر عدد المستوطنات من هذا النوع 45 مستوطنة، مثل "عوفرا" و"كريات أربع" و"غوش عتصيون"، وتتمتّع هذه المستوطنات بمستوى حياة مرتفع جدّا مقارنة مع البقية، وسبق أن رفضت بعض هذه المستوطنات استيعاب بعض يهود الفلاشا[1] لأسباب عنصرية، وشكّلوا 34% من مجموع سكّان المستوطنات...[2].

3- المستوطنات المدنية:

أُنشئت هذه المستوطنات بأمر من "موشيه ديان"[3]، وسُمي مشروع الانشاء بـ "الاندماج الاقتصادي" بهدف تقسيم الضفة الغربية ودمجها كليا بالاقتصاد الصهيوني، على اعتبار أن الضفة الغربية ستظل في نهاية المطاف جُزءٌ لا يتجزّأ من دولة الكيان الصهيوني، ومن هذه المستوطنات معاليه أدوميم وبعض مستوطنات "تجمع موديعين"، وينتمي معظم سكان هذه المستوطنات لحزب الليكود، وأقليّة منهم لحزب العمل، وتشكل نسبتهم من المستوطنين 34%[4].

والأمر اللافت في هذا أن ثلث أعضاء حزب الليكود يتشكّلون من سكان هذا النوع من المستوطنات، ما جعلهم أقوى تيار في الحزب استطاعوا رسم سياسات وبرامج الحزب الأكبر والحاكم..[5]

---

[1]- يهود الفلاشا اسم أُطلق على اليهود من أصل إثيوبي، ويعني باللغة الأمهرية المنفيون أو الغرباء، وقد ثار خلاف كبير بين المؤرخين حول أصلهم، وراجت آراء كثيرة بشأن ذلك من أشهرها ثلاث روايات: الأولى تقول أنّ أصلهم يرجع إلى اليهود الذين استوطنوا مصر وهاجروا إلى الحبشة وعاشوا بها، والثانية: أنهم ينتمون إلى مملكة سبأ، والثالثة: تتحدّث عن أنّ أصولهم تعود إلى مملكة النبي سليمان عليه السلام، التي شهدت انتشارا واسعا في المنطقة.

[2]- عليان الهندي: "مشاريع الاستيطان وتأثيرها في تشكيل مستقبل الضفة الغربية" دراسات سياسية، دراسات وأبحاث، ص 11.

[3]- شغل منصب وزير الدفاع حتى عام 1974.

[4]- دوف فايسغلاس: "التحديات الأمنية في القرن الواحد والعشرين"، يوم دراسي عقد في مركز أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، 29ماي 2012م.

[5]- المصدر نفسه.

وهناك تقسيم آخر حسب الأيديولوجية، مستوطنات دينية متشدّدة، مستوطنات علمانية، مستوطنات مختلطة، مستوطنات ذات اتجاه قومي- ديني، حيث تبلغ نسبة المستوطنين المقيمين في المستوطنات الدينية 50% من إجمالي المستوطنين [1].

أمّا حسب عدد السكان فنجد: – مستوطنات حضرية: حيث يزيد عدد سكانها عن 2000 نسمة، ومستوطنات ريفية[2] يقطنها أقلّ من 2000شخص، ثم مستوطنات جماعية، وهي غير زراعيّة يقوم السكان فيها بتحديد النشاط التعاوني الذين يرغبون فيه [3].

الملاحظ أنّ 23% من المستوطنات في فلسطين، هي مستعمرات حضرية، تتركّز في القدس، والباقي ريفية منها 52% هي جماعية، والباقي منها 16% موشاف و30% موشاف جماعي.

د- التنظيم الإداري للمستوطنات:

يتميّز بطابع هرميّ بدءً من مجلس "يشع"، الذي يمثّل كافة المستوطنين في الضفة وقطاع غزة، باستثناء المستوطنين في القدس، ويضمّ هذا المجلس عدّة مجالس محلية هي: "ميجيليوت"، "ارفوت هياردين"(وادي الأردن)، "ماتي بنيامين"، "شومرون"، "هار هيفرون"(جبل الخليل)، "غوش عتصيون"، وينضوي تحت هذه المجالس عدداً من المستوطنات، حيث تتكفّل بالجانب الإداري والتنظيمي للمستوطنة[4].

وقد بُني الكثير من المستوطنات في فترة التسعينيات، إذْ زاد سكانها عدّة مرات في السنوات الماضية[5] حيث موّل الصهاينة هذه المستوطنات بلوازم الحياة الضرورية، وتقع تحت حماية الجيش الصهيوني، وتتوزع المستوطنات في شتى أرجاء الضفة الغربية، وشكّل وجودها حاجزاً فَصَلَ المدن

---

[1]- زياد غيث ونعمان كنفاني: **الهيكلة الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، (ماس)، القدس، 2012، ص 13.

[2]- المستوطنات الريفيّة تقسّم بدورها إلى أنواع تبعا للتنظيم الانتاجي والاجتماعي فيها: -**كيوبتز** وهي مستوطنة زراعية يتم الانتاج والتسويق فيها بشكل مشترك، وكذلك الاستهلاك، -**موشاف جماعي**: مستوطنة زراعية يتمّ الانتاج والتسويق فيها بشكل مشترك بينما الاستهلاك خاص، **-موشاف**، عبارة عن مستوطنة زراعية تُدار بشكل تعاوني وكل أسرة فيها هي وحدة اقتصادية مستقلة.

[3]- أنطوان شلحت: العمل والسكان في الاستيطان الصهيوني، مؤسسة شهيد فلسطين، منشور في 2014/03/23، ص 4. انظر الرابط http://www.shahidpalestine.net/?p=888

[4]- زياد غيث ونعمان كنفاني: مرجع سابق، ص 12.

[5]- مثال: في عام 2004، كان يسكن في مستوطنة غيفات زئيف نحو 10 آلاف مستوطن، وفي ظرف سنوات قليلة فقد ارتفع عدد سكانها إلى 17 ألف نسمة.

والقرى الفلسطينية عن بعضها وعقّد التواصل والانتقال والتنمية في المناطق الفلسطينية، وهذا من أهمّ أهداف إقامة المستوطنات الذي تحقّق للأسف..

واختلف حجم المستوطنات من مستوطنة إلى أخرى، منها من سكنها بعضها المئات فقط، والبعض يقطنها الآلاف مثل مستوطنة "موديعين إليت"[1]، التي بلغ عدد سكانها نحو 73ألف نسمة.

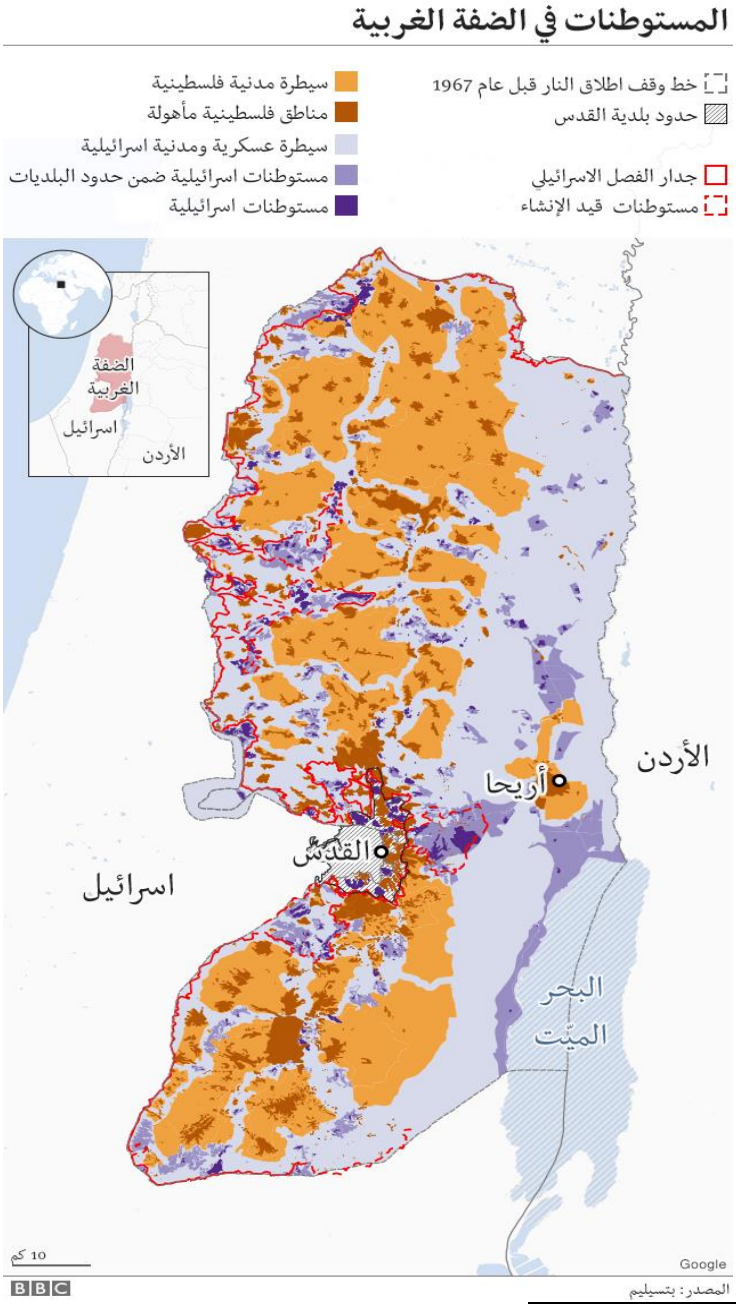

[1]– من أكبر المستوطنات الإسرائيلية، بُنيت سنة 1994م، وهي تقع في الضفة الغربية بين القدس وتلّ أبيب، وتبعد 2.3 كم عن الخط الأخضر وترتفع عن سطح البحر 286م، تمّت إقامة هذه المستوطنة فوق القرى الفلسطينية "خربثا وصفا وبلعين ودير قديس= =ونعلين، وفي عام 2008م اعتُبرت مدينة كاملة وفي عام 2013م وصل عدد سكانها 60 ألف شخص، معظمهم من اليهود المتديّنون الذين يطبقون الشريعة اليهودية، و80% من سكانها أعمارهم تحت سن الـ30. ومعظم سكان المستوطنة من اليهود الأشكناز ويوجد القليل من يهود السفارديم.

هـ- أوضاع المستوطنين الصهاينة داخل المستوطنات:

وصل عدد المستوطنين اليهود نهاية 2011م، حوالى 340 ألف مستوطن، وتُعتبر مستوطنة "موديعين عيليت" ذات الأغلبية السكانية المتديّنة أكبر مستوطنة من حيث عدد السكان حيث عاش فيها أكثر من52 ألف مستوطن، وسجّلت أكبر نسبة تكاثر طبيعي بمعدل 5.64 %، تليها مستوطنة "معاليه أدوميم" بما يقارب 35 ألف مستوطن ومستوطنة أرئيل بما يقارب 18 ألف مستوطن[1].

وتجدر الإشارة أنّ المستوطنين الذين جاؤوا للاستيطان في فلسطين فترة التسعينات لم يكونوا أصحاب خلفيات عقائدية صهيونية، إنّما أرادوا امتلاك شقة واسعة وبعض الأراضي إلى جانبها، وهذه الأراضي لم يكن بالإمكان الحصول عليها في بقاع أخرى، بسبب ارتفاع أسعار الشقق والبيوت، ولعدم توفر هذه المنازل والبيوت في مدن تلّ أبيب وحيفا وعكا.

وتركّز المستوطنون في القدس بنسبة 51 % من المجموع العام، أيّ حوالي 262.493 مستوطنًا، ثم في محافظة رام الله بعدد96.364 مستوطنًا، تليها بيت لحم 56.202، ثمّ محافظة سلفيت 33.159 مستوطنًا، فمنذ أوسلو وحتى عام 1999م صادرت إسرائيل 222 ألف دونم، وقامت ببناء 65 ألف وحدة سكنية، وهدمت 578 منزلا، وشقت 24 طريقًا التفافيا بطول 180 كم، و تبرز هذه الأرقام مكانة القدس ودورها في الخارطة الجديدة التي يُريد الصهاينة تشكيلها وفرض الواقع الجديد فيها [2].

وتُعدّ الهجرة المتواصلة إلى المستوطنات أهمّ سبب للزيادة في أعداد المستوطنين نهاية التسعينيات هو، إذْ شكّلت الهجرة من داخل الكيان الصهيوني إلى المستوطنات مصدرًا لِما يقارب نصف الزيادة السكانية السنوية، وبعد ذلك أخذت الهجرة في التراجع تدريجيًّا لمصلحة الزيادة الطبيعية، وبخاصة مطلع القرن 20 [3].

- **الفئة العمرية لسكان المستوطنات:**

شكّلت الفئة العمرية التي تصل أعمارها حتى 19 عاماً أكثر من 50 % من سكان المستوطنات، وبلغت في المقابل لدى السكان اليهود في إسرائيل قرابة 33 % فقط، مما أثّر هذا على نسبة المشاركة

---

[1]- حسام جريس: **دولة رفاه المستوطنين**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، فلسطين، 2013، ص 33.

[2]- تحرير صوافطة: **سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار**، ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2015م، ص 23.

[3]- يوسف كرباج: مرجع سابق، ص 32.

في أسواق العمل وعلى الأوضاع الاقتصادية، وعلى الميزانيات المخصصة للمستوطنات، والملاحظ أن الفئة الغالبة هي الفئة الشابة مقارنةً ببقية سكان الكيان الصهيوني، ونجد أيضاً أنَّ نسبة زيادة السكان في المستوطنات وصلت في عام 2010م ما يقارب 5% أيْ 15 ألف مستوطن جديد، منها 10.6 ألف مستوطن، نتيجة التكاثر الطبيعي و4.2 ألف من المهاجرين[1].

استنتاج: يرجع التفاوت في أعداد المستوطنين داخل المستوطنات، إلى مدى القدرة على جذب المهاجرين إليها، فمثلا: مستوطنات الأغوار بقيت شبه فارغة على الرغم من الاستثمارات الهائلة والهبات المالية المقدَّمة لهذه المستوطنات، وذلك لبعدها عن مراكز المدن الرئيسة داخل حدود الخط الأخضر، وينطبق الأمر كذلك على المستوطنات التي أقامتها حركة "غوش إيمونيم" في نهاية سبعينيّات القرن الماضي وبداية الثمانينيّات، في مناطق نائية نسبيًّا وعلى قمم الجبال؛ إذ لم تنجح هي كذلك في جذب كثير من السكان على الرغم من توافر الدعم المادي والدوافع الأيديولوجية. ونجد أنّ المستوطنات الأكثر زيادةً في عدد المستوطنين كانت تلك التي أقيمت في منتصف الثمانينيّات بجانب الخط الأخضر بالقرب من المدن الإسرائيلية الرئيسة، إذْ إنّها تتواصل بسهولة مع المراكز الاقتصادية وسوق العمل في الكيان الصهيوني، وشكّلت بذلك مناطق ذات قدرة جذب عالية، ومع تظافر عوامل أخرى مثل القرب من المدن والمراكز الاقتصادية، حافظت المستوطنات على سكانها من ظاهرة الهجرة العكسية، وخصوصًا الأجيال الشابة، التي يرْتَهِنْ بقاؤها باستمرار عوامل الجذب، خاصة أمنياً واقتصادياً.

[1]- يوسف كرباج: مرجع سابق، ص ص 34 35.

المحافظة	عدد المستوطنين
القدس	277.501
رام الله والبيرة	107.586
بيت لحم	66.392
سلفيت	35.138
قلقيلية	33.308
الخليل	17.629
نابلس	14.019
اريحا والأغوار	5.549
طول كرم	2.696
جنين	2.277
طوباس	1.452

جدول(07): عدد المستوطنين في المستوطنات نهاية 2012[1]

من قراءتنا للجدول يتبيّن أنّ أغلب المستوطنين تمركزوا في القدس، بنسبة 49.2% من مجموعهم في الضفة، ثم محافظة رام الله والبيرة، أما أقل المناطق حيث عدد المستوطنين هي محافظة طوباس 1.452 مستوطن، والأسباب متعدّدة أهمّها ثقل المدينة التاريخي والاستراتيجي، ومكانتها لدى الفلسطينيين والصهاينة على حد سواء.

المنطقة	عدد المستوطنين	عدد السكان الفلسطينيين	مجموع السكان	نسبة المستوطنين إلى مجموع السكان
الضفة الغربية	432.275	2.336.254	2.768.529	15.6
باقي الضفة	248.046	2089.130	2.337.176	10.6
جنين	2.049	250.452	252.501	0.8
طوباس	1.183	45.906	47.089	2.5
طولكرم	1.894	165.405	167.299	1.1
نابلس	9.309	322.102	331.411	2.8
قلقيلية	25.428	92.585	118.013	21.5
سلفيت	28.847	61.128	89.975	32.1

[1] المصدر: تحرير صوافطة: مرجع سابق، ص 27.

رام الله والبيرة	67.279	275.593	342.872	19.6
أريحا والأغوار	4.898	41.588	46.486	10.5
القدس	184.229	393.997	630.477	37.5
منطقة J1[1]	184.229	247.124	431.353	42.7
منطقة J2[2]	52.251	146.873	199.124	26.2
بيت لحم	40.524	171.922	21.446	19.1
الخليل	14.384	515.576	529.960	2.7

جدول (08): يبيّن عدد المستوطنين في المستوطنات، وعدد الفلسطينيين في محافظات الضفة2004

من خلال الجدول يتضح أنّ النسب المرتفعة لعدد المستوطنين هي لمدن **القدس** بيت لحم رام الله وقلقيلية وسلفيت، لعدة اعتبارات، منها التاريخية والجغرافية والأمنية، فالقدس هي الرقم الأول في معادلة الصراع الصهيوني الإسلامي على مرّ التاريخ، وبالتالي حظيت بهذه الأهمية، أما **سلفيت**، فتتميز بموقع جغرافي ممتاز لإشرافها على الساحل الفلسطيني المحتلّ، لتشكل حلقة وصل ضمن امتداد يربط الساحل الفلسطيني بمناطق غور الأردن، والأمر نفسة **لقلقيلية** فهي تتمتّع بموقع هام جدا، لأنّها تقع عند التقاء الساحل مع الجبل وتعتبر خط الدفاع الأول نظرًا لقربها من الخط الأخضر.

وشكّلت الفترة 1990م- 2000م، أعلى نسبة ارتفاع في عدد المستوطنين، أيّ المرحلة الزمنية ما بين التوقيع على اتفاقيات أوسلو واندلاع الانتفاضة الثانية، وهذه الزيادة كانت بالأساس نتيجة الارتفاع في عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية خاصة، فقد كانت وتيرة الزيادة السكانية وحجمها في مستوطنات الضفة الغربية أعلى من الزيادة نفسها في القدس الشرقية[3].

وفيما يخصّ **جوانب التحفيز** التي تقدّم للمستوطنين: فأهمّها المساعدات العديدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر في ميدان التعليم، هناك مساعدات كبيرة من وزارة التعليم موجهة لأطفالهم، بدءً من الحضانة ووصولا الى مرحلة الجامعة، كما أنّ ورواتب المعلمين أعلى بنسبة 12 إلى 20 في المائة من رواتب المعلمين في الداخل المحتل، وإعانة سكنية بنسبة 80 في المائة من قيمة السكن، كما توفر وزارة التعليم لمستوطني منطقة الأولوية الوطنية الإعفاء من رسوم الحضانة ورسوم الاختبارات المدرسية ومعونة

[1]- تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّه الكيان الصهيوني بعد احتلال الضفة الغربية سنة 1967م.

[2]- تشمل باقي المحافظة.

[3]- يوسف كرباج، مرجع سابق، ص 49.

النقل إلى المدارس وتمديد اليوم الدراسي في الحضانات والمدارس، وتمديد العام الدراسي لمدة شهر إضافي، ومنح الأولوية في حالة التقدم بطلبات لمنح في الجامعات[1]، واستفاد المستوطنون الذين شيّدوا منازلهم من مساعدات قاربت 69 % من قيمة الأرض، وتسيطر الإدارة عادة على مبيعات الأراضي من الدولة وقدمت وزارة الإسكان أيضاً مساعدات بقيمة 50 في المائة من تكاليف التطوير، وتراوح المبلغ بين 60 ألف إلى 100 ألف شيكل (15800 إلى 26300 دولار) مساعدات لكل شقة سكنية في المستوطنات.

ويتمتّع المستوطنين بحرية التنقل، مع سهولة استخدام الطرق المعبّدة، والتي تمر بالمناطق المأهولة بالفلسطينيين وتصل المستوطنات بشبكة الطرق الأخرى، وبالمستوطنات الأخرى، في حين يُمنع الفلسطينيون من استعمال هذه الطرق، وكانت العربات الفلسطينية محظور عليها السفر على مسافة 105 كم من طرق الضفة الغربية، والعربات المسموح بعبورها فقط، هي عربات الإسعاف، التي كانت قادرة على السفر 180 كم، كما تمتّع المستوطنون بامتياز العبور من نقاط التفتيش، أو الانتقال على طرق ليس عليها نقاط تفتيش، بينما الفلسطينيون يتنقلون على طرق فيها أكثر من 500 تحصين ونقطة تفتيش وحاجز طريق، وكذلك الجدار العازل[2].

و- كيف تعامل المستوطنون مع الفلسطينيين على حدود المستوطنات؟

ليس سهلاً أنْ يتقبّل السكان الأصليّون للأرض الفلسطينية، الغرباء والمحتلّون على مقربة منهم، يستحوذون على أراضيهم، وأملاكهم ويستنزفون مقدراتهم، ويتحوّلون إلى مُلّاك للأرض، ومن هنا نشأت علاقة تنافر وكره وتضادّ بين الفلسطينيين أصحاب الأرض والمستوطنون الدخلاء، وتفاقم الأمر بالوصول إلى حالة العداء والمواجهة المباشرة بين الطرفين، ولا تعتبر ظاهرة عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين وممتلكاتهم ظاهرة جديدة، فعمرها من عمر الاحتلال، لكن وتيرة العنف زادت بعد اوسلو.

لقد شكّلت المستوطنات مصدر اِحتكاك واستفزاز دائمين للمواطنين الفلسطينيين، حيث طبّق المستوطنون نظاماً مُعيّنا شمل أنماط حياتهم وسلوكياتهم وممارساتهم، وأبعاد وجودهم في أراضي فلسطين،

[1]: Suan and Neeman-Havivm, Judea and Samaria Statistical Yearbook for 2007, cited by B'Tselem, By Hook and by Crook, p58.

[2]- أوضاع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والمعاملات الصهيونية، الرابط:

https://www.hrw.org/ar/report/2010/12/19/256166، تاريخ الاطلاع 9سبتمبر 2020، الساعة 21:30

فكانت هذه الممارسات والأعمال مؤكّدة لعمليات التهويد التي جاؤوا من أجلها إلى فلسطين، الأمر الذي قابله ردّة فعل فلسطينية على وجود هذه المستوطنات[1].

لقد ترافق تطوّر الاستيطان على الأرض، مع شيئين بارزين في أوساط المستوطنين الصهاينة، هما: الدعوات إلى العصيان، واستعمال المستوطنات أماكن لتخزين الأسلحة لاستعمالها ضدّ العزّل من أبناء فلسطين، فبعد أسبوع من توقيع اتفاقية أوسلو، صدر بيان من سكان إحدى المستوطنات، دعا إلى العصيان، وأكّدت تقارير مطّلعة انتشار ظاهرة تخزين الأسلحة في 50% من المستوطنات[2].

ولم يكتفِ المستوطنون بتكثيف أعمال العنف، في محاولة لإفشال أوسلو، بل اتجهوا إلى العمل السرّي وتشكيل فصائل مسلحة، أُعطي لها الضوء الأخضر من السلطات لتوسيع إطلاق النار على الفلسطينيين العُزّل، رغم ادعاءاتهم أنّهم يعملون على دعم الجيش في مساعيه لملاحقة رجال المنظمات الفلسطينية والمطلوبين أمنياً، ومُنحوا صلاحيات للقيام بنفس أعمال الشرطة الصهيونية[3]، وهدّد المستوطنون بإهدار دم الفلسطينيين واجلائهم عن الخليل، حيث جاءت تهديدات المستوطنين على شكل شعارات معادية وبيانات للتحريض على موت العرب ككلّ، كما تعرّض المزارعون الفلسطينيون لأعمال العنف التي مارسها المستوطنون، حيث قاموا بإتلاف المحاصيل السنوية في قرية مرسم التابعة قضاء دورا، وقطع أشجار الزيتون في بلدة يطا[4]، على أرض مساحتها 55دونم[5].

ومارس المستوطنون أسلوب العنف والتّنكيل ضدّ المواطنين الفلسطينيين، وتُعدّ منطقة الخليل هي الأكثر عرضة لاعتداءات المستوطنين، بدعم ومساندة من الجيش، كما حدث في اقتحام المقبرة الإسلامية في شارع الشهداء، حيث انتشروا بشكل استفزازي فوق القبور، تحت نظر وحماية دوريات الشرطة الصهيونية[6].

---

[1]- غسان محمد: **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية**، مركز الزيتونة للدراسات، (د، ت)، بيروت، لبنان، ص 181.

[2]- خالد عايد: "المستوطنون منذ إعلان المبادئ، حتى ما بعد مجزرة الخليل"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 18، 1994، ص200.

[3]- آمال شحادة: "الخليل تحت سيطرة المستوطنين"، **الوسط**، ع584، 2003م، ص10.

[4]- تبعد 12 كم عن مدينة الخليل، جهة الجنوب.

[5]- تقرير: المركز القانوني للدفاع عن الأراضي الفلسطينية، 1998/3/22م، الخليل.

[6]- غسان محمد، مرجع سابق، ص 220.

نوع الاعتداء	النسبة المئوية من مجموع الجرائم
قطع الطرق ورشق الحجارة	%22
عمليات الطعن	%2
الاعتداء على المقدسات الاسلامية	%6
حوادث الدهس المتعمد	%3
أعمال التنكيل	%14
إطلاق النار	%5
الاعتداء على البيوت والمنازل	%19
الاعتداء على المزارعين والرعاة	%29

جدول(09): جرائم المستوطنين حسب نوع الاعتداء سنة 2007[1]

وتعدّدت اعتداءات المستوطنين، وبلغت من الوحشية والغطرسة والبعد عن الإنسانية حدّا لا يتصوره عقل، وشملت الاعتداءات الأرض والانسان والحيوان، وكانت أكثر الانتهاكات تلك التي مسّت الأرض والزراعة مصدر رزق الفلاح الفلسطيني، والاعتداء على الشجر خاصة شجرة الزيتون التي تحمل دلالات عديدة، ثم الاعتداء المباشر على المنازل والبيوت الفلسطينية واستهداف حياة الفلسطينيين وأملاكهم، وتبقى جميع الاعتداءات في مجملها من أشكال الإرهاب المدعوم من الجيش والشرطة الصهيونية.

إذاً: كنتيجة حتمية لوجود المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، تفاقمت اعتداءات المستوطنين، حيث أنّ انتشارها في عديد المناطق زاد من حالات الاحتكاك والتصادم ما بين المستوطنين والفلسطينيين، كما سيطرت المستوطنات والبؤر الاستيطانية والقواعد العسكرية المغلقة على مساحات كبيرة، لم يتمكن الفلسطينيون من الوصول إليها.

ثالثا: دعم القوى الغربية للكيان الصهيوني لتنفيذ السياسة الاستيطانية:

مثّل الاستيطان للحركة الصهيونية عاملا رئيسياً، لتثبيت مشروعها الاحتلالي في أرض فلسطين المحتلّة، لكن ما يدعوا للحيرة هو حجم الدعم الذي أولته الدول الغربية قبل وبعد إعلان دولة "إسرائيل" لدفع عملية الاستيطان وغياب الجهد العربي المضاد لإحباط هذه المخططات، وفي بدايات الاستيطان عام 1948م، عملت الدول الأوروبية بالتنسيق مع الحركة الصهيونية والدولة الناشئة على تشجيع الكيان الصهيوني بصور مختلفة، واستُعمل الخيار العسكري ضد الفلسطينيين لإجبارهم على

[1]– مُنجز بالاعتماد على: التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2007، (معطيات ص 49).

التنازل أو الرحيل عن أراضيهم لصالح إقامة المستوطنات، فحصلت المجازر واقتُحمت القرى وُدمرتْ، مما اضطرّ السكان للرحيل وترك أراضيهم.

ويعدّ التمويل الخارجي عاملاً أساسيا تعتمد عليه الحركة الصهيونية، ويمكن القول إنّ الأثرياء اليهود ومن بعدهم الدول الغربية –(التي احتضنت المشروع الصهيوني بعد أن تحوّل من مجرد جمعيات وإرهاصات إلى منظمة عالمية)– لا ينظرون إلى توفير الظروف الملائمة للمستوطن الصهيوني باعتباره استثمارا اقتصاديا فقط، وإنّما استثمارا سياسيا له أهمية الاستراتيجية القصوى، ولذا اتّسم تدفق المعونات على الحركة الصهيونية وعلى الدولة الصهيونية بدرجة عالية من التَّسْيِيس والارتباط بطبيعة المشروع الصهيوني دائماً.

والواقع أنّ أيّ باحث لا بدّ أن يلاحظ محورية الدور الذي تلعبه الـمُساعدات الخارجية وتدفّق رؤوس الأموال على الصهاينة بشكل لا مثيل له في أّي دولة من دول العالم، سواء من حيث حجمها ودرجة اعتماد الاقتصاد الصهيوني عليها، أو من حيث درجة ارتباطها بطبيعة المشروع الصهيوني.

وقد كان الالتفاف على الشعب الفلسطيني هو نهج السياسة الصهيونية منذ المؤتمر الصهيوني الأول، وهو ما تكرّر دائما على لسان هرتسل وكلّ من تبعه، هو أنّ الحركة الصهيونية سوف تُحقّق هدفها لا من خلال التفاهم مع الفلسطينيين المحليين، وإنّما من خلال تحالفها مع القوة العظمى المسيطرة على العالم، (وهو نهج عاد رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق "إيهود أولمرت" إليه، اقتداءً بنهج سلفه أريئيل شارون...)، وقد أدى ضعف "اليشوف[1]" وأوضاع المجتمع اليهودي في فلسطين، وتصاعد مقاومة الفلسطينيين، إلى جعل الاعتماد على قوة عظمى عنصرًا مركزيًا في الاستراتيجية الصهيونية، ولقد تغيرّت القوة العظمى المسيطرة في الشرق الأوسط مرّات عدّة خلال القرن العشرين: في البداية كانت الإمبراطورية العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت بريطانيا العظمى، وبعد

[1]– الـ "يشوف": هو الوجود اليهودي في فلسطين، يقول عبد الوهاب المسيري في موسوعته: "كلمة عبرية تعني التوطن أو السكن، وهي تشير إلى الجماعات اليهودية التي تستوطن فلسطين لأغراض دينية".

واليشوف القديم كان يستعمل للإشارة إلى الجماعات اليهودية التي كانت تعيش على الصدقات التي ترسلها لهم جماعات يهودية أخرى، وهذا اليشوف القديم لم يكن عند أعضائه أي مطامع سياسية لأن الغرض من وجودهم كان دينيا محضا، وكانوا على علاقة= =طيبة بالعرب، أما اليشوف الجديد وهو المراد عند إطلاق مصطلح اليشوف –وهو الأكثر استعمالا وشيوعا– فيشير إلى التجمع الاستيطاني اليهودي الصهيوني قبل قيام دولة إسرائيل، ما بين عامي 1882م–1948م. انظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية.

الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تلك القوة العظمى. لكن ما بقي ثابتًا هو ذلك التشبث الصهيوني بالاستحواذ على دعم القوى العظمى في المعركة من أجل الحصول على دولة وتثبيتها.

ويذكر الكثير من المؤرخين أيضًا أنّ أحد أصدقاء هرتسل طلب النّصيحة من سيسيل رودس، الإمبريالي البريطاني الكبير، وكان جواب رودس: "قُلْ للدكتور هرتسل أَنْ يضع الكثير من المال في جيبه!"، ولم يكن لدى هرتسل إلّا القليل من الماء. وذات مرة كتب يقول: "إنّ السّر الذي أخفَيته عن الجميع هو أنّني أتزعّم حركة من المتسوّلين والحمقى...".

أ- المساعدات الخارجية:

نجحت الدول الغربية في جعل الصهاينة أصحاب حقوق على حساب جماجم الفلسطينيين والعرب والمسلمين وأحرار العالم، ممّا أظهر بجلاء عدوانية الدول الغربية ومسؤوليتها عن نكبة فلسطين والآلام والعذاب الذي عاشه الشعب الفلسطيني، وعن عرقلة التنمية والتطوّر والاستقرار والسلام بسبب مساهمة الدول الغربية في دعم حروب الصهاينة العدوانية ومشاركتها في هذه الحروب، والدّفاع عن احتلالها لفلسطين والأراضي العربية الأخرى داخل الأمم المتحدة، وخارجها كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد صمتت الدول الغربية على احتلال العدو الصهيوني للقدس الغربية بعد مجزرة دير ياسين عام 1948م واحتلال القدس الشرقية العاصمة الثانية للمملكة الهاشمية عام 1967م، وضمّت القدس، مدينة الإسراء والمعراج إليها، ولم تحرّك الدول الغربية ساكناً على مواصلة احتلال الصهاينة للقدس وفلسطين والجولان ومزارع شبعا وكفر شوبا، وفي الوقت نفسه عاقبت الدول الغربية روسيا الاتحادية بسبب اِلْحَاق شبه جزيرة القرم إليها[1].

فحينما يتحدّث الدارسون عن "المساعدات الخارجية" فهم يقصدون الدعم الحاصل من مختلف الدول الغربية ومن يهود العالم الغربي، ولكنّ الدعم الحقيقي جاء من الولايات المتحدة، وهو ما جعلها صاحبة لقب "الراعي الإمبريالي للصهيونية" بامتياز، فبعد أسابيع من إعلان قيام الدولة الصهيونية قامت الولايات المتحدة بمنحها قرضا قيمته 100 مليون دولار، وكان الدّعم العسكري والدعم الاقتصادي منذ الخمسينيات حتى منتصف الستينيات متواضعاً، ذلك أنّ الصهاينة اعتمدوا من

[1]- غازي حسين: دعم الغرب لاسرائيل لن يحول دون زوالها، **دنيا الوطن**، 2015/10/14م،

الناحية الاقتصادية على التعويضات الألمانية والسوفييتيّة، وبدأ التغيّر النّوعي في العلاقات الأميركية الإسرائيلية بعد حرب 1967م مباشرة في عهد الرئيس ليندون جونسون[1].

ب- الدعم الفرنسي:

لعبت فرنسا دوراً رئيساً في تطوّر قضية الصراع العربي الصهيوني منذ نشأة هذا الصراع، وطيلة فترات التاريخ الحديث والمعاصر، فقد كان لها مواقفها الخاصة وسياستها التي أرادت من خلالها أن تكون ذات تأثير مباشر على تطورات هذه القضية، في مقابل القوى الأخرى المؤثّرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والحفاظ على مصالحها المختلفة في هذه المنطقة من العالم.

ففي هذه الفترة حاولت فرنسا استغلال اليهود كأداة للتوسّع الاستعماري في البلاد العربية، وظهرت دعوات في باريس لتوطين اليهود في فلسطين، وافتتحت فرنسا قنصليتها في القدس عام 1843م.

وكان هدف القرار الفرنسي استقطاب اليهود في الشرق ليكونوا عوناً لهم في دعم نفوذهم، والسيطرة على الشرق العربي، وفي الوقت عينه الاستفادة من الطاقة المالية اليهودية التي تميّزت بها الرأسمالية اليهودية في فرنسا لدعم الخزينة الفرنسية، مقابل تشجيع اليهود على الاستيطان في فلسطين، في مواجهة المصالح البريطانية.

وتطوّر الموقف الفرنسي تدريجيا، وبدأ يتّخذ أشكالًا مؤيدة وداعمة تماماً لإسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين والعرب، فقد تابعت الحكومات الفرنسية المتتالية تأييدها لإسرائيل، وتزويدها بالأسلحة ولاسيما المتطوّرة منها، كالطائرات الحربية حتى أصبحت فرنسا المموّل الرئيس لإسرائيل في ذلك المجال، بل وصل الأمر أكثر خطراً من ذلك بكثير حينما ساعدت فرنسا إسرائيل في المجال النووي العسكري، وقد بدأ هذا التعاون، عندما وقعت إسرائيل مع فرنسا عام 1953م، اتفاقية في ميدان الأبحاث النووية، حيث زودت فرنسا إسرائيل بموجبها بعدد من العلماء في أبحاث القوى النووية، ثم مدّت لها يد الدعم الفعليّ من أجل إنجاز مفاعل "ديمونا" النووي ومن هنا يمكن القول أنّ الموقف الفرنسي، مرّ بمرحلتين رئيسيتين:

الأولى: من قرار التقسيم 1947م – 1950م: وهي مرحلة شابها نوع من التردّد في الموقف الفرنسي بين التّأييد المُطلق لإسرائيل، وبين مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية.

والثانية: 1950م – 1958م: ولُوحظ أنّ الموقف الفرنسي جاء داعماً ومؤيّداً لإسرائيل في كلّ المجالات السياسية والاقتصادية ويمكن القول أنّ فرنسا في تلك المرحلة ساهمت إلى حدّ كبير في نشأة

[1]- عبد الوهاب المسيري: اليهود ودولة إسرائيل في الاستراتيجية الغربية، شبكة الجزيرة، انظر الرابط،
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6ddc7166

الكيان الصهيوني وتقويته ودعمه في أغلب المجالات، ومنها دعم السياسة الاستيطانية بشتّى الطرق والوسائل الممكنة، حتى أصبح الصهاينة يشكّلون قوة سياسية واقتصادية وعسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وقارب الدعم الفرنسي في تلك المرحلة لإسرائيل الدعم الأمريكي أو زاد عنه...[1].

المال الفرنسي في صلب المشاريع الاستيطانية:

ساهمت فرنسا عن طريق مؤسساتها المالية[2] في تمويل الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، والمصارف الفرنسية التي تملك حصصاً في مصارف ومؤسسات إسرائيلية تموّل الاستيطان، هي تلك المؤسسات المالية التي تتعامل من دون قيود مع خمسة مصارف إسرائيلية تؤمّن البنية التحتية المالية لـمُعظم النشاطات الاستيطانية الحكومية الإسرائيلية، ولمشاريع أبرز الشركات الإسرائيلية الخاصة في مجالات البناء، والكهرباء، والطاقة، والأمن، والاتصالات العاملة في المستوطنات.

لم تقتصر المساهمة الفرنسية على دفع الأموال فقط، بل تعدّتها إلى المساهمة المباشرة في إنماء المستوطنات وإنعاش المؤسسات الصهيونية الداعمة للاستيطان بالعدّة والعتاد مثل "شركة كهرباء إسرائيل"، فضلا عن تقديم قروض ضخمة بقيمة 288 مليون يورو لتوسيع مشاريعها، علماً بأنّ "شركة كهرباء إسرائيل" تمدُّ المستوطنات بالطاقة الكهربائية، وهي متّهمة "بقطع الكهرباء عمداً وبشكل كلّي عن بلدات عديدة في الضفة الغربية وفي غزة"[3].

إنّ علاقة فرنسا مع الحركة الصهيونية قديمة متجذّرة فأغلب المجالات الحيوية الفرنسية يوجد للحركة الصهيونية فيها بصمة ودورٌ !!!، لهذا لا تستطيع فرنسا مهما تغيّرت الظروف أَنْ تقف في وجه الحركة الصهيونية، ليس فقط في العالم العربي بل في كل العالم، ومن هنا جاء الدعم الفرنسي اللّامشروط للكيان الصهيوني[4] .

---

[1]- حسين خلف موسى: الموقف الفرنسي من الصراع العربي الإسرائيلي، المركز الديمقراطي العربي: الرابط:
https://democraticac.de/?p=1823 20:38 تاريخ الاطلاع 8جويليةم2020 / الساعة

[2]- مثل: "سوسييتيه جينيرال، بي إن بي- باريبا"، "كريدي أغريكول" (بشركته الفرعية إل. سي. إل LCL) و"بي بي سي أوو" BPCE (بشركته الفرعية ناتيكسي)، إضافة إلى شركة التأمين "أكسا".

[3]- صباح أيوب: فرنسا ومصارفها في خدمة الاستيطان الإسرائيلي، **الأخبار**، 30مارس 2017م، انظر:
https://al-akhbar.com/International/228548، تاريخ الاطلاع، 4سبتمبر 2020م، الساعة 23:45.

[4]- حسين خلف موسى: المرجع نفسه.

نتيجة:

تجدر الإشارة إلى أنّ المساهمات المصرفية الفرنسية في المشاريع الاستيطانية، مخالفة للقوانين الدولية، لأن تلك القوانين ما زالت حتى اليوم تعتبر المستوطنات الإسرائيلية "غير شرعية"، وتدعو إلى "وقف أي أعمال أو مساهمات تؤدي إلى توسعها وانتشارها".

كما يجب ذكر أنّ عملية دعم "شركة كهرباء إسرائيل" مالياً وعملياً سنة 2014م، تزامنت مع دعم فرنسا والدول الأوروبية الممثّلة في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة القَرار الذي يُلزم "جميع الدول بِأَنْ تحثّ الشركات التي تخضع لأحكامها على اتخاذ الإجراءات اللّازمة بشأن احترام حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية، وأَنْ تمتنع عن ارتكاب أَيْ اعتداء على حقوق الإنسان في فلسطين".

ولا يمكن للحكومة الفرنسية أنْ تدَّعي عدم درايتها بقوانين الأمم المتحدة، ونصوص الاتحاد الأوروبي الواضحة بشأن المستوطنات، ولا أنْ تحتمي بذريعة أنّها كدولة أوروبية عاجزة عن وقف تعاملها مع بعض المصارف والشركات الإسرائيلية، إذْ أنّ دولاً أوروبية كالنروج وهولندا والدانمارك وبعض شركاتها الخاصة، أوقفت استثماراتها مع معظم المصارف والشركات الإسرائيلية المتورّطة في مشاريع استيطانية، وبعضها فعل ذلك منذ سنة 2010م، ولا عُذر لفرنسا في مواصلة دعمها المالي للمؤسسات المالية الصهيونية المُنخرطة في المشاريع الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية المحتلّة.

بالإضافة إلى هذه المساعدات فإنّ المستوطنات تتلقى تمويلا من **المنظمة الصهيونية العالمية**[1]، فبين عامي 2000م و2002م، قدّمت المنظمة الصهيونية العالمية 385 مليون شيكل (101 مليون دولار) دعماً لمشروعات زراعية في المستوطنات، وفي عامي 2009م و2010م خصّصت إسرائيل 143 مليون شيكل (37.6 مليون دولار) لقسم المستوطنات بالمنظمة الصهيونية العالمية للإنفاق على التنمية والتطوير في الضفة الغربية والجليل، كما توفّر الحكومة الإسرائيلية مساعدات أكبر بكثير في تمويل المستوطنين أكثر مما تقدّم من مساعدات للإسرائيليين الآخرين، رغم أنّ مستوى معيشة

[1]- نشأت المنظمة عام 1897 باسم "المنظمة الصهيونية" في مؤتمر بازل بسويسرا، وهدفت لإقامة وطن قومي لليهود، وكان من مؤسسي هذه المنظمة ثيودور هرتز، هي عبارة عن اطار تنظيمي يضمّ اليهود المقتنعون بفكرة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، ونجحت المنظمة في تأسيس "الصندوق القومي اليهودي" (الكيرين كايميت) عام 1901م، و في عام 1901م في إنشاء بنك صهيوني عُرف بإسم "صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار"، الذي تفرعت عنه بنوك أخرى هدفها جميعاً تمويل النشاطات والمشاريع الصهيونية، انظر: الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5010، تاريخ الاطلاع: 9سبتمبر2020م، الساعة 18:12.

المستوطنين في المتوسط، أعلى بنسبة 10 في المائة من مستوى الإسرائيليين الآخرين المستحقّين للمساعدات الحكومية المماثلة[1].

ج- دعم المانحين الخواص:

تلقّت المستوطنات دعماً من المانحين الأجانب، في صورة أفراد مسيحيين ويهود، ومنظّمات غير حكومية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفي غيرها من البلدان، وعادة ما كانت التبرّعات المقدمة مخصومة الضرائب، كما قامت المؤسسات الخيرية بتمويل العديد من المرافق ومنشآت المستوطنات، بما في ذلك المعابد وشبكات المياه والتدريب المهني لشباب المستوطنات وعتاد البنادق ونُظم التصوير الحراري وغير ذلك من المعدّات الأمنية.

كما استفاد المستوطنون من هذه المساعدات لاستغلالها في الاستثمار والإنتاج الزراعي والصناعي، بما في ذلك التصدير إلى الأسواق الخارجية، وقامت العديد من الشركات متعدّدة الجنسيات بالاستثمار في "المناطق الصناعية" بالمستوطنات مُعتمدةً على الخصومات[2] والمساعدات المقدمة إليها، وكذا الدعم الكبير من حكومات الكيان الصهيوني.

وعن **الدّعم الأمريكي** خارج القنوات الرسمية، فقد وُجدت حوالي أربعين منظمة أمريكية قدّمت 200 مليون دولار للمستوطنات منذ سنة 2000م، استُعمِلت لبناء المدارس والمعابدْ، "وكذلك لشراء كلاب الحراسة والسُّترات الواقية من الرصاص ومعدّات البنادق والعربات لتأمين البؤر الاستيطانية داخل الأراضي المحتلة"، مع تقديم إعفاءات ضريبية للأمريكيين نظير ما قدّموا من تبرعات للمنظمات الخيرية الأمريكية الداعمة للحركة الصهيونية

د- دور الدبلوماسية في دعم الصهاينة لتنفيذ مشاريعهم الاستيطانية:

لدفع عملية الاستيطان ظهر دور الدبلوماسية واضحاً، ومن أمثلة ذلك كان تعيين السفراء الذين تعود أصولهم إلى اليهودية كمُمثّلين للقنصلية البريطانية في فلسطين المحتلة، فجاء العمل متطابقا مع

---

[1]- طبقاً لبيانات مكتب الإحصاءات الإسرائيلي، فإن متوسط دخل الأسرة في المستوطنات هو 10 %، أعلى من متوسط الدخل الوطني (13566 شيكل [3570 دولاراً] مقابل 12343 [3248 دولاراً] شهرياً). ومستويات البطالة في المستوطنات أقل من المتوسط الوطني (6.5 %) في المستوطنات مقارنة بـ 7.3 % في إسرائيل بالكامل)، و71 % من أطفال المستوطنات ينجحون في اختباراتهم مقارنة بمتوسط وطني يبلغ 65.8 %.

وكمثال: مستوطنة "إفرات" وهي ضمن منطقة الأولوية الوطنية، معدّل البطالة فيها بلغ 1.6 % ومتوسط دخل يبلغ 7793 شيكل شهرياً، ومدينة الرمل العربية اليهودية غير واردة على خريطة خطة الأولوية الوطنية، ومعدّل البطالة فيها 4.1 % ومتوسط الدخل 4428 (1165 دولاراً) شهرياً، والفرق واضح جدّاً.

[2] - المقصود: الخصم الواقع على الأموال ضمن الأُطر البنكية وقوانين الاستثمار، والاعفاءات الضريبية.

توجهات الدولة الناشئة، لذلك كان للقنصليات الأجنبية دورٌ مهمّ في تشجيع الهجرة والاستيطان في فلسطين، فمثلاً قُنصل بريطانيا كان يتسلّل ليلاً إلى البواخر رُفقَةَ مُصَوّر ليقوم بتغيير أسماء المهاجرين ودياناتهم و منحُهم جواز سفر بريطاني، ليتسنّى لهم دخول الأراضي الفلسطينية والحصول على مساحة فارغة للبناء عليها [1].

ولم يقتصر دعم السياسة الاستيطانية الصهيونية، على القنصليات والبعثات الدبلوماسية فقط، بل استعملت الحركة الصهيونية الأديرة والمؤسسات الكنسية بالتعاون مع البعثات التبشيرية، لجمع المال اللّازم لعمليّات البناء والتوسّع في الأراضي الفلسطينية، وأغلب دول أوروبا ساعدت بتوفير غطاء مادي وسياسي لدعم الاستيطان في فلسطين، وظهَر ذلك جلياً في المراسلات التي كُشِف عنها، حيث أَنّ القنصليات كانت تطلب من وزارات خارجيّتها دعمًا ماليّا إضافيا لشراء الأراضي من الفلسطينيين، لصالح اليهود تحت العباءة الأوروبية، و الغريب أنّ الدول العربية لم تحرّك ساكناً تُجاه هذا الوضع، إلّا بشكل ضعيف في بعض التصريحات الباهتة لم تشكّل أيّ عائق للصهاينة، الذين أصبحوا يحرصون حرصاً شديدا على عدم إيقاف عملية الاستيطان تحت أيّ ظرف.

ولطالما أصدرت الأسرة الدولية عبارات التّنديد بسبب ممارسات الصهاينة الاستيطانية، غير أنّ هذا الكلام لم تتبعه إجراءات ملموسة أو عقوبات مُوجعة، وهذا ما حُمِلَ لدى الصهاينة كإشارة لقبول سياسة الاستيطان، ودافعٌ لتصعيد إعلاميّ عبر استعمال عبارات التوبيخ وتُهمة معاداة السّامية لليهود، واستغلال الأمم المتحدة والحليفة الرئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية) للسكوت عن انتهاكات الصهاينة المفضوحة أمام الرأي العام العالميّ.

والأمر ذاته حدث مع ألمانيا بقيادة "انجيلا ميركل" التي ورغم انتقادها لسياسة الاستيطان في كثير من المناسبات، إلا أنّها انخرطت في الحلف الداعم للصهاينة، حيث تمّ تسليم إسرائيل غوّاصات وسُفن حربية، مُوّلَ قدرٌ كبيرٌ منها بأموالَ ألمانية[2].

وفي إطار معاهدة اتفاقية أوسلو لم تتطوّر الأمور إلى أكثر من القبول بالحكم الذّاتي، مردّ ذلك إلى رفض الصهاينة قيام دولة فلسطينية مستقلّة، تحت ظرف مُسمّى الإرهاب الفلسطيني، حسب الادعاء الصهيوني، وهو ما يُفهم منه سبب استمرار الدعم الغربي اللاّمشروط للحركة الصهيونية، والتغطية عليها للمضي قُدما في تنفيذ سياستها الاستيطانية وتغيير الواقع الفلسطيني.

---

[1]- عبد الله محمد الحمارنه: اللوبي الصهيوني وحشد الدعم من أجل الاستيطان، مقال، الجزيرة، 2018/9/16

[2]- كرواترو يوسف: "التنديد الغربي بالاستيطان الإسرائيلي كلام أجوف"، **سياسة واقتصاد**، 2017/1/7م.

استنتاج:

بعد عام 1967م، بدأت هجمة استيطانية واسعة على الأراضي الفلسطينية، بُني خلالها العديد من المستوطنات، ويُذكر أَنّ الكيان الصهيوني يفرّق بين المستوطنات التي حصلت على تصريح أو اعتراف من الحكومة، وبين البؤرة الاستيطانية التي هي نواة استيطانية لا تعترف بها الحكومة كمستوطنة قانونية لاعتبارات مختلفة؛ ولذلك يأمر القانون الإسرائيلي الجيش بإخلاء أجزاء منها أو كلّها، ولكنّها في الغالب تصبح مستوطنة قانونية من وجهة النظر الإسرائيلية، وتحصل على كل ما يلزمها من دعم حكومي مادي ومعنوي[1]، وفي العقد الأول للاحتلال، عملت حكومات حزب العمل بموجب "خطة ألون"، التي توصي ببناء مستوطنات في مناطق ذات "أهمية أمنية" والتي فيها كثافة سكانية فلسطينية منخفضة، مثل غور الأردن، أجزاء من جبال الخليل، القدس وضواحيها، ومع وصول حزب (الليكود) للحكم في عام 1977م، بدأت الحكومة ببناء مستوطنات في جميع انحاء الضفة الغربية، خاصة في المناطق التي يتركّز فيها الفلسطينيون، على قمم الجبال وفي المناطق الواقعة غربي خط رام الله- نابلس، ونبعت هذه السياسة من دوافع أمنية وإيديولوجية معاً.

- لقد اتسم الاستيطان بشكل عام في جميع مراحله، وبغض النظر عن الحزب الحاكم في إسرائيل بسمات رئيسة، منها أنّه لم يكن هناك تناقض في الرؤى في أهمية الاستيطان بين الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فهناك توافق يخدم الرؤيا الشاملة لمعني قَضْمُ الأراضي والاستيلاء عليها، والسمة الأساسية الأخرى وهي التكاملية، بمعنى أنَّ أي مستوطنة أو نشاط استيطاني يُعَبّر عن مسار تكاملي مع بعضه البعض، ومرحلة مكمّلة لمراحل الاستيطان اليهودي في فلسطين التي مازالت قائمة إلى يومنا هذا.

- تقضي جميع المشاريع والتصورات الصهيونية بالإبقاء على هذه الكتل الاستيطانية جزئيا أو كليا، في محاولة للوصول لانتزاع اعتراف الفلسطيني بهذا الواقع، والذي يعدّ إنْ حَصَلَ في النهاية إنجازًا باهرا، ويصبح بذلك الغير الشرعي شرعيّ، وتتحقق النبوءة الخلاصية بأرض إسرائيل المدعومة من قبل الصهاينة العلمانيين، (حسب الادّعاء الصهيوني).

[1]- معا: تقرير، كل ما لا تعرفه عن البؤرة الاستيطانية "عمونا". بيت لحم، فلسطين. انظر:
https://www.maannews.net/Content.aspx?id=877778 2018/26/06. تاريخ الاطلاع، 5اكتوبر2019، الساعة، 00:33

– وتجدر الإشارة إلى أنّ سلطات الحكم الإسرائيلي قامت بتطبيق معظم القوانين الاسرائيلية على المستوطنات والمستوطنين، ولهذا ضّمتهُما عملياً لدولة الكيان الغاصب، هذا على الرغم من أنّ الضفة الغربية، رسمياً ليست جزءاً من اسرائيل والقانون الساري فيها هو القانون الأردني

ونتيجة هذا الضمّ نشأت في الأراضي المحتلّة سياسة الفصل المبني على التمييز، كما اكتسبت هذه السياسة وضعاً قانونياً، وفي هذا الإطارُ وجد جهازان قضائيان منفصلان في نفس المنطقة تحدّد بموجبهما حقوق الفرد حسب انتمائه القومي[1].

– الملاحظ أنّ كافة القرارات المذكورة والتي صدرت عن السلطات الصهيونية فيما بعد، قد عبّرت عن نزعة الفكر الاجتماعي الصهيوني لإضفاء الصبغة الشرعية على الاحتلال الذي سيطر على الأرض الفلسطينية بفعل القوة، وذهبت القوانين الصهيونية إلى أبعد من ذلك، حين اعتبرت أصحاب الأملاك من العرب الذين أُجبروا على الابتعاد عنها من الغائبين حتى لو سكنوا في مناطق أخرى من الجزء المحتل عام 1948م.

– إنّ الاستيطان بكافة أشكاله التي مارسها الصهاينة يوضح أنَّ ما خطّط له الصهاينة كان يقوم منذ البداية على أساس تصوّر شامل متكامل مبني على مبدأ أنّ الاستيطان يخدم مستقبل دولة إسرائيل وليس العكس، باعتبار أنّ ما هو موجود على الأرض من الصعب تغييرُه، حيث يزداد في كل سنة حِدّة وخطورةً، ويتّسع التهامه للأراضي الفلسطينية، ليعمل من أجل القضاء على التواجد الفلسطيني، وطرد السكان العرب من أرضهم واستيطانها، فقد شكّل الاستيلاء على الأرض وبناء المستوطنات وتوطين الشعب اليهودي عليها حجر الزاوية في الاستراتيجية الصهيونية، فالأرض الخالية من العرب هي المجال الحيوي الذي يمكّن إسرائيل من إقامة دولة يهودية تقوم على خدمة المشروع الصهيوني، حيث تُثبّت أركان الدولة بتحويلها إلى دولة ذات وجود رغم عدم وجود حدود واضحة لهذه الكيان، أَيْ أنّه كَيَان فاقِد لأهمّ مقوّمات الدولة ألا وهي الحُدود المعلومة، والهدف من ذلك استكمال المشروع الاستيطاني التوسّعي، وعلى هذا الأساس بدأت هذه الدولة بسنّ القوانين، والقيام بالخطوات اللازمة للتمكين لمشروعها الاستيطاني لصالح بناء دولتها، وبالمقابل تجزئة الأراضي الفلسطينية إلى قِطع مبعثرة.

[1] – للوصول في النهاية إلى التمييز بين المستوطن والفلسطيني الآخر وتصويره كعنصر غريب يمكن التعايش معه في مرحلة لاحقة، إذا رضي بهذا الواقع الجديد المفروض، حسب تلك القوانين.

– أدرك قادة الصهاينة أنهم قد يلجؤون عند توقيع اتفاقية سلام مع الفلسطينيين إلى وقف أو تجميد عمليات الاستيطان، ولذلك زادت نَسَق الاستيطان، وعند دراسة الاستيطان في الفترة التي سبقت أوسلو، يمكن القول أنّ هذه المرحلة كانت أكثر الفترات التي شهدت فيها الضفة الغربية زيادة في أعداد المستوطنات والمستوطنين، خاصة تلك المستوطنات التي أُقيمت في عهد حكومات حزب الليكود والتي شكلت ما نسبته 62.8 % من نسبة المستوطنات الموجودة في تلك الفترة.

– بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، تسارعت حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، واستمرت أعمال تسمين المستوطنات توسيعها وصولاً إلى إقامة جدار الفصل العنصري، الذي سيطر من خلاله الصهاينة على أكثر من ثلث مساحة الضفة الغربية.

– إنّ ما شجّع الصهاينة على التمادي في سياسة الاحتلال والاستيطان والعدوان المتكرر هو الدّعم الغربي ممثلا في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، إلى جانب المؤسسات الدولية التي تحابي الكيان الصهيوني وتلقي باللّوم في الوقت نفسه على المقاومة لإطلاق صواريخ متوسّطة المدى، ردّا على الاغتيالات، وقصف المدنيين الأبرياء، مثلما يَرِدُ في بيانات الاتحاد الأوروبي والخارجية الأمريكية، في مناسبات عدّة، وزادها تحيّزا مواقف الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي لم تتجاوز التنديد والاستنكار القلق الخجول على الدوام.

–سعى الاحتلال في مشروعه الاستيطاني إلى تكريس مبدأ الإحلال(التّغيير عُنْوَةً)، في عملية التوسّع الاستيطاني، إذّ أنّه أراد جعل المستوطنات التي تقامُ مركزا صناعيّا وتجاريّا يحظى بالعديد من الامتيازات، بحيث يحقق هدفين، الأوّل: إيجاد ثقل لهذه المستوطنات تجاريا وصناعيا، والثاني: سحب أكبر عدد من المستوطنين للعيش في هذه المستوطنات نظرا لحجم الامتيازات التي تُقدّم للمستوطنين القادمين للعيش في هذه المستوطنات، وهو الأمر الذي يفسّر حالة الزيادة السكانية الكبيرة في أعداد المستوطنين، وهما سببان مرتبطان ببعضهما بشكل وثيق، فقد حقّقا بدايةً البناء التنموي في المجالات الصناعية والتجارية في المستوطنات واستجلبا بسببهما المستوطنين وبالتالي تزايد عددهم بشكل كبير.

– يمكن القول أنّ الجهد الكبير الذي استثمرته الصهاينة في "مشروع الاستيطان"، سواء أكان جهدًا ماليًا أمْ قضائيًا أمْ إداريّا، حَوّل المستوطنات إلى جيوب مدنية في مناطق وأراضي خاضعة للحكم العسكري، وحوّلت المستوطنين إلى ذوي مكانة مفضّلة، وتحوّل الخط الأخضر في السنوات الأخيرة، ولا سيّما بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومن وجهة نظر صهيونية إلى خط فصل بين دولتين: دولة في حدود الـ 48، ودولة رفاهية في بلاد المستوطنين.

وفي الأعوام الأخيرة، لا يكاد يمرّ شهر من دون صدور قرار أو لوائح تخصّ رفع الضرائب وتقليص الميزانيات المخصّصة للمجالات الخدماتية والاجتماعية في أراضي 48، وإلى جانبه بالمقابل خبر أو تسريب عن تخصيص ميزانيات وهِبات جديدة أو استثمار في المستوطنات الصهيونية، وتضاعفت الميزانيات المخصصة للمستوطنات بهدوء ومن دون إثارة ضجة أو حتى إعلان ذلك.

وفي ختام هذا الفصل نصل إلى أنّ مرحلة ما بعد أوسلو اتّسمتْ ظاهريا بالتقليل من إقامة المستوطنات غير أنّ الاحتلال في واقع الأمر اعتمد نهجاً جديداً عن طريق إضافة مراكز استيطانية في الخفاء، وغضّ الطرف عن البؤر الاستيطانية التي تظهر هنا وهناك على طول الأراضي الفلسطينية المغتصبة من أصحابها الأصليين.

الفصل الثاني:

آثار الاستيطان على المجتمع الفلسطيني

أولا: على المستوى الاقتصادي

ثانيا: على المستوى الأمني والسياسي

ثالثا: على المستوى الاجتماعي

رابعا: الآثار على المقدّسات المسيحيّة والاسلامية.

توطئة:

مكّنت عمليات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، من إقامة العديد من المستوطنات المنتشرة في أغلب المدن الفلسطينية، ضمن سياسة ومخططات مدروسة بدقّة، على مراحل زمنية متتابعة للوصول إلى تحقيق الأهداف التي سطّرتها الحركة الصهيونية عند احتلالها أرض فلسطين.

هذا الواقع الاستيطاني الذي فُرض على الفلسطينيين منذ الأيام الأولى للاحتلال وحتى مطلع القرن 21، أفرز جملة من الآثار والانعكاسات التي ألقت بضلالها على الحياة اليومية للفلسطينيين، ومسّت أغلب مجالات الحياة، حيث برزت المستوطنات والبؤر الاستيطانية وانتشرت على تخوم المدن الفلسطينية، وبُنيت على أراضي مغتصبة من أصحابها، الذين لم يتقبّلوا هذا الواقع المفروض عليهم.

وامتدّت الآثار والتأثيرات التي خلّفتها هذه المستوطنات والبؤر الاستيطانية حول المدن الفلسطينية، لتشمل قطاعات حيوية ومهمّة للشعب الفلسطيني، مثل التجارة والزراعة، وجانب الأمن، بل أثّرت في الحياة الاجتماعية والثقافية والتعليمية.

وسنعرضُ في هذا الفصل جُملة هذه الآثار بشيء من التفصيل والتحليل، لتجلّية بعض الحقائق التاريخية الهامة، وسرد أهم ما وقع من انعكاسات جرّاء تنفيذ الصهاينة لمخطّطاتهم الاستيطانية في فلسطين المحتلّة.

أولا– على المستوى الاقتصادي:

إنّ ما نتج عن الاستيطان من قيود فرضها الاحتلال بحجّة الحفاظ على أمن المستوطنات، هو في الحقيقة إلا أداة من الأدوات التي استعملها بهدف السيطرة السياسية والجغرافية والاقتصادية على الموارد الفلسطينية، وبواسطتها انتقل من مفاهيم الاحتلال العسكري إلى مفاهيم الاستعمار والاستيطان والممارسات القمعية الموجهة ضد الفلسطينيين بهدف اقتلاعهم من موطنهم وأرضهم.

وأوّل ما نلمسه من تلك الآثار على المواطنين في فلسطين هو الاستيلاء على أراضيهم ومصادرتها لإقامة المستوطنات عليها، وما ترتّب عن ذلك من تقليص المساحات الممنوحة للعرب من أجل حرية الحركة والنمو السكاني فيها[1]، واستغلالها في عدّة أنشطة، مثل إقامة المصانع اليهودية في تلك المستوطنات المعتمدة على الأيدي العربية وعدم السماح ببناء مصانع في التجمعات السكانية العربية[2].

---

[1]– إبراهيم الدقاق: **القدس المدينة والمعاش**، مؤسسة الأبحاث العربية، عمان، الأردن، 1993م، ص 214.

[2]– محمد أمير قيطة: **المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، دار المنارة، غزة، فلسطين،2008م، ص 289.

لم يَكْتَفِ الصّهاينة بضرب الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع من خلال العراقيل التي أوجدوها، بل لجأوا إلى تدميره أيضًا من خلال ممارسات الاستيطان المتتالية وما نتج عنها من آثار سلبية لحقت بمرتكزات التنمية الاقتصادية الفلسطينية والتي تمثلت في الآتي:

-لقد سبق الاحتلال إقامة المستوطنات، حيث أعدّ العدّة منذ يومه الأول للاستيلاء على موارد الفلسطينيين، وقام بضمّ القدس الشرقية تحت مسمى توحيد القدس، وأقام المستوطنات في غور الأردن[1] وشمالي البحر الميت، ضمن خطة مبيّتة تهدف إلى مصادرة الموارد المائية، والمعدنية والسياحية، بذرائع مختلفة، تارة من منطلقات الحفاظ على أمن الدولة وتارة من منطلقات دينية صهيونية.

ونظرة سريعة لمساحة المناطق الفلسطينية عام 1967م، تُظهر أن مساحة الضفة الغربية 5860كم مربع ومساحة قطاع غزة 363كم مربع[2]، وقسمت أراضي الضفة الغربية إلى ثلاث فئات منذ توقيع الاتفاقية المرحلية بين منظمة التحرير والكيان الصهيوني، المنطقة (أ) وتضم 18% من أراضي الضفة وتشمل جميع المدن الفلسطينية، المنطقة **ب** وتضم 22% من أراضي الضفة وتشمل المناطق القروية الكبيرة وقد حافظ بها الكيان الصهيوني على السيطرة الأمنية ونقلت الصلاحيات المدنية إلى السلطة الفلسطينية، وما يميز هاتين المنطقتين أنهما مقسمتان إلى 165 منطقة فرعية يقطنها أكثر من 2.3 مليون نسمة، وَلَا يوجد تواصل جغرافي بين هذه المناطق الفرعية وهي محاطة بمنطقة **ج**، التي شملت حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية، حافظ فيها الصهاينة على سيطرة شبه تامة، شملت كامل الصلاحيات الأمنية والصلاحيات العسكرية، وتُرِكت للسلطة الفلسطينية مسؤولية توفير الخدمات التربوية والصحية للسكان الفلسطينيين فقط، وتمتاز المنطقة ج بالتواصل الجغرافي، وتشمل هذه المنطقة السفوح الشرقية لأعالي الجبال في الضفة وحتى نهر الأردن إلى جانب الأراضي الواسعة الواقعة في مركز الضفة وفي جزئها الغربي، ويقدر عدد السكان في المنطقة ج: 180.000نسمة، تقع في هذه المنطقة جميع المستوطنات وتمتدّ هذه المساحات على قرابة 2 مليون دونم، أي 63% من المنطقة ج، وفي غور الأردن يقتسم مجلسان المساحات المعدّةُ لمخطّطات

---

[1]- غور الأردن: هو سهل منخفض يقع في القسم الجنوبي من شرق المتوسط، ويرتبط تعريفه بنهر الأردن الممتد من بحيرة طبريا، منحدراً حتى أخفضِ نقطةٍ على سطح اليابسة عند شاطئ البحر الميت بحدود 410 أمتار عن مستوى سطح البحر. =ويقسم غور الأردن إلى مناطق كثيرة، منها الأغوار الشمالية والأغوار الوسطى. انظر: خير الدين الجابري، /https://arabicpost.net، تاريخ الاطلاع: 2سبتمبر 2020م، الساعة 21:20

[2]- عاص أطرش: **الاستيطان، آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني**، المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية، مدار،، رام الله، فلسطين، 2014م، ص 15.

الاستيطان وهما المجلسان الإقليميان: المجلس الإقليمي لغور الأردن والمجلس الإقليمي "مجيلوت"، ومما يميز هذه الأراضي أنّها مسجّلة كأراضي دولة منذ أَنْ كانت تحت سيطرة الأردن، والقسم الثاني كأملاك غائبين، وبهذا سيطر الصهاينة على هذه الأراضي وضمّوها للمستوطنات، إضافة لأراضي الوقف الإسلامي وأراض ذات ملكية خاصة لمواطنين، سُلبت جميعها وأُلحِقَت للمستوطنات[1].

أ- التأثير على القطاع الصناعي:

تأثّرت الصناعة الفلسطينية من الاستيطان ويتضح ذلك من خلال الممارسات الآتية:

* تشجيع الصناعات داخل المستوطنات من خلال الإعفاءات الضريبية المقدمة للمستوطنين، وتسهيلات القروض المقدمة للمستوطنين لإقامة المصانع داخل المستوطنات في الضفة الغربية، وبالتالي ربط اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي وذلك لضمان تبعيته لها[2].

* نقل الكثير من المصانع إلى داخل مستوطنات الضفة الغربية، مثل مستوطنة قرنيه شمرون، ومستوطنة مشور أدوميم، مستغلة بذلك تدني أجور اليد العاملة الفلسطينية، مما يجعل من منتجاتها أقل تكلفة مقارنة مع المنتجات الفلسطينية، وبالتالي سهُل رواجها في الأسواق وهذا أثّر على الصناعات الفلسطينية.

* فرض الصهاينة ضرائب باهظة على الصناعيّين الفلسطينيين الذين يسكنون داخل بلدية القدس، بالمقارنة مع الإعفاءات التي يحصل عليها المستوطنون، و رفع تكاليف الانتاج داخل حدود البلدية، مما جعل محدودي الدخل من الفلسطينيين يهاجرون خارج حدود البلدية، وبالتالي خلوّ الجو للمستوطنين للاستيلاء على الأراضي[3].

وشكّلت المنتجات المصنّعة في المستوطنات منافساً للصناعات والمنتجات الفلسطينية الضعيفة والقليلة أصلا، مما الحق بها أضرارًا وخسائر فادحة، وأغلقت الكثير من المصانع الفلسطينية في الضفة الغربية، نتيجة إغراق الأسواق بمنتجات مصانع المستوطنات، وبالتالي تحوّل عمال تلك المصانع إلى

---

[1]- عاص أطرش: مرجع سابق، ص 16.

[2]- بلال محمد صالح إبراهيم: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2010م، ص 134.

[3] -أبو محسن، وليد، مقالة بعنوان، "الاستيطان في القدس، "إسرائيل" تسعى لاستكمال مخططها الاستيطاني الهادف للسيطرة الكاملة على مدينة القدس، انظر الرابط: http://www.drdcha.com/vb/showthread.php?t=66922

عاطلين عن العمل، وذهب قسم آخر للعمل داخل المستوطنات، مما ساعد على تدمير الاقتصاد الفلسطيني لصالح الاقتصاد الاستيطاني المدعّم[1].

كما كان للحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة والسواتر[2] الترابية والاغلاقات في الانتفاضة الفلسطينية الثانية تأثيرٌ سلبيٌ واضحٌ على الحركة التجارية والأيدي العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث أدى الإغلاق إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 60% من الأيدي العاملة، وبالتالي ازدادت نسبة الفقر بين الفلسطينيين في الضفة الغربية، كما تسببت في تقطيع أوصال الضفة الغربية، وإعاقة التواصل الاجتماعي بكل أشكاله [3].

وتستفيد الصّناعة في المستوطنات من التسهيلات الضريبية، ومجموعة من الحوافز، مما جعلها تنافس المنتجات الفلسطينية، فهي لا تخضع للجمارك بصفتها منتوجات إسرائيلية محليّة، وغياب التصريح بأرقام الأعمال، فمثلًا : قطاع الصناعة التعدينية لا تتوفر عنه أيْ معلومات واضحة، بخلاف المنطقة (ج)، فلقد أشارت دراسة وزارة الاقتصاد، وبناءً على معلومات من الإدارة المدنية فإنّ حجم الإنتاج الصهيوني فيها يبلغ 12 مليون طن سنويا، مما شكّل خسارة فادحة للاقتصاد الفلسطيني بلغت قيمتها 575 مليون دولار سنويا[4].

وتأثّرت الصناعة الفلسطينية في المستوطنات، بالصناعة الصهيونية، لأنها لا تتمتّع بنفس الميزات، فصناعة المستوطنات في الضفة الغربية تعطى لها جملة من الإعفاءات، وتحظى بدعم مالي من الحكومات المتعاقبة، مع تنزيل في أسعار المواد الأولية مما جعلها في وضع مريح، في حين الصناعة الفلسطينية تراوح مكانها، فهي تابعة للصناعة الصهيونية[5].

وتسبّب المستوطنات خسارة بقيمة 212.7 مليون دولار سنويا، إضافة لذلك فإنّ المستوطنات المحاذية للخط الأخضر شكّلت عاملَ جذبٍ للمستثمرين في إقامة صناعة محلية مع عائد استثماري مقارنة بالمناطق الداخلية الفلسطينية، بسبب القرب الجغرافي من الأسواق، وتجدر الإشارة أنّ صناعات البحر الميت لا ينتفع بها الفلسطينيون، وهذا راجع للاحتلال وبناء المستوطنات في منطقة شمالي البحر الميت، حيث عمل الصهاينة منذ بداية الاحتلال، للسيطرة على هذه المنطقة المهمة، ومن ثمّ شُرَعَ في

[1]- بلال محمد صالح إبراهيم: مرجع سابق، ص 135.

[2]- ربما المقصود: جمع ساتر، حاجز، وهكذا كُتِبت في المرجع.

[3]- بلال محمد صالح إبراهيم: المرجع نفسه: ص 137.

[4]- أطرش عاص: مرجع سابق، ص 29.

[5]- محمود صلاح حسن: مرجع سابق، ص 144.

إقامة بعض المستوطنات بهدف واضح وهو: استغلال خيرات هذه المنطقة من كافة الجوانب، وليس فقط صناعيا...[1].

وطبّق الاحتلال عدة خِطط لتهميش الصناعة المحلية للفلسطينيين، وحاربها في عدة مواطن وحدّ من نموها وتطورها وعرقل نشاط المناطق الصناعية، عن طريق فرض القيود على استيراد المواد الأوليّة، وفرض الضرائب المرتفعة وتعقيد الجمركة، وخلق الصعوبات للحصول على رخص الصناعات الصغيرة[2].

ولهذا افتقر القطاع الصناعي في فلسطين إلى أدنى مُقوّمات الإقلاع الحقيقي في ظلّ الهيمنة الاستيطانية الشرسة، فلا وجود للتصدير إلى الأسواق الخارجية، بسبب تحكم الصهاينة في المعابر والحدود، كما أثّرت سياسة الغلق الدائم والمتكرّر على حركية الإنتاج الصناعي الفلسطيني، وضعُفتْ القدرة الشرائية في الأسواق، مما ضاعف من المخاطر الاستثمارية في مجال الصناعة، وأدّى إلى إعراض الصناعيّين عن الاستثمار في مناطق الضفة والقطاع[3].

ب- التأثير على القطاع الزراعي:

كانت الأرض مركزا للصراع بين الفلسطينيين والصهاينة، لذلك عمدوا إلى مصادرة أوسع مساحات ممكنة من الأرض الفلسطينية وبالأخص ذات الطابع الزراعي، حيث أنّ الأرض هي مصدر الثروة الفلسطينية، وأدرك الاحتلال أنَّ أيّ تنمية على الأرض الفلسطينية تزيد من صمود الشعب الفلسطيني على أرضه وتدفعه إلى المقاومة، ولهذا كانت الخطوة الأولى للاحتلال هي استهداف الأرض الفلسطينية، وخاصة الأرض التي يعتمد عليها الفلسطينيون في موارد معيشتهم، فاستولت الحكومات الصهيونية عليها وجعلتها مكانا للمستوطنين الذين ازداد عددهم في العقود التي تلت الاحتلال.

فالاحتياجات المتجدّدة للاستيطان لا تنتهي عند حد معيّن، فهي تزيد سنويًا من مساحة الأرض التي يُقيم عليها المستوطنين، وذلك بهدف تحقيق الرفاه الشخصي لهم، فبدلًا من ثلاثين مترًا مربعا للفرد الواحد زاد الصهاينة المساحة لتصل أكثر من 40 مترًا مربعا، وبالتالي فإنّ هذه الأعداد المتزايدة للمستوطنين تحتاج إلى مساحات إضافية من الأرض لإقامة الحدائق والمتنزهات العامة والنوادي، والمشافي والمرافق الأخرى، وهذا أيضًا سيكون على حساب الأرض الفلسطينية والمواطن الفلسطيني[4].

---

[1]- أطرش عاص: مرجع سابق، ص ص 30- 31.

[2]- محمود صلاح حسن: مرجع سابق، ص 144.

[3]- محمد اشتيه: **الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية**، بكدار، ط2 القدس، فلسطين، 2003م، ص 61.

[4]- تقرير الأمم المتحدة، "الحواجز العسكرية الإسرائيلية ستُحوّل الضفة الغربية إلى مناطق منعزلة" مرجع سابق.

-تعتبر الزراعة من المهن النَبيلة لدى الفلسطينيين منذ عصور قديمة، ونتيجة استيلاء المستوطنات على مساحات واسعة من الأرض، فقد تأثّر السكان كثيرا بهاته الوضعية التي فرضها الواقع الاستيطاني، وامتدّ ذلك الأثر السلبي إلى الزراعة الفلسطينية، ولم يكن ضياع الأراضي التي استولى عليها المستوطنون هو العامل الوحيد الذي أضعف الزراعة الفلسطينية، بل إنّ فرض الصهاينة للحجج الأمنية على الفلسطينيين، وعدم السماح لهم بالوصول إلى تلك الأراضي القريبة من المستوطنات، ساعد المستوطنون في كثير من المناطق الزراعية إلى جني المحاصيل الفلسطينية تارة، وإلى إتلافها وإحراقها تارة أخرى، وكلّ هذا حدث بقرارات سياسية وبحماية من الجيش الصهيوني.

كما أنّ العراقيل والقيود الواردة على الحركة والتنقّل والعقبات الصهيونية تسبّبت في الحدّ من القدرة على تسخير الإمكانيات الزراعية الكبيرة التي تزخر بها الأراضي الفلسطينية واستغلالها، وهو ما أدّى إلى تحوّل الاستثمار والاهتمام من الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تحوّل الكثير من العمال الزراعيين إلى العمل في القطاعات الأخرى أو في سوق العمل الصهيونية، فقد لعب القطاع الزراعي دورا رئيسياً في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني عبر فترات زمنية طويلة، حيث كان القطاع الحيوي الذي ساهم في توفير الغذاء للشعب الفلسطيني، واستيعاب جزء كبير من العاملين[1].

ومن آثار الاستيطان على القطاع الزراعي الفلسطيني ما وقع على الأشجار، خصوصا أنّ معظم الأشجار التي تمّ اقتلاعها هي أشجار الزيتون، التي شكّلت مصدر دخل أساسي للعائلة الفلسطينية، إضافة لمكانة هذه الشجرة لدى الفرد الفلسطيني، كما لم تقتصر الآثار الناجمة عن مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار المثمرة على قطاع الزراعة والمزارعين فحسب، وإنّما ترتّب على ذلك أضرارا بيئية خطيرة كارتفاع نسبة التلوّث في الهواء وانجراف التربة، حيث كان للأشجار دورا كبيرا في الحفاظ على البيئة والتوازن الطبيعي في المنطقة المحيطة بها[2].

وكمثال: ما وقع في منطقة الخليل، فقد تمّ إقامة المستوطنات على الأراضي الزراعية، مما قلّل من مساحتها، وحرم كثير من العائلات الفلسطينية من مصدر رزقها، وعمد المستوطنون إلى إتلاف المحاصيل الزراعية الفلسطينية هناك، ومن أمثلة ذلك ما قام به مستوطنو "كرمي تسور" على أراضي بلدتي "حلحول" و"بيت أمر" شمالي مدينة الخليل، برشّ كُروم العنب بالمواد السّامة...، وذلك في مناطق الكامب ووادي الذروة، ووادي المطي، إذ تم إتلاف حوالي 32 ألف شجرة عنب ملك لـ

[1]- وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، القطاع الزراعي في فلسطين بعد عام 1991م، الرابط الإلكتروني:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2510

[2]- أحمد عائشة: مرجع سابق، ص 24.

138 مواطن من بلدتي حلحول وبيت أمر، وذلك بهدف ضرب القطاع الزراعي في المنطقة وخاصة زراعة العنب[1].

إضافة إلى ذلك استولى المستوطنون على الأراضي الزراعية، مثل ما قام به مستوطنو حاجاي جنوب الخليل عام 1999م باستيلائهم على 100دونم من الأراضي العربية المجاورة للمستوطنة، وقاموا بزراعتها بالأشجار والحبوب ومنعوا أصحابها من الاقتراب منها[2].

وتنوّعت طرق الصهاينة في الاعتداء على محاصيل الفلاحين الفلسطينيين، فقد قام مستوطنو ماعون قرب "يطا" بسكب ماء النّار على جذور الأشجار في منطقة الخروبة القريبة من هذه المستوطنة، وتمّ اقتلاع عدد كبير من أشجار الزيتون العائدة للمواطن موسى خليل ربعي من بلدة يطا جنوب الخليل[3].

ولا ننسى في هذا المجال سياسة قلع الأشجار التي بدأت مباشرة بعد عام احتلال فلسطين، فقد اقْتُلِعَ حوالي نصف مليون شجرة فلسطينية وشكّلت شجرة الزيتون ما نسبته 70% من الأشجار المقتلعةُ، وأدّى ذلك إلى خسائر مادية على الزراعة، و قام سكان المستوطنات بتهريب المبيدات السّامة والممنوعة دولياً إلى التجار العرب دون رقابة، وانعكس ذلك على جودة المحصول وصحّة المواطن الفلسطيني [4].

ملاحظة:

من الأساليب التي اسُتخدمت لإضعاف الزراعة في الضفة الغربية، هي إغراق الأسواق الفلسطينية بمنتوجات المستوطنات، مما جعل المزارع الفلسطيني يُصاب بالإحباط، إذْ أَنَّ تكاليف الزراعة لا تغطيها عائدات الإنتاج، ما أدّى به للإقلاع عن العمل في الأرض وتحوّلها إلى أرض بُور، وبالتالي كانت عرضة للمصادرة من قبل الاحتلال وتحويلها إلى المستوطنات[5].

---

[1]- حسين إبراهيم: **الوجه الآخر للاحتلال، ممارسات المستوطنين خلال العامين الأولى للانتفاضة**، دار العودة للدراسات والنشر، ط1، القدس، فلسطين، 1990م، ص 47.

[2]- صحيفة الأيام: 1997/12/28.

[3]- محمود صلاح حسن: الاستيطان الصهيوني في الخليل، 1967م/2000م، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2005م، ص 140.

[4]- خليل التفكجي: مرجع سابق، ص6.

[5] - وهذا الأمر مقصود ومُخطّطٌ له من طرف الصهاينة، فالهدف إرغامُ الفلاح الفلسطيني على هجرة أرضه كُرهاً والبحث عن أيّ عمل لتحصيل لقمة عيشه، وهو ما معناهُ خُلُوّ الأرض للصهاينة.

1- السياسة الاستيطانية وانعكاساتها على المياه الفلسطينية:

وبحديثنا عن الزراعة الفلسطينية وتأثرها كثيرا بالسياسة الاستيطانية الصهيونية، لا يمكننا إغفال عنصر هام جدا في ميدان زراعة الأرض والذي شكّل حلقة جوهرية في جميع مراحل الصراع الصهيوني الإسلامي على أرض فلسطين، ألا وهو عنصر الماء الضروري للزراعة.

تُعتبر المياه عصب الحياة عموما، وفيما يخص الزراعة الفلسطينية فالمياه هي روحها، والضفة الغربية غنية جدًا بالمياه خاصَّة المياه الجوفية[1]، لذلك تنتشر الآبار الارتوازية في الضفة الغربية، إلا أنّ هذه الآبار تسيطر على غالبيتها سلطة المياه الصهيونية، وتتحكم فيها، بحيث تزود المستوطنات بالجزء الأكبر منها وذلك لتشجيع إقبال المستوطنين على الاستيطان في الضفة الغربية، إذْ أنّ عدم توفير المياه بما يتناسب ومستوى الرفاه الذي وُعد به المستوطنون القادمون من الخارج سيشكّل عائقًا أمام قبولهم للسكن في الضفة الغربية[2]، وهو ما معناه نقص عدد اليهود المستوطنين، لأنّ توفير المياه من أهم أسس نظرية الأمن الصهيونية.

لقد أُقيمت معظم المستوطنات على خزانات المياه الجوفية في الضفة الغربية، بحيث هيمن الاستيطان على 80 % من المياه الجوفية الفلسطينية، وهذا ألحقَ ضرراً بمخزون المياه الجوفية أوّلاً، ثم أدّى إلى حرمان القرى والمدن الفلسطينية من مخزون المياه ثانياً، ممّا أثّر سلبًا على الحياة العامة الفلسطينية وبالذات في المجال الزراعي، كما أنّ ازدياد أعداد المستوطنين في المستوطنات الصهيونية يقتضي ازدياد أعداد الآبار الارتوازية، مما جعل نصيب الآبار الارتوازية للفلسطينيين ضعيفاً، وهذا يعود إلى عمق الآبار الارتوازية لصالح المستوطنين مقارنة مع الآبار الفلسطينية المحدودة، وبالتالي يكون

---

[1] - المياه الجوفية هي المورد الرئيسي للمياه في فلسطين، فعلى الرغم من أن الأمطار هي المصدر الأول للمياه، إلا أن معدلات سقوط الأمطار في فصل الشتاء تتذبذب من سنة إلى أخرى، كما أن قلة الشهور الماطرة يجعل من المياه الجوفية المورد الرئيسي للمياه، والمقصود بالمياه الجوفية؛ مياه الأمطار المتسربة إلى باطن الأرض عبر التكوينات الجيولوجية القابلة للنفاذ، ويستغلّ الإنسان هذه المياه، إما عن طريق الآبار الارتوازية، أو عن طريق الينابيع التي تنبثق من باطن الأرض. وتقدر نسبة مياه الأمطار المتسربة إلى باطن الأرض بحوالي 48-49% من كمية الأمطار الساقطة على فلسطين. كما قدرت كمية المياه العذبة الصالحة للاستعمال والقابلة للتجديد بنحو 950-1000 مليون متر مكعب، وهذا يعادل ما بين 55-57% من إجمالي كمية المياه العذبة المتوفرة في فلسطين، تقسم أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية إلى ثلاثة أحواض رئيسية وهي:- الحوض الشرقي، الحوض الغربي، والأحواض الشمالية – الشرقية (حوض نابلس وجنين). انظر: مصادر المياه، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2227

[2]- **الحملة الشعبية لمقاومة الجدار العنصري**، "وقائع الورشة المركزية للجان الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل. العنصري"، القدس، مركز العمل التنموي، معا، (2006 م)، ص 101.

تدفّق المياه باتجاه الآبار الإسرائيلية أكثر، مما أدّى إلى تجفيف بعض الآبار التي يستخدمها الفلسطينيون سواء للزراعة أو للاستعمالات المنزلية[1].

والجدير بالذكر أنّ هناك استخداما مفرطا للمياه من قبل المستوطنين، حيث أنّ ما يستهلكه المستوطن يساوي ثلاثة أضعاف ما يستهلكه الفرد الفلسطيني، ويظهر ذلك من خلال انتشار مظاهر الخضرة والأشجار والحدائق في المستوطنات الصهيونية، ونجاح المحاصيل الزراعية فيها، مقابل ضعف المحاصيل الزراعية في المناطق الفلسطينية.

لقد تمتّعت المستوطنات المزروعة في أراضي الضفة الغربية بشكل كبير بوفرة المياه، فلا تكاد توجد مستوطنة في الضفة الغربية إلّا وتصلها المياه، في حين أنّ الغالبية العظمى من قرى الضفة الغربية لا توجد فيها شبكات مياه منزلية، وذلك بسبب القيود المفروضة على وصول المياه لتلك القرى، وذلك بحجّة أَنّ وصول المياه لهذه القرى سيؤثّر سلبًا على نسبة المياه التي تصل إلى المستوطنات[2].

لقد قدرت اتفاقيات أوسلو كمية المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة ب 734مليون متر مكعّب يستغلّ الفلسطينيون ما نسبته 32 % منها، فيما يستغل "الصهاينة" ما نسبته 68%، منها 12% تصل إلى سكّان المستوطنات في الضفة الغربية ويُسحب الباقي إلى داخل الكيان الصهيوني"[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الجدار العازل[4] الصهيوني كان له بالغ الأثر على قيمة المياه الفلسطينية، ويظهر ذلك من خلال تدميره ما يقارب تسعون بئرًا من آبار المياه في الضفة الغربية، كما سيطر الجدار على الحوضين الجوفيين الغربي والشمالي الشرقي واللّذان تقدّر طاقتهما ب 507 مليون م سنويا[5].

فمنذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 م، سيطر الاحتلال على جميع المصادر المائية للشعب الفلسطيني، وحرمه من حقه في الوصول إلى مصادره الطبيعية الرئيسة والاستفادة منها،

---

[1]– أبو عرفة، عبد الرحمن، "الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية"، مرجع سابق، ص 127

[2]– غلمي، محمد عوده، "تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" 1967 م– 1998م " مرجع سابق، ص 253.

[3]– وزارة شؤون البيئة الفلسطينية، "الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية" مرجع سابق.

[4]– الجدار العازل: يحيط بمسافة 45 كم حول القطاع الشمالي للضفة الغربية، ويسير على امتداد السفوح الشرقية بطريقة تسمح لإسرائيل بالسيطرة على غور الأردن، وبذلك يطوق الجدار الضفة الغربية بأكملها من شمال محافظة جنين حتى جنوب محافظة الخليل، كما يطوق الجدار القطاع الشرقي لمدينة القدس ويعزلها عن باقي مناطق الضفة الغربية...انظر: يوسف صبحي، " الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية" **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، ع 1، 2010م، ص ص 351 .352

[5]– الحملة الشعبية لمقاومة الجدار العنصري، "، مرجع سابق، ص 101.

مُنتهكًا بذلك القوانين والأعراف الدولية، وإمعاناً في الاستمرار في السيطرة على الموارد المائية الفلسطينية، أقام الصهاينة العديد من المستوطنات فوق أماكن غنية بالمياه الجوفية أو بالقرب من ينابيع المياه، مع إعطاء الضوء الأخضر للمستوطنين للسيطرة عليها بقوّة السلاح وحرمان أصحاب الأرض الفلسطينيين من الاستفادة منها، وكنتيجة لدراسة مسحية أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2011م، حول عيّنة مكوّنة من 56 من ينابيع المياه في الضفة الغربية، بيّنت أنّ استيلاء جيش الاحتلال ومستوطنيه على الينابيع أسفر عن انكماش المكان (المساحة)، وتقلُّص كميّة المياه المتاحة للفلسطينيين لتحسين واستدامة سُبل معيشتهم، كَما زَعْزعَ وجود المستوطنين المسلّحين قرب الينابيع وفي مُحيطها الأمن المادّي للفلسطينيين في المجتمعات القريبة، وأيضاً نتيجة للاحتكاك المتزايد والتصرّفات العدوانية للمستوطنين، والتي شملت التعدّي والترهيب والاعتداء وسرقة الأملاك الخاصة والبناء دون تراخيص، وتمّ استغلال ينابيع المياه لتعزيز مصالح المستوطنين الاقتصادية والسياسية عبر تطوير بنيتهم التحتية السياحية[1].

وإضْفَاءً للصبغة القانونية الملزمة عَمَدَت سلطات الاحتلال إلى إصدار العديد من الأوامر العسكرية التي نصّتْ في مجملها على تصرّف الصهاينة المطلق في المياه الفلسطينية ومن هذه الأوامر:

- أمر 58 بتاريخ 1967/8/19م ونصّ على أنّه: "يُمنع منعاً باتاً إنشاء أيّ مُنشأة مائية جديدة بدون ترخيص ولِضابِط الميَاه حَقّ رفْض أيّ ترخيص دون إعطاء أيّ أسباب.
- أمر 158 بتاريخ 1967/10/1م والذي يقضي بوضع جميع الآبار والينابيع ومشاريع المياه تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الصهيوني.
- أمر 7/6/ 1997 م نصّ على: " أنّ كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها مجدداً هي ملك لدولة إسرائيل".
- أمر 92 بتاريخ 1997/12/15م ونصّ على: "منح كامل الصلاحية للضابط المعيّن من قِبَل المحاكم الصهيونية للسّيطرة على كافة المسائل المتعلّقة بالمياه[2].

[1]- تقرير المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 37.

[2]- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التأثير الإنساني لاستيلاء المستوطنين الإسرائيليين على مياه الينابيع الفلسطينية، القدس، فلسطين، 2012م.

وتطبيقاً لهذه الأوامر قامت السلطات الصهيونية بمجموعة من الإجراءات والممارسات، منها:

* وضع سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار في الضفة الغربية وقطاع غزة بِضَخّها، بحيث لا تزيد عن 100 متر مكعب يومياً.

* منع حفر آبار جديدة لأغراض الزراعة ووضع قيوداً عليها.

*استخراج تصاريح لحفر الآبار الجديدة والتحكم في استخدام الينابيع.

*مصادرة الآبار من المزارعين الفلسطينيين لصالح المستوطنات الصهيونية.

* تحديد أعماق حفر الآبار، حيث حظرت على الفلسطينيين حفر آبار يزيد عمقها عن 120-140 متر.

*حرمان الفلسطينيين من حقوقهم من مياه نهر الأردن[1] وتحديد مجرى النهر.

*سرقة كميات كبيرة من المياه الفلسطينية عن طريق حفر الكثير من الآبار في المستوطنات، وتقدّر عدد الآبار المحفورة في الضفة الغربية بحوالي 50 بئر، إضافة إلى نحو 26 بئر على طول خط الهدنة الفاصل بين محافظات غزة والكيان الصهيوني ممّا أثّر على الكميات الـمُنسابة داخل الخزّان الجوفي شرقي القطاع.

* إقامة العديد من السدود الصغيرة لحجز المياه السطحية للأودية، ومنعها من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية كما هو حاصل في وادي غزة.

* نقل المياه ذات الجودة العالية من المستوطنات في المناطق الفلسطينية إلى المدن داخل الكيان الصهيوني[2].

* قيام الصهاينة عن طريق شركة ميكروت ببيع 5 مليون متر مكعب من المياه سنوياً إلى سكان قطاع غزة بأسعار عالية تقدر قيمتها من 15إلى 20 مليون شيكل سنوياً.

---

[1]- نهر الأردن: يشكل نهر الأردن المصدر الوحيد الدائم للمياه السطحية في الضفة الغربية وفلسطين بشكل عام، وتتدفق مياهه من أقصى الشمال وعلى ارتفاع 2200 متر فوق منسوب سطح البحر وصولا إلى البحر الميت على ارتفاع يقدر بحوالي 350 متر تحت مستوى سطح البحر. تتشارك في مياه نهر الأردن خمس دول هي فلسطين، الأردن، سوريا، لبنان وإسرائيل =التي بدورها تستغل معظم مياهه. ويشكل نهر الأردن كما هو معروف الحدود الشرقية للضفة الغربية مع الأردن، يبلغ طول هذا النهر بشكل خط مستقيم حوالي 140 كم بينما يبلغ طوله الحقيقي بتعرجاته المختلفة حوالي 350كم، في حين تبلغ المساحة الإجمالية لحوضه حوالي 43500 كم مربع يقع منها 12000 كم مربع في فلسطين والباقي في كل من لبنان وسوريا والأردن، انظر: دولة فلسطين، سلطة المياه، نهر الأردن، http://www.pwa.ps/، تاريخ النشر 2018/01/17م، تاريخ الاطلاع: 2سبتمبر 2020م، الساعة 22:00

[2] - وهو ما معناه استفادة سكان مُدن الداخل المختلّ من المياه .

* عرقلة النشاط الفلسطيني في مجال المياه حيث فرض الصهاينة قيوداً مشدّدة على البلديات تحدّ من تطوير إمدادات المياه للمدن والقرى الفلسطينية، إذْ وُجدَ 150 تجمع سكني فلسطيني في الضفة الغربية غير مرتبط بشبكة توزيع المياه، حيث يعاني معظم سكان هذه التجمعات من نقص المياه[1]، إضافة إلى عزل ما نسبته 99 % من مجاري المياه الجوفية في المناطق الشرقية والغربية من الضفة الغربية بفعل الجدار.

2- انعكاسات الاستيطان على القوة العاملة في المجال الفلاحي:

تُعدُّ القوة العاملة الفلسطينية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية في عموم فلسطين وهذا يعود إلى اعتماد القطاع الإنتاجي الفلسطيني في كافة مجالاته- خاصّة الزراعية- عليها، لا سيما في ظلّ ضعف الوسائل الحديثة وقلتها في الضفة الغربية والقطاع مقارنة مع تلك الوسائل التي تستخدمها المستوطنات في القطاع الإنتاجي.

غير أنّه يمكن وصف القوة العاملة الفلسطينية[2]، بالأيدي الرخيصة مقارنة مع الأيدي الفلسطينية العاملة في داخل "المدن المحتلّة"، أو داخل المستوطنات المقامة على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، فإذا نظرنا إلى متوسط الدخل اليومي للعمال الفلسطينيين في قطاعي البناء والزراعة نجده كما يلي:

ميدان العمل	المستوطنات	الضفة غ
البناء	163.8 شيكل	79.6 شيكل
الفلاحة	103.7 شيكل	59 شيكل

جدول(10) يوضح أجور العمال الفلسطينيين مقارنة بعمال المستوطنات[3]

التحليل: من قراءة الجدول نجد أنّ:

القطاعات الأساسية التي يتوجه إليها العمال الفلسطينيين، هي البناء والفلاحة، غير أنّ الدخل يختلف بين المستوطنات والضفة الغربية للأسباب الآتية:

أ - يتوقف الدخل في الضفة الغربية على حاجة السّوق للعمال، ثم الاغلاقات والحواجز، فكلّما زادت أيام العمل زاد الدخل ولكن تبقى الزيادة محدودة نتيجة تدنّي الأُجرة فهي في أحسن الأحوال لا تتجاوز 120 شيكلا لعمال البناء مثلًا، وفي أقلِّ الأحوال يأتي عمّال المصانع بأجرٍ لا

[1]- تقرير المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 37.

[2]- خاصة في قطاع غزة والضفة.

[3]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، قاعدة بيانات 2010م.

يتجاوز أربعين شيكلا، وفي المتوسط تأتي أجور العمال المنتشرين بين قطاعات البناء والمزارع والتي تتجاوز سبعين شيكلا.

ب- بالنسبة للعمل داخل الكيان الصهيوني، فيتحكّم في نسبة الدخل عدد أيام العمل وهذا يتوقف على حصول العمال على التصاريح اللّازمة، بالإضافة إلى طبيعة الأحوال السياسية والإغلاقات في الضفة الغربية بفعل الاحتلال، ولكن الملاحظ أنّ من يحصل على التصاريح اللازمة تكون أجورهم مرتفعة خاصة في قطاع البناء وهذا ما ينطبق على العمل في داخل المستوطنات، الأمر الذي شكل حافزًا كبيرًا للأيدي العاملة الفلسطينية للعمل في المستوطنات، وذلك بهدف الحصول على أجور مرتفعة.

ج – ربّما ارتفاع الدخل يعود بالفائدة على العامل الفلسطيني، إلّا أنّه في نفس الوقت يؤثر سلبًا على الاقتصاد المحلّي الفلسطيني، فَقِلَّةُ الأيادي العاملة في الضفة الغربية أدّى إلى ارتفاع الأجور نسبيا مما كلّف أرباب العمل أجورا أكبر، مقابل انخفاض في أسعار المنتجات وهذا شكّل عامل ضغط على الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى ذلك مثّل ارتفاع أجور الأيدي العاملة في الداخل المحتلّ عنصر إغراء للفلسطينيين مما اضطرهم إلى ترك العمل في أراضيهم الزراعية وهجرها من أجل الحصول على أجور عالية، لسدّ حاجات ومتطلبات الحياة الأساسية، وهذا بطبيعة الحال جعل الكثير من الأراضي الفلسطينية عرضة للمصادرة لصالح المستوطنات.

إنّ فتح الباب للعمالة الفلسطينية داخل مستوطنات الضفة الغربية كانت له الآثار السلبية التالية:

أ. هَجْرُ الأراضي الفلسطينية وبالذات الزراعية، حيث أنّ مردود هذه الأرض لا يكفي لاحتياجات الأسرة الفلسطينية.

ب. نَقْص الأيادي العاملة الفلسطينية العاملة في المستوطنات رغم ارتفاع أجورها مقارنة مع العمل في الضفة الغربية، إلّا أنّها تعتبر رخيصة إذا ما قُورنَت بالأيدي العاملة الصهيونية، وبالتالي فالمنتوج في المستوطنات ستكون تكاليفه قليلة، زيادة عن الدّعم الذي تحصل عليه من الحكومة، ممّا جعل أسواق الضفة الغربية مليئة بالمنتوجات الصهيونية، وهذا بالطبع على حساب المنتوج الفلسطيني الذي يكون مصيره التلف والكساد في أغلب الأحيان.

"بالمجمل العام فإن عدد العمال الفلسطينيين في المستوطنات غير ثابت، فهناك سنوات تشهد ارتفاعًا في أعداد الأيدي العاملة الفلسطينية، وأعواما تشهد انخفاضا، وهذا خاضع للظروف السياسية بالدرجة الأولى، ثم حاجة الأسواق للمنتوجات [1]".

ج- التأثير على قطاع الخدمات:

1- ميدان الشغل:

بالرغم من أنّ المواقع الاستيطانية تمتدّ على مساحة 3% فقط من الضفة الغربية، إلاّ أنّها تسيطر بشكل فعلّي على أكثر من 44% منها، بسبب الطُرق الالتفافية التي تصل المستوطنات بعضها ببعض، وبسبب المساحات الشاسعة التي تسيطر عليها المجالس الإقليمية للمستوطنات مما أدّى إلى وضعها تحت تصرف سلطات الاحتلال، مما انعكس وأثّر على حركة تنقل العمال الفلسطينيين.

- **أهم مميّزات[2] سوق العمل الصهيونية:**

تميّزت سوق العمل الصهيونية بعدّة مميّزات، طبعت العلاقة بين العامل الفلسطيني وصاحب العمل الصهيوني، مع اختلاف طفيف بين تلك الموجودة في المستوطنات، والأخرى الموجودة في فلسطين 48[3] أهمّها:

- حسب الجنس يتركّز الرجال في قطاع الإنشاءات بنسبة 59.4% من مجموع اليد العاملة، وتقدّر نسبة النساء العاملات في المستوطنات في قطاع الخدمات بنحو 61.8% وفي قطاع الزراعة 27.9% وفي قطاع الصناعة 10.3%.

---

[1]- نصر محمد: "**تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني**" الأوراق المحورية 2، القدس و رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2003م، ص130.

[2]- تمّ استنتاج وتجميع وترتيب هذه المميزات بعد القراءة للتقارير والدراسات التي تعرّضت لسوق العمل الفلسطينية، داخل الكيان الصهيوني.

[3]- انتهت حرب فلسطين الأولى التي نشبت عام 1948م، بتوقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة بين البلدان العربية التي اشتركت جيوشها في الحرب (ما عدا العراق)، ويمكن الإشارة هنا إلى أخطر النتائج السياسية والقومية التي قادت إليها هذه الحرب:

1) أدت إلى نشوء الكيان الصهيوني، وزرعه كخنجر يفصل بين آسيا العربية وأفريقيا العربية.=

2) أدّت إلى احتلال معظم الأراضي الفلسطينية عدا (الضفة الغربية) التي ألحقت بمملكة شرقي الأردن، استناداً لمقررات مؤتمر أريحا، في أول ديسمبر 1948م.

3) تم تهجير الشعب العربي الفلسطيني من أراضيه، حيث خرج من الأرض الفلسطينية عام 1948م/1949م ما يزيد على 800000 فلسطيني ولم يبق إلا 160000 منهم في مناطق الجليل والناصرة ويافا والنقب، وظهر مصطلح فلسطين 48 كدلالة على الأراضي التي احتلّها الصهاينة، وبقي فيها بعض الفلسطينيين، الذين لم يهاجروا، وقبلوا بالأوضاع الجديدة تحت سلطة الاحتلال. انظر: http://www.mod.gov.sy/index.php?node=554&cat=912،

– ما يقارب 11% من العمال الفلسطينيين في المستوطنات يعملون في أراضي تمّ مصادرتها، وهي في الأصل ملك لأُسرهم أو لأحد أقاربهم.

– 33% من العمال الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات بموجب تصريح عمل دفعوا مبلغًا من المال مقابل الحصول على تصريح العمل.

– غالبية العمال الفلسطينيين، 53% منهم يعملون عن طريق سماسرة عمل فلسطينيين بينما 47% منهم يعملون عن طريق التعاقد المباشر مع المُشَغِّلْ الصهيوني.

– معظم العمّال الفلسطينيين في المستوطنات يعملون بدون عقود عمل مكتوبة حيث 8.5% منهم فقط يعملون بموجب عقد عمل شخصي مكتوب مع المُشغِّل الصهيوني و1.4% لديهم عقد عمل مكتوب مع سمسار فلسطيني، بينما 48% يعملون في المستوطنات بموجب اتفاق عمل شفهي مع سمسار فلسطيني، و35.5% بموجب اتفاق عمل شفهي مع المشَغّل، وهناك 6% يعملون بموجب اتفاق عمل شفهي ولكن دون أن يحددوا فيما إذا كان الاتفاق مع سمسار العمل الفلسطيني أو المشغّل الصهيوني.

– نسبة 93% من العمال الفلسطينيين في المستوطنات يعملون في مواقع عمل لا يوجد فيها لجان عمالية تمثلهم وتدافع عن حقوقهم لدى المشغِّل الصهيوني، بينما 6% منهم يعملون في مواقع عمل في المستوطنات حيث يوجد فيها لجان عمالية [1].

–إنّ الظروف المعيشية الصعبة للفلسطينيين، التي فرضها الاحتلال والواقع الاقتصادي القاسي، من العوامل التي دفعت العمال الفلسطينيين إلى العمل في المستوطنات، فقد بلغت نسبتهم بحسب التقديرات 3.2% فقط من إجمالي العاملين في الضفة الغربية في الربع الثالث من عام2014م. [2].

ويشتغل معظم الفلسطينيين في المستوطنات في وظائف متدنّية وقليلة الأجر، حيث يعمل نصفهم في قطاع البناء، في ظروف صعبة جدا، و93% منهم لا ينتمون إلى اتحادات عمالية تمثّلهم، حيث يواجهون الفصل التعسّفي وحجز تصاريحهم إذا طالبوا بحقوقهم أو حاولوا إنشاء اتحادات عمالية، ورغم أنّ العمال الفلسطينيين في المستوطنات يكسبون أجوراً أعلى من سوق العمل الفلسطينية فإنّها

[1]– طارق الشيخ: الجدار يعزل المزارعين الفلسطينيين جريدة الراية القطرية، / 2012/05/28م، انظر الرابط:
https://www.raya.com/home/print/f

[2]– وفقًا لمسح القوى العاملة الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نوفمبر، فإن عدد الفلسطينيين العاملين في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في الفترة من يوليو إلى سبتمبر من عام 2015م بلغ 22100 من أصل 674900 عامل فلسطيني في الضفة الغربية.

أقلَّ من نصف الحد الأدنى للأجور في الكيان الصهيوني، وعلى سبيل المثال يكسب العامل في مستعمرة "بقعوت"[1] في غور الأردن 35% من قيمة الحد الأدنى للأجور.[2]

النشاط	النسبة
الزراعة	%18.9
الصناعة والتعدين	%36.8
البناء	%31.5
التجارة والمطاعم والفنادق	%10.5
الخدمات	%2.1
المجموع	%100

جدول (11): توزيع العمال الفلسطينيين في المستوطنات حسب النشاط الاقتصادي 2010[3]

يحتلّ قطاع الصناعة الصدارة من حيث عدد العمال الفلسطينيين، ثم يليه ميدان البناء والإنشاء، ثمّ في المرتبة الثالثة القطاع الفلاحي، أمّا قطاع الخدمات فيعرف نوعا من العزوف وعدم الرغبة في ولوجه، لعدّة اعتبارات أهمها تدنّي الأجر، وطول ساعات العمل في هذا القطاع، وربما لطبيعة الانسان الفلسطيني الذي تأْبى نفسه العمل في قطاع يرى فيه نوع من الإهانة والمذلّة، فقلّما يوجد فلسطيني يعمل نادلا في مطعم أو مقهى أو في مجال الفندقة، بل يفضّل العمل الشاقّ نوعا ما كالبناء والتصنيع وأعمال الفلاحة، أو الهجرة من فلسطين إلى دول عربية أو أوربية.

2- ميدان السياحة:

بلغ عدد العاملين في الأنشطة السياحية في فلسطين 15162 عاملا، أمّا تعويضات العاملين فقد بلغت ما يقارب 65.5 مليون دولار، بالمقابل قدّرت القيمة المضافة فقط لفنادق البحر الميت في الجانب الصهيوني ب 273 مليون دولار سنويا، في حين أّن القيمة المضافة للسياحة في الكيان الصهيوني بلغت عام 2012م ما قيمته 5.3 مليار دولار أيْ 2% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن الفنادق الصهيونية لم تُوجد كلّيا في المستوطنات التي أقيمت بعد عام 1967م شمالي البحر الميت، فغالبيتها أُقيمت على مناطق خارج مناطق نفوذ المستوطنات والأراضي التي أُحتُلّت عام 1967م

[1]- يوجد فيها مصانع التعبئة والتغليف التابعة لشركة "ميهادرين"، أكبر مصدّري الخضروات والفواكه إلى الاتحاد الأوروبي.

[2]- عرفة نور، البطمة سامية: "**المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني**"، شبكة السياسات الفلسطينية، 15 ديسمبر 2015م.

[3]- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2010م.

باستثناء مستوطنة "كاليا" التي أقيمت عام 1968م على الأراضي الفلسطينية، وتضمّ في داخلها شاطئا للسباحة وفندقا، أما السّاحل الفلسطيني فهو يُستغلّ من قِبل الاحتلال وليس من طرف سكان المستوطنات، إضافةً إلى سلطة المحميات الطبيعية التي تقع غالبيتها ضمن صلاحيّات إدارة المواقع السياحية في غور الأردن وشمالِيّ البحر الميت، لذا من الصعب قياس التكلفة المباشرة لتأثير المستوطنات على قطاع السياحة[1]

وبفرض أنّ أراضي المستوطنات كانت سَتُسْتَغَلّ من قبل الفلسطينيين لأهداف سياحية على شاطئ البحر الميت، وأنّ نسبة الاستفادة ستكون فقط 20 % من نسبة الاستفادة الصهيونية، فإنّ خسائر الاقتصاد الفلسطيني مع وجود الاحتلال =54.6 مليون دولار، إضافة إلى 8.4 مليون دولار كقيمة مضافة من السياحية الفلسطينية المحلّة، أمّا المداخيل في قطاع السياحة فبلغت نسبتها ما يقارب 65 % من مجمل الإيرادات، لذا فإنّ خسارة الناتج المحلي كانت 8.4مليون دولار(سنويا).

لقد تمّ حساب قيمة خسارة السياحة المحلية الفلسطينية بناءً على معدلات الإنفاق على السياحة المحلية كالآتي: 35 % من الأسر الفلسطينية في الضفة قامت برحلة محلية، وأنّ معدل إنفاق كل أسرة 66.3 دولار للرحلة، ومن الجدير ذكره أنّ هذه الزيادة في السياحة الداخلية تستطيع أنّ تستوعب738 عاملا وفقا لمعدّل أجور العمال في قطاع السياحة الفلسطيني[2].

3- آثار الاستيطان على ميدان البناء:

عانى الفلسطينيون الذين يقطنون في المدن المحاذية للمستوطنات من عدّة مشاكل، ترجع إلى استحواذ المستوطنين على الأراضي التي ترجع ملكيتها للسكان الأصليين، ولأراضي الدولة الفلسطينية ومنع إقامة مبان سكنية، فخُصّصت 400.000 دونم "للهستدروت" الصهيونية قصد تطوير المستوطنات، و10300دونم "لمجالس المستوطنات" و"شركات الهواتف النقالة"، و160000دونم "للمكاتب الحكومية ولشركات الإنشاء الصهيونية"، مثل شركة "بيزك للهواتف الأرضية"، وشركة الكهرباء وشركة المياه الإسرائيلية[3].

والملاحظ في قطاع السكن أنّ الأسعار في صعود مستمر نتيجة النقص في أراضي البناء، فتأثير المستوطنات على هذا القطاع دفع الكثير من العائلات الفلسطينية إلى إقامة مساكن دون ترخيص

[1]- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني 2011م، تقرير الأنشطة السياحية 2010م، على الرابط التالي:

pcbs.gov.il.. www

[2]- أطرش عاص: مرجع سابق، ص 30.

[3]- نوجه كدمان: "من بيتها، سياسة اسرائيل في منطقة، ج في الضفة الغربية، مركز بتسليم للدراسات الاسرائيلية، 2013م.

وخاصة في المنطقة (ج)، وكان ردّ الصهاينة بهدم تلك المباني، وبالتالي وقوع خسائر باهظة للأُسر، وفي قراءة للازدياد في عدد السكان ظهر أنّ المعدل في الضفة بلغ 2.59%، مع ملاحظة تراجع النمو في العقدين الأخيرين، حيث انخفض حجم الأسرة الفلسطينية من 6.1 فرد عام 1997م إلى 4.9 فرد عام 2013م[1].

في الوقت الذي شرعت فيه سلطات الاحتلال الصهيوني في طرح العطاءات والمخطّطات لبناء عشرات الآلاف من الوحدات الاستيطانية في المستوطنات في الضفة الغربية خاصة، واصلت في الوقت ذاته تنفيذ سياستها في هدم منازل المواطنين الفلسطينيين واقتلاعهم من أراضيهم ونزع ممتلكاتهم كإحدى أدوات العقاب الجماعي لهم، حيث قام سلطات الاحتلال الصهيوني بهدم ما يقارب من 112 منزلا بصورة كلية في الضفة الغربية سنة 2008م وتشريد سكانها، واتخذت في ذلك ذرائع مختلفة، منها البناء غير المرخّص خاصّة في القدس العربية المحتلة، التي قام الاحتلال فيها بهدم 65 منزلا بحجّة عدم الحصول على التراخيص اللازمة للبناء وهو ما خلق مشاكل دائمة للفلسطينيين.

وفي هذا الصدد قامت سلطات الاحتلال بإصدار ما مجموعه 14 أمراً عسكريا لمصادرة الأراضي الفلسطينية في الفترة الواقعة ما بين أكتوبر 2007م وجانفي 2008م، وشملت جميع محافظات الضفة الغربية المحتلة، ناهيك عن الإخطاران العسكرية الإسرائيلية التي تتعلّق بهدم المنازل الفلسطينية والتي بلغت 400 إخطار في محافظات الضفة الغربية، الأمر الذي هدّد أيضا العديد من العائلات الفلسطينية بالتشرّد والتهجير[2].

كان من نصيب الفلسطينيون بُنى تحتيّة منخفضة ومتردّية في جودتها، حيث منعت السلطة الصهيونية الحكومات الفلسطينية من إجراء أيْ تحسينات على البُنى التحتيّة، وإنْ سُمح في بعض الأحيان من خلال تدخل وتمويل أجنبي، فتأتي التحسينات غير كافية، وفي النهاية تنكشف الآثار السلبية للبنى التحتية الفقيرة، وينعكس ذلك بصورة مباشرة على الاقتصاد الفلسطيني ككلّ، وتُكرَّس على أرض الواقع استراتيجية العُزلة التي تكمنُ في إبقاء مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية معزولة داخل الممرّات التي أنشأها الصهاينة، والتي تحافظ على تواصل إقليمي بين الكيان الصهيوني والكتل الاستيطانية داخل المناطق الفلسطينية، وهو ما ظهر جليّاً في الإغلاق العسكري الذي تم يوم 2000/9/28م[3].

---

[1]– أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2014م.

[2]– الانتهاكات الاسرائيلية بعد مرور عام على أنابوليس، تقرير معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، القدس، 16 نوفمبر2008م.

[3]– خليل التفكجي: مرجع سابق، ص 7.

استنتاج:

عند الحديث عن مجال البناء وتأثير الاستيطان عليه في فلسطين، لا يمكننا القفز على الدور الهام الذي تؤديه الحواجز العسكريّة، التي تُقيمها الحكومات الصهيونية لتحقيق الأهداف الاستيطانية، فكثرة الحواجز العسكرية والحواجز الترابية وغيرها من أنواع الحواجز بالقرب من المواقع السكنية الفلسطينية، التي برّر الاحتلال وجودها بالحفاظ على الأمن، خدم الاستراتيجيات الصهيونية مثل الفصلِ بين المستوطنات والقرى الفلسطينية، فمثلاً تُفسّر القيود على تنقّل الفلسطينيين في منطقة السوق في مدينة الخليل كجزء من خطة تنفيذية لحماية أمن الكتل الاستيطانية في المدينة، فالمدن والمواقع السكنية الفلسطينية الموجودة في مناطق (أ) و(ب)، غير متّصلة بعضها البعض، وتعزلها المنطقة (ج) نتيجة وجود المستوطنات، مما أدّى إلى تأثير هذه الحواجز على المواطن الفلسطيني بغضّ النظر في أيّ منطقة يسكن، أو في أيّ المدن الفلسطينية يقْطُن، ويتجلّى التأثير السلبي لهذه الحواجز على الفلسطينيين في كل مجالات الحياة، (الصحة، التعليم، التجارة، الزراعة، خدمات التموين.).

د- الآثار على القطاع التجاري:

منذ احتلال الصهاينة لفلسطين حاولوا جعلها سوقا استهلاكية لمنتجاتهم وبضائعهم، وفرضت جملة من العراقيل أمام الواردات ومجموعة من الرسوم والضرائب الجمركية العالية على البضائع القادمة من خارج الأراضي المحتلة، مع عدم السماح بإدخال المواد الخام، مما يعني عدم دخول هذه السلع بسبب المقاطعة الاقتصادية[1]

وكمثال نأخذ مدينة الخليل[2]، التي تمثّل التجارة فيها أهمية كبرى بالنسبة لسكانها، كان للاستيطان الصهيوني فيها آثاراً كبيرة حيث أدّى داخل المدينة إلى غلق عدد كبير من المحلات التجارية وتخريبها داخل البلدة القديمة، إضافة إلى تضرّر أصحاب المحلات التجارية الموجودة في شارع "الدبويا"، البالغ عددهم أربعة وعشرون محلاّ تجارياً، بسبب منع السيارات من العبور فيه، مع التواجد الدائم لجنود الاحتلال الصهيوني والمستوطنين في المنطقة، مما أدّى إلى انعدام النشاط فيها والغلق المتكـرّر لهـا، كمـا

[1]- محمود صلاح حسن: مرجع سابق، ص 141.

[2]- تعتبر المدينة المركز التجاري الرئيسي للمنطقة.

تمّ اغلاق شارع الشهداء وجميع المحلّات التجارية الموجودة فيه، وذلك عقب مجزرة الحرم الابراهيمي[1]، وتمّ إغلاق شارع الاخوان المسلمين، والذي سيطر عليه المستوطنون منذ عام 1996م، حيث أوصدتْ جميع المحلات التجارية الواقعة على طوله، ويربط هذا الشارع بين شارع "الشهداء" والبؤر الاستيطانية في "تلّ الرميدة"[2].

نتيجة:

لقد عانى الاقتصاد الفلسطيني من مشاكل متعدّدة تُعود إلى الاحتلال الصهيوني ومشروعه الاستيطاني الخطير، فاستيلاء المستوطنات على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية فضلًا على القيود المفروضة على الصناعات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة، وتحويل المنتوجات الصناعية للمستوطنات إلى سلع رائجة، واستغلال الاعلام لإشهارها وسهولة تصديرها، في حركية تجارية سهلة الخُطوات قد أضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني الذي لم يعد قادرًا على مجاراة فُرص العمل والاستثمار، وصار يعتمد بوتيرة متزايدة على الاقتصاد الصهيوني والمساعدات الخارجية.

فبدلًا من أَنْ يكتفي الفلسطينيون ذاتيًّا، سُلِبوا مواردَهم وحقوقَهم الاقتصادية وحُوِّلوا إلى عَمالةٍ رخيصةٍ بفعل الاحتلال العسكري وانتشار المستوطنات.

[1]– من أبشع المجازر الصهيونية في القرن العشرين، ففي شهر الصيام والقيام نادى مؤذن الحرم الإبراهيمي «الصلاة خير من النوم»..حيث توافد الفلسطينيون إلى الحرم لأداء صلاة الفجر واصطفّ المصلون خلف الإمام، وفي اللحظة التي تلت قراءة آيات من سورة السجدة خرّ المصلون سجداً لربهم، ليباغتهم المجرم "باروخ غولدشتاين"، ويفتح رشاشه على المصلين السّاجدين، بعد أن ملأ سلاحه بالرصاص، وقلبه بالحقد على الساجدين، وغرق سجّاد الحرم بدمائهم الزكية، واستشهد 30 فلسطينياً. وأُغلق الاحتلال الحرم لشهرين قبل أن يقسّمه الاحتلال، قسمٌ للمسلمين وقسمٌ للمستوطنين اليهود. انظر: عزيزة ظاهر: "مجزرة الحرم الإبراهيمي.. جرح ما زال ينزف" **جريدة البيان**، ع 27 فبراير 2020م، رام الله فلسطين.

[2] - محمود صلاح حسن: مرجع سابق، ص 142.

ثانيا: على المستوى الأمني والسياسي:

أ- على المستوى الأمني:

قالت غولدا مائير[1]: مُعلّقة على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة سنة 1956م "ماذا سنربح من انسحابنا الإجباريّ عن سيناء وقطاع غزة؟ وجوابي هو لن نربح إلّا مزيداً من الحُروبَ أعْنَفَ وأَقْوَى وأَكْثَر إراقةً للدّماء من حربِنا في سيناء 1956م".

فالسّلام من وجه نظر "مائير" لا يمكن أَنْ يتحقّق إلّا بالاحتلال، وبعد الاحتلال يمكن التوصّل إلى معاهدات سلام مع العرب، فالخريطة الأمنيّة للكيان الصهيوني في حدودها التي أقيمت في سنة 1948م، هي حدود يصعبُ الدّفاع عنها، وبناءً عليه فإنّه ومنذ احتلال القدس والضفة الغربية وقطاع غزة 1967م، لم يختلف الصهاينة حول موضوع الاستيطان الذي خدم مصالحهم الأمنية سواءً الأحزاب اليمينية أو اليسارية، فأقرّت مبدأ البدء باستيطان القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن كان الخلاف يدور حول أين؟؟، وكيف للاستيطان أَنْ يتمّ تنفيذه لخدمة هذه الأغراض؟؟، فأكثر من 65% من الصهاينة يعيشون في منطقة الساحل الذي يمتدّ من شمال قطاع غزة حتى الحدود اللبنانية، و80% من الصناعات الصهيونية توجد في هذه المنطقة، فالسّاحل هو المنطقة الأكثر حيوية بالنسبة للصهاينة، وعليه فإنّ حماية هذه المنطقة تعتبر هدفاً أمنيا حقيقيّا لا بد من تحقيقه، وكذلك الضفة تعدّ المنطقة الاستراتيجية التي تعطي منطقة الساحل الحماية الأمنية فبدون الضفة الغربية فإنّ الساحل -والذي هو بمثابة قلب الكيان الصهيوني-، كان دائماً مهدّداً خصوصا من الجهة الشرقية، ولهذا منحت حرب 1967م، عُمقا استراتيجيا للصهاينة، وفّرت لهم القدرة على امتصاص الضربة العربية الأولى قبل أيْ هجوم مضادّ مُحتمَل، وعليه بُنِيَت نظرية الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها من دون مبادرة استباقية.

اختلفت القيادات الصهيونية على مساحة الأراضي التي يُرادُ ضمّها عبر مراحل متعاقبة، لكن بقيت سياسة التوسّع والضّم هي أساس السلوك الصهيوني في التعاطي مع قضية الأمن والحدود، وحدّدت سياسة الاستيطان بعد حرب 1967م ثلاثة اعتبارات لا بدّ أَنْ تتحقّق على أرض الواقع لتشكّل أَثَرًا واضحا لتبرير أفعال المنظمة الصهيونية هي:

[1]- هي رئيسة وزراء دولة الكيان الصهيوني، أثناء حرب أكتوبر عام 1973م، وهي المرأة الوحيدة التي شغلت منصب رئيس الوزراء في إسرائيل منذ قيام الكيان عام 1948م، وكانت تمثّل بالنسبة لأبناء الدولة العبرية المرأة الحديدية، حاملة الآمال، وصاحبة الجبروت الذي لم يهتزّ. انظر : محمد عبد الرحمن: جريدة اليوم السابع، ع 07أكتوبر 2019م.

أ: الحاجات الأمنية–السياسية كما حصل في رفح والغور.

ب: الحاجات الاقتصادية كما وقع في رفح والغور أيضا.

ج: توزيع السكّان وتمثّل في استيطان الجليل[1] والنقب ضمن الخط الأخضر والقدس.

هذا وقد ظل الاعتبار الاستراتيجي الأمني والسياسي هو الرئيسي والاعتبارات الباقية في درجة أقل من الأهمية وتختلف باختلاف الزمان والمعطيات، إضافة إلى تبنّي الاستيطان قاعدة (الوصل/الفصل) أيْ وصل المستوطنات مع بعضها البعض وفصل المدن والقرى والتجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض[2].

- **أهم الآثار والانعكاسات:**

يقول موشيه سنيه[3]: " ...الاستيطان ليس هدفاً في حد ذاته فحسب، بل أيضاً وسيلة الاستيلاء السياسي على فلسطين، ولذلك يجب أن نسعى في آن واحد لإقامة مستوطنات عبرية سواءً وسط المراكز السياسية والاقتصادية للبلد " فلسطين" أو بالقرب منها أو حولها، أو في تلك النقاط التي يمكن استخدامها مواقع طبوغرافية للسيطرة العسكرية على البلد والقدرة على الدفاع الفعّال عنهُ، وإنْ كانت أهميتها الاقتصادية قليلة"، وعليه فإنّ بناء شبكة من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية أمرٌ له أهميّته في الصراع لأنها تتيح (للإسرائيليين) السيطرة على الأرض وتثبيت شرعية النظام السياسي لدولة (إسرائيل)، وتثبيت حدودها بالإضافة إلى جمع اليهود الذين عاشوا طويلا في الشّتات..."[4].

ساق الصهاينة فرضية مفادها أنّ بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة يهدف إلى تعزيز الأمن، غير أنّ اجراءاتهم على الأرض فضحت نواياهم في التوسّع، وبالتالي ضمان عدم قدرة أيْ دولة فلسطينية

---

[1]– إحدى المدن الفلسطينيّة الواقعة في الجهة الشماليّة من فلسطين، إلى الشرق من البحر الأبيض المتوسط، يحيط بها من الجهة الجنوبيّة سهل مرج بن عامر، ومن الجهة الشرقيّة هضبة الجولان، ومن الجهة الغربيّة البحر الأبيض المتوسط، تمتد مدينة من الناحية الطوبوغرافيّة التاريخيّة إلى أقصى الشمال بداخل الأراضي اللبنانيّة، حيث يشكّل نهر الليطاني الحدود الشماليّة لها، وحاليّاً تتبع هذه المنطقة لحدود الكيان، حيث يقع معظم الجليل في حيفا لواء الشمال عدا هضبة الجولان، فيما يقع الجزء اللبناني من المدينة إلى الجنوب من محافظة النبطيّة ومحافظة الجنوب، لا سيّما قضاء صور وبنت جبيل، وتقليديّاً قُسمت منطقة الجليل إلى ثلاثة أجزاء تتضمّن الجليل الأعلى، والأسفل، والغربيّ، يُشكّل عرب الثمانية والأربعين غالبيّة سكانها، ومنهم مسلمون، ومسيحيون، ودروز، إضافةً للأقليّة الشركسيّة.

[2] – خالد عايد، **الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة**. في: دليل (إسرائيل) عام 2004م، كميل منصور: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2004م، ص 569.

[3] – رئيس قيادة الهاغاناة في عام 1943م.

[4]– خالد عايد، المرجع نفسه، ص 566.

مستقبلية على النّمو، فسياستهم الاستيطانية قضت نهائياً على آفاق إنشاء دولة فلسطينية، خصوصاً أنّ هذه السياسة تزامنت مع الضعف الفلسطيني نتيجة الانقسام السياسي والجغرافي بين حركتي ''فتح وحماس'' في الضفة الغربية وقطاع غزة، والبقاء رهن التقلبات السياسية وما نتج عن هذا الوضع من تداعيات سلبية على عدة مستويات، أهمها مستوى المشروع الوطني الذي يرسم ملامح المستقبل ويحقق تطلعات الفلسطينيين في الحرية [1].

هدفت الحكومات الصهيونية المتعاقبة بزيادتها لوتيرة الاستيطان إلى التأثير في الحلول السياسية والتحكّم فيها، ووضع العراقيل أمام الحلول المرفوضة، وبالتالي منع التوصل إلى تسوية إقليمية، تسمح بإقامة كيان فلسطيني ذو سيادة وولاية جغرافية متواصلة على كامل الأراضي المحتلة، وعليه يمكن القول أنّ وجود هذه المستوطنات لا يبشر بإيجاد حلول سياسية عادلة، كما هدفت السياسة الصهيونية من بناء المستوطنات وتحصينها عسكرياً، إلى جعلها قواعد أمامية تشكّل خط الدفاع الأول في حال نشوب حرب مع الدول المجاورة، فهي تساهم في السيطرة على الطرق والمعابر التي تربط بين المدن الفلسطينية، وتجعلها تحت رحمة جنود الاحتلال ومستوطنيه الذين باستطاعتهم إغلاقها متى أرادوا[2].

كذلك محاولة إيجاد حقائق ديموغرافية جديدة على الأرض تجعل من المستحيل على أيّ حكومة إسرائيلية المضي قدمًا في عملية سلام مع الفلسطينيين، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

وأخيرا يهدف الصهاينة من وراء الاستيطان إلى استعماله أداةً للضغط والمساومة في أيّ مفاوضات مستقبلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين[3].

لقد حقّقت المستوطنات هدفًا أمنيًا وعسكريًا، نظرًا لإقامتها على مناطق استراتيجية كالمرتفعات وسفوح الجبال، وبذلك سيطرتها على مراكز النشاط والحركة ومحاور الدخول إلى الضفة الغربية.

كما أنّ وجود هذه المستوطنات قرب المدن الفلسطينية جعلها مُدناً حدودية تستطيع إسرائيل متى شاءت إغلاقها أو ضربها كما حدث في انتفاضة الأقصى الأخيرة عندما ضربت نابلس ورام الله وبيت جالا والخليل، وهذا يعني تهديدا أمنيا على كيان الدولة الفلسطينية، وبالتالي تهديد جوهر السيادة الفلسطينية، كما أنّ تمتّع هذه المستوطنات بالحماية الأمنية تطلّب وجوداً عسكريا صهيونيا لحمايتها،

---

[1]– شعث عزام، ''**بيروت– باريس– موسكو**''.. خيبات أمل فلسطينية، جريدة رأي اليوم، 2017/1/31م، الرابط: http://www.raialyoum.com/?p=613251

[2]– تقرير وزارة العمل الفلسطينية: المستوطنات الإسرائيلية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، إعداد وحدة السياسات والمشاريع رام الله فلسطين – جانفي 2014م، ص 35.

[3]– فوزي سعيد الجدبة: مرجع سابق، ص 112.

مما يعني وجود دولة داخل دولة وانعكاس ذلك على الأمن الوطني للدولة الفلسطينية، لذا فإنّ أحد أبرز أهداف المفاوضات الفلسطينية التركيز على تحييد هذا التهويد الاستيطاني برفض أيّ اقتراحات بضمّ المناطق المستوطنة لإسرائيل أو تحويلها لجيوب سيادية في وسط الدولة الفلسطينية[1].

ومن الآثار الخطيرة: تحقيق الأهداف الأمنية للمستوطنات عن طريق حصارها للتجمعات العربية في القدس وفي باقي المدن الفلسطينية، وخلق وجود إسرائيلي قريب من المناطق العربية، بل وملاصق لها لمراقبتها بحيث أنّه في حالة وجود أيّ تحرّك لمقاومة الاحتلال تكون المستوطنات جاهزة للرد السريع..[2].

و أيضا من أخطر الانعكاسات التي خلّفها الاستيطان الصهيوني عملية طرد السكان من أرضهم وإسكان اليهود بدلا منهم، عن طريق ارتكاب المنظمات الإرهابية الصهيونية العديد من الأعمال الوحشية، بالاستيلاء على الأراضي، متمثّلين قول الصهيونية جولدا مائير[3]: "حدود دولة إسرائيل هي حيث يُقيمُ اليهود لا حيث يُوجد الخط على الخريطة"[4].

فوجود المستوطنات قرب المدن الفلسطينية جعلها مدناً حدودية استطاع الصهاينة إغلاقها أو قصفها متى أرادوا، كما حدث في مرّات عديدة في العقود الأخيرة، عندما قُصِفت أراضي فلسطينية بالرشاشات الثقيلة والقنابل من داخل هذه المستوطنات.

وعليه يمكن القول: أنّ الاستيطان الصهيوني يعدّ مشكلة استراتيجية، في الصراع الفلسطيني مع الكيان الغاصب، وأنّ إزالته شرط لازم لابد منه لتحقيق الاستقرار.

ب- على المستوى السياسي:

تمثّلت أهمّ الآثار في القضاء على فكرة حلّ الدولتين واستغلال المفاوضات وتفريغها من مضمونها.

*فكرة القضاء على حل الدولتين :بناءً على الواقع الذي كرّسه الاحتلال في الضفة الغربية من خلال زرع المستوطنات والطرق الالتفافية التي تخدمه وإقامة الجدار العازل والسيطرة الفعلية على مُعظم أراضي الضفة الغربية المصنّفة (ج)، وهذا الواقع دفع أطرافا عديدة إلى رفض سياسة الصهاينة الهادفة إلى تهجير الفلسطينيين قسراً من مناطق (ج)، والتي تضمّ مساحات شاسعة من الضفة الغربية، كما

---

[1]- التفكجي خليل: مرجع سابق.

[2]- مهدي عبد الهادي: **المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة 1977م -1967م** "، جمعية الملتقى الفكري العربي، ط 1، القدس، فلسطين. ص 60.

[3]- رئيسة وزراء الكيان الصهيوني في الفترة 1969م-1974م.

[4]- هنري كتن: "**مفاهيم إسرائيل، سياستها وممارساتها في القدس**"، جامعة الدول العربية، تونس، 1985م ص154.

ترمي هذه السياسة إلى مضاعفة أعداد المستوطنين وتقليل الفلسطينيين، وتحويل تلك المساحات إلى جيوب مقطوعة عن الضفة الغربية، وبالتالي منع إمكانية قيام دولة فلسطينية وفق حل الدولتين على حدود 1967م، وهذا ما معناه أنّ المخطط الاستيطاني في الضفة الغربية يقف عقبة كَأْدَاءْ أمام إمكانية قيام دولة فلسطينية[1].

*تفريغ المفاوضات من مضمونها: كان يُتوقّع أَنْ تؤدي اتفاقية أوسلو إلى توقف عمليات الاستيطان في الضفة الغربية، إلّا أَنّ الوقائع أثبتت عكس ذلك، حيث عمل الصهاينة تحت غطاء التسوية والمفاوضات لفرض الحقائق على الأرض من خلال مخططات الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية، وكانت موجة قوية من الاستيطان قد بدأت منذ وصول "نتنياهو" إلى الحكم، وهو ما شكّل عقبة في طريق استمرار المفاوضات الفلسطينية الصهيونية، حيث كان بنَاء المستوطنات الموضوع الأول على جدول الأعمال، ولا سيما في ظل مطالبة الإدارة الأميركية للصهاينة باستئناف المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، وإصرار السلطة الفلسطينية على شرط تجميد البناء في المستوطنات للعودة إلى طاولة المفاوضات[2]

وأقرب مثال لفهم هذا العنصر هو موضوع الاستيطان في القدس: حيث أنّ آثاره السياسية والأمنية هي أحد العناصر الهامة في الإجماع الصهيوني، فقضية توحيد المدينة وبقائها عاصمة للكيان الصهيوني والتوسّع الاستيطاني فيها، ليس موضوعا للنّقاش بين التيارات السياسية المختلفة، وقد تبيّن أَنّ تأجيل المفاوضات حول وضع القدس النهائي إلى جانب قضايا الاستيطان واللاجئين والحدود ومسائل أخرى، في اتفاقيات أوسلو إلى المفاوضات النهائية في صالح الجانب (الإسرائيلي) في كل الظروف والحالات، فقد استطاع الصهاينة حتى توقيع اتفاقيات أوسلو وما تلاها فرض واقع استيطاني وجغرافي عرقل أيْ اتفاق مُحتَمَل حول تقسيم المدينة، وبعد ذلك تضاعفت جهود الحكومات المتتالية لترسيخ هذا الواقع بكافة الوسائل، وأصبح التنازل الصهيوني في القدس أصعب مما كان عليه قبل اتفاقيات أوسلو.

وبالتالي أراد الصهاينة من خلال تسريع وتيرة الاستيطان منع الوصول إلى تسوية فلسطينية صهيونية تسمح بإقامة كيان فلسطيني كامل، يجتمع حوله الفلسطينيون، فأصبحت الكتل الاستيطانية المتناثرة

[1]– التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011م، تحرير، محسن صالح، ص 289.

[2]– "السياسة الاستيطانية في عهد حكومة بنيامين نتنياهو 2012/2009، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.palestine-studies.org/ar/institute/ar_overview

في الضفة بمثابة الحواجز، التي يقف عندها الأمل الفلسطيني، لتشكيل دولتهم، ولو على جزءٍ من أراضيهم المنقوصة.

ورغم توفر بعض مظاهر السلطة التي تمثّلها المؤسسات الرسمية السياسية والاقتصادية والتنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلّا أنّها تصطدم فعلياً مع واقع الاحتلال واجراءاته التي تحد من امكانية مراكمة البناء في ظل هذه المؤسسات ترقباً لقيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من جوان 1967م، واصطدم التخطيط لدولة فلسطينية في ظل الاستيطان بقضيتين شائكتين: (الحدود- واللاجئين)، فمن ناحية لا توجد حدود معينة للصهاينة، تتيح للفلسطينيين الإقامة فوق ما تبقى من الأرض، ومن ناحيةٍ أخرى، فإنه لم تتحدد للفلسطينيين حدود ثابتة، يسمح لهم فيها باستيعاب المهجّرين، ففي الحالتين يعارض الصهاينة تمكين الفلسطينيين من الحقّ في قيام دولة أولا، ومن حقّ العودة للاجئين ثانياً، وظلّ تجسيد الدولة الفلسطينية مرتبطاً بـ: التصورات الإقليمية والدولية؛ أو السياسات والخرائط والمصالح، وتوسيع جبهات التضامن الدولي مع قضية فلسطين، وبناء استراتيجية وطنية تحدّد العلاقة مع الاحتلال وسبل مواجهته[1].

ملاحظة:

إنّ المدقّقَ في خارطة الاستيطان في الضفة الغربية، يتأكّد بما لا يدعُ مجالا للشكّ بأنّ الاستيطان، عمل على تقطيعها إلى أجزاء وقطع صغيرة يستحيل معها التواصل الجغرافي، وبالتالي يستحيل معه أيْ فرصة للتطوير أو إقامة دولة فلسطينية مستقلّة ومتواصلة، بالإضافة إلى فصل الأسر الفلسطينية في التجمّع الواحد إلى عدّة أقسام.

ثالثا: على المستوى الاجتماعي:

أ- الآثار الاجتماعية:

في أحيان كثيرة شكّلت اعتداءات القوات الصهيونية والمستوطنين المستمرة على المواطنين الفلسطينيين من قتل وتدمير الممتلكات ومصادرة الأراضي والموارد الطبيعية وتقطيع أوصال المدن والقرى الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض، تهديداً اجتماعياً خطيرا للمواطن الفلسطيني، حيث ساهمت في خلق أزمات اجتماعية في الأراضي الفلسطينية، فعلى سبيل المثال تساهم عملية اغلاق

[1]- شعث عزام: **الاستيطان في فلسطين تغيير المعالم والقضاء على مبدأ حل الدولتين:** مركز برق للدراسات، اسطنبول، تركيا، 18 افريل 2017، مرجع سابق.

الطرق من قبل الجيش أو المستوطنين بين التجمعات الفلسطينية في تراجع العلاقات الاجتماعية بين المواطنين.

وكمثال على الأساليب الصهيونية المنتهجة في هذا الجانب نجد الحواجز العسكرية المنتشرة خاصة بعد عام (2002 م) في عهد حكومة "شارون" التي أدّت إلى تمزيق التواصل الجغرافي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين، إذْ تمّ ابتكار قضية التصاريح اللازمة لاجتياز الحواجز العسكرية، ممّا جعل من الضفة الغربية سجنا كبيرًا للفلسطينيين[1].

كما ساهمت المستوطنات في نشر المخدرات بين المواطنين الفلسطينيين، من خلال تسويق هذه الآفة الخطيرة داخل التجمعات السكانية الفلسطينية. أحد الأمثلة على ذلك انه خلال شهر ديسمبر 2013م، القت شرطة مكافحة المخدرات الفلسطينية القبض على مستوطنين من مستوطنة تفوح في قرية بيتا جنوبي نابلس يقومون بتوزيع المخدرات وبيعها، في منطقتي نابلس وأريحا بالضفة الغربية.

من جانب آخر، ساهمت أعمال مصادرة الأرض الزراعية وتدمير الممتلكات في تحويل نسبة من الأسر الفلسطينية إلى أُسر فقيرة، كما اضطر أفراد من هذه الأسر إلى العمل في الداخل المحتلّ والمستوطنات في ظل ظروف عمل غير لائقة، ممّا خلق أجواءً مناسبة للمخابرات الاسرائيلية لتجنيد عملاء من بينهم مستغلين حاجتهم إلى العمل[2].

إنّ الظروف المذكورة وضعت المواطن الفلسطيني تحت ضغط نفسي، أدّى إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، وبالتّالي ساهمت في زيادة نسبة التطرّف والعنف في المجتمع الفلسطيني، ومنه الوصول إلى الإخلال بالتركيبة الاجتماعية السليمة له[3].

لقد كان الاستيطان الصهيوني في فلسطين الأثر الواضح على التعليم في القطاع والضفة الغربية، حيث أعاقت الحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية العملية التعليمية خلال سنوات الاحتلال وبالذات في انتفاضة الأقصى، فقد أشارت وزارة التربية والتعليم إلى الآثار التدميرية التي ألحقتها الحواجز والجدار على التعليم في الضفة الغربية، وأهمها انقطاع الأطفال عن المدارس، كما تركت المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية مجموعة من الآثار الاجتماعية تمثلت في التحدّي

---

[1]– عاروري، " نصير حسن "أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام 1967 م" تر منير العكش، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2007م، ص 34.

[2]– وكالة معاً الاخبارية، موقع الكتروني: http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=655030

[3]– تقرير وزارة العمل الفلسطينية: المستوطنات الإسرائيلية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، إعداد وحدة السياسات والمشاريع رام الله فلسطين – جانفي 2014م، مرجع سابق. ص53.

الكبير لمشاعر المسلمين خاصة في القدس[1]، على اعتبار أنها وقف إسلامي سلبها اليهود من أجل تهويدها، وطرد أهلها منها[2]. وتجلّى ذلك في:

– ما قام به المستوطنون من اعتداءات يومية على الفلسطينيين العرب، وخاصة في مدينة القدس، لأنهم يرون أنّه ليس للعرب أيّة حقوق سياسية أو قومية في المدينة، بل طالب المستوطنون بطرد المقدسيين من ديارهم إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن[3].

ومن الآثار الاجتماعية ما سبّبته سياسة إخلاء المنازل عن طريق الهدم أو القروض الممنوحة من بنك "طفحوت إسرائيل" [4] الذي منح الفلسطينيين قروضا لترميم منازلهم القديمة، بشروط تبدو سهلة في ظاهرها ولكنها تؤدي في النهاية إلى حجز البنك للعقار في النهاية، ومن ثمّ يؤول هذا العقار للصهاينة، وهكذا تتم المصادرة بغطاء قانوني[5].

ويظهر مدى الحيلة في وضع هذه الشروط نظير تقديم القروض، فقروض التّرميم التي تُمنح للفلسطينيين تعرف السرعة في منحها ودون تعقيد إداري، ممّا أغرى بعض الفلسطينيين بأخذ هذه القروض، لأنّ حالة المساكن تتطلّب الإسراع في عمليات الترميم، لكنّ المطالبة بالتسديد على دفعات في ظرف قصير، أدّى إلى عدم الوفاء في الآجال، وبالتالي وضع البنك يده على العقار ليعاد بيعه للصهاينة، وهذه العامل زاد من المشاكل الاجتماعية للفلسطينيين.

ومن ناحية أخرى ظهر أخطر انعكاس للاستيطان الصهيوني على المستوى الاجتماعي من خلال عمل المنظومة الصهيونية على تغيير التركيبة السكانية لصالح اليهود، وذلك من خلال الوصول إلى تحقيق فرق في التوازن السكاني بين العرب واليهود عن طريق تكثيف الاستيطان وزيادة أعداد اليهود فيها بِاطّرَادْ وعلى الرّغم من هذه المحاولات في تغيّير الطابع السكاني، فإنّ الصراع الديموغرافي كان قويًّا، وبخاصة أنّ معدّل إنجاب المرأة الفلسطينية فاق بكثير معدل إنجاب المرأة اليهودية الأمر الذي أَفسد على اليهود مخططاتهم وأقلق القادة الصهاينة منذ إعلان دولتهم، وكما قالت جولدا مائير رئيسة

[1]– نظرا لما تمثّله المدينة من مكانة مقدّسة لدى المسلمين.

[2]– سليم الجندي: "سياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية وآثارها على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة" ،**مجلة شؤون عربية**، ع48 ديسمبر 1986م، ص 87.

[3]– فوزي سعيد الجدبة، مرجع سابق، ص 113.

[4]– بنك إسرائيلي. تأسّس في 1923م.

[5]– سليم الجندي، المرجع نفسه، ص ص 87، 88.

الوزراء السّابقة أنّ: جسمها يرتعد بكامله عندما سماعها بميلاد طفل فلسطيني جديد [1]، لهذا ظهر جناح داخل القيادة الصهيونية قال: بأنّ حلّ المسألة السكانية لا يتمّ إلاّ من خلال عمليات الطرد والتهجير الجماعي للعرب الفلسطينيين، غير أنّ جميع الجهود باءت بالفشل كما يقول ميرون بنفنستي[2]: أنّ الإسرائيليين فشلوا في معركتهم الديموغرافية[3].

فقد أثّر الاستيطان الصهيوني على الوضع الاجتماعي الفلسطيني، فوجود السّكان العنصريّين الصهاينة المدجّجين بالسلاح في المستوطنات بالقرب من الأماكن السكنية الفلسطينية، والاحتكاك بين الطرفين أدّى إلى انتشار مشاعر التطرّف لدى الجانبين، فالمستوطنات أُقيمت على أراضي القرى والمدن الفلسطينية، والأراضي الزراعية التي صودرت هي المستقبل والمصدر الأساسي للدخل، وجاء العنصر الغريب لِيُقِيمَ في هذه المستوطنات المنظّمة والأكثر تطوراً وعمراناً مقابل منازل البؤس والفقر التي يسكنها الفلسطينيون، مما عزّز مشاعر الحقد والكراهية بين الطرفين.

كما أنّ مصادرة الأراضي أدّت إلى تجميع البدو ونقلهم إجبارياً من البداوة إلى حياة المدن وما تبع ذلك من صدمة حضارية، ممّا أدّى إلى وجود فجوات اجتماعية أثّرت على سلوك وعادات البدو وعلاقاتهم العائلية، كما أدّت إلى تحوّل نسبة كبيرة من المزارعين من نمط الحياة الزراعية إلى نمط الحياة الحضريّة، وانعكس ذلك على العادات الريفية ودور المرأة في المجتمع الريفي إلى جانب ظهور حالات التوجّه نحو السكن في المدن مما أثّر سلباً على التطور الديمغرافي في فلسطين[4].

كما شكّلت الحواجز العسكرية عبئا اقتصاديًا مضاعفا على الأسرة الفلسطينية التي لديها طلابٌ في المدارس والجامعات البعيدة عن أماكن سكناهم، ممّا اضطرّهم للمرور بعدّة محطات للوصول إلى الجامعة أو المدرسة، أو قد يضطرّهم إلى استئجار الشّقق بالقرب من المراكز التعليميّة، وهذا بالتأكيد يحتاج إلى تكاليف مضاعفة قد لا تحتملُه الكثير من الأسر الفلسطينية مما يؤدّي إلى تأجيل فصول دراسية لبعض أبنائها، أو اللّجوء إلى ترك الأبناء للجامعات.

---

[1] –فوزي الجدبة، مرجع سابق، ص 114.

[2]– نائب رئيس بلدية القدس في عهد تيدي كوليك، الفترة 1971م إلى 1978م.

[3]– إيمان مصاروة: **الاستيطان في القدس القديمة**، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بيت لحم، فلسطين، 2004م، ص 15.

[4]– التفكجي خليل: مرجع سابق. ص 72.

و تُعتبر الطرق الالتفافية[1] شكلاً خطيراً من أشكال الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، هَدَفَ من خلالها "الصهاينة" إلى عزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، لذلك فقد استولت على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية بهدف شقّ طرق تربط المستوطنات الصهيونية بعضها ببعض، مما ساهم في عزل التجمّعات الفلسطينية عن بعضها البعض وتقطيع أوصالها، ويكمُن الخطر الحقيقي لهذه الطرق في المساحات الواسعة التي تلْتَهِمُها، ففي الوقت الذي تكون فيه المسافة العرضية للشارع 20 مترًا، فإنّ الارتداد الذي فرضه الصهاينة على طول امتداد هذه الطرق كان عادةً ثلاثة أضعاف هذا الرقم وبالنّظر إلى خريطة الطرق الالتفافية يتبيّن أنّها أُعدّت بإحكامٍ وتخطيط، ويظهر ذلك من خلال ربط المستوطنات بعضها ببعض مما يوهم الناظر بوحدة الجغرافيا الاستيطانية، وفي المقابل جعلت الطرق الالتفافية من المدن والقرى والتجمعات السكانية الفلسطينية مراكز متناثرة وعشوائية ومُقطّعة الأوصال، ومع وجود هذه الطرق الالتفافية بالقرب من التجمّعات السكانية الفلسطينية واجهت تلك التجمّعات مُشكلة الامتداد والتوسّع العمراني، لأنّه وبالإضافة إلى أنّ شق الطريق يقع في الأراضي الفلسطينية فإنّ "إسرائيل" فرضت على الفلسطينيين عدم الاقتراب منها أو حتى السير عليها في بعض الأوقات، كما شكّلت خطرًا على حياة المواطنين نتيجة الاعتداءات التي يمارسها المستوطنون الذين يمرون منها ويستعملونها دائماً[2].

وتعتبر الشوارع الالتفافية واحدة من أهم الأساليب الصهيونية التي طُبّقتْ من أجل السيطرة على الضفة الغربية أمنياً وعسكرياً، ولها دور أساسي ومهم في ربط التجمعات والمستوطنات والبؤر الاستيطانية بعضها ببعض، وساهمت في فصل وتفتيت المدن الفلسطينية عن بعضها البعض وعن قراها. لذلك فقد تمّ الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية لشقّ هذه الطرق.

[1]– تهدف الطرق الالتفافية إلى تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق معزولة لمنع التواصل بين المناطق الفلسطينية، ومنع إقامة دولة فلسطينية، وقد وساهمت هذه الطرق كبنية استعمارية في تكريس التفكيك والفصل لكل ما هو فلسطيني ديموغرافيا وجغرافيا، وتكريس هيمنة وتواصل الاستعمار الصهيوني، الذي استغل الطرق الالتفافية كأداة استعمارية ساهمت في عملية ضم الأراضي الفلسطينية، ومحو السكان الفلسطينيين، انظر: نضال العزة :"التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية، مصادرة الأراضي وحرمان أصحابها من التصرف والانتفاع بها"، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بديل، بيت لحم، 2017م، ص 58.

[2]– بلال محمد صالح إبراهيم: مرجع سابق، ص ص 120، 121.

وأُقيمت هذه الطرق بشكل رئيسي لخدمة أهداف عسكرية لصالح جيش الاحتلال، تمهيداً لإقامة بؤر استيطانية جديدة في المواقع الجغرافية ذات الخصائص المناسبة لشروطهم الأمنية، أو من أجل خدمة مستوطنات مقامة مسبقاً[1].

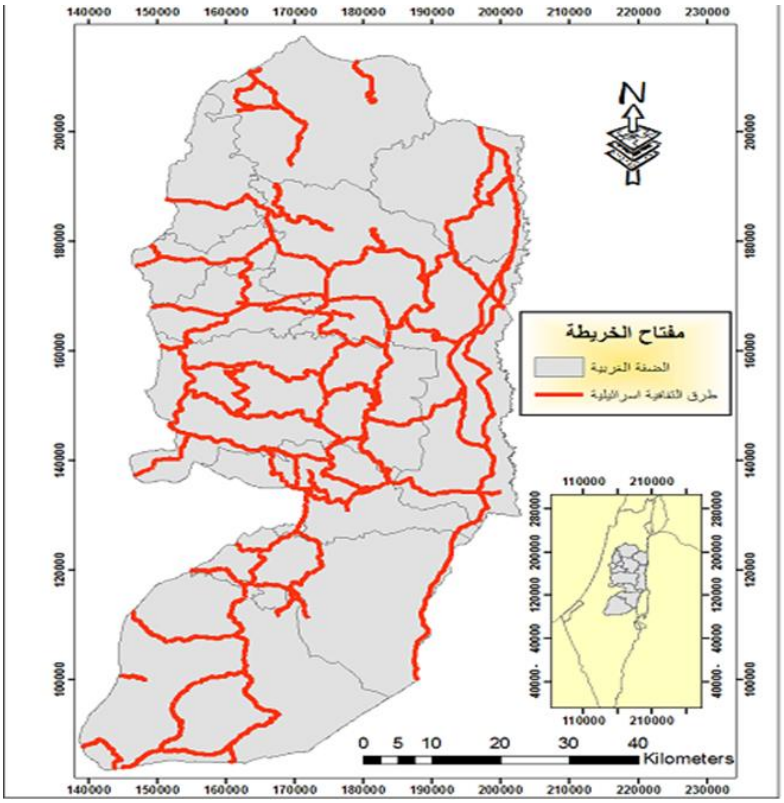

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقة (أريج) – مركز أبحاث الأراضي 2010م.

ب- الجدار العازل[2] كوسيلة لقطع أواصر العلاقات الاجتماعية بين الفلسطينيين: يُنسب المشروع لوزير الأمن الاسرائيلي(موشيحه شحال)، بناءً على توجيهات من رئيس الحكومة في ذلك الوقت (اسحاق رابين)، وذلك ردّاً على العمليات المسلّحة التي شهدتها المدن الفلسطينية المحتلة عام

[1] – مندلسون بوتول: **الأمن الاسرائيلي الفلسطيني قضايا في مفاوضات الوضع الدائم**، (تر، محمد صلاحات)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس 1995م، ص87.

[2] –هو الجدار الذي أقامته الحكومات الصهيونية بطول يقارب (1000 كم) على ارتفاع ثمانية أمتار بهدف منع المقاومة الفلسطينية من التسلل للداخل الفلسطيني المحتل عام (1948 م)، وتقام عليه عدة بوابات بهدف دخول البضائع والأشخاص ضمن حواجز عسكرية ثابتة، وربما يكون وصف هذا الجدار بالعازل أو أنه جدار فصل عنصري صفات مخففة لحقيقة الجريمة التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني، فهو أقرب إلى جدار التهجير أو جدار النكبة، لأنه يدمّر حياة الفلسطيني وينهب أرضه وماءه، وإنّ استخدامنا لبعض المصلحات المتداولة لا ينبغي أن يُفهم منه أي تخفيف لحجم الكارثة التي يمثلها.90% من الأراضي التي سيقام عليها الجدار هي من أراضي الضفة الغربية، بينما لا تشكل الأراضي التي سيقام عليها من داخل الخط الأخضر سوى 10%. انظر: ابحيص، حسن، وعايد، خالد: "الجدار العازل في الضفة الغربية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2010م، ص 13، الرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=137&a =80225

1948م، وقام جوهر المشروع للحفاظ على يهودية الدولة من خلال الفصل الديمغرافي للفلسطينيين، إضافةً إلى إحاطة الكتل الاستعمارية بخطوط دفاعية والعمل على تسهيل ربط هذه الكتل بإسرائيل، و كذلك العمل على توفير الأمن والحماية للمستوطنين الذين يقطنون المستوطنات داخل حدود الضفة الغربية، ويقدّر طول جدار الضمّ والتوسّع بنحو 757كم، كما أنّ 92% من مسار الجدار يقع داخل أراضي الضفة الغربية[1].

وبتاريخ 23- 6- 2002م بدأت حكومة الاحتلال ببناء جدار الفصل العنصري على الطول المقترح أثناء الدراسة، وكان لإنشاء هذا الجدار في الضفة الغربية عدة أهداف وأبعاد وضعها الصهاينة منها: أبعاد أمنية وأبعاد سياسية وأبعاد اقتصادية وأبعاد اجتماعية.

ج- الأثر الاجتماعي للجدار العازل:

في الحقيقة لا يمكن فصل بناء جدار الضم والتوسع العنصري عن مشاريع الاستيطان الصهيونية في الضفة الغربية، إذ يعتبر بناء الجدار امتداداً طبيعيا لهذه المشاريع كونه جاء بالشكل والأبعاد التي تخدم المستوطنات، ويجعل معظمها على تواصل مع الكيان الصهيوني، إضافة إلى أنّه يخدم الأفكار الصهيونية التي ترفض اعتبار خط الهدنة الذي يمثل حدود الرابع من جوان 1967م، حدوداً للكيان الصهيوني، ويتماشى ذلك مع الاستراتيجية الصهيونية التي تعتبر السيطرة على الأرض مفتاحا لتقوية الاستيطان، ولهذا قامت الحكومات المتعاقبةُ منذ عام (2002 م) ببناء جدار على طول الأراضي الفلسطينية الفاصلة بين الأراضي المحتلة عام (1948 م) والمحتلة عام (1967 م)، وبرّرت ذلك بأنّ الدوافع الأمنية هي وراء بناء هذا الجدار، إلّا أّن الواقع يُظهِرُ بأنّ للجدار دوافع عديدة خفيّة ومُعلنة، وذلك من خلال حجم الأضرار التي ألحقها بالشعب الفلسطيني على مختلف المستويات.

والواضح أنّ بناءهُ مزّق عن عمدٍ النسيج الاجتماعي الفلسطيني، لأنّه عزل أحياء وقرى ومدناً كثيرة عن بعضها، ومَنَع تواصلها الاجتماعي والعائلي، فضلا عن انعكاسات الجدار السلبية على الخدمات الصحية والتعليمية لمئات الآلاف من المتضرّرين[2].

لهذا عُدّ هذا الجدار من أخطر أشكال الاستيطان وأكبرها، وذلك كونه مثّل شكلين من أشكال الاستيطان، ففي الوقت الذي التهم فيه الجدار مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إلّا أنّه في

---

[1]- دبابسة عبد الحافظ: "التحليل الحيزي لانتشار البؤر الاستعمارية العشوائية والمستعمرات في الضفة الغربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، فلسطين 2017م، ص87.

[2]- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005م، اعداد مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،ط1، بيروت، لبنان، ماي 2006م، ص ص 65، 66.

الحين ذاته أَدْخَل 107 مستوطنة من أصل 199 مقامة في الضفة الغربية في الجانب الغربي من الجدار، ويبلغ عدد سكان هذه المستوطنات حوالي (425,000) ألف مستوطن أي حوالي 80.2% من إجمالي عدد المستوطنين في الضفة والقدس، بالإضافة إلى530، 12 مستوطنًا في منطقة العزل الشرقي[1].

وحسب بعض التقديرات الإحصائية فإنّ الجدار سيبلغ طوله حوالي ألف كم، وهو أطول جدار أقامه الصهاينة لحماية أنفسهم، فقد كانت فكرة عزل الضفة الغربية حاضرة في أذهان القادة منذ عهد بن غوريون، إلا أنّ "أرئيل شارون" يُعتبر المنفّذ لهذه الفكرة عام (2002 م)، وذلك بعد اندلاع الانتفاضة الثانية(2000م)، بعد انتشار العمليات الاستشهادية التي كانت تقوم بها حركات المقاومة الفلسطينية، ولم يستطعْ الجدار الفاصل منع المقاومة الفلسطينية من تنفيذ بعض الأعمال العسكرية في الداخل، والتي كشفت الأهداف الصهيونية داخل الضفة الغربية التي أصبحت في متناول المقاومة، وهو الأمر الذي صرّح به أحد قادة المستوطنين والجيش الجنرال "ايفي ايتام" زعيم "حزب المفدال الوطني" إذْ اعتبر إقامة الجدار انتصارا للمقاومة الفلسطينية حيث قال: "إنّ من يريد إثبات انتصار الحركة الوطنية الفلسطينية على الحكومة الإسرائيلية عليه أنْ ينظر إلى هذا الجدار الذي يَعكف الجيش على إقامته حولنا، أَيُّ إنجازٍ يريدهُ الفلسطينيون أكثر ممّا حققوه بإجبارنا على الانغلاق خلف الجدران الإسمنتيّة والأسلاك الشائكة[2] !!"

كذلك فقد علّق أحد قادة المستوطنين[3] في الضفة الغربية على بناء الحكومة الإسرائيلية لهذا الجدار واصفا إياه بجدار معسكر "أوشفيتز" وهو أحد مراكز الاعتقال التي أقامها النازيون اليهود في بولندا، إلاّ أنّه فرّق بينهما بقوله:" إنّ أوشفيتز بناه أعداؤنا أما هذا الجدار" فنحن نقيمه لأنفسنا"وعزّز ذلك ما قاله "أيلي كوهين" رئيس مجلس مستوطنات الضفة الغربية: "إنّ النتيجة الفورية لبناء ذلك الجدار هي وقوع عمليات ضد المستوطنين" وسمَّى الجدار: بجدار الوهم ..[4].

---

[1]– رافت حمودة مقال، "مؤتمر الخريف والدولة الفلسطينية في المنظور الإسرائيلي "، منشور على موقع مركز الزيتونة، انظر:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&=47933

[2]– غنايم محمد السيد، مقال بعنوان، "**جدار الفصل الإسرائيلي**"، منشورة على موقع الجزيرة نت، بتاريخ: 2004/10/3م.
انظر الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B3A0CE56-A466-49D3-BBA8-3F8FF07FEAAE.htm

[3] –هو: بنحاس فالنتشتاين.

[4]– غنايم محمد السيد: المصدر نفسه.

واتبعت الحكومات المتعاقبة سياسة وضع الأحزمة الاستيطانية حول التجمعات السكانية العربية، وذلك بهدف منع التمدّد العمراني والسكاني للمواطنين الفلسطينيين، ومارست سياسة الاضطهاد والتمييز العنصري ضد الفلسطينيين وذلك لإجبارهم على مغادرة مدنهم، وبالتالي يسهلُ سحب هوياتهم[1].

وأظهر التقرير الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أنّ 7% من الأُسر الفلسطينية قد **غيّرت** مكان إقامتها أو هاجرت بسبب الجدار الفاصل وأشار أنّ 31% **سيغيّرون** مكان إقامتهم بسبب الجدار العنصري، وفي تقرير لوزارة الدولة لشؤون القدس بدا واضحًا أنّ جدار الفصل العنصري يهدف في الأساس إلى تفكيك النسيج الاجتماعي، وليتحكّم مُطلقًا في عُنق المدينة المقدّسة، الأمر الذي أدّى إلى حرمان القدس الشرقية منْ أنْ تُكَوِّن مع ضواحيها وحدة سياسية واجتماعية واقتصادية، وكشف التقرير أنّ هناك أَلْفَيْ (2000) مقدسيّ يعبرون السّور يوميا للوصول إلى المدارس في الرّام وضاحية البريد، أما فيما وراء السور فهناك 6500 مقدسي آخرون يأتون يوميا من شمال المدينة ليجتازوا السّور وليصلوا إلى المدارس الواقعة في قلب المدينة[2].

نتيجة:

لقد خلّف الجدار آثاراً سلبية عميقة على مجال التعليم؛ حيث حرم الكثير من الطلبة والمُدَرِّسِين الوصول إلى مدارسهم، ممّا أربك العملية التعليمية في العديد من المدارس، وقد بيّنت نتائج دراسة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنَّ 3.4% من المواطنين الفلسطينيين في التجمّعات التي تأثّرت بالجدار، تركوا التعليم نهائيا !!!.

ويمرّ الجدار بأراضي الضفة الغربية مما يعني أنه سيؤثّر على حياة 210,000 فلسطيني يسكنون 67 قرية ومدينة بالضفة الغربية، حيث ترتّب على ذلك ما يلي:

- 13 تجمعا سكانيا يسكنه 11 ألف فلسطيني، وجدوا أنفسهم سجناء في المنطقة ما بين الخط الأخضر (الأراضي المحتلة عام1948م) والجدار الفاصل.

[1]- بارود نعيم سلمان: مقال بعنوان، "القدس الاستيطان والتهويد"، منشورة على الموقع الالكتروني لقسم الجغرافيا في الجامعة الإسلامية، انظر الرابط: .http://www.iugaza.edu.ps/emp/emp_folders/328/alqods10.doc،

[2]- التقرير الاستراتيجي لسنة 2005م: مرجع سابق، ص 244.

– خلق منطقة حزام أمني، الأمر الذي جعل 19 تجمعا سكانيا يسكنه 128,500 فلسطيني محاصراً في مناطق وبُؤر معزولة، وأدّى إقامة هذا الجدار إلى إعاقة حرية حركة الفلسطينيين وقدرتهم على الوصول إلى حقولهم أو الانتقال إلى القرى والمدن الفلسطينية الأخرى لتسويق بضائعهم ومنتجاتهم.

–فصَلَتْ عملية بناء الجدار بين 36 تجمع سكاني شرق الجدار يسكنه 72,200 فلسطيني وبين حقولهم وأراضيهم الزراعية التي تقع غرب الجدار[1].

وفي بيت لحم ترك الجدار آثاره على أكثر من 600طالب و14 مُدَرِّسْ ومُدَرِّسَهْ، بحيث ينعهم من الوصول إلى المدارس بشكل منتظم[2]، وبالتالي تعيّن على الطلاب والمعلمين اللجوء إلى طرق أخرى مغايرة أو تحويل مناطق تعليمهم إلى مناطق يمكن الوصول إليها بسهولة، ممّا ترتّب على هذا الأمر معاناةً كبيرة للطلّاب والمدرّسين والأهالي، فضلًا عن زيادة طول المسافات والتكاليف المالية الباهظة للنقل[3].

واستمرّ الصهاينة في بناء جدار الضمّ والتوسّع متجاهلين الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في عام 2004م، وعند الانتهاء من بناء الجدار سيعيش نحو 60 ألف مواطن فلسطيني يقيمون في 42 قرية وبلدة في الضفة الغربية محصورين في مناطق مغلقة ما بين الجدار والخط الأخضر، كما استمرت قوات الاحتلال في استخدام القوة بشكل منهجيّ ضدّ المسيرات الاحتجاجية السلمية التي نظّمها المواطنون الفلسطينيون والمتضامنون الإسرائيليون والأجانب ضد استمرار تجريف الأراضي الزراعية لأغراض بناء جدار الضمّ والتوسّع في العديد من المناطق، كالمسيرات التي تنظم في بلدات نعلين وبلعين غرب مدينة رام الله[4].

وفي الشقّ الاجتماعي لا بد من ذكر العنف الممارس من قبل المستوطنين الذي يُعدّ صارخا، استهدف المدنيين الفلسطينيين، وشهِد ارتفاعا ملحوظا على مراحل زمنية متعاقبة، وفاقم من المشاكل الاجتماعية المتشابكة، وكلّ هذا بسبب وجود المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة بطريقة غير شرعية، حيث أدّى انتشارها المتزايد في مناطق الاحتكاك، إلى كثرة المواجهات

---

[1]– جدار الفصل العنصري: حقائق وأرقام، قسم الدراسات المركز الفلسطيني للإعلام، تاريخ الاطلاع، 20 جوان 2020م، الساعة، 21:24 الرابط: https://www.palinfo.com/news/2015/12/20/-

[2]– بلغ عددها 14 مدرسة.

[3]– التقرير الاستراتيجي لسنة 2005م: مرجع سابق، ص 245.

[4]– أحمد عائشة: **أثرُ الانتهاكات الاسرائيلية في عام 2008م على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية حقوق الانسان**، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، رام الله، فلسطين، جوان2009م، ص ص 24، 25.

والاعتداءات بين المستوطنين والمواطنين الفلسطينيين، فالمستوطنات والبؤر الاستيطانية والقواعد والمناطق العسكرية المغلقة تسيطر على ما يقارب 40 % من مساحة الضفة الغربية وتقع خارج حدود إمكانية وصول الفلسطينيين إليها.

وعلى مرّ احتلالها العسكري طويل الأمد قامت دولة الاحتلال بتسهيل وتشجيع الاستيطان لـ: 470000 مستوطن في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وتواصل نشاط البناء للمستوطنات والمد الاستيطاني خلال عام 2008م، حيث أعلن مكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي أنّ هناك ارتفاعًا بنسبة 42% في عدد بناء الأساسات لوحدات سكنية جديدة للمستوطنات (باستثناء القدس الشرقية)، مقابل الفترة ذاتها لعام 2007م (1010مقابل709)،وأعلنت "حركة السلام الآن الإسرائيلية": أنّه وخلال تلك الفترة لم يتمّ إخلاء أيّ من البؤر الاستيطانية، بل تمّت إضافة125 مبنى جديدا منها 30 منزلا دائما إلى المباني الموجودة[1].

رابعا: الآثار على المقدّسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين:

تميّزت فلسطين عن باقي دول العالم باحتضانها أهمّ وأبرز المعالم الدينية لمختلف الديانات، كالمسجد الأقصى في القدس (أولى القبلتين وأحد ثلاث مساجد تشدّ إليها الرحال، ومسرى النبي محمد – صلى الله عليه وسلم–) ؛ وكنيسة المهد في بيت لحم، وكنيسة القيامة التي تعدّ أقدس الأماكن المسيحيّة على وجه الأرض؛ بالإضافة إلى العديد من المساجد والمقامات والكنائس والأَدْيِرَة المنتشرة في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية: كالحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، ومسجد بلال في بيت لحم، وكنيسة "مار جرجيس" في بلدة برقين، وهو ما جعلها تستقطب إليها السيّاح من كافة أنحاء العالم، وكانت هذه المعالم عُرضة لمخطّطات الهجمات الصهيونية دائما، وحفّزت هذه المخطّطات الفلسطينيين (أفرادا وهيئات) على تكثيف الجهود لحماية المقدّسات وتاريخها والحفاظ عليها، وإقامة مشاريع الإعمار والصيانة بالقرى المهجّرة والمدن التاريخيّة، وإفشال مخططات التهويد والاستيطان التي هدّدت الوجود المستقبلي لما بقي من مقدّسات إسلامية ومسيحية ومعالم دينية مدمّرة ومتناثرة، وتمّ

[1]– " بدون حماية، عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم"، تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ديسمبر 2008م.

إحصاء نحو 1009 موقع (إسلامي ومسيحي) في 243 بلدة مهجّرة[1] تنتشر في أرض فلسطين التاريخية[2]، ويدخل هذا العمل في اطار المقاومة السلمية للاحتلال والمخططات الاستيطانية.

أ- الهدف الديني للاستيطان الصهيوني:

علّل الصهاينة احتلالهم أرض فلسطين بأنّه ينطلق من عدة أسباب، مثل الادعاء بالحق التاريخي في أراضي فلسطين، فعملوا على إعادة التسميات التوراتية للقرى والمواقع والبلدات، ومن ثمّ ربط الاستيطان بالدّعاوَى الدينيّة المرتبطة بمفهوم أرض اسرائيل، وما الحروب التي قام بها الكيان الصهيوني ضدّ العرب إلّا وسيلة لتنفيذ الوعد الالهي بالعودة لتلك الأرض[3].

وعند احتلال الضفة الغربية في 5جوان عام 1967م أطلقت الأحزاب الدينية اسم "يهودا والسامرة" على الأراضي المحتلّة، واعتبرتها أراضي محرّرة وليست محتلّة، ومن ثمّ أخذت تطلق أسماء يهودية على المستوطنات التي تقيمها في الأراضي المحتلة لكي توحي للعالم أنّها بصدد إحياء دولة قديمة وليس إنشاء دولة جديدة، لهذا ظهر إصرار اليهود على الاستيطان في القدس لتكون عاصمة لهم من أجل ربط وجودهم السياسي بوجودهم الديني، واستنادًا إلى هذه النصوص التوراتية المختارة كان الادّعاء بالأحقية التاريخية في القدس... وفي كافة أراضي فلسطين الأخرى.

وعليه فإنّ تهويد المناطق التي تقام عليها المستوطنات يعدّ هدفاً أيديولوجيا ودينيّا، تمثّل في حقّ اليهود في الاستيطان في كلّ مكان من أرض الميعاد، وقد برز هذا الهدف بوضوح خلال حكم "الليكود"، فمثلا من خلال المستوطنات التي أُقيمت حول مدينة القدس بعد ضمّها إليها، سعى الصهاينة إلى إقامة القدس الكبرى والتي ستصل مساحتها (حسب التخطيط) 840 كيلومتر مربع أو ما يعادل

10% من مساحة الضفة الغربية حسب الخطة الموضوعة [4].

لقد أفرز الواقع الاستيطاني في فلسطين المحتلة أوضاعا جديدة فيما يتعلّق بالمقدّسات، حيث تأثرت بالاعتداءات المتكررة، سواء كانت المقدسات إسلامية أو مسيحية، حيث تعرضت لأعمال تخريب متكررة للمعالم الأثرية والتاريخية في فلسطين، بمواصلة أعمال حفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى الأمر

---

[1]- هي القرى الفلسطينيّة الّتي تمّ تهجير أهلها على يد المنظّمات الصهيونية سنة 1948م؛ ودُمِّرت أكثر من 530 قرية، انظر: محمد اشتية، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، المجلس الفلسطيني للدراسات الاقليمية، البيرة، فلسطين، 2008م.

[2]- أحمد عائشة: مرجع سابق، ص 26.

[3]- عبد الله محمود حسين: "الأهداف والابعاد الصهيونية للاستيطان"، **البيان**، 15جانفي 1999م.

[4]- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م، تحرير محسن صالح وآخرون، ص 279.

الذي هدّد أساساته، وفي ذات الوقت قامت سلطات الاحتلال ببناء "كنيس يهودي" مُقَبّب على حساب المسجد العمري قرب المسجد الأقصى، كما واصلت انتهاكاتها لحرمة المقابر من خلال تجريف القبور الإسلامية فيها بهدف إقامة مرافق مختلفة مكانها، وأُريدَ من هذا العمل الشّنيع إضافة إلى توسيع المساحات المعدّة للأنشطة الاستيطانية، استفزاز مشاعر المسلمين، لأنّ للموتى في الشريعة الإسلامية أحكاماً خاصة ومكانة وحُرمة لا يستهان بها، وأيضا مواصلة العمل في مخطّط توسيع ساحة النساء في ساحة حائط البراق المجاورة لباب المغاربة، حيث تمّ هدم بقايا الجدران والمباني والأرضيات في ساحة البراق وحارة باب المغاربة في القدس المحتلة.

ب- انعكاسات الاستيطان على المقدسات الإسلامية:

أدّى التوسع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين إلى البحث عن مساحات إضافية لاستغلالها في إقامة المستوطنات الجديدة، ولم يُفرّق الصهاينة بين أراضي الخواص أو أراضي الأوقاف[1] أو ما قامت عليه المقدسات، ففلسطين مليئة بالمقدسات والأراضي التي أوقفها أصحابها لخدمة المسلمين وحاجاتهم كالفقراء والمساكين وطلبة العلم وعابري السبيل وخدمة المساجد، وتشكّل الأوقاف في فلسطين نحو مليون و680ألف دونم(6.25%) من مساحة فلسطين، وهي تمثل 10% من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة، ويوجد في فلسطين 340 قرية تعدّ وقفا كليا أو جزئيا مثل قرى "سعسع وشطا"، و"بورين وبيت فوريك" وعين كارم [2].

- **انتهاك حرمة مقابر المسلمين:**

لم يراعِ الصهاينة حرمة المقابر التي دَفَنَ فيها المسلمون موتاهم، من أجل الحصول على قطع أرضية لتكريس السياسة الاستيطانية الاحتلالية في فلسطين، فقد تم مصادرة العديد منها، في صورة مقبرة يازور قرب يافا، وتحويل مقبرة "الشيخ مؤنس"[3] قرب يافا إلى مصانع ومعامل، وتم بناء بنايات على قطعة أخرى تابعة لجامعة تلّ أبيب، أمّا مقبرة "الاستقلال" في حيفا فقد أُزيل جزء منها ونبش حوالي ثلاثة آلاف قبر، وبناء فندق سياحي مكانها، وقام الصهاينة بنبش قبر "مشهد فاطمة بنت الحسين

[1]- تخضع لنظام تسيير من طرف هيئات مستقلة، ويتقسم إلى أنواع منها الوقف الأهلي والوقف الخيري.

[2]- محسن صالح: **القدس والمقدسات تحت الاحتلال**، مركز الزيتونة للدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2001م، ص 105.

[3]- يعود تاريخها إلى الحقبة العثمانية.

بن علي" بن أبي طالب رضي الله عنهما، في قرية "بني نعيم" قرب مدينة الخليل، بحجّة البحث عن بقايا أثرية، كما حاولوا نبش قبر الشيخ **عزالدين القسام**[1]..[2].

وتواصل انتهاك الصهاينة لحرمة مقابر المسلمين بحجة إقامة مرافق تدخل ضمن المخططات الاستيطانية مثل إقامة المتاحف، ومواصلة العمل في مخطط توسيع ساحة النساء في ساحة البراق المجاورة لباب المغاربة بحيث وقع هدم بقايا الجدران والمباني والأرضيات في ساحة البراق وحارة المغاربة في القدس المحتلة[3].

وتمادى الصهاينة في تدنيسهم لمقابر المسلمين خدمة للمشاريع الاستيطانية، إلى حدّ بناء حضائر للأبقار على مقابر قرية البروة المهجرة، بعد استصدار حكم من المحكمة العليا في: 2009/06/21م، والتي سمحت كذلك ببناء حضائر أخرى مشابهة على مقابر قرية إجْزم المهجرة، وفي 2009/08/18م، قامت السلطات الصهيونية بهدم الجدار الجنوبي لمقبرة النقيب في مدينة اللّد[4].

---

[1] الشيخ عز الدين القسام. "زعيم المجاهدين". هكذا يصفه الفلسطينيون. رجل الدين ابن بلدة جبلة السورية، كان واحداً من رموز الانتفاضات العربية ضد تداعيات سايكس- بيكو، وخاصة تلك التي مهدت للاحتلال الصهيوني لفلسطين.

دعم الشيخ القسام "ثورة جبل صهيون" التي قادها عمر البيطار في (1919م – 1920م)، فأصدرت سلطات الانتداب الفرنسي حكماً غيابياً بإعدامه.

بعد فشل "الثورة" انتقل عام 1921م إلى فلسطين مع بعض رفاقه، واتخذ مسجد الاستقلال في الحي القديم في حيفا مقراً له. هناك نشط القسام في الدعوة إلى محاربة الاستعمار البريطاني بعدما التحق بجمعية الشبان المسلمين، وأصبح رئيساً لها عام 1926م، وبعد موجة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتسارع وتيرة الأحداث فيها عام 1935، دعا القسام بعد انتقاله إلى جنين، جميع العرب إلى التوحد لمحاربة التمدد الإسرائيلي، فكوّن خلايا سرية على درجة معتبرة من التنظيم، ترافق مع جمع التبرعات من الأهالي لشراء الأسلحة.

تنقل الشيخ القسام بعد قيادته الثورة ضد بريطانيا والتمدد الصهيوني بين قرى فلسطينية عدة، كان آخرها قرية الشيخ زايد التي ارتحل إليها فاراً من القوات البريطانية من قرية البارد في 1935/11/15م.

وفي 1935/11/19م طوقت القوات البريطانية الشيخ القسام ومجموعته وطالبته بالاستسلام. رفض القسام ذلك واشتبك مع تلك القوات، في معركة غير متكافئة لمدة ست ساعات نشبت بين الشيخ القسام ومجموعته وبين البريطانيين، أدت في نهايتها إلى استشهاده، وكان لاستشهاد القسام الأثر الكبير في اندلاع ما يطلق عليه "الثورة الفلسطينية الكبرى" عام 1936م، فكانت مرحلة ضمن مسار طويل من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

[2]- محسن صالح: مرجع سابق، ص 113.

[3]- أحمد عائشة: مرجع سابق، ص 30.

[4]- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق، ص 281.

- **ومن آثار الاستيطان التعدّي على المساجد:**

كما هو معروف استولى الصهاينة على مجمل الأوقاف بحجة غياب أصحابها والقائمين عليها، وتصنيفها أملاك غائبين، وتم تسليمها للمستوطنين الصهاينة الذين أقاموا عليها المستوطنات والمشاريع الاستيطانية في مجالات متعدّدة: الزراعية، والتجارية والصناعية، ولم تسلم حتى مساجد المسلمين وآثارهم التاريخية من هذا العدوان الغاشم، وقد قامت قوات الاحتلال منذ أن وطئت أرض فلسطين وحتى سنة 2006م بتدمير 76 دار عبادة للمسلمين، كما حوّلت 18 مسجداً إلى كُنُس للعبادة اليهودية، إضافة إلى سبعة مسجداً تمّ تحويلها إلى حظائر للحيوانات[1].

*وخدمة للمشاريع الاستيطانية، تمّ تحويل مسجد المجدل[2] (مسجد تاريخي) إلى مطعم في مشروع استيطاني، وحُوّل مسجد في يافا إلى نادي صهيوني، ومسجد "قيسارية" إلى حانة خمور، و"المسجد الصغير" في حيفا إلى مكان للدّعارة وبيع المخدرات، و"مسجد صفد" إلى متحف للآثار ومكاتب للسياحة، وتم هدم مسجد الإمام الحسين ومقامه في "عسقلان" وأُنشئ مكانهما مستشفى، ولم تكن المساجد الأخرى بأحسن حظّاً من المساجد التي ذكرنا، فتعرّضت لمصير مشابه تمامًا، على غرار مساجد "طبريا وحوقين وصفرند ولوبية وعمواس وقبية وأقرت وأبو كبير"[3]...

وخدمة للأهداف الاستيطانية، تم هدم المسجد العمري في قرية أم طوبا[4]سنة 2008م، رغم أنّ هذا المسجد بُنِي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وأُعيد بناؤه في العهد الأيوبي[5]، وهو المسجد الوحيد في هذه القرية التي تضمّ ثلاثة آلاف نسمة تقريباً، وفي مدينة الخليل تعرّض الحرم الابراهيمي إلى عدة انتهاكات، حيث تمّ مصادرة معظم مساحته، وجعلت منها كنيسا ومزارا للعبادة اليهودية، وتمّ منع رفع الآذان فيه أكثر من مرة، بحجة إقامة حفلات زواج فيه، وكل هذا تحت حماية الجيش الصهيوني، وفي نوفمبر2008م قامت القوات الصهيونية بإغلاق الحرم الإبراهيمي لعدّة أيام، لتمكين المصلّين اليهود من الإتيان بشعائرهم في عيد يهودي يسمى"(سيدتنا سارة)"، وفي ذات الشهر عاود

[1]- محسن صالح: القدس والمقدسات تحت الاحتلال، مرجع سابق، ص 105.

[2]- تعتبر من أقدم ومن أكبر مدن فلسطين التاريخيّة، وقد تمّ تأسيسها على يد الكنعانيين وذلك 3 آلاف سنة قبل الميلاد، واتخذها الفلسطينيون القدماء ميناءً لهم وذلك لوقوعها على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

[3]- محسن صالح، مرجع سابق، ص 106.

[4]- تقع جنوب مدينة القدس.

[5]- بدأت فترة الحكم الأيوبي في القدس بعد استعادتها من الصليبيين عام 1187، واستمرت حتى 1260.

المستوطنون الاعتداء على مقبرة إسلامية ومسجد في مدينة الخليل، بكتابة عبارات مسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم على حائط المسجد [1].

ج- الاعتداءات الصهيونية على الأوقاف في فلسطين:

في اطار تنفيذ السياسة الاستيطانية، لجأ الصهاينة في سبيل التوسّع وتوفير المساحات اللازمة للمشاريع المقرّرة، إلى التعدّي على الأملاك الوقفية للمسلمين، ولم تراعي حرمة الدين في ذلك، وسنعرض في الجدول الآتي أهم الانتهاكات التي مسّت الأوقاف الإسلامية:

المدينة	موقع الوقف	المساحة (دونم)	نوع الاعتداء
النويعمة	الخربة السمراء	55000	تمتد هذه الأرض من وادي النويعمة وحتى وادي العوجا، وقد تمت مصادرتها وأقيمت عليها مستوطنة نعمة.
بيت صفافا بيت لحم	الست بدرية	6	تم الاستيلاء عليها لشق طريق يربط بين بيت صفافا ومستوطنة جيلو.
الخليل	الحرم الابراهيمي	-	قامت سلطات الإحتلال الإسرائيلي بعد مذبحة الحرم الإبراهيمي عام 1994 بالإستيلاء على 6 دونمات من ساحاته المسجلة في دائرة الأراضي باسم الأوقاف الإسلامية.
الخليل	مسجد مشهد الأربعين الأربعين	0.741	يعتبر هذا الموقع من أهم الأماكن الأثرية في الخليل، وقد قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء عليه في 96/2/24
الخليل	أرض عاروض فراح	40	استولت سلطات الاحتلال على هذه الأرض وضمتها إلى مستوطنة الخارصينا
رام الله	أرض أبو ليمون	84	أعلنت السلطات أن هذه الأرض منطقة خضراء، ومنعت الأوقاف من التصرف فيها.
قلقيلية	القطعة الشامية	4	تبلغ المساحة الإجمالية لهذه الأرض 402 دونم، قامت السلطات باقتطاع 4 دونمات منها لشق شارع التفافي، وذلك في شهر ماي1996

[1]- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006م، تحرير محسن صالح وآخرون، ص 247.

نابلس	أرض المسعودية	24.4	استولت عليها سلطات الاحتلال وأجّرتها للمستوطنين
الناقورة / نابلس	سكة الحديد الحجازية	4	تم الاستيلاء على هذه الأرض لشق طريق التفافية

جدول (12): أهم الاعتداءات على الأوقاف الإسلامية[1]

من الجدول لاحظنا أنّ الاعتداءات مسّت مدن عديدة في الضفة خاصة، وهذا راجع لأنّ التمدّد الاستيطاني عرف أكثر نشاطه في الضفة، بخلاف قطاع غزة، فتركّزت الاعتداءات على الأوقاف في المناطق التي تمثّل عمقاً استراتيجيا للكيان الصهيوني، فمدينة الخليل تعرضت أوقافها لعدة اعتداءات، ويرجع هذا لمكانة المدينة الدينية والتاريخية لدى الحركة الصهيونية، فهي تعدّ الثانية في الأهمية بعد القدس[2]، وتمّ تحويل أوقاف المساجد والأراضي والمقابر الإسلامية التي تمّ التعدّي عليها إمّا إلى أراضي لتوسعة المستوطنات القائمة، أو إلى مستوطنات جديدة، أو إلى مشاريع مدعّمة للمستوطنات كالطرق الالتفافية، أو المساحات المخصّصة لبناء الجدار العازل.

د- آثار السياسة الاستيطانية على المقدسات المسيحية:

لم يقتصر التعدّي على المقدسات الإسلامية في فلسطين، بل سعت الحركة الصهيونية في سبيل تحقيق أهدافها الاستيطانية إلى اقتلاع كل ما يعترضُ طريق الآلة الاستيطانية الجارفة، حتى لو كان مسيحيّا، فقد تعرّضت المقدسات المسيحية في فلسطين لعدة انتهاكات على مرِّ عقود تجسيد السياسة الاستيطانية.

فمنذ عام 1948م بدت نوايا الصهاينة جليّة واضحة، لتحقيق احتلال استيطاني كامل في فلسطين، فتم احتلال كنيسة "نوتردام دوفرانس" في مدينة القدس لاستعمالها كقاعدة للهجمات، وتمّ جرف قبور موجودة في ساحةكنيسة "السيدة مريم"، والأمر نفسه في كنيسة "الجثمانية"، لشقّ طريق معبّد وتمّت العملية دون اعلام ذوي الموتى ليقوموا بنقل رفات موتاهم إلى مناطق أخرى [3].

---

[1]- لؤي عمر: **الأوقاف الاسلامية في الضفة الغربية**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين، 2002م، ص ص 47 50.

[2]- لم نذكر أوقاف القدس في هذا العرض، لأننا اكتفينا بالاعتداءات التي وقعت في الفترة التي تلَتْ توقيع الطرفين الصهيوني والفلسطيني على اتفاقية أوسلو، فالقدس تعرّضت أوقافها لعديد الانتهاكات في مراحل زمنية سبقت أوسلو.

[3]- محسن صالح: القدس والمقدسات تحت الاحتلال، مرجع سابق، ص 115.

لقد تعرّضت مقدسات المسيحيين على مدار العقود الماضية لعديد الانتهاكات سواء من السلطات الصهيونية، أو من طرف المتطرفين الصهاينة، حيث تمّت مصادرة أراضي تابعة للكنيسة، مثال: كنيسة المنصورة، ووقعت محاولات حرق كنائس، في صورة كنيسة المعمدانية في القدس، وهدمت السلطات الصهيونية عشرات الكنائس المتفرقة في القرى والمدن الفلسطينية، مثل كنيسة البصة، وتعرضت العديد من الكنائس الى السرقة من قبل العصابات الصهيونية، مثل ما وقع في كنيسة القيامة، عندما سُرق التاج الذهبي"(أيقونةُ العذْراء)" في مدينة القدس، ولم تسلم المقابر المسيحية من الانتهاكات، فطالما قامت الجرافات الصهيونية بحراثة مقابر المسيحيين وتحويلها إلى حقول وبيارات[1] في إطار التوسع الاستيطاني، مثل مقابر "سيرين المسيحية"، وأصدرت بلدية الاحتلال في القدس أمراً بهدم بناية تقع في "بطريركية الأرمن الكاثوليكية" في البلدة القديمة في القدس، الواقعة على طريق الآلام[2].

واشتهرت حرائق الأماكن المقدسة المسيحية في فلسطين، مثل حريق الكنيسة المعمدانية غربي القدس، بعد حريقها الأول سنة 1982م[3]، ومنعت السلطات الصهيونية المصلّين المسيحيّين من الوصول إلى كنيسة القيامة لتأدية شعائرهم الدينية، ولنأخذ نموذج للاعتداءات على المقدّسات المسيحية، فقد جاءت كما عرّفها الأب "الأيكونومس قسطنطين مرمش" كما يلي:

– هدم كنيسة دير الروم الأرثوذكس على جبل الطور بتاريخ 1992/7/23م، بحجّة عدم وجود ترخيص البناء.

– رفض البلدية أيّ ترخيص لبناء الكنيسة في داخل البلدة القديمة وشعفاط وبيت حنينا ومار إلياس.

– تدنيس وتشويه معالم كنيسة القديس جيورجيوس في بركة السلطان بالقدس، وتحويلها إلى نادٍ ليليّ، ونقل جرس الكنيسة إلى ما يسمّى "(حديقة الحرية)" القائمة على أراضي وقف دير الروم المُستَوْلى عليها.

---

[1] – المقصود بها البساتين.

[2]– شامية فادي: **الممتلكات والأوقاف المسيحية في القدس**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2009م، ص 263.

[3]– حيث احترقت يوم 2010/10/24م.

– الاستيلاءْ على دير "مار يوحنا" بالقدس بالقوّة، ولا تزال الدعاوى قائمة بين البطريركية ووزارة الإسكان التي شجّعت وموّلت العملية.

– الاستيلاء ومصادرة الأراضي الوقفية في حي "الطالبية" ودير "أبي طور وأبي غوش" وغيرها ودير "الصليب" حوالي (600 دونم)، وهي الأرض التي بُنيت عليها الكنيسة والمتحف.

– إقامة مستعمرة معاليه أدوميم على أراضي الوقف قرب "العيزرية وأبو ديس".

– الاستيلاء ومصادرة بيارة دير الروم والبنايات القائمة عليها في قرية البريج في منطقة القدس.

– وضع إشارة منطقة خضراء على أراضي الوقف في "جبل صهيون" لمنع استغلالها وكذلك عدّة أراضي وقفية في أنحاء فلسطين.

– الاستيلاء على أوقاف وممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في وسط القدس، والتي حلّت مكانها عدّة وزارات ودوائر حكومية كتسجيل الأراضي والمالية والزراعة والمستشفى، كما حُوّل مأوى الحجاج إلى سجن المسكوبية الرهيب، ودير النساء إلى مركز للشرطة، ومأوى الرهبان إلى مستشفى.

– مصادرة أراضي الوقف في باب العامود وتحويلها إلى منتزه وساحة للسيارات.

– تحويل بنايات الوقف في شارع الأنبياء إلى متحف ومركز للأدوات الصحية.

– تدمير بنايات دير شعار على طريق بيت لحم– الخليل والكنيسة الموجودة فيها، والتي كانت تتّسع لألف شخصٍ من الحجّاج، وتحويلها إلى نقطةٍ للجنود الصهاينة[1].

من ناحية أُخرى فإن الكنيسة الأرثوذكسية تملك ربع القدس القديمة، (حوالي كيلومتر مربع)، وتملك أراضي شاسعة ومقابر وأديرة خارج البلدة القديمة في القدس، فضلا عن عقارات في مدن فلسطينية كبرى، لكن جزءاً من هذه الأملاك أعطيت الى الصهاينة المحتلين، عن طريق الايجار طويل الأمد لمدة 99 عاماً أو عن طريق البيع[2].

وضاعت مقبرة الكنيسة الارثوذكسية، وأراضي دير "مارسابا" في بيت لحم، وأراضي جبل أبوغنيم في القدس، التي تحوّلت إلى مستوطنة صهيونية، باسم "هار حوما"، كما فقدت أكبر مأوى لحجاج القدس من "المسكوب" أو أهل موسكو، وعليه قام معتقل المسكوبية، وأراضي جبل "أبي طور"، كما أنَّ مقر رئيس دولة الاحتلال، والبيت الرسمي لرئيس الوزراء، ومبنى وزارة التربية والتعليم الصهيونية،

[1]– تأثير النشاط الاستيطاني على القطاع السياحي في مدينة القدس: انظر:
https://alquds-city.com/index.php?s=46&id=195
تاريخ الاطلاع: 26جوان2020، الساعة 22:12

[2]– شامية فادي: مرجع سابق، ص 255.

والمتحف الصهيوني، كلّها منشئات رسمية أُقيمت على أراضي تابعة للبطريركية الأرثوذكسية في غربي القدس، وهي أراضي حي "النكفورية (الطالبية)" ودير "أبو طور، وأبوغوش، ودير الصليب"، وسلطات الاحتلال أرادت منذ مدة أن تتملّكها بصورة نهائية، أمّا مبنى البرلمان(الكنيست) فقد أُقيم على أرض "رحافيا" غربي القدس، بعد أن استأجرتها" هيئة أراضي إسرائيل" لمدة 99 عاماً (تنتهي في عام 2051م)، وحسب العقد الذي أُبرمت الصفقة بموجبه، فإنّ لدولة الاحتلالّ تلقائيا في تمديد العقد لسنوات أخرى[1].

ومن الأراضي التي استحوذت عليها بلدية الاحتلال من البطريركية الارثوذكسية، والتي تعدّ ذات أهمية بالغة، أراضي الأنصاري التي تبلغ مساحتها أكثر من 25 دونم، والواقعة على بعد مئات الأمتار فقط من المسجد الأقصى، وهي الأرض التي بدأت بلدية الاحتلال بإقامة حدائق توراتية عليها، في محاولة تهدف إلى إتمام السيطرة على ما يسمى بـ "الحوض المقدس" لتكريس عملية التهويد، كما صادرت سلطات الاحتلال أراضي وقفية كثيرة قرب "العيزرية وأبو ديس"، شرقي القدس، أين أُقيمت مستوطنة معاليه أدوميم، فضلا عن تحويل بعضها إلى منتزهات وساحات، ومواقف للسيارات، كما هو الحال في أراضي الوقف بباب العامود في شارع الأنبياء[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ المسيحيّين العرب اتهموا صراحة رئاسة البطريركية بأنّها لم تكن أمينة على أملاك الكنيسة، حيث تمّ اكتشاف عمليات بيع وتأجير أراضٍ فلسطينية لمدة طويلة إلى السلطات الصهيونية منذ قيامها، وخاصة في النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين، فضلا عن مضايقة الشخصيات الوطنية داخل الكنيسة مثل الأب "عطا الله حنا"، وطالب المسيحيون العرب السلطتين الفلسطينية والأردنية بتعديل القانون الخاص بكنيستهم، بما يتيح رفع الهيمنة اليونانية عنها[3].

تعليق حول الآثار على المقدّسات:

كان استمرار قوات الاحتلال الصهيوني في طمس المعالم العربية والإسلامية في فلسطين وفي القدس خاصة، يصبّ كلّه في نطاق خلق الأمر الواقع الجديد وتسويق الصورة الجديدة لفلسطين المحتلة، واستغلال الأبعاد الاستيطانية، للسيطرة على الوضع وبناء المشاريع الكبرى وتغيير الجغرافيا والتاريخ معا.

---

[1]- محسن صالح: القدس والمقدسات تحت الاحتلال، مرجع سابق، ص ص 119، 120.

[2]- شامية فادي: مرجع سابق، ص 256.

[3]- محسن صالح، المرجع نفسه، ص 122.

فبعد إحكام بناء جدار الضمّ والتوسّع ومنع الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين من الوصول إلى أماكنهم المقدسة والصلاة فيها، وإصدار القرارات التعسّفية التي هدفت إلى تفريغ المدن من سكانها الفلسطينيين، وضمّ الكتل الاستيطانية إلى بعضها البعض، وسياسة هدم المنازل وعزل المدينة المقدسة، في تحدٍّ صارخ للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، قام الصهاينة باستئناف أعمال الحفريات التي تقوم بها في محيط المسجد الأقصى، وذلك في تعدٍّ واضح على المقدّسات الإسلامية، كما قامت قوات الاحتلال باقتحام ساحات المسجد الأقصى عشرات المرات، حيث قاموا باستخدام القوة المفرطة ضدّ مئات من المدنيين الفلسطينيين الذين يتوافدون على المسجد الأقصى، وشكّلت أعمال الحفر خطرا حقيقيا على المقدّسات الإسلامية في مدينة القدس ومساجدها وخاصة المسجد الأقصى، حيث كُشف عن إقامة كنيس يهودي تحت المسجد الأقصى، والمساس بالمعالم التاريخية والدينية للمدينة ولحقوق الشعب الفلسطيني فيها، إضافةً إلى استفزازها لمشاعر ملايين المسلمين في العالم أجْمع، كلّ ذلك في ظلّ صمت المجتمع الدولي خاصة الأطراف الموقّعة على اتفاقية جنيف الرابعة، وبالتالي استمرار الصهاينة في تنفيذ مخططاتهم الاستيطانية في العاصمة المقدّسة وفي كلّ فلسطين.

استنتاجات: بعد إتمام هذا الفصل خلُصنا إلى نتائج مهمة هي:

– قامت عملية بناء المستوطنات على الاستغلال الاقتصادي للأرض الفلسطينية المحتلّة، ومن أوجه هذا الاستغلال مصادرةُ مساحات واسعة من الأراضي، وتدمير الممتلكات الفلسطينية واستخدامها في أغراض إنشائية وزراعية، والاستيلاء على المواقع السياحية والأثرية، واستغلال المحاجر الفلسطينية والمناجم.

* السيطرة على موارد الأرض والمياه وباقي الموارد الفلسطينية.

* قطع التواصل والاتصال الجغرافي والعمراني والتنموي بين المناطق الفلسطينية.

* تكوين أُطر ونُظم إدارية وبلدية موازية للنظم الفلسطينية؛ وفي بعض الحالات إحالة وتطبيق النُّظم والقوانين الإدارية الصهيونية على جزء من الأراضي الفلسطينية.

–تعدّ الزراعة هي المورد الرئيس للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي فقد أحدث الاستيطان خلل واضح في حجم الاستفادة منها في الضفة الغربية، وهذا تطلّب إعداد خطط بديلة من الفلسطينيين لإعادة الحياة لهذا القطاع، وذلك من خلال دعم المُزارعين، وتعزيز صمودهم في الضفة الغربية، بالإضافة إلى تبنّي سياسة توعية شاملة للمواطن الفلسطيني للإقبال على المنتوجات الزراعية الفلسطينية ومقاطعة المنتوجات التي تأتي من المستوطنات.

* تعميق تبعيّة المجتمع الفلسطيني (وخصوصاً القروي)، من خلال توفير فرص العمل في قطاع البناء والعمالة الرخيصة والصناعة التي بالمقابل عرفت تطوّرا في المستوطنات، وبذلك يمكن أن يلتحق اقتصاد هذه القرى بالمستوطنات؛ الأمر الذي يحُولُ دون استقلالها الاقتصادي وفي جانب التسويق، فإنه تمّ في الغالب من خلال القنوات الصهيونية التي استطاعت ضبطه والتحكّم فيه.

* أما عن التأثير الأمني والاستراتيجي فيمكن القول: إنّ أبرز الأهداف الاستيطانية هي: منع التوصّل إلى تسوية إقليمية فلسطينية–صهيونية، تسمح بإقامة دولة فلسطينية ذات ولاية جغرافية واحدة متواصلة كما أنّ وجود هذه المستوطنات لا يبشّر بالأمان، ما دام الاستقرار مهدّدا باستمرار الاستيطان ويهدّد الكيان الفلسطيني بالتقسيم والتجزئة؛ لأنّ السيطرة الصهيونية على الطُّرق والمعابر التي تربط بين المدن الفلسطينية، جعلتها تحت أعين المستوطنين الذين يمكنهم غلقها متى أرادوا.

* إنّ تمتع هذه المستوطنات بالحماية الأمنية تطلّب وجوداً عسكرياً لحمايتهاً، ممّا انعكس على الأمن الوطني للدولة الفلسطينية؛ وكان من أبرز أهداف المفاوضات التركيز على تحيّيد وإيقاف هذا التهويد الاستيطاني برفض أيّ اقتراحات، بتحويل المستوطنات لجيوب سيادية في وسط الدولة الفلسطينية.

* لقد كان للمخططات الاستيطانية آثار على مجمل مظاهر التنمية الوطنية الفلسطينية، سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، فالاستيطان سيطر على الأرض ومواردها الطبيعية، وقطع التواصل بين أبناء الضفة الغربية، والحق أضرارًا فادحة بالعملية التعليمية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى تعميق تبعيّة المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية للمستوطنات، سواء بالعمل أو حتى بربط بِنيته التحتية بالمشاريع الاستيطانية، وتأتي كل هذه الإجراءات بهدف عدم تمكن الفلسطينيين من إقامة دولة فلسطينية ذات وحدة جغرافية متواصلة.

* إنّ موضوع الاستيطان في القدس بآثاره السياسية والأمنية هو أحد العناصر الهامة في الإجماع (الصهيوني)، فقضية توحيد المدينة وبقائها عاصمة للكيان الصهيوني والتوسّع الاستيطاني بها ليست موضوع نقاش بين التيارات السياسية المختلفة، وقد تبيّن أنّ تأجيل المفاوضات حول وضع القدس النهائي إلى جانب قضايا الاستيطان واللاجئين والحدود ومسائل أخرى في اتفاقيات أوسلو إلى المفاوضات النهائية في صالح الجانب الصهيوني في كلّ الظروف والحالات.

* إنّ تقدير خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لسيطرة المستوطنات على مناطق النفوذ الواسعة من الأراضي الفلسطينية وكل ما تحتويه الأرض من مصادر طبيعية، خضع لعوامل عديدة تتعلق بمستوى الأسعار في الكيان الصهيوني وكذلك في فلسطين، لذا ومن باب الحذر في إجراء تحصيل القيمة المضافة للقطاع الزراعي، فإنّ التقديرات ستعتمد على مدى فاعلية عوامل الإنتاج في فلسطين، وكذلك على مستوى الأسعار في السوق الفلسطينية، لذا يمكن الاعتماد في تقدير الخسائر الناجمة عن سيطرة المستوطنات على عدّة فرضيات تتلخص في الآتي: أنّ الإنتاج الفلسطيني لن يتغيّر في حال استغلال الأراضي المسيطر عليها، مع عدم وجود أيّ تطوّر تكنولوجي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، لأنّ الفلاحون يستعملون نفس التقنيات الزراعية البطيئة وغير المواكبة للتطوّر الحاصل في العالم (عكس ما هو موجود في الكيان الصهيوني).

– إنّ عدم الوضوح الذي يشوب الاقتصاد في الضفة الغربية –وهو أمرٌ ليس مستغربًا بالنظر إلى خضوعها للاحتلال العسكري–أدّى إلى ارتفاع التكلفة والمخاطر المتصلة بالعمل التجاري، ممّا زاد المناخ الاستثماري سوءًا وقيّد التنمية الاقتصادية، ورفع معدلات البطالة والفقر، وإجمالًا بلغت التكاليف المباشرة وغير المباشرة للاحتلال بحسب التقديرات قرابة 7 مليارات دولار في العام 2010م أَيْ ما يقارب من 85% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

– إنّ قضية المستوطنات في المناطق المحتلة شائكة أيضا، وغير واضحة لدى الصهاينة في حدّ ذاتهم، وفي هذا الصّدد يقول الباحث "غوتليب": ...إنّ الوسيلة الوحيدة التي يستطيع الإسرائيليون أَنْ يبرّروا بها وجودهم على أساس قومي وأيديولوجي، هي أن يميّزوا بين دولة إسرائيل، وأرض إسرائيل: فالأرض تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن حدود سلطة الدولة ستكون أضيق جغرافيا، وفي المقابل على الفلسطينيين أَنْ يميّزوا بين الأرض والمناطق الواقعة تحت السّيطرة، وستشمل صلاحية السلطة الفلسطينية المستقلة الدولة الفلسطينية أو الكونفدرالية، التي تشكّل جزءا فقط من الأرض الفلسطينية التاريخية، وينبغي أَنْ يشكّل هذا التفاهم جُزءا متينًا من الاتفاق المُتفاوضْ بِشأنِه[1].

[1]– الانتقال إلى الحكم الذّاتي الفلسطيني: تقرير أعدّته مجموعة دراسية اجتمعت بدعوة من الاكاديمية الامريكية للفنون والعلوم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، سبتمبر 1993م، ص ص 75، 76.

– مثّل البعد الأمني أحد أهمّ أهداف الحواجز الصهيونية، حيث ارتبط كلّ حاجز من هذه الحواجز بمستوطنة قريبه منه تُشكّل نقطة الارتِكاز الأُولى في الحرب الشاملة التي يشنّها الاحتلال ضدّ الشعب الفلسطيني، فاستفاد الاحتلال من هذه الحواجز المُقامة على الطرق الرئيسية الواصلة بين المدن الفلسطينية بِمَنع حركة المواطنين الفلسطينيين، واعتُبرت هذه الحواجز نقطة انطلاق للحملات العسكرية الضخمة التي تُسيّرُ ضدّ المدن الفلسطينية، وشكّلت ركيزة للحشود الصهيونية، ونقاط مراقبة للمدن والقرى، كما تُعدّ هذه الحواجز أوكاراً وعُيُونًا للمخابرات الصهيونية ونقاط لرصد حركة الفلسطينيين ومتابعتهم وملاحقاتهم.

الفصل الثالث:

ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية حول الاستيطان

أولا: ردود فعل الفلسطينيّين.

ثانيا: الدور الإسلامي والعربي في التصدّي لمخطّطات الاستيطان.

ثالثا: موقف المجتمع الدولي من الاستيطان.

توطئة:

حاول الصهاينة تنفيذ مخططاتهم الاستيطانية على أرض فلسطين، وبذلوا في سبيل ذلك جهودا كبيرة، ووفّروا امكانيات عديدة لتحقيق أهدافهم المسطرة، مما ولّد ردود فعل متعدّدة تجاه السياسة الاستيطانية الصهيونية، على عدّة مستويات، وأهمّ هذه الردود ما بدر عن الفلسطينيين، سواء من جهات رسمية أم شعبية، فقد أدرك الفلسطينيون مخاطر الهجمة الاستيطانية، مما اضطرهم لمواجهة هذه المخططات منذ بداية الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين، فقاموا بتأسيس عدد من الهيئات والتنظيمات هدفت إلى الكشف عن الخطر الصهيوني بالمنطقة، وفضح سياساته ومخططاته، ورغم أنّ المحاولات الفلسطينية والعربية الممانعة للوجود الصهيوني الاستيطاني، قوبلت بعنف صهيوني وسط صمت دولي غير أنّ الفلسطينيين لقوا الدعم من طرف أطراف عربية واسلامية.

ومع مرور السنين زادت الحركة الصهيونية من وتيرة العمليات الاستيطانية، وتغيّرت الأوضاع الاقليمية والدولية وظهرت ردود أفعال متباينة، حيث عارض كثيرون هذا المدّ الاستيطاني الذي مارسه الصهاينة، بينما بقيت دول أخرى متحفّظة، في حين كان الدعم واضحا للسياسة الاستيطانية من طرف بعض أفراد المجتمع الدولي.

أولا– مقاومة الفلسطينيين للاستيطان الصهيوني:

على مرّ المراحل التي عرفها الاستيطان الصهيوني في فلسطين، قاوم الشعب الفلسطيني هذا الواقع بكل الوسائل المُتاحة وبشتّى الطرق، فرغم الأوضاع الصعبة التي طبعت الحياة اليومية للفلسطينيين، في وجود هذا الكيان الدخيل، فقد وقف السكان في وجه المخططات الاستيطانية، التي أتت على مساحات شاسعة من الأراضي، مما حزّ في نفوس أصحابها الأصليين، حيث قاوموا ذلك باستعمال القوة تارة، كما جرّبوا المقاومة السلمية تارة أخرى، وفي العناصر الآتية نستعرض أهم الطرق وردود الأفعال التي صدرت عن الشعب الفلسطيني لإيقاف المدّ الاستيطاني الجارف.

أ– المقاومة السلمية:

شملت العديد من ردود الأفعال التي لم تَرْقَ إلى درجة استعمال العنف أو إحدى وسائله، كالمظاهرات والاحتجاجات والاضرابات وأعمال العصيان المدني والنضال الحادّ، واستخدام سلاح الإعلام، فقد وقف سكان فلسطين في وجه الاستيطان الصهيوني منذ بداياته الأولى، وجاءت مقاومة هذا الاستيطان كجزءٍ من فعاليّات الحركة الوطنية الفلسطينية، وتأثّرت حركة المقاومة للاستيطان بظروف متباينة حدّدت شكل وأسلوب وقِوى هذه المقاومة ومنها:

-الأوضاع العامة لتيّارات الحركة الوطنية الفلسطينية، ومّدى الوعي الوطني والشعور بثقل المسؤولية على عاتق الشعب الفلسطيني الذي يواجه بمفرده الغطرسة الصهيونية، دون إغفال تأثير أوضاع الدول المجاورة والتي لها علاقة مباشرة بما يجري في أرض فلسطين.

وعرفت مقاومة الفلسطينيين للاستيطان مراحل مختلفة، منذ بداية الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين عام 1948م، وحتى قبل هذا التاريخ[1]، ولأنّنا مقيّدون بمجال زمني للدراسة (بعد أوسلو) نكتفي بذكر المرحلة التي أعقبت اتفاق أوسلو.

لقد كانت مرحلة ما بعد أوسلو مرحلة حاسمة ومهمة في مسار النضال الفلسطيني، حيث تم تطبيق الاتفاقيات المرحلية، بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني، وانسحاب هذا الأخير من بعض المناطق الفلسطينية، فتغيّر شكل مقاومة المد الاستيطاني، وأصبحت هناك مواقع خالية من التواجد الصهيوني، ومن ثم السماح للتنظيمات المؤيدة والمعارضة لاتفاقيات السلام بترتيب أوضاعها التنظيمية، والتي مِن شأْنها أَنْ تؤدّي إلى مضاعفة قدرتها على تفعيل دور المقاومة، وهذا ما وجد تعبيرا له من خلال عشرات المكاتب والمؤسسات التي اهتمت بمختلف مجالات الحياة، حيث تسابقت التنظيمات في فتحها[2].

وقد تأجّل موضوع الاستيطان بعد أوسلو إلى مفاوضات الحلّ الدائم، وبَدْء عودة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأراضي المحتلّة، واستلام السلطة الوطنية للمناطق الفلسطينية، وكانت هذه بداية جديدة في مقاومة الشعب الفلسطيني للاستيطان، في مقابل حملة شرسة من طرف المستوطنين والحكومات الصهيونية لنهب مزيد من الأراضي وتوسيع النشاط الاستيطاني لخلق واقع جديد[3].

إنّ الظروف السياسية والأمنية الجديدة سمحت بتزايد حاد في نشاط المؤسسات الأهلية غير الحكومية، وكانت مقاومة الاستيطان جُزءًا من هذا النّشاط كمراكز حقوق الانسان، مثل **مركز غزة للحقوق والقانون** الذي تأسّس عام 1985م، والذي تطور مع مجيء السلطة الفلسطينية، وإعادة تشكيله إلى دوائر بحث ميدانية للتوعية والتثقيف، وقد قام الباحثون فيه بتوثيق جميع المعلومات حول الاستيطان، إضافة إلى المساعدة الإنسانية التي يقدمها المركز لأصحاب الأراضي المهددة بالمصادرة، وكذلك اصدار نشراته الشهرية وتقاريره السنوية، حول كافة فعاليات الاستيطان في قطاع غزة، فكان

[1]- المقاومة الفلسطينية بشتى أنواعها بدأت في فلسطين منذ نهايات القرن 19م، وفي عهد الانتداب (الاحتلال) البريطاني لفلسطين.

[2]- البطش جهاد: مرجع سابق، ص 198.

[3]- مركز الشرق الأوسط، دراسة: الاستيطان اليهودي وأثره على فلسطين، دويك موسى وآخرون، ص ص 210، 211.

ذلك جزءًا من مقاومة الاستيطان ويحوي المكتب مكتبة خاصة تضم المعلومات والمطبوعات والوثائق حول الاستيطان[1].

كما أسهمت **جمعية الدراسات العربية**[2] في مقارعة الهجمة الاستيطانية، حيث اهتمت بالشؤون الفلسطينية، وإقامة الدراسات والأبحاث، وتوثيق كافة المجالات التي لها علاقة بالأوضاع العامة للفلسطينيين، غير أنّ موضوع مصادرة الأراضي والنشاط الاستعماري الصهيوني أخذ الجانب الأكبر من الاهتمام، ومن أجل هذا تم تشكيل قسمين جديدين ضمن الجمعية هما:

- **قسم الخرائط أو المركز الجغرافي** برئاسة خبير الاستيطان الخليل تفكجي، حيث اهتمّ بإعداد الخرائط للمستوطنات اليهودية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعمِلَ على جمع المعلومات حول التحرّكات الاستيطانية والتوسّعات الجديدة للمستوطنات في جميع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، مما جعل سلطات الاحتلال تقوم بمضايقة الموظفين واعتقالهم أحيانا[3].

كما قدم معلومات عن جميع المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، لجميع الجهات المختصة، وقام بالتعاون مع الجهات الأجنبية بتوفير معلومات عن المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق حركة السلام الآن الإسرائيلية، والقنصلية الأمريكية، ومعظم القناصل الأوربية التي تُعنى بموضوع الاستيطان[4].

- **قسم مركز أبحاث الأراضي**: انبثقَ عن جمعية أبحاث الأراضي عام 1986م، من أجل متابعة قضايا مصادرة الأراضي الفلسطينية من قِبَل الاحتلال الصهيوني، وقضايا التجريف وشقّ الطرق وتوثيق النشاطات الاستيطانية[5].

- **اللجنة الوطنية الإسلامية لمقاومة الاستيطان والدفاع عن الأراضي**: تشكّلت مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتضم العديد من الوزارات والجهات الفاعلة في مقاومة الاستيطان وهي وزارات المالية والإسكان والحكم المحلي والتخطيط والأشغال العامة وأجهزة المياه والارتباط وسلطة المياه، إضافة إلى ممثلين عن القوى السياسية الفاعلة وتقوم اللجنة بدور هام في تنسيق العمل المشترك بين

---

[1]- البطش جهاد، المرجع نفسه، ص 199.

[2]- تأسست عام 1980 في القدس المحتلة.

[3]- غلمي محمد عوده: مرجع سابق، ص 319.

[4]- محمود صلاح: مرجع سابق، ص 123.

[5]- نفسه: ص 123.

هذه المؤسسات لمقاومة الاستيطان، إضافة إلى الاشراف المباشر على الفعاليات الرسمية والشعبية لمقاومة الاستيطان، كتنظيم الاعتصامات والزيارات المتكرّرة للأراضي المهدّدة بالمصادرة[1].

- **المركز الفلسطيني لحقوق الانسان**[2]: يعتبر رافداً أساسيا للأمم المتحدة في حصولها على المعلومات الخاصة بالاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، حيث كانت له مشاركات عديدة في ندوات دولية خاصة بحقوق الانسان، ونشاط المركز يتمحور حول فضح ممارسات الصهاينة في ما يخص الاستيطان في القطاع، فقد تعاطف مع نشاط المركز عدة شخصيات رسمية، مما أدّى بهم إلى ممارسة الضغط على الكيان الصهيوني، وإدانة العمليات الاستيطانية، وضمّ المركز وحدة خاصة لمراقبة النشاط الاستيطاني، ينشطها باحثين ومختصين استطاعوا إصدار نشرة يومية، تُوزّع إلى عدّة جهات محلية ودولية، تتضمّن تجاوزات المستوطنين، وكذلك اصدار مجموعة من الدراسات والأبحاث الموثّقة حول الاستيطان[3].

أمّا على صعيد السلطة الوطنية الفلسطينية فعلى الرغم من القيود التي فرضها اتفاق أوسلو وتبعاته، فقد شكّلت غالبية المؤسسات التشريعية والتنفيذية دوائر وهيئات تعنى بأمور الاستيطان ومقاومته، وقد نشر المجلس الوطني الفلسطيني[4] عدّة نشرات ومطبوعات تفضح سياسات الاستيطان الصهيوني، وقد تشكّلت **لجنة لشؤون الاستيطان في المجلس التشريعي**، حيث ساهمت اللجنة بتنظيم العديد من الاعتصامات والتظاهرات السلمية في مواجهة حملات الاستيطان[5].

وتعدّدت طرق مقاومة هذه الهيئات للاستيطان، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ساعدت المزارعين والمِلّاك بتحضير الوثائق والخرائط، والتقارير، والمساعدات القانونية، وذلك بتكليف محامين مختصين للدفاع عن القضايا الخاصة بمصادرة الأراضي، وكذا مساعدة المتضرّرين بتقديم المساعدات العينية

---

[1] – البطش جهاد: مرجع سابق، ص ص 199، 200.

[2] – تمّ تأسيسه من طرف مجموعة من الناشطين في مجال حقوق الانسان، والمحامين في سنة 1995م.

[3] – البطش جهاد: المرجع نفسه، ص 199.

[4] – هو أحد مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، تم تأسيسه في سنة 1996م،بناء على إعلان المبادئ واتفاقية أوسلو، و يقوم المجلس التشريعي الفلسطيني بدور البرلمان؛ حيث أصبحت من مهامه مسؤولية سنّ القوانين، والرقابة على السلطة التنفيذية. يتألف من 132 عضواً يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب الحرّ من فلسطينيي الضفة الغربية و قطاع غزة و القدس الشرقية، و يتكوّن من هيئة رئاسة المجلس، التي تتكوّن بدورها من رئيس المجلس ونائبين له وأمين سرّ، و وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية. لمعلومات أكثر انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا).

[5]– الاستيطان إجراءات مستمرة: تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية، مُقدّم لـ: اللجنة الدائمة للإعلام العربي " وزراء الاعلام العرب"الدورة64، القاهرة، جوان 1999م، ص 4.

للفلاحين والمزارعين لاستصلاح أراضيهم- (القريبة من المستوطنات الصهيونية)- المهدّدة بالمصادرة وتنظيم المسيرات السلمية ضدّ الاستيطان والاعتصام فوق الأراضي التي يحاول المستوطنين الاستحواذ عليها [1].

وتعاونت لجنة المجلس التشريعي مع وزارتي الأشغال العمومية والزراعة، حيث قامتا بداية العام 1996م بشقّ طُرق زراعية جديدة ودعم المزارعين لاستصلاح الأراضي المهددة بالمصادرة كما قامت بإنشاء حدائق مثمرة بالزيتون والنخيل[2].

وتأسّست بين الفينة والأخرى لجان في مختلف مناطق فلسطين، في الضفة والقطاع، حملت على عاتقها التصدّي للاستيطان بطرق سلمية حسب الرؤية التي تنطلق منها، مثال لجان الإعمار، فقد تأسّست في منطقة الخليل عام 1996م واحدة من أبرز هذه اللجان، وكان من مهامها الرئيسية: إعداد خطة لترميم البلدة القديمة، وقد سعت إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- منع التوسع الاستيطاني اليهودي داخل البلدة القديمة.
- الحفاظ على الإرث الحضاري والثقافي الفلسطيني.
- إعادة الحياة الشعبية إلى البلدة القديمة.

ومن هذا المنطلق استطاعت لجنة الإعمار أنْ تحقّق من الإنجازات منذ تأسيسها في شهر جويلية 1996م، حيث ساهمت في ترميم معظم المباني في محيط البؤر الاستيطانية اليهودية في البلدة القديمة، ونتيجة لنشاط اللجنة زاد عدد سكان البلدة القديمة من 400 نسمة /1996م، إلى أكثر من 3000نسمة/2000م، وقد أنجزت ترميم ثلثي مباني البلدة، وقد أدّى هذا النشاط المتزايد إلى تشجيع السكان العرب في مدينة الخليل على السكن داخل البيوت القديمة التي رُمّمَت، مما أسهم في الحد من التوسع الاستيطاني في هذه المنطقة ومنع المستوطنين من السيطرة عليها[3].

1- دور لجان الإعمار في التصدي للاستيطان الصهيوني:

- منذ تأسيسها قامت بإعطاء قرابة 206 منحة ترميم، لفائدة 500 مسكن محاذي للبؤر الاستيطانية، تم إنجاز 410 منها، وإسكان 260 بسكان جدد، ورممت العديد من الشقق السكنية المأهولة مُسبقا، ولم يقتصر عمل اللجنة على الترميم الشّامل للبيوت، بل عملت على ترميم بعض

[1]- محمود صلاح: مرجع سابق، ص 124.

[2]- البطش جهاد، مرجع سابق، ص 200.

[3]- محمود صلاح: المرجع نفسه، ص 125.

المساكن ترميم جزئي ضمن ما يُعرف بالخطط الطارئة، وعملت اللجان على معالجة أسطح المباني، وتركيب الأبواب المعدنية والنوافذ، وذلك لحوالي 300 مَسْكن[1].

– تقديم مساعدات مالية للمواطنين الفلسطينيين، من خلال تسديد اشتراكات الكهرباء والماء، وتركيب العدّادات، ومنح التأمينات الصحية بالمجان للأسر والعائلات[2]، وإنشاء الحدائق العامة والعيادات الصحية، ومراكز البحث في الشؤون الاجتماعية، مما ساهم في إعمار البلدات القديمة، ومنع انتشار وزحف الاستيطان الصهيوني في تلك المناطق.

– فضح مُمارسات المستوطنين، من خلال نشر أعمالهم الاستيطانية التي اقترفوها ضدّ الممتلكات التي يحوزها الفلسطينيّون، ومراسلة الجهات المعنيّة، قصد الحدّ من تمدّد الاستيطان ورصد وحَصْر البؤر الاستيطانية، والاستعانة بالإعلام لكشف المتورّطين الصهاينة.

وكمثال: تقديم المساعدة القانونية في قضية أراضي قرية السموع بين 1994م- 1998م، وتقديم مساعدات فلاحية لفلاحي قرية صوريف، في الفترة 1979م- 1991م عقِب مصادرة جزء من أراضي هذه القرية من قِبل المستوطنين[3].

2- مخططات فلسطينية متنوعة لمواجهة الاستيطان الصهيوني:

أعدّت السلطات الفلسطينية إضافة لما تم ذكره مجموعة من الخِطط والبرامج المضادة والعمليات الاستيطانية، مثل ما أعدّته وزارة الإسكان حيث طرحت عدة مشاريع، منها اختيار موقع مدينة الشيخ زايد في شمال بيت لاهيا، وهي من المناطق المهددة بالمصادرة من قبل الاحتلال الصهيوني، وتنفيذ المرحلة النهائية من مشروع القرية النموذجية والملاصقة لمستوطنة "نيسانيت" شمالا، وكذلك اختيار موقع مشروع حي الندى بالقرب من مستوطنات الشمال، إضافةً إلى تعبيد الطرق التي تصل المشاريع المذكورة مع الطرق الرئيسية التي تحيط بالمستوطنات، وكذلك اختيار مكان مدينة الزهراء بالقرب من مستوطنة "نتساريم" والتي شكّلت مانعا أمام تمدّد المستوطنة، وكذلك تبنّي مشروعات قيمة في مناطق الجنوب لمقاومة التوسع الاستيطاني الصهيوني، وكذلك الأمر لمشاريع المخططات الإقليمية للطرق، حيث تمّ التنسيق بين عدة قطاعات في الفترة 1995م- 1996م لشقّ الطُرق، في أماكن

[1]- ذياب أبو صالح: **الخليل عربية**، مطابع دار الأيتام الإسلامية، القدس، 2000م، ص 191.

[2]- استفاد منه نحو 445 أُسرة.

[3]- العملة جمال: نشريه مركز أبحاث الأرض في الضفة الغربية، 2003/10/20، حلحول، فلسطين.

قريبة من المستوطنات، مما أدّى إلى تعطيل بعض المشاريع الاستيطانية الصهيونية، في منطقة "غوش قطيف"[1].

– ومن خطط التصدّي للعمليات الاستيطانية، تقديم التسهيلات للسكان عن طريق إعفائهم من أعباء الكهرباء والغاز في مدن الضفة خاصة، وفضح ممارسات المستوطنين من خلال رفع التظلمات، والشكاوى للجهات المختصة سواءٌ للسلطة الوطنية الفلسطينية، أو للجهات الصهيونية المعنيّة عن طريق الارتباط المدني الفلسطيني، أو للجهات الأجنبية عن طريق الوفود الأجنبية، مما أدّى إلى تثبيت الكثير من الأسر في بيوتها القديمة[2].

وفي القطاع دأبت الأجهزة الأمنية للسلطة، على أخذ دورها المنوط بها في مراقبة العمليات الاستيطانية، فقد استغلت قوات الأمن الوطني مواقعها العسكرية على بعد أمتار من البوابات الخاصة بالمستوطنات، لمنع دخول سيارات الصهاينة، أو دخول الكرفانات[3] الجاهزة لبعض المستوطنات طيلة عام 1996م، والتصدّي للجيش الصهيوني في محاولاته تغيير معالم الأرض، ونقض الإجراءات المتفق عليها، وشكّل جهاز الأمن الوقائي[4]، دوائر خاصة بمتابعة المستوطنات، وتوفير المعلومات للجهات السياسية المعنية، للاستفادة منها في المفاوضات ولمساعدة الوزارات الفلسطينية المختلفة، في التخطيط وتنفيذ مشاريعها في مقاومة الاستيطان، إضافة إلى قيامها بجهد كبير للحدّ من الأثر السلبي الأمني لوجود المستوطنات في غلاف القطاع، وانعكس تنوّع هاته المخططات المجابهة للاستيطان، على الواقع

---

[1]– البطش جهاد: مرجع سابق، ص 201.

[2]– ذياب أبو صلاح: مرجع سابق، ص 190.

[3]– هي عبارة عن بيوت متنقلة يقيمها الصهاينة في التلال والمرتفعات، يرفعون عليها أعلام اسرائيل، تعدّ النواة الأولى للبؤر الاستيطانية.

[4]– الأمن الوقائي الفلسطيني هو جهاز أمني داخلي تابع السلطة الوطنية الفلسطينية، مهامه استخباراتية سرية مثل مكافحة التجسس و"الإرهاب"، ونطاق عمله الضفة الغربية، ويتولّى حماية مؤسسات السلطة الفلسطينية هناك من الاعتداءات الخارجية والداخلية، وله سجون للتحقيق بهدف الكشف عن "الجرائم" المتعلّقة بالأمن الداخلي المحتملة قبل حدوثها، و مهام الأمن الوقائي: * الكشف المسبق عن مصادر الجريمة قبل حدوثها سواء كانت: أمنية. جنائية. سياسية.(ومن هنا جاءت تسميته بـ"الوقائي")، * المساعدة في تنفيذ واحترام القانون، *توفير المعلومات عن كافة نشاطات المؤسسة، *العمل على حماية الأمن الداخلي الفلسطيني، * متابعة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للسلطة الوطنية الفلسطينية أو الواقعة عليه والعمل على منع وقوعها، * الكشف عن الجرائم التي تستهدف الإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والعاملين فيها، * عدم الإدلاء بالمعلومات والأنشطة والوثائق المتعلقة بعمل الأمن الوقائي؛ كونه عملا سريا لا يجوز إفشاؤه.. انظر : مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

المحلّي الفلسطيني وكذا الأمر على المستوى الإقليمي والّدولي، من خلال لفت الأنظار إلى السياسة التي اتّبعها الكيان الصهيوني في سبيل تغيّير الواقع الفلسطيني ومصادرة الأراضي وتكثيف الاستيطان، مما أدّى ببعض المؤسسات إلى عدم التعاون مع سلطات الاحتلال، مثل ما فعلته نقابة المحامين الفلسطينية[1].

وساهمت مختلف هذه النشاطات للمقاومة، في منع انتشار البؤر الاستيطانية بشكل واسع في الأراضي الفلسطينية، رغم استيلاء المستوطنين على عدد من الأراضي الفلسطينية، والمنازل، ولم يسكت الفلسطينيون على ممارسات الصهاينة وتصدّوا لهم بشتى الوسائل، فقلّت نسبة استحواذ الصهاينة على ممتلكات وأراضي السكان الأصليين[2].

كما احتجّ المواطنون في فلسطين على الحركة الاستيطانية، باستعمال أشكال أخرى، مثل رفع الشكاوى، وكتابة التظلمات والعرائض، للجهات المعنية في الكيان الصهيوني أو في الخارج، كاللجوء إلى المحاكم الإسرائيلية، رغم أنها غالبا ما تصدر أحكامها بناءً على ادعاءات الحكم العسكري[3].

وأخذت المقاومة والنضال تعبيرا واضحا عبر البيانات والاعلام والمظاهرات والاضرابات، والعصيان المدني، وشارك في تأطير ذلك أغلب المؤسسات الفاعلة في المجتمع الفلسطيني بشتى انتماءاته، فتم تنظيم مظاهرات حاشدة ضد سياسة الاستيطان الصهيوني في كل الأراضي الفلسطينية[4].

وكان لأبناء الشعب الفلسطيني في الّشتات والمهجر، دوراً كبيراً في التصدّي للاحتلال وكشف المخططات الاستيطانية التي يريد تنفيذها، فقاموا بعدّة فعاليات وأنشطة، في مناسبات إحياء الذكريات الوطنية، مثل يوم الأرض الفلسطيني، واستغلال وسائل الاعلام والانخراط في الهيئات والمنظمات الغير حكومية، مما رجع بالفائدة على مسار النضال الفلسطيني والمقاومة، والحفاظ في الأخير على بعض المكتسبات...[5].

---

[1]– جيفري أرونسون: **سياسة الأمر الواقع الفلسطينية**، (تر، حسني زينة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، وجامعة البحرين، 1990، ص 67.

[2]– جريدة القدس، 1999/9/27م.

[3]– العويصي صلاح مصطفى: المقاومة اللاعنفية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2013م، ص 84.

[4]– محمود صلاح: مرجع سابق، ص 130.

[5]– إبراهيم أبو لغد: "اليوم الأخير قبل سقوط يافا.."، **الكرمل**، ع 55، فلسطين، 1998م، ص 117.

2-1- سلاح المقاطعة لمواجهة الاستيطان الصهيوني:

شكّلت المقاطعة سلاحا مهما، في وجه الاحتلال الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وعُدّت من وسائل المقاومة المستحدثة ولم تكن في فلسطين فقط، بل تعدّتها لباقي الدول العربية، ولخلق ثقافة المقاطعة والتعريف بهذا السلاح الجديد لدى الشعب الفلسطيني والعربي، تم تشكيل لجان المقاطعة لكي تحقق جملة من الأهداف، إلى جانب الهدف الرئيسي وهو إفشال مخططات الصهاينة الاستيطانية، من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي، الذي بتدهوره تتأثر كافة مجالات الحياة العامة في الكيان الصهيوني، ولعلّ من أهم الأهداف:

- زيادة تفاقم الأزمة الاقتصادية، داخل الكيان الصهيوني، وبالتالي جَعْلُ تكلفة الاحتلال للأراضي الفلسطينية مرتفعة وباهظة.

- تعريض المصالح الاقتصادية الأمريكية الداعمة للاقتصاد الصهيوني للخطر، نظير مساعدتها ومساندتها للخطط الاستيطانية الصهيونية.

وقد نَجَحت الحملات والدعايات عبر وسائل الاعلام في إيجاد نوع من الوعي جماهيري، لتفعيل سلاح المقاطعة، والردّ على السياسات الداعمة للكيان الصهيوني، وكذا الممارسات الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني[1].

مستويات المقاطعة هي:

1- المستوى المباشر للمقاطعة ويعتمد هذا الأجراء على المقاطعة المباشرة للسلع والخدمات التي تنتجها الدولة الصهيونية.

2- المستوى الثاني للمقاطعة ويعتمد هذا الإجراء على مقاطعة الشركات الأجنبية التي تساعد على تقوية ودعم الكيان الصهيوني وتشمل وضع شركات أجنبية على قائمة المقاطعة العربية إذا كان لها مكاتب أو فروع أو أنشطة صناعية أو تقيم علاقات تجارية مع شركات صهيونية.

3- المستوى الثالث للمقاطعة ويعتمد على مقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات الموضوعة على القائمة في الدرجة الثانية وهذا المستوى يجد صعوبات جمة في التطبيق[2].

---

[1]- جريدة الحياة: أكتوبر 2005م.

[2]- موسى خضر عبد الجبار: موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من قضية فلسطين 1969 م -2000 م، جامعة غزة، 2005م، ص 109.

وخاض الشعب الفلسطيني بمكوناته المختلفة من سلطة ومنظمات وتنظيمات ومجتمع مدني، نضالا متواصلا وبطرق ووسائل مختلفة من أجل الحصول على حقوقه، وتنفيذ ما تمّ التوقيع عليه من اتفاقات والتي أهمّها إلزام الصهاينة بوقف التهويد والاستيطان، فسلك الفلسطينيون سُبُلاً سلمية رسمية مثل الذهاب إلى المؤسسات الدولية، كالأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية، ومحاولة عزل الاحتلال وممارساته دوليا، كما انتهج الفلسطينيون طرقاً سلمية على المستوى الشعبي، من خلال مقاومة الاحتلال الصهيوني واجراءاته التهويدية الاستيطانية على الأرض، من مقاومة للجدار ومصادرة الأراضي بهدف إقامة مزيد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية المنتشرة كالبقع السرطانية على تلال الضفة الغربية[1].

اعتصام جماهيري دعت له اللجنة على أراضي فروش بيت دجن[2] (1999م)، (أرشيف اللجنة الوطنية، 2006م).

[1] – سفيان أبو زايده: المقاومة الشعبية..هل هي خيار ممكن؟ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمَسْحية، رام الله، فلسطين، ماي 2016م، ص 01.

[2] – قرية فروش بيت دجن من قرى الأغوار الواقعة إلى الشمال الشرقي لمحافظة نابلس، والتي تعني الأرض المنبسطة والمفروشة والأرض الزراعية لأراضي بيت دجن، والبالغة مساحتها 14 آلاف دونم قبل مصادرة الاحتلال لأراضيهم. انظر: بيان مروان عليان: "قرية فروش بيت دجن، إحدى قرى الأغوار الصامدة"، **شبكة أصداء الاخبارية**، 2018/01/07م.

2-2- اللجنة الوطنية لمواجهة الاستيطان:

تهدف اللجنة أساسا إلى إحباط المخططات الاستيطانية عبر التعبئة الشعبية وتفعيل دور الهيئات الرسمية الفلسطينية، هذا إلى جانب أهداف أخرى أهمها:

*المحافظة على الأراضي المهدّدة بالمصادرة من سلطات الاحتلال.

* العمل وبالطرق القانونية على استعادة الأراضي التي تمّت مصادرتها أو شرائها بطرق غير شرعية.

* توعية المواطنين بمخاطر الاستيطان الإسرائيلي وفضح هذه الانتهاكات من خلال الهيئات الدولية.

* كشف المخططات الصهيونية وتعبئة الجماهير في مواجهتها من خلال تنظيم فعاليات تضامنية مع المواقع المستهدفة.

* استكمال تشكيل اللجان الفرعية في المواقع والبلدات، لتقوم هذه اللجان بتقديم المساعدات والمشورة القانونية للمواطنين المهددين، والمتضرّرين من ممارسات الاحتلال الاستيطانية.

* التنسيق مع المؤسسات الرسمية والأهليّة لتقديم الدّعم وتنفيذ البرامج التي تعزّز من صمود المواطنين على أرضهم، حيث اتّخذت اللّجنة عدّة آليات لتفعيل برنامجها وتحقيق أهدافها، من خلال وضع الخطط والبرامج المختلفة للدفاع عن الأرض، وبالمقابل منع مخطّطات تسريب هذه الأراضي للصهاينة.

-كذلك عن طريق إنشاء اللجان المتخصّصة للمساعدة في جمع الوثائق والمعلومات حول الأراضي المصادرة، وتوحيد الجهود الرسمية والشعبية لمقاومة الاستيطان وعمليات الاستيلاء على الأرض، وعقد المؤتمرات وتنظيم الفعاليات لتطوير الجهد الوطني في مواجهة الاستيطان، والدعوة إلى الندوات، وورشات العمل، وإصدار نشرات دورية حول فعاليات اللجنة، والتنسيق مع المؤسسات الدولية وقوى السلام المختلة لتفعيلها ومشاركتها في نشاطاتها[1].

***مخطط عمل اللجنة:**

وقد عملت اللّجنة على عدّة مستويات هي: المستوى الرسمي والشعبي والسياسي والقانوني.

- على المستوى الرسمي تمثّل برنامج عمل اللجنة فيما يلي:

إيجاد مرجعية وطنية تقوم على مواجهة الاستيطان وتوحيد الجهد الرسمي والشعبي، ودعم اللجنة الوطنية كإطار شعبي.

[1]- وائل علي رفيق: استراتيجية اللجنة الوطنية لمواجهة الاستيطان، جامعة القدس، فلسطين، 2006م، ص 51.

– وضع ملف الاستيطان على سلم أولويات ميزانية السلطة الوطنية من خلال تأسيس صندوق الأرض لدعم أصحاب الأراضي المهددة ماديا وعينيا.

– قيام منظمة التحرير الفلسطينية،(م ت ف) باستحداث هيئة عامة مهمتها متابعة عمليات الاستيطان، ودعم صمود المواطنين واستصلاح أرضهم. وتضم في عضويتها، مركز قانوني، ومركز إعلامي، مركز توثيق.

– على المستوى الشعبي الفلسطيني:

ويتمثل برنامج اللجنة على المستوى الشعبي الفلسطيني، فيما يلي:

• توحيد الهيئات والمؤسسات واللّجان الشعبية التي تعمل في نطاق مواجهة الاستيطان، وتعزيز دور لجان المحافظات المنبثقة عن اللجنة الوطنية لمواجهة الاستيطان، ومشاركة ممثلي مختلف القوى السياسية والفعاليات الشعبية الرئيسية[1].

• المشاركة بالفعاليات الاحتجاجية والمسيرات الشعبية لمواجهة عمليات مصادرة الأراضي، والتصدّي للجرافات، ودعم فعاليّات الزراعة في الرّيف واستكمال تشكيل اللّجان المحلية، ونقل مركز الثقل في هذه الفعاليات إلى اللجان المذكورة.[2].

[1]– اللجنة الوطنية لمواجهة الاستيطان: تشكيل جبهة فلسطينية متحدة في مجابهة الاستيطان، المركز القانوني للدفاع عن الأرض، نابلس.1998م.

[2]– وائل علي رفيق: مرجع سابق، ص 53.

اعتصام جماهيري دعت له اللجنة على أرض محطة الجفتلك الزراعية[1] 1997م، (أرشيف ج، اللجنة الوطنية، 2006م)

– ويتمثل برنامج عمل اللجنة على **المستوى السياسي**، فيما يلي:

* العمل من أجل تكامل الدور الوطني على طاولة المفاوضات فيما يتعلق بالأرض بين الوفد الفلسطيني المفاوض والمرجعية الوطنية العليا لمواجهة الاستيطان، بما يضمن الضغط الأمثل على الجانب الإسرائيلي وخوض المعارك السياسية والجماهيرية بصورة موحدة وناجعة.

* تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية وخاصة الدائرة السياسية في الإطار العربي والإسلامي والدولي، بما يخص قضية الاستيطان، وبما يضمن دورًا نشيطًا للسفارات والممثليّات الفلسطينية في العالم.

* الإعداد لمؤتمر عربي إسلامي للدفاع عن عروبة القدس وفلسطين والتصدّي للاستيطان، عن طريق منع سياسة الأمر الواقع الذي تمارسه سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية[2].

[1] – هي قرية فلسطينية تقع شمال مدينة أريحا، وتبعد عنها 30 كم، وتبلغ مساحتها 1242 دونماً، تقع القرية على الحدود مع غور الأردن ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م، وموقعها غرب الأردن.

[2]– وائل علي رفيق: مرجع سابق، ص 54.

– على المستوى القانوني:

يتمثّل في المتابعة القانونية ومرافقة أصحاب الأراضي المُصادرة، أو المهدّدة بالمصادرة، أو التي تمّ تزوير أوراقها، ومتابعة قرارات الترحيل، ولقد تمّ تحقيق الكثير من الإنجازات في هذا المجال في كشف عمليات التزوير، وإبطال القرارات الإسرائيلية وتوقيف أخرى ومنع الهدم، ويتمّ التعاون بذلك ما بين المركز القانوني ومحامين متخصصين من الضفة الغربية والداخل[1].

ب– المقاومة العنيفة:

منذ أيّام الاحتلال الصهيوني الأولى لأرض فلسطين، تولّدت مقاومة فلسطينية لهذا الواقع الجديد، وحاولت طرد هذا الدخيل عليها، وتشكّلت مجموعات مسلحة بهدف مقارعة وصدّ الاحتلال الاستيطاني، وكانت هذه المجموعات في مختلف محافظات فلسطين من الضفة إلى القطاع، رغم اختلاف حدّة هذه المقاومة حيث عرفت شدّةً في قطاع غزة، أكثر من مدن الضفة لاعتبارات عديدة، فالصراع الفلسطيني الصهيوني حول الأرض ليس صراعاً سياسيا، بقدر ما هو صراع ديني عقائدي[2]، وهذا ما يؤكد الانخراط في المقاومة العنيفة(المسلحة) واستعمالها كوسيلة لاسترجاع الحقوق والحفاظ على الأرض الفلسطينية لكي لا تقع فريسةً للمدّ الاستيطاني الجارف.

ولإيصال صوت الشعب الفلسطيني للعالم، وكشف الممارسات الصهيونية الرامية إلى تهويد الأرض، وتوطين المستوطنين من يهود الشتات، آمنت فصائل من الشعب بضرورة العمل العنيف والمسلّح، ضدّ المحتلّ الغاصب، وأنّه لا جدوى من المقاومة السلمية للاحتلال، ولهذا لا بدّ من سلوك طريق القوة والجهاد، ورغم التباين في العدة والعتاد، إلاّ أنّ ذلك لم يكن عائقا أمام بداية هذا النوع من المقاومة، وسجّل التاريخ نماذج عديدة لعمليات ومواجهات ضد المغتصب الصهيوني الذي أراد تغيير الواقع بسلوكياته الاحتلالية والاستيطانية، مثل حادثة نوفمبر 1993م، حيث تم قتل مستوطن من مستوطنة كفار داروم، وجرح حاخام المستوطنة في كمين في الضفة الغربية، واندلعت بعدها أعمال شغب معاكسة لمستوطني "غوش قطيف"، وذلك لعدّة أيام جنوب القطاع[3].

---

[1]– وائل علي رفيق: مرجع سابق: ص 56.

[2]– أناتولي أجارشيف: **التآمر ضد العرب**، تر، فهد نقش، دار التقدم، موسكو، 1988م، ص 135.

[3]– البطش جهاد: مرجع سابق، ص 202.

وبتاريخ 1993/11/7م، نفّذ رجال المقاومة الفلسطينية، عملية فدائية في "بيت كاحل"[1]، بإطلاق النار على الحاخام "حايم دروكمان"، أسفرت عن مقتل سائق الحاخام، وجرح هذا الأخير[2].

كما شهدت الأراضي المحتلّة مِراراً مظاهرات حاشدة، تبِعَها إغلاق للطّرقات وحرق الإطارات المطاطيّة، والاشتباك مع الجنود الصهاينة على المعابر وعلى خطوط التماس مع المستوطنات والمستوطنين، وفي التاسع من شهر أفريل في1995م، نفّذت حركة الجهاد الإسلامي[3] عملية في مفترق طرق مستوطنة "كفار داروم"، وقتل سبعة مستوطنين وسائحة أمريكية، وعَقِبَ هذه العمليّة مُنعَ الفلسطينيون من المرور بسياراتهم على هذه الطريق...، وفي 25 جوان 1995م، تمّ تفجير عربة يجرُّها حمار في مفترق الطرق المؤدّي لمستوطنات "غوش قطيف" بالقرب من مستوطنة "نفى دكاليم" ممّا أدّى إلى إصابة ثلاثة مستوطنين بجراح[4].

كما نُفّذت مجموعة من عمليات الطّعن بصيغة فردية، أو بصيغة الانتماء لإحدى تنظيمات المقاومة، وهذا للحدّ من مضايقات المستوطنين، الذين كانوا يتجوّلون في المناطق الفلسطينية ويثيرون المشاكل، ويتعرضون بالسبّ والشتم للعرب، وتزايدت هذه العمليات ضدّ الاستيطان، رغم أنّ الفلسطينيين غير مسلّحين، إلاّ بسلاح الإرادة والحجارة والسكاكين، أما السّلاح النّاري فكان بيد قوات السلطة الوطنية الفلسطينية تحت رقابة الصهاينة، وتمّ توجيه نشاط المقاومة الفلسطينية للاستيطان بشكل مركزي في القطاع والضفة، من خلال نداءات القيادة الوطنية الموحّدة، حيث نفّذت اللجان الشعبية التعليمات الخاصة بذلك، وقد اختلف هذا التنفيذ من منطقة إلى أخرى نوعا وكمّاً، مع اختفاء أغلب صور المقاومة السلمية.

ج – موقف السلطة الوطنية الفلسطينية من السياسة الاستيطانية:

بعد عقد اتفاقية أوسلو اتّضح في الواقع الفلسطيني أمرين اثنين الأوّل: بروز المفاوضات بدلاً من المقاومة، والثاني: التفاهم مع العدوّ بدلاً من الصراع معه، واكتساب مواقع بدلاً من خوض المعارك،

---

[1]– تقع في قضاء الخليل.

[2]– القدس، ع 1993/11/8م

[3] – حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين تقدم نفسها كحركة تغييرية، أسس هذه الحركة الدكتور فتحي الشقاقي نهاية السبعينيات، من أبرز حركات المقاومة الفلسطينية، تتبنى خيار المقاومة وترفض الدخول في العملية السياسية، وترى أن فلسطين أرض إسلامية عربية من النهر إلى البحر يحرم شرعا التفريط في أي شبر منها.، وجاء تأسيس حركة الجهاد الإسلامي نتيجة= =لحوار فكري سياسي شهدته الحركة الإسلامية الفلسطينية في تلك الفترة، وقدمت حركة الجهاد الإسلامي كفكرة وكمشروع في ذهن مؤسسيها حلاً لهذا الإشكال، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3553

[4]– صحيفة القدس: 1995/6/26م.

والمواجهة المسلّحة، ويعود السبب في هذا الانتقال إلى أنّ قيادات فتح اعتقدت أنّ أمامها بعد مدريد أنْ تنخرط في برنامج سلام خاص مع الصهاينة، أو أنْ تخرج نهائيًّا من الساحة لأنّ الحكومات العربية أخذت تُفَاوِض، ولما كانت حكومة مصر قد وصلت إلى اتفاق مع العدوّ الصهيوني في كامب ديفيد، وكذلك الأردن في وادي عربة، وكان الصهاينة يلوّحون بالخروج من لبنان بلا قيْدٍ ولا شرط، والأمر ذاته للحكومة السورية التي أرادت سلوك هذا الطريق هي الأخرى، ممّا جعل القيادة الفلسطينية الرسمية تخشى أَنْ تظلّ خارج إطار السلام، فتخرج خالية الوفاض، ولذلك هرعت قيادة عرفات إلى ميدان المفاوضات ولكن من موقع الضعف الذي يريد أن يبقى طرفًا مهما كانت النتائج[1].

وشهد عام 1993م وما بعده، تراجعا ملحوظا في نشاط المقاومة الفلسطينية للاستيطان، حيث تمّ التضييق على المقاومين، وضرب الجيوب المناوئة للصهاينة، وبداية بروز مرحلة جديدة، نشّطتها م.ت.ف، علنيّا عن طريق لجانها السياسية ومكتبها السياسي، بإصدار المناشير والتعبئة الاعلامية، وكذا عقد المؤتمرات التي تطعنُ في سياسة الاستيطان الذي كان يمثّل الأولوية للكيان الصهيوني في تلك الفترة[2].

واقتصرت المواقف الفلسطينية الرافضة للاستيطان قبل تأسيس السلطة في سنة 1994م، على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الفصائل الفلسطينية غير أنّها لم تكن كافية، لإيقاف الهجمة الاستيطانية في الضفة والقطاع، وبعد قيام السّلطة بقيت مواقفها ضعيفة وغير مؤثّرة، وغالبا ما كانت تصدر على لسان م، ت، ف، أو بعض فصائلها[3].

وفي فترة لاحقة زادت مخاوف فتح، لأنّ حركتي حماس والجهاد الإسلامي قد بدأتا تبرزان كقوة صاعدة على الساحة الفلسطينية يمكنهما أَنْ يكونا بديلاً سياسيًّا لها، يُحسب لها ألف حساب، تلتفّ حولها الجماهير والقوى الشعبيّة، وتراهن عليه الحكومات العربية والقوى الدولية، وقد تصبحان –أَيْ حماس والجهاد الإسلامي– مركز استقطاب لتوحيد قوى المقاومة الفلسطينية المعارضة في الداخل والخارج، وفي كلّ مكان للاتحاد وبناء منظمة التحرير الفلسطينية من جديد، و هذا كلّه جعل قيادة

[1]– ناجي علوش: المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني على مدار قرن (1897م – 2000م)، على الرابط:
https://archive.islamonline.net/?p=10512

[2]– جهاد البطش: مرجع سابق، ص 197.

[3]– حياة محمد الددا: **مواجهة السلطة الفلسطينية للتهويد والاستيطان**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2015م، ص 11.

المنظمة تحاول أَنْ تُسابق الزمن للحفاظ على مواقعها من خلال تحوُّلها إلى طرف رسمي يؤمِّن للشعب بعض المكاسب.

والواضح تغيّر دور قيادة فتح من قيادة القتال من أجل التّحرير، إلى سلطة فلسطينية وظيفتها الأساسية التفاوض والعمل لمنع الفلسطينيين من القتال ضدّ العدو، ولقد نجحت قيادة المنظمة الرسمية في استبدال دورها والتحوّل إلى قوة تمارس تصفية القضية، وتحارب قوى التحرير لتفتح للعدو مجالات لتأزيم الوضع العربي واختراق الشعب الفلسطيني، ولم يقتصر دور القيادة على إلقاء السلاح، ولكن طرح الوثائق التي يستند إليها الكفاح المسلح (الميثاق الوطني أساسًا)، وأخذت تنشر دعاوى استسلامية باسم المفاوضات والدولة[1].

د- التصدّي للسياسة الاستيطانية في قطاع غزة:

لا يمكننا حين الكلام عن ردود الأفعال الفلسطينية تُجاه الاستيطان، أَنْ نتجاوز المقاومة في قطاع غزّة، حيث عرف الاحتلال الصهيوني مراحل عصيبة في تلك الربوع، وتكبّد جملة من الخسائر، جرّاء مقاومة أهل غزة لمخططاته الاستيطانية.

فقد أرغمت المقاومة في القطاع قادة الاحتلال على التراجع عن مخططاتهم الاحتلالية والاستيطانية رغم الشعارات التي كانوا يرفعونها بخصوص أهميّة المستوطنات في قطاع غزة، فقد انسحب جنود الاحتلال والمستوطنون عن بكرة أبيهم من أراضي القطاع في 20 سبتمبر 2005م، بغض النظر عن وجود آراء مختلفة بخصوص دوافع هذا الانسحاب، وما إذا كان يهدف بتخطيط مسبق لإحداث الانقسام الفلسطيني الداخلي، وأيّا كانت الدوافع والأهداف للانسحاب فقد أقدمت الحكومة الصهيونية على خطوة لربما هي الأولى في تاريخها منذ احتلالها لفلسطين عام 1948م، ففكّكت المستوطنات ونقلت المستوطنين إلى خارج القطاع، لتكون الضفة الغربية الموطن الجديد لهؤلاء، ولم يكن هذا الأمر ليحدث لولا جدية المقاومة، وحُسن التّنظيم الذي ساد الفصائل والتنسيق المحكَم، والدّعم الشعبي اللّامشروط[2].

فمع دخول حركة حماس إلى الحكومة، عقب فوزها في الانتخابات التشريعية في 2006م، وتبنّيها مشروع المقاومة ورفضها للتسوية مع العدو الصهيوني، اتخذت السلطات الصهيونية إجراءات قمعية، قاسية ضد حماس وحكومتها وممثليها في المجلس التشريعي، وعند استلام إيهود أولمرت الحكم في بداية

[1]- جهاد البطش: مرجع سابق، ص 197..

[2]- محمد سعيد عطية العجلة: مرجع سابق، ص 141.

سنة 2006م، ظهر الخوف الصهيوني من وقوف حماس في طريق المفاوضات وتعطيلها، وزادت قناعة الصهاينة بضرورة فرض الحل الأحادي الجانب[1].

ثانيا: الدور الاسلامي والعربي في التصدي لمخططات الاستيطان.

ارتبطت القضية الفلسطينية منذ بروزها بالإطار الإسلامي والقومي العربي، وباتت فلسطين تشكل الجزء الأساسي والرئيسي للقضية الإسلامية والعربية التي مازالت تحت وطأة الظلم والاحتلال، لهذا بقيت قضية فلسطين والاستيطان الصهيوني لفلسطين محور النقاش والاهتمام بين الدول العربية والإسلامية، سواء كان ذلك في إطار ثنائي ضيّق، أم في إطار تشاركي يضم أكثر من دولة عربية وإسلامية.

وسنتطرق في هذا العنصر إلى أهم ردود الأفعال والمواقف التي صدرت عن الدول العربية، وكذا عن الدولة الإسلامية، فيما يتعلّق بالممارسات الصهيونية والاستيطانية في فلسطين.

أ- مواقف الدول الإسلامية:

لقد كانت مواقف الدول الإسلامية، تِبعا لما يجري على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومتزامنة مع الممارسات التي يقوم بها الكيان الصهيوني من اعتداءات على الأرض والعرض والمقدسات، والاستمرار في تكريس الاستيطان كوسيلة لتغيير الواقع الفلسطيني، ومنذ تكتّل الدول الإسلامية في هيئة منظمة تلتقي فيها جميع الرؤى والتصورات[2] التي تخدم المسلمين عبر أصقاع الأرض، كانت المواقف دائما ضد ما يقوم به الكيان الصهيوني. ونذكر في ما يلي جملة من المواقف: حيث أكّد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في فاس (المغرب) بتاريخ 1986/01/10م الموافق25 ربيع الآخر 1406هـ، على تمسكه بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراض الغير بالقوة، وأعتبر جميع المستوطنات التي أنشأها أو سينشئها الصهاينة في جميع الأراضي الفلسطينية، باطلة وغير شرعية يجب إزالتها، والتوقف عنها طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وأدان المؤتمر من جديد استمرار العدو الصهيوني في ممارسات الإرهاب الصهيوني[3].

---

[1]- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006م: تحرير محسن صالح، ص 94.

[2]- المقصود: منظمة المؤتمر الاسلامي.

[3]- قرارات مؤتمر القمة الإسلامي – فاس – المملكة المغربية، 25-29 ربيع الآخر 1406هـ- 6-10جانفي 1986م.

كما أكّد مؤتمر القمة الإسلامي السابع المنعقد في الدار البيضاء بتاريخ 11-13 رجب 1415هـ الموافق لـ 13- 15 ديسمبر1994م، على ضرورة إزالة المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة باعتبارها غير شرعية وِفقاً للقرارات الدولية بما فيها قرار مجلس الأمن رقم 465، ووقف الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية والعربية، ونادى المؤتمر بضرورة تفكيك المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة ووقف الاستيطان اليهودي[1].

وفي مرحلة لاحقة، تم تعيين لجنة من الخبراء المسلمين المختصّين لبحث السبل الهادفة للتصدي لأخطار الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة من تسع دول إسلامية وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات قدم بعضها توصيات محدّدة إلى مؤتمرات القمة، ولكن عمل اللجنة لم يخرج عن نطاق التوصيات، ولم يساهم في تعزيز مفهوم الأمن الجماعي لدى مناضلي المنظمة.

و غالبا ما يُعرب الوزراء عن إدانتهم الشديدة لاستمرار إسرائيل في ممارساتها، وإجراءاتها القمعية والإرهابية، ومواصلتها تنفيذ سياسة الاستيطان، وتوسيع المستوطنات، ومصادرة الأراضي والأملاك واستمرار سياسة العقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين، كما طالب ملوك ورؤساء الدول الإسلامية من إسرائيل إزالة المستوطنات ووقف سياستها التعسفية اتجاه مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستيطان[2].

ولطالما دعت المنظمة الدول الأعضاء التي أقامت علاقات مع الكيان الصهيوني، والتي كانت قد شرعت في اتخاذ خطوات تجاه العلاقات مع إسرائيل في إطار عملية السلام إلى قطع هذه العلاقات، بما في ذلك إقفال البعثات والمكاتب وقطع العلاقات الاقتصادية ووقف جميع أشكال التطبيع معها حتى تقوم بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والاستيطان، والنزاع العربي الصهيوني تنفيذًا دقيقًا وصادقًا وحتى الوصول لإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة.

ولم تكتفِ المنظمة بإصدار البيانات الدورية والاعلانات، حين عقد المؤتمرات والندوات، بل طوّرت من مواقفها، ودعمها لقضية فلسطين، والمساهمة في مواجهة السياسات الاستيطانية الصهيونية عن طريق ابتكار طرق لإضعاف الجانب الصهيوني، وتمّ استغلال جميع الإمكانات المتاحة، مثل تأسيس مكتب لتفعيل المقاطعة للكيان الصهيوني، واعتبرت أنّ المقاطعة هي مقاطعة سياسية واقتصادية، وكانت المقاطعة السياسية للضغط على الصهاينة، الذين لم يتأثروا بذلك ولم يُبدوا أيّ اهتمام بمواقف

[1]- جريدة الأهرام: 1994/12/13م.

[2]- موسى خضر عبد الجبار: مرجع سابق، ص 93.

الدول العربية والاسلامية[1]، ومن الملاحظ أنَّ مؤتمر القمة الإسلامي السابع المنعقد في الدار البيضاء – المغرب في ديسمبر 1994م، دعا جميع الدول الأعضاء إلى تطبيق أحكام وقوانين المقاطعة الإسلامية الاقتصادية ضد الصهاينة واعتبار التشريعات والأنظمة واللوائح جزء من التشريعات الوطنية.

لذلك قررت الدول استخدام كل مواردها الاقتصادية لتحقيق ما يلي:

1. إضعاف الاقتصاد الصهيوني.
2. قطع طرق وسبل الدعم الاقتصادي والمالي الممكنة عن الصهاينة.
3. إحداث تغيّير في المواقف السياسية للدول لصالح القضية الفلسطينية.
4. بذل الجهد لتغيير المواقف المحايدة إلى مواقف صديقة وتغيير المواقف المعادية إلى مواقف محايدة أو صديقة، وكل هذا يصبّ في خانة مواجهة الاستيطان والسياسات الداعمة له، من خلال التأثير على أهمّ رافد داعم لتلك السياسات، ألا وهو الجانب الاقتصادي[2].

والأمر نفسه بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي[3]، التي تُدين بشدة دائماً، تصاعد وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المقدسات الإسلامية، وخصوصاً المسجد الأقصى المبارك، وتسارع وتيرة الاستيطان، وحذّرت المنظمة من خطورة استمرار هذه الانتهاكات التي شكّلت اعتداءً واستفزازاً غير مسبوق لمشاعر المسلمين، ودفعت نحو توسيع دائرة الصراع إلى البُعد الدّيني الواضح، كما دعمت الجهود الرامية لإصدار قرار من مجلس الأمن يدين الاستيطان الإسرائيلي، ويوفّر مرجعيّة سياسية لإعادة إطلاق المفاوضات وفق برنامج زمني محدد، مع وجود ضمانات دولية[4].

وفي هذا الإطار أدانت منظمة التعاون الإسلامي بشدّة مصادقة حكومة الاحتلال الصهيوني على بناء 900 وحدة استيطانية جديدة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، واعتبرت أَنّ الاستمرار في سياسة بناء وتوسيع المستوطنات الاستعمارية يُشكّل عدواناً سافراً على حقوق الشعب الفلسطيني، وانتهاكاً صارخاً للقرارات والمواثيق الدولية ذات الصلة، وأنّ عمليات الاستيطان تهدف إلى خلق وقائع على

---

[1]– جريدة الجمهورية: 1970/03/26م.

[2]– موسى خضر عبد الجبار: مرجع سابق، ص 108.

[3] – منظمة إسلامية تضمّ في عضويتها 57 دولة، وتهدف إلى حماية صورة الإسلام والدفاع عن القيم الأصيلة، إلى جانب تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول المسلمة في أُفق إنشاء سوق إسلامية مشتركة.

[4]– المصدر: منظمة التعاون الإسلامي تجدد مطالبتها مجلس الأمن إدانة الاستيطان، انظر:

https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=11140&t_ref=4382&lan=ar

تاريخ الاطلاع: 30 جوان 2020م الساعة 18:00

الأرض من أجل تكريس الاحتلال، داعيةً المجتمع الدولي، وخصوصاً مجلس الأمن الدولي، إلى تحمّل مسؤولياته وممارسة دوره قصد وقف هذه الانتهاكات[1].

*الملاحظ دائما على بيانات هذه الهيئات والمنّظمات أنّها لا تتعدّى حاجز الّشجب والتنديد والاستنكار.

ب- مواقف وردود أفعال الدول العربية تجاه السياسة الاستيطانية:

سيطرت قضية الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية العربية المحتلّة، على جزء كبير من المناقشات التي سادت داخل أروقة الجامعة العربية[2]، كما احتلّ موضوع الاستيطان جانبا هاما من هذه المناقشات على وجه التحديد والخصوص، وتعددت القرارات التي اتخذتها الجامعة العربية بخصوص موقفها من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وبناء المستوطنات، واستحوذت القضية الفلسطينية على مناقشات ومقررات مؤتمرات القمم العربية، علما أَنَّ القرارات التي اتخذتها دول الجامعة العربية لم تتعدّ كونها توصيات أكثر منها قرارات إجرائية فعّالةٌ.

كما لا يمكن أن نورد المواقف وردود الأفعال بشكل فردي، لصعوبة تجميع تلك المواقف، وخصوصية كل دولة عربية، ولتحكّم جملة من العوامل في تحديد ذلك، خاصة ما تعلق بالظروف الإقليمية السائدة، وكذا حسب موقع الدولة، أي قربها وبعدها الجغرافي عن أرض فلسطين.

ولفهم المواقف العربية من الاستيطان الصهيوني وآثاره على المجتمع الفلسطيني، وجب أن نورد المواقف المجتمعة، والآراء المنبثقة عن التكتلات الجماعية.

فمنذ عقود اهتم مؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين المنبثق عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بسياسة الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة منذ بدايتها، وقام بإصدار العديد من التوصيات التي رفعها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية مُقرّرًا عدم مشروعيتها ومناشداً العالم ومجلس

---

[1]- المصدر نفسه.

[2] - تأسّست جامعة الدول العربيّة في يوم 22 مارس 1945م في القاهرة، وهي منظمة إقليمية للدول العربية في الشرق الأوسط، والدول الأعضاء المؤسسة لها هي: مصر، وسوريا، ولبنان، والعراق، وإمارة شرق الأردن، والمملكة العربية السعودية، واليمن، أمّا الأعضاء الآخرون فهم: ليبيا، والسودان، وتونس، والمغرب، والكويت، والجزائر، والبحرين، وعمان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وموريتانيا، والصومال، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وجيبوتي، وجزر القمر، وعندما كانت اليمن بلداً منقسماً في الفترة الممتدة بين عامي 1967م إلى عام 1990م تم تمثيل النظامين بشكل منفصل، ولكل عضو في مجلس الجامعة صوت واحد فقط. انظر: الموسوعة البريطانية www.britannica.com

الأمن ومجلس الجامعة بوجوب وقف هذه السياسة، بل إنّه ذَهب في كثير من المرّات إلى مطالبة الجهات المختصّة في الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بِتكليف مندوبيها الدائمين في الأمم المتحدة لِدراسة إمكانية استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بتطبيق العقوبات التي نصّ عليها الميثاق نتيجة لعدم اذعان الصهاينة للإرادة الدولية واستمرارهم في المِضِيّ لتنفيذ سياستهم الاستيطانية[1].

وعلى صعيد الهيئات العربية الأخرى، أصدرت اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية بيانا حول الاستيطان الصهيوني، في الضفة الغربية بتاريخ 9 مارس 2010م، عبّرت فيه عن موقفها الحاسم من الاجراءات والاعلانات الصهيونية الخاصة ببناء وحدات استيطانية جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، واعتبرت الممارسات الاستيطانية رفضا لجهود السلام، كما عقدت اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية اجتماعا طارئا بتاريخ 15ديسمبر 2010م، خلُصت منه إلى أَنّ استمرار السياسات الاستيطانية الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية شكّل إمعاناً في انتهاك الصهاينة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وحمّلت الكيان الصهيوني وحده المسئولية الكاملة عن تعثّر المفاوضات[2].

طغت قضية الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية الفلسطينية على جزء كبير من المناقشات التي سادت داخل أروقة الجامعة العربية، وتربّع موضوع الاستيطان على قدْرٍ مهمٍّ من جولات المناقشات على وجه التحديد، وتعدّدت القرارات التي اتخذتها الجامعة العربية بخصوص موقفها من الاحتلال الصهيوني وبناء المستوطنات، ونالت القضية الفلسطينية القسم الأكبر من مناقشات مؤتمرات القمم العربية، وتجدر الإشارة إلى أَنّ القرارات التي اتّخذها الجامعة العربية لم تتعدّ كونها توصيات ولوائح صمّاء[3].

كما عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ندوات دولية متعددة تمّ تخصيصها لمناقشة المستوطنات الصهيونية في الأراضي المحتلة، وحضرها متخصصون من جميع أنحاء العالم، إضافة إلى ممثليّ المنظمات والهيئات الدولية المعنية بهذا الموضوع، وقدم المشاركون في الندوة أبحاثًا تتعلق بوضع المستوطنات من الناحية السياسية والقانونية والآثار المترتبة على إقامتها[4].

---

[1]– الدويك: مرجع سابق، ص 496.

[2]– الوثائق الفلسطينية لسنة 2010م، وثيقة رقم (288) ص 671.

[3] –الدويك، موسى القدسي: **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د،ط)، مصر، 2004م، ص495.

[4]– أسماء راتب شهوان: **الاستيطان في الجولان**، نابلس، فلسطين، 2010م، ص 198.

وساهمت هذه الندوات في توفير مناخ إعلامي واسع حول المستوطنات والتعريف بها والآثار الناجمة عنها، خاصة بعد أنّ تم نشر أعمال هذه الندوات بلغات متعددة، وساهم فيها متدخلون من مختلف أنحاء العالم، ففي عام 1994م، وعقِبَ مجزرة الحرم الإبراهيمي[1]، أدانت جامعة الدول العربية المجزرة، ودعت المجتمع الدولي إلى الضغط على الصهاينة لوقف الاستيطان في الأراضي المحتلّة، كما دعت أيضا الأمم المتحدة إلى إرسال مراقبين دوليين إلى الخليل، وتشكيل لجنة للتحقيق في المذبحة[2].

وتواصلت عمليات الإدانة والشجب والاستنكار التي كانت تصدر عن مؤتمرات القِمم العربية المختلفة، حيث في تاريخ 2001/7/12م، صدر تصريح من الأمانة العامة للجامعة مفاده:" لا يمكن لنا كعرب، ولا يمكن للجامعة العربية وأمينها العام إلّا أنّ ترفُض أقوال وأفعال رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون بخصوص الاستيطان في الأراضي المحتلة[3].

وامتدادا للمواقف العربية، فقد استثمرت وفود دول العربية مشاركتها وتواجدها في الندوات والمؤتمرات الدولية المختلفة، مثل الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر البرلماني الدولي في دورته 105 الذي عقد في "هافانا" في أوائل افريل2001م، حيث قامت بإصدار بيان، طالبت فيه المجتمع الدولي ممارسة الضغط على الكيان الصهيوني والانصياع لقرارات الأمم المتحدة والانسحاب من الأراضي المحتلة بعد 1967م، وإيقاف السياسة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية[4]. ومُجمل القول فإنّ الدور الذي لعبته الجامعة العربية والمتعلق بسياسة الصهاينة الاستيطانية في الأراضي العربية منذ احتلالها لم يتعدّ حدود النشاط الإعلامي والإدانة اللفظية، عن طريق توجيه الدعوات للهيئات والمنظمات الدولية للوقوف في وجه المخططات الاستيطانية الصهيونية، أو عن طريق تنظيم اللقاءات والندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية لإبراز المخاطر المترتبة على إقامة المستوطنات وآثارها السلبية على أصحاب الأرض الأصليين[5].

---

[1]– نفّذها باروخ غولد شتاين، في 10 مارس 1994م.

[2]– حداد تريز: **القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947م–1988م**، عمان، الأردن، ص 48.

[3]– أسماء راتب شهوان: مرجع سابق، ص 200.

[4]– عناب، محمد رشيد: الاستيطان الصهيوني في القدس، رسالة ماجستير منشورة، القدس، 2001م، ص 170.

[5]– أسماء راتب شهوان: مرجع سابق، ص 199.

ثالثا: موقف المجتمع الدولي من الاستيطان:

أ- مواقف الهيئات الدولية من الاستيطان:

أثارت السياسة المتّبعة من طرف الصهاينة في مجال الاستيطان وتغيّير الواقع الفلسطيني، العديد من ردود الأفعال الدولية في إطار منظمة الأمم المتحدة، بوصفها تُعدّ المنظمة الحائزة على الدور الأكبر في العالم، أكثر من غيرها وسط هيئات المجتمع الدولي، كما أدّت هذه السياسة إلى طرح العديد من التساؤلات، لعل أبرزها ما مدى مشروعية المستوطنات التي أقامها الاحتلال؟ وكيف تعاملت الدولة المؤثرة في العالم، مع هذا التصرفات التي يُنفذها الصهاينة في سبيل تحقيق أهدافهم الاستيطانية.

وقبل التعرّض للمواقف الدولية من السياسة الاستيطانية التي نفّذها الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، لابد من بيان موقع الاستيطان من الناحية القانونية، حتى نقيم الحجة كاملةً.

1- الاستيطان من الناحية القانونية:

تعتبر إقامة المستوطنات في القانون الدولي، إضافةً إلى نقل سكان دولة الاحتلال إلى الإقليم المحتّل، فِعْلًا مناقضاً لكلّ المبادئ الدولية وميثاق الأمم المتحدة، حيث يُحْظَرُ على المحتلّ توطين سكانه في الأراضي المحتلة، وهو ما أعادت التأكيد عليه العديد من قرارات الشرعية الدولية سواء في ذلك قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن الدولي بخصوص الاستيطان.

وعملت هيئات المجتمع الدولي منذ أواخر القرن التاسع عشر على تكريس جملة من المبادئ القانونية المهمة، والأعراف الدولية التي تطبق في حالات الاحتلال الاستيطاني، وذلك من خلال ما جاء في اتفاق لاهاي[1] اللّاحق باتفاقية جنيف الرابعة[2]الخاصّة بحماية المدنيين زمن الحرب، الموقّعة في شهر أوت 1949م، والمُلْحَقَيْن المُعدِّلَيْنِ لها الصادرين في 10 جوان 1977م، وبناءً على ذلك

[1]- تم توقيع هذه المعاهدة في: 18-10-1907م، وكانت تهدف إلى تحديد تقاليد الحرب وتنظيمها، وهي بمثابة قاعدة عامة للسلوك يهتدي بها المتحاربون في علاقتهم مع بعضهم البعض ومع السكان. انظر: القاموس العملي للقانون الإنساني،
https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/tfqyt-lhy-l-my-1899-w1907/

[2]- اتفاقية جنيف: تضم الاتفاقية 159 مادة ضمنها مادة تُعنى بحماية للمدنيين من عواقب الحرب، لكنها لم تتصد لمسألة الأعمال العدائية في حد ذاتها إلى أن تم مراجعتها في البروتوكولين الإضافيين لعام 1977. وتتناول معظم مواد الاتفاقية مسائل وضع الأشخاص المتمتعين بالحماية ومعاملتهم، ويميز وضع الأجانب في إقليم أحد أطراف النزاع من وضع المدنيين في الإقليم المحتل، وتوضح مواد الاتفاقية أيضا التزامات قوة الاحتلال تجاه السكان المدنيين، وتضم أحكاما تفصيلية بشأن الإغاثة الإنسانية في الإقليم= =المحتل، كما تضم نظاما معينا لمعاملة المعتقلين المدنيين، وثلاثة ملحقات تضم نموذج اتفاقية بشأن المستشفيات والمناطق الآمنة، ولوائح نموذجية بشأن الإغاثة الإنسانية، للتعرّف على موادها وأقسامها انظر:
https://www.icrc.org/ar/resources/documents/treaty/geneva-convention-iv-on-civilians

فإنّ الطيان الصهيوني مُلزمٌ باحترام أحكام الاتفاقيات السابقة، بالإضافة إلى احترام قواعد القانون الدولي مثل باقي الدول الأخرى[1].

وتتعهد القوانين الدولية بحماية حقوق المواطنين في أراضيهم الواقعة تحت الاحتلال، فاتفاقية جنيف لعام 1949م أشارت في المادة 49 على أنّه "لا يجوز لدولة الاحتلال أَنْ تُرحّل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيّين إلى الأراضي التي تحتلّها، وتبعا لذلك يعدّ النشاط الاستيطاني وعملية مصادرة الأراضي وضمّها وبناء المستوطنات عليها منافيا للاتفاقية المذكورة، وكذلك نصّ المادة 47 من اتفاقية جنيف لعام 1949م فضلا عن تعارض النشاطات الاستيطانية مع أبسط قواعد القانون الدولي وبشكل خاص اتفاقية لاهاي والبرتوكولات الملحقة بها والتي أكّدت في مجملها على ضرورة حماية مصالح الشعب الذي يرزح تحت وطأة الاحتلال، ومن المسلّم به أنّ القوة لا تخلق القانون ولا تُرَتّبُ الحقوق السيادية على الأراضي المحتلة، لأنّ سيادة الدولة المحتَلَّة أراضيها وإنْ غابت بفعل الاحتلال، فهي باقية مستمرة قانونياً، وفق مبدأ استمرارية الدولة، وما تتمتّع به قوات الاحتلال من اختصاصات محدودة، فتبقى محصورة ضمن مبدأ سلامة قُوّاتها..[2].

ورغم أنّ الكيان الصهيوني ليس طرفا في اتفاقية لاهاي، ووفقا لمحكمة العدل الدولية وقواعدها التي تشكل جُزءًا من القانون الدولي العرفي[3]، فهي ملزمة لجميع الدول، بما في ذلك الكيان الصهيوني، ووفقا للمادة 42 من اتفاقية لاهاي لعام 1907م، تعتبر أرض الدولة مُحتلّة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو، ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها، ووِفْقا لحقيقة أنّ الصهاينة احتلّوا الأراضي المعنية في سياق نزاع مسلح في عام 1967م، وممارسة الرقابة الفعالة على ذلك، يجب اعتبار الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت الاحتلال العسكري، وعليه فإن اتفاقية لاهاي لعام تطبّق على هذا الواقع، وهذا التحليل القانوني تمّ تأكيده من قبل المحكمة الإسرائيلية العليا في عدد من القرارات وبالتالي لا يمكن للصّهاينة إنكارُ تطبيق القواعد التي جاءت بها اتفاقية لاهاي عام1907م فيما تعلّق بالاحتلال العسكري، وتوجد قواعد إضافية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1948م، فوِفقا للمادة 2 "تنطبق الاتفاقية أيضا في جميع حالات

[1] – الدويك موسى: **الاستيطان في الفكر الصهيوني**، مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2006م، ص 297.

[2] – بركات نظام محمود: **موقف القانون الدولي من الاستيطان الاسرائيلي في القدس**، جامعة اليرموك، (د، ت)، ص19.

[3] – المقصود به مجموعة القواعد القانونية غير المكتوبة، والتي جعلت منها الأعراف الدولية مُلزمة وواجبة التطبيق.

الاحتلال الجزئي أو الكلّي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة[1]

غير أنّ الصهاينة زعموا بأنّ هذه الاتفاقية لا تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة لأنّ هذه الأراضي لا تُصنّف ضمن أراضي أحد الأطراف المتعاقدة السامية وهذه المزاعم لا تتماشى مع ما جاءت به اتفاقية جنيف الرابعة، وقد حرّمت مواد ميثاق لاهاي في البند 52، مصادرة الأراضي أو إقامة المستوطنات، وأنّ استخدام الأراضي العامة أو الخاصة يجب أن يكون مؤقتا ومشروطا بعدم تغيّير معالمها[2].

وفي الأرض الفلسطينية المحتلّة بما فيها القدس الشرقية، يقع على الكيان الصهيوني مسؤولية التقيّد بالالتزامات الواردة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية والمهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[3].

واستقرّ القانون الدولي على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ويعدّ مبدئًا أساسيا في القانون الدولي، فهو ناشئ عن الحظر على استخدام القوة الوارد في المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ أنّ الدول لا تستطيع الحصول على حقوقها القانونية من أعمال أُحادية لا تتوافق مع القانون الدولي، وورد هذا المبدأ في إعلان العلاقات الوديّة[4] على النحو التالي: أَنْ تكون أراضي الدولة هدفا للاحتلال العسكري الناتج عن استخدام القوة فيه انتهاكاً لبنود ميثاق الأمم المتحدة، كذلك يجب ألّا تكون أراضي أيّة دولة هدفا لاستيلاء دولة أخرى عليها نتيجة للتهديد باستخدام القوة أو استخدامها على أنّه استخدام قانوني !!.

إنّ الكيان الصهيوني بصفته سلطة الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة، مُلزم بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما ورد في القانون الدولي العُرفي، خاصة اتفاقية

---

[1]- اللجنة الدولية للصليب الأحمر: موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، ص 192.

[2]- بركات نظام محمود: مرجع سابق، ص 20.

[3]- المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري، تقرير مجلس حقوق الانسان، الدورة 25، البند 7 من جدول الأعمال، 12 فيفري 2014م، ص 4.

[4]- هو القرار 2625 للجمعية العامة في دورتها 25، بعنوان "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة" الصادر بتاريخ 24-1970/10م.

جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيّين في وقت الحرب وقواعد لاهاي، لا سيما المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، كما أكّد كلّ من مجلس الأمن[1] والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية أنَّ بناء المستوطنات وتوسيعها والأنشطة الأخرى المرتبطة بالاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني بموجب القانون الدولي[2].

كما يُعدّ الاستيطان انتهاكًا للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري، وتنص المادة (8- 2/ب/8)، من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أنّ "قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، يشكل جريمة حرب، وتكون المحكمة مختصة نوعيا بالنظر فيها"[3].

مما سبق يمكن القول بأنّ إقامة المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يمثّل انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي، ولا يمكن إدخال الإجراءات الصهيونية في هذا المجال ضمن إجراءات القوات المحتلة لصيانة أمنها وحفظ النظام العام، لِما تمثّله عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي، من عمليات استفزاز للسكان ممّا دفعهم لمقاومة قوات الاحتلال وعرّض النظام والأمن في المناطق المحتلة للخطر الدائم وغياب الاستقرار[4].

وبعد عرض هذه القوانين الواضحة، والتي لا يشوبها أيّ لُبس، ننتقل إلى مواقف الهيئات والمجتمع الدولي، بل وحتى الاحتلال، وكيف تعاطى الجميع مع المخططات الاستيطانية، وبيان مواقفهم المتباينة والمختلفة، وأثرها على قضية فلسطين.

2- الأمم المتحدة:

إنّ المشروع الاستيطاني الذي جاء على شكل نصوص وممارسات قامت بها الحركة الصهيونية، كان دائما عُرضة للرد والمواجهة، عن طريق قرارات المجتمع الدولي الموسومة بالاستنكار والإدانة دائما، وكانت الأمم المتحدة بمؤسساتها المختلفة وهيئاتها المتعددة مكانا لهذه الإدانات الجماعية، دون نسيان أنّ الأمم المتحدة كانت سببا في قيام هذا الكيان الصهيوني، فهي تحاول إظهار تحمّل المسؤولية تجاه ممارسات الكيان الصهيوني، في الأراضي المحتلة وعلى رأسها قضية الاستيطان، وإبطان الدّعم الخفي

---

[1]- قرار مجلس الأمن رقم 1980/465.

[2]- تقرير مجلس حقوق الانسان: مرجع سابق، ص 4.

[3]- الدويك موسى: الاستيطان في الفكر الصهيوني، مرجع سابق، ص ص 373، 374.

[4]- بركات نظام محمود: مرجع سابق، ص 21.

للكيان، عن طريق تمرير حق النقض في القرارات المتعلّقة بفلسطين، وهو ما يعدّ تناقضاً صارخاً، وتطبيق سياسة الكيل بمكيالين!!!.

وانصبّت قرارات الأمم المتحدة على مقاومة الإجراءات الصهيونية، التي شملت عمليات الاستيطان، وتهجير السكان ومصادرة الأراضي، وفيما يلي استعراض قرارات الأمم المتحدة، المتعلّقة بالاستيطان الصهيوني، في الفترة التي أعقبت اتفاق أوسلو1993م.

– قرارات الجمعية العامة:

في جلستها الطارئة التي عُقدت بتاريخ 15 جويلية 1997م، أعادت الجمعية العامة التأكيد على عدم قانونية الممارسات الاستيطانية الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة بما فيها القدس الشرقية، ودعت الدول الأعضاء إلى مناهضة الأنشطة الاستيطانية التوسعية والانشائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي 9 فيفري 1999م أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 6/10 الذي طالبت فيه الصهاينة بالوقْف الفوري والكامل لأعمال البناء في مستوطنة "جبل أبو غنيم"، وطلبت من الدول الأعضاء وقف المساعدة والدّعم للأنشطة غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، ثم أعادت التّأكيد على عدم قانونية المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس في نفس العام من خلال القرار رقم 78/54 بتاريخ السادس من ديسمبر1999م[1].

– قرار الجمعية العامة رقم25/50/55 لسنة 2001م، الذي نصّ على عدم قانونية فرض إسرائيل لقوانينها وممارساتها على القدس، والقرار رقم 3156/ 2001م، الذي يؤكّدْ القرار السابق[2].

– قرار رقم 56– 61 بتاريخ 10 ديسمبر 2001م، والذي أعربت فيه الجمعية العامة عن **قلقها** تجاه مواصلة الكيان الصهيوني لأنشطة الاستيطان، بما في ذلك مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات بما فيها القدس والجولان السوري المحتل، وأيضا ممارسة المستوطنون الصهاينة في الأراضي المحتلة[3].

– قرار رقم 58– 98 بتاريخ 9 ديسمبر 2003م، الذي أكّدت فيه الجمعية العامة عن عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ودعت الصهاينة إلى وقف جميع الممارسات المستخدمة ضد

---

[1]– مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي–الإسرائيلي، (مج2/6).ص 3.

[2]– بركات نظام محمود: مرجع سابق، ص 22.

[3]– عدنان حسين عياش: "فكرة الاستيطان الصهيوني وحقوق الانسان الفلسطيني"، **مجلة الدراسات الاجتماعية**، ع 25، ديسمبر2007م، ص 06.

الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وخاصة أنشطة الاستيطان وما ترتّب عليها من تأثير ضارّ على العملية السلمية وحقوق الانسان الفلسطيني[1].

وأكدت الجمعية العامة في قرارها رقم 105/60 لعام 2005م على أنّ اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م بما فيها القدس، وأشارت إلى قرار محكمة العدل الدولية بخصوص اعتبار إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية تمثل خرقا للقانون الدولي، وأنّ أنشطة الاستيطان تمثّل انتهاكا للقانون الدولي الانساني وذات تأثير ضار على جهود السلام في الشرق الأوسط[2].

– القرار رقم 225/70 التي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 22 ديسمبر2013م، التي أثنت على التقرير المتعلّق بالبعثة الدولية المستقلة لتقصّي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الصهيونية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع فلسطين بما فيها القدس، ونادى القرار بوجوب احترام إسرائيل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعدم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بالقوة، وأنّ التمادي في الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس يُشكّل انتهاكا للقانون الدولي ولفتوى لاهاي الصادرة في 9 أوت 2004م عن محكمة العدل الدولية، التي يجب على إسرائيل احترامها والتقيّد بها[3]، وحرصت الجمعية في العديد من القرارات التي أصدرتها بهذا الخصوص على التّأكيد على خطورة الموقف الذي اِنتهجه الكيان الصهيوني فيما تعلّق بالمستوطنات بالنسبة لقضية السلام وإمكان التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في المنطقة، وما يمثّله الاستيطان من انتهاك لأحكام القانون الدولي[4].

[1]– انظر: قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين: www.pnic.gov.ps

[2]– بركات نظام محمود: مرجع سابق، ص ص، 22-23.

[3]– انظر: نص القرار رقم 225/70 التي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بتاريخ 22 ديسمبر2015م. على الرابط:
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/70/225

[4]– حسن نافعة وآخرون: **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة، 1993م، ص 94.

– مجلس الأمن[1]:

على الرغم من أنّ مجلس الأمن كان قد سبق الجمعية العامة في تناول مشكلة الصراع العربي الصهيوني في أعقاب حرب جوان 1967م، إلاّ أنّ المجلس لم يهتمّ بشكل مباشر بقضية المستوطنات إلا منذ عام 1977م، وذلك على عكس الجمعية العامة التي تعاملت معها منذ عدّة سنوات سابقة، وقد أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات التي عبّرت عن إدانته للأعمال الاستيطانية في الأراضي المحتلّة، وقد شهِدت هذه القرارات تطورا تاريخيا لكنها لم ترْق في أيٍّ منها إلى مراعاة المجلس لميثاق الأمم المتحدة الذي يستوجب في أحد مراحله اتخاذ عقوبات مختلفة تتناسب وحجم المخالفات[2].

–ومن قرارات المجلس المتعلقة بالاستيطان، القرار 904 لعام 1994م الذي أكّد فيه مجلس الأمن من خلاله على قراراته السابقة ذات الصلة، وإدانته بقوة لمذبحة الحرم الابراهيمي بالخليل بتاريخ 25 فيفري 1994م، ضد المصلّين الفلسطينيين على يد أحد المستوطنين الصهاينة، حيث طالب الصهاينة بصفتهم مُحْتَلّينْ، باتخاذ تدابير من بينها مصادرة الأسلحة من المستوطنين، بهدف منع أعمال العنف من قبل المستوطنين اليهود، وإرسال مراقبين دوليين إلى الخليل[3].

وفي سنة 1996م، صدر قرار لمجلس الأمن يحمل الرقم 1037، اعتبر القدس جزءًا من الأراضي المحتلة سنة 1967م، وطالب منع إجراء أيّ تغيير على الوضع الجغرافي والديموغرافي في المدينة[4].

– ومن القرارات التي اتّخذها مجلس الأمن وأّكد فيها أنّ الالتزام القانوني الأساسي للصهاينة، كقوة محتلة للأراضي الفلسطينية، يتمثّل في تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة تطبيقا فعليا حتى زوال الاحتلال بشكل نهائي، **القرار** رقم 1322 الصادر في عام 2000م والذي شجب أعمال العنف والاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الصهيونية ضد المدنيين الفلسطينيين، ودعا الصهاينة كقوّة محتلة إلى التقيّد المطلق بالتزاماتها القانونية ومسؤولياتها المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة، والمتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب[5].

---

[1]– يعتبر مجلس الأمن الدولي أعلى سلطة تنفيذية في الأمم المتحدة، لأن القرارات الصادرة عن هذا المجلس تعتبر ملزمة ويجب تنفيذها.

[2]– جهاد البطش: مرجع سابق، ص 201.

[3]– محمود صلاح: مرجع سابق، ص 134.

[4]– بركات نظام محمود: مرجع سابق، ص 24.

[5]– الزهار رضا: قضية الاستيطان في فلسطين، جامعة غزة، فلسطين، 2018م، ص 154.

كما كرّر المجتمع الدولي في كثير من المناسبات مطالبته للصهاينة بالوقف الفوري وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وأن تحُترم جميع الالتزامات القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا، كما أكّد أنّه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من جوان 1967م، بما في ذلك ما يتعلّق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات، وشدد على أن وقف جميع أنشطة الاستيطان أمر ضروري لإنقاذ حل الدولتين[1].

نتيجة:

رغم أنْ الكيانْ الصهيوني غالبا ما يتعرّض للإدانة والاستنكار وشجب ممارساته، خاصة في موضوع الاستيطان، إلّا أنّه لم يتعرّض لأيّ قرار بفرض عقوبة من مجلس الأمن، وبطبيعة الحال فإنّ التحالف الأمريكي الصهيوني، وعضوية الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن قد شكّلت مظلة تحتمي بها سياسات الصهاينة الاستيطانية، مما منع اتخاذ أي نوع من أنواع العقوبات.

ولا بد من الإشارة إلى أنّه وبالرغم من القوة الإلزامية التي يتمتّع بها مجلس الأمن الدولي فإنّ القرارات التي اتخذها بخصوص المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة قُوبِلَت بالرّفض والتجاهل من طرف الكيان الصهيوني، ساندها في ذلك دعم الولايات المتحدة المتواصل والتمادي في استخدامها لحق النّقض[2] الذي يحول دائما دون تعرّض الصهاينة لأيّة عقوبة، مما حفّزهم للمضي قُدمًا في بناءِ وإقامة المزيد من المستوطنات.

– لجنة حقوق الانسان:

لقد كانت لجنة حقوق الانسان المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رائدة وسبّاقة في مجال معارضة سياسة الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة، وقد بدأ هذا الاهتمام من جانب اللجنة منذ أوائل عام 1969م حين قامت بإرسال بعثة تقصّي للحقائق والتثبّت من

---

[1]– قرار مجلس الأمن: رقم 2334 (2016م).

[2]– هو حق تمتلكُه خمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي: " روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة"، يُخوّلها رفض أي قرار يُقدّم للمجلس دون إبداء أسباب، ويعود أصل كلمة "فيتو" إلى اللغة اللاتينية وتعني " أنا أعترض "، وشَاع مدلولها أكثر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة عام 1945م، انظر" الموسوعة السياسية: مادة: النّقض (الفيتو) –Veto.
https://political-encyclopedia.org/contact-us

مسألة انتهاكات الصهاينة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، غير أن اللجنة أوْلت موضوع الاستيطان أهمية خاصة منذ عام 1977م على إثر نجاح كتلة الليكود اليمينية في الوصول إلى الحكم[1].

وفي قرارها 1999/07 الصادر بتاريخ 23 أفريل 1999م (الدورة 55)، أعربت اللجنة عن قلقها البالغ تجاه أنشطة الاستيطان الصهيوني وتزايدها منذ توقيع مذكرة واي ريفر، وطالبت الصهاينة بأن يوضّحوا التزامهم المعلن لعملية السلام بإجراءات ملموسة، وأن يكفّوا عن سياساتهم في توسيع المستوطنات وتوطين مستوطنين جُدد، ثم تلاه القرار 08/2000 الصادر في 17 أفريل 2000م، (الدورة 56)، الذي جاء مؤكّدًا للقرار السابق[2].

وفي التقرير الصادر عن مجلس حقوق الانسان في الدورة الثانية والعشرون بتاريخ 7- 02- 2013م، المتعلق بالبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع فلسطين بما فيها القدس، الذي اعتبر أنّ إسرائيل ترتكب خروقاً خطيرة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني الدولي، بما في ذلك التزامها بعدم نقل سكانها إلى الأرض الفلسطينية، يكون للمحكمة الجنائية الدولية ولايةً بخصوص جرائم الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بإبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو أجزاء منها داخل الأرض أو خارجها، وتصديق فلسطين على هذا النظام الأساسي يؤدي إلى مساءلة الاحتلال عن الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الانسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وتحقيق العدالة للضحايا[3].

وفي الدورة الخامسة والعشرون لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة بتاريخ 2014/01/13م، اعتبر المقرّر الخاص[4] المكلف بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، بأنّ قيام إسرائيل بتوسيع المستوطنات وإنشائها في فلسطين المحتلة هو مخالفٌ لكلّ الاتفاقيات الدولية وخاصة جنيف، وأمر بتفكيك ما هو قائمٌ منها، وإعادة مواطنيها إلى الجانب المقابل من الخط الأخضر، وطَالب من سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقديم تعويضات مناسبة عن الضّرر الناجم عن

---

[1]- الزهار رضا: مرجع سابق، ص 156.

[2]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: قرا رات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، (مج 06)، ص 21.

[3]- انظر: نصّ الفقرة 104 من التقرير الصادر عن مجلس حقوق الانسان في الدورة الثانية والعشرون بتاريخ 2013/02/07م، المتعلق بالبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع فلسطين بما فيها القدس، صفحة 29.

[4]- المقرّر الخاص المكلّف بحالة حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو: ريتشارد فولك.

الاستيطان وما يتصل به من أنشطة منذ عام 1967م، كما يتوجّب حماية الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الإسرائيلي من عنف المستوطنين، وطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة التوجه إلى محكمة العدل الدولية من أجل إصدار فتوى بشأن الوضع القانوني للاحتلال الطويل الأمد لفلسطين [1]

والملاحظ أنّ لجنة حقوق الانسان كان موقفها من السياسة الاستيطانية الصهيونية، يتّسم بالتباين والاختلاف والتغيّر في نبرة الخطاب، بصورة تصاعدية أُسوةً بمجلس الأمن والجمعية العامة، انطلاقا من التعبير عن الأسف إزاء تلك الممارسات وقلقها منها ووصولا إلى تأكيد عدم مشروعيتها من الناحية القانونية الدولية.

كما قرنت لجنة حقوق الانسان –على غرار الجمعية العامة– بين سياسة إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة وبين عدة ممارسات أخرى غير مشروعة، وأدانتها جميعها على اعتبار أنّها تهدف إلى تحقيق هدف واحد يتمثل في تفريغ الأرض من سكانها، واستيطانها وضمها، كما وربطت في قراراتها بين عدم مشروعية المستوطنات قانونا وبين عدم مشروعية الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والعربية، حيث اعتبرت مجرد استمراه تهديدًا للسلم والأمن الدوليين.

ومما سبق يتبيّن أنّ موقف هيئة الأمم المتحدة بمؤسساتها تجاه الاستيطان الصهيوني لم يكن واضحاً إلّا بعد عام 1967م، إذْ اعتبرت أنّ استحواذ الاحتلال الصهيوني على الأراضي الفلسطينية خارج حدود 1948م[2]، يعدّ شكلا استيطانيا غير مشروع، ومع ذلك لم يتعدّ موقفها الشجب والادانة ووصفه بالمخالف والمنتهك للشرعية القانونية، كما لم يرتقِ إلى فرض عقوبات ضد الاحتلال، ولعل ما يبرّرُ هذا الضعف هو المصالح المشتركة التي تجمع الاحتلال الصهيوني بالدول الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]– انظر: نص الفقرة 81/ومن التقرير الصارد عن مجلس حقوق الإنسان في الدورة الخامسة والعشرون بتاريخ 2014/01/13م.

[2] – في هذا إشارة إلى أنّ ما قام به الكيان الصهيوني قبل هذا التاريخ، أمرًا مُباحاً، وأنّ الأراضي التي احتلّتها قبل 1967م هي مِلكٌ لليهود.

3- مواقف وردود أفعال هيئات دولية أخرى:

مثل القرارات الصادرة عن اليونيسكو[1]:

- القرار رقم 26م/3012 لسنة 1991م، والقرار 27م/308 لـ سنة1993م، بخصوص حصر الممتلكات الثقافية، خاصة في القدس (وحمايتها من المدّ الاستيطاني)، واعتبارها من ضمن التراث الثقافي العالمي.

- في سنة 1999م، اتخذت اليونسكو قراراً يدعو إلى ضرورة بحث موضوع الاستيطان على أساس اتفاقية لاهاي واتفاقية جنيف، وفي السنوات من 2008/2004م، رفضت المنظمة في مؤتمراتها المطالبات الصهيونية لشطب القدس من قائمة التراث العالمي المهدّد بالخطر، لمواصلة سياستها الاستيطانية في المدينة[2].

القرار رقم 34 لسنة 2006م، الذي طالب الصهاينة بالوفاء بالتزاماتهم في الحفاظ على التراث العالمي في فلسطين والذي تأثّر كثيرا بالممارسات الاستيطانية.

أمّا محكمة العدل الدولية[3]: فقد أصدرت عام 2004م، رأياً استشارياً خلُص إلى أنَّ إسرائيل قد أخلّت بالتزاماتها بموجب القانون الدولي من خلال إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وأنّه لا يمكن لإسرائيل الاعتماد على الحقّ في الدفاع عن النفس أو في حالة ضرورة بناء مستوطنات تتعارض أساساً مع القانون الدولي، ووصلت المحكمة أيضاً إلى نتيجة مفادُها: أنّ النّظام الصهيوني ينتهُك حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين من خلال إعاقة حرية التنقّل لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة (باستثناء المواطنين الإسرائيليين) وممارستهم للحقّ في العمل، وفي الصّحة وفي التعليم وفي التمتّع بمستوى معيشي لائق!![4].

---

[1] - انظر: القرارات في: "القدس في السياسة الأردنية"، اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2008م، ص ص 46-49.

[2]- بركات نظام محمود: مرجع سابق، ص 25.

[3]- الهيئة القضائية الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة، والتي يقع مقرها في لاهاي بهولندا.

[4]- إسلام راسم البياري: "جريمة الاستيطان الإسرائيلي في القانون الدولي الانساني"، **مجلة جيل الأبحاث القانونية**، ع 29، 2019م، ص 8.

وأصدرت رأيا استشاريا بطلب من الجمعية العامة بخصوص الجدار العازل[1] حمل الرّقم 9/131 لسنة 2004م، حيث طالب الصهاينة بإزالة جدار الفصل العنصري وتعويض المتضررين، وأنّه يستوجب على الصهاينة التوقف عن إقامة الجدار غير القانوني، وتفكيك الأجزاء التي تمت اقامتها والمطالبة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على القدس باعتبارها محتلّة[2].

وحسب المحكمة فبناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية ليس بالجريمة الحديثة بل جريمة مستمرة، فجرائم الاستيطان تُعدّ من الجرائم المستمرة، فإسرائيل تمارس جريمة الاستيطان منذ عام 1947م وهي السنة التي تم فيها تبنّي قرار الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة رقم 181 والذي أُصدر بتاريخ 29 نوفمبر 1947م، بعد التصويت (33 مع، 13 ضدّ، 10 ممتنع)، وتبنّى خطة تقسيم فلسطين القاضية بإنهاء الانتداب البريطاني[3].

وتعدّ الأحكام الصادرة عن المحكمة قليلة نسبياً، لكنها شهدت بعض النشاط ابتداء من مطلع الثمانينيات، وقد سحبت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بالسلطة القضائية الإلزامية لهذه المحكمة، مما يعني بأنها تلتزم بما تراه يصبّ في صالحها وصالح الكيان الصهيوني من قرارات المحكمة، وتتحلّل من القرارات المعاكسة لمصالحها ومصالح الكيان، وقيام إسرائيل بممارسة جريمة الاستيطان فوق الأراضي الفلسطينية لغرض تعزيز الادّعاء بامتلاك الأرض وفرض الأمر الواقع في مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، والاستيلاء على الأراضي بالقوة شكّل جريمة حربٍ وَجَب ملاحقة مقترفيها، وهذا شقّ مهمّ متفق عليه في القانون الدولي[4].

[1]– يعتبر الجدار العازل من أخطر الوسائل التي يستعملها الصهاينة لتكريس السياسة الاستيطانية وتغيّير الواقع.

[2]– انظر: التقرير الفلسطيني السنوي: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، غزة، 2008م، ص 53.

[3]– اسلام راسم البياري: مرجع سابق، ص 8.

[4]- F. Kittrie ،Law as a Weapon of War، Oxford University Press، Edition Number 1،2015،pag 219.

ب- مواقف الدول الكبرى من الاستيطان:

1- الموقف الأوروبي[1]:

وقفت الدول الأوروبية[2] موقفا مساندا للمشاريع العربية التي تندّد بالاستيطان، ولم يسجّل التاريخ تعطيلا لمشاريع مجلس الأمن من قبل فرنسا وبريطانيا، لكنه سجل امتناع النرويج وإيرلندا الشمالية وبريطانيا عن تأييد القرار 446 الموحّد ضد سياسة الصهاينة الاستيطانية، لكن بريطانيا حافظت على كونها جزءا من الموقف الأوروبي العام الذي درج على التعبير عنه في قرارات دول السوق الأوروبية ودول الاتحاد الأوروبي والذي يعتبر المستوطنات غير شرعية وفقا لمبادئ القانون الدولي، وأنها تشكّل عقبة أمام تحقيق السلام، وارتبط هذا الموقف بالسياسة العامة التي انتهجتها الجماعة الأوروبية إزاء قضية الشرق الأوسط في مجملها[3].

وبعد حرب الخليج ونتيجة لتطور السياسة الأمريكية تجاه قضية المستوطنات، أدان البرلمان الأوربي الذي عُقد في "ستراسبورغ" الصهاينة بشدّة، وطالب الدول الأوربية بإعادة صياغة علاقاتها مع إسرائيل، في ضوء سياستها الاستيطانية، وكان ذلك في إطار التقدّم الحاصل في العلاقات الأوربية مع منظمة التحرير (م ت ف)، حيث طالب البرلمان الأوربي من المفوضيّة الأوربية تعيّين ممثّل لها في القدس الشرقية[4].

---

[1]- ظهرت النزعة إلى التكتّل في أوربا عام 1958م، وذلك بعد أنْ شكّلت الدول الأوروبية الجماعة الأوروبية الاقتصادية، التي أصبحت قوة ثانوية في دائرة السياسات الدولية، وحاولت تأكيد وجودها العالمي اقتصاديا وسياسيا لتصل إلى مرتبة القوة الثالثة إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا، انظر: مصطفى ناديه محمود: **أوروبا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية 8،ط1، بيرو ت لبنان، 1986م، ص 11.

[2]- وأعرب زعماء المجموعة الأوروبية في سنين سابقة لاتفاقية اوسلو عن مواقف عديدة تجاه سياسات الصهاينة الاستيطانية، مثل الإعراب صراحة عام 1973 م عن تأييدهم للسلام استناداً لقراريْ مجلس الأمن(242 و338)، ورفض ضم الأراضي بالقوة، وفي عام 1979 تطور الموقف الأوروبي تجاه الاستيطان حيث أكد إعلان المجلس الأوروبي المنعقد في البندقية بإيطاليا أن المستوطنات عقبة خطيرة في وجه عملية السلام، وفي دورة بروكسل عام 1983 طالب المجلس الأوروبي الصهاينة الكف عن التوسع في بناء المستوطنات القائمة أو بناء وحدات جديدة باعتبارها تتناقض مع القانون الدولي: انظر الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/European_Union_Measures_Against_Israeli_Settlements.aspx

[3]- حسين نافعة: مرجع سابق، ص 97.

[4]- يتّضح من تكرار هذه التسمية في أبجديات قضية فلسطين لدى البرلمان الأوربي أنّ الأوربيين، يدعمون الصهاينة في تقسيم المدينة، ويُقرّون ضمنًا حق الصهاينة في احتلالها قسمها الغربي.

وتطوّر الأمر عند الوصول إلى مرحلة السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية والصهاينة عام 1993م وبداية تطبيق الاتفاقات المرحلية، حيث شكّلَ الاستيطان مسألة مهمة في التحركات الأوربية في الشرق الأوسط، وساندت أوربا السلطة الوطنية والمؤسسات الفلسطينية غير الحكومية في مقاومة الاستيطان، مثل دعم مشاريع الإسكان القريبة من المستوطنات ودعم مشاريع وزارتي الأشغال والزراعة في جانب شقّ الطرق التي تصل إلى الأراضي المهددة بالمصادرة، والمساهمة في خِطط الآبار في الأراضي القريبة من المستوطنات، وبذلك تكون أوربا قد أصبحت أكثر صراحة في رفضها استمرار سياسة الاستيطان بل ومساهمتها في الكفاح الفلسطيني السلمي ضده[1].

والملاحظ أنّه ومع بداية التسعينات، وبعد الإعلان عن مؤتمر مدريد الدولي للسلام، الذي تمخّضت عنه مفاوضات مباشرة وغير مباشرة بين الأطراف العربية المشاركة والصهاينة، تقلّص الدور السياسي للجماعة الأوروبية بعد استحواذ الولايات المتحدة على رعاية هذا المؤتمر.

على الرغم من تأييد دول الاتحاد للحقوق الشرعية للفلسطينيين في مؤتمر "جوتنبرغ" عام2001 م، والذي نصّ على مطالبة الحكومة الإسرائيلية بضرورة الالتزام بقرارات الشرعيّة الدولية، والقاضية بعدم شرعية الاستيطان في الضفة الغربية، هذه المطالبة لم ترقَ إلى مستوى اتخاذ خطواتٍ عمليةٍ من دول الاتحاد الأوروبي لإجبار أيّة حكومة إسرائيلية على وقف مشاريعها الاستيطانية[2].

2- الموقف الأمريكي من سياسات الصهاينة الاستيطانية:

على الرغم من دعم الولايات المتحدة المطلق للصهاينة، والمحافظة على ضمان تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعةً، إلاّ أنّها لم ترحب بالاستيطان في الأراضي العربية المحتلة منذ عام1967م، على اعتبار أنها مناطق رهن التفاوض، ولم يتقرر مصيرها السياسي بعدُ، ولذلك أيّدت الولايات المتحدة في البداية الاستيطان المحدود في الأراضي المحتلة لأغراض عسكرية وأمنية مع اعتراضها على الاستيطان الواسع، ومع ذلك اتسم موقفها عموماً من الاستيطان بالمناورة والتردّدْ.

ورغم ادّعاء الولايات المتحدة الأمريكية نصرتها لحقوق الإنسان ظاهرا، وتبني الديمقراطية ومبادئ الحرية، فقد تسابقت الحكومات الأمريكية المتعاقبة، ومنذ العام 1948م، إلى مساندة الكيان

[1]- البطش جهاد : مرجع سابق، ص 219.

[2]- أيوب مدحت: **قضية الشرق الأوسط في العلاقات العربية الأوروبية**، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2003م، ص 30.

الصهيوني، بالطرق والوسائل المختلفة، وذلك في إشارة منها إلى أنّ إسرائيل هي جزء من مشروع الحرية والديمقراطية في العالم، وقد تبلورت أهم ميادين المساندة الأمريكية في:

* المساعدات المالية والمادية[1] و* ممارسة الضغط على هيئة الأمم المتحدة.

والملاحظ أنّ الأمريكيين اختلفت نظرتهم للاستيطان، وفرّقوا بين المستوطنات في هضبة الجولان السورية، وسيناء، من جهة وتلك المستوطنات التي تُقام في القدس من جهة أخرى، والمستوطنات المقامةُ في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة ثالثة، فقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة المصرية على سيناء، وبالسيادة السورية على الجولان، لذلك عارضت الاستيطان الصهيوني فيها، بل أيّدت ازالته، أَمَّا بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة فإنّ الموقف الأمريكي لم يخرج عن الإطار العام للسياسة الأمريكية تجاه الملف الفلسطيني الصهيوني، ويمكن ذكر المواقف وفق الترتيب الزمني منذ أوسلو، إلى غاية 2014م كالآتي:

تجدر الإشارة أنّه قبل أوسلو، وبالضبط في شهر سبتمبر 1991م، حدث تطور ملحوظ في سياسات أمريكا تجاه الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، وهو قرار الرئيس الأمريكي بوش بتأجيل منح الصهاينة الضمانات البنكية المقدرة بعشرة مليارات دولار، وأوضحت الإدارة الأمريكية أنّ السبب يعود إلى الخطوات غير العادية في برنامج إسرائيل الاستيطاني والذي تبيّن أنّها ضاعفته خلال عام 1991م، ثلاثة أضعاف.

إِذْ في سبتمبر 1991م، أجّل الرئيس بوش النظر في طلب الصهاينة لضمانات قروض بمبلغ 10 مليارات دولار بسبب الوتيرة غير العادية لبرنامج إسرائيل الاستيطاني، فالإحصاءات التي جمعتها الولايات المتحدة كشفت أنّ الصهاينة رفعوا برنامجهم للبناء ثلاثة أضعاف خلال عام1991م إلى ما يفوق 27 ألف وحدة في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ولذلك تُعدّ إدارة بوش أَوّل إدارة أمريكية تستخدم عنصر المساعدات المالية للصهاينة، في رسم سياستها تُجاه الاستيطان، لكنّها أيضا سجّلت لأول مرّة موافقة أمريكا على بناء الصهاينة وحدات سكنية في المستوطنات[2]، كما حدّد بوش موقفه من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة قائلًا: "إِنَّ

[1]– يحصل الصهاينة سنويا من الولايات المتحدة الامريكية، على أكثر المساعدات الخارجية، وبمبالغ مختلفة، حسب ما تُقرّهُ الهيئات التشريعية والتنفيذية، وتعتبر هذه المساعدة أساسا يستعمل في تنفيذ السياسات التهويدية والاستيطانية في أرض فلسطين.

[2] – البطش جهاد: مرجع سابق، ص 209.

السياسة الخارجية للولايات المتحدة تقوم على أنّنا لا نُؤمن بإقامة مستوطنات جديدة[1] في المناطق المحتلّة وسأُدين هذه السياسة وسأتخذ القرارات الملائمة لأرى مدى التزام إسرائيل بها وهذا الموقف الثابت سيؤدي لإحلال السلام إذا كانت إسرائيل راغبة بذلك"[2].

وعندما صوّت الكونغرس[3] بتاريخ 1992/10/5م على قانون اعتماد المساعدات لإسرائيل، والتي تتضمّن ضمانات قرض بقيمة 10بليون دولار، احتفظ الرئيس بوش لنفسه بسلطة اقتطاع المبالغ التي قد تنفقها إسرائيل على المستوطنات[4]، وأمّا مواقف رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، فيمكن الوقوف عندها بتأمّل السياق التاريخي التالي:

– في عهد الرئيس بيل كلينتون:

تسلّم الرئاسة الأمريكية في ديسمبر 1993م، فقد رسم سياسته في الشرق الأوسط من خلال الخطاب الذي ألقاه مارت انديك الذي جاء فيه " إنّ إدارة كلينتون ستستمر في رعاية عملية السلام، والعمل على تحقيق اختراقات من أجل إنجاز اتفاقيات السلام، ومؤكدًا على العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث ستعمل الإدارة الجديدة على تعزيزها عسكريًا وتكنولوجيًا واقتصاديًا"، كما أيّدت الإدارة الجديدة توسيع المستوطنات القائمة، بما يتماشى والنمو الطبيعي للمستوطنين، وفي خطابه أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في الشرق الأوسط صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي ادوارد دجيرجيان:" أنّ الولايات المتحدة لا تسمح بالتوسّع في الاستيطان، بل مزاولة العمل في المستوطنات القائمة بما يتناسب مع الزيادة الطبيعية للسكان والحاجة التي تقتضيها تلك المستوطنات[5].

---

[1]– والواضح هنا أنّ اعتراض الولايات المتحدة كان على إقامة مستوطنات جديدة فيما بقي الغموض يحيط بمستقبل ومصير المستوطنات القائمة (وهنا تكمنُ المراوغة في الموقف الأمريكي).

[2] – عناب، محمد رشيد: مرجع سابق، ص 178.

[3]– هو الهيئة التشريعية المكوّنة من مجلسين للحكومة الفيدرالية لأميركا، حيث يتألّف من مجلسين: مجلس النّواب ومجلس الشيوخ. يجتمع الكونغرس في مبنى الكابيتول الأمريكي في واشنطن، حيث يتمّ اختيار أعضاء مجلس الشيوخ والممَثّلين، من خلال الانتخاب المباشر، ويتألّف الكونغرس من 535 عضو مصوّت منهم: 435 نائب و100 فرد مجلس من الشيوخ، انظر: عتوم رند: "ما هو كونغرس الولايات المتحدة؟" العلوم السياسية، **عربي**، 24 جويلية 2020م.

[4]– أسماء راتب شهوان: مرجع سابق، ص 206.

[5]– نفسه، ص 206.

وطرأ تطوّر ملحوظ على الموقف من الاستيطان خلال إدارة الرئيس كلينتون، حيث لم تُظهر إدارته أيّة معارضة لمصادرة الأراضي والنشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفضت وصفها بأعمال أُحاديّة الجانب، مثلما وصفتها الإدارات السابقة، ومع أنّ حركة بناء المستوطنات وتوسيعها أثناء فترة حكم "رابين وبيريز" كانت الأكبر في تاريخ الصهاينة، إلاّ أنّ الولايات المتحدة لم تفعل شيئا ملموسا يمكنه الحدّ ووقف حركة الاستيطان[1].

وقامت الإدارة الأمريكية في 28 فبراير 1995م، وخلال مناقشات مجلس الأمن لقضية الاستيطان في الضفة الغربية بتعطيل مشروع قرار يُدين عمليات الاستيطان، وفي 17 ماي من نفس العام، استخدمت الولايات المتحدة حقّ النّقض "الفيتو" ضدّ مشروع قرار لمجلس الأمن طالب فيه الكيان الصهيوني بالامتناع عن تنفيذ قرارها المتعلق بمصادرة الأراضي العربية في القدس[2].

وأورد الرئيس كلينتون شرطا ضمّنهُ في النقطة الأولى لمقترحاته حول الوضع النهائي أثناء مفاوضات كامب ديفيد[3]، أنّه في حال قيام دولة فلسطينية فينبغي على هذه الدولة أنْ تأخذ بعين الاعتبار الحقائق السكانية الموجودة على الأراضي الفلسطينية[4].

ولم تُبدِ إدارة كلينتون موقف واضحا وصارما تُجاهَ السياسات الصهيونية، فلم يصدر عنها سوى مواقف ضعيفة لمعارضة ما يقوم به الكيان الصهيوني على الأرض المحتلة، والأكثر سوءاً من ذلك اعتراضها على قرارين لمجلس الأمن في 7 مارس 1997م، وآخر في 21 مارس من العام ذاته، ومنع صدورهما، حيث تضمّنا مطالبة الكيان الصهيوني بوقف العمل الفوري في مستوطنة هارحوما[5].

وعلّلتْ الإدارة الأمريكية موقفها، وموقف أغلبية مجلس الشيوخ في اتخاذ مثل هذا الموقف من قرارات مجلس الأمن، بدعوى ما جاء في اتفاق المبادئ "أوسلو 1993م"[6]، الذي أرجأَ موضوع

---

[1]– إسماعيل خضر: الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية. رسالة ماجستير، (غ م)، بيرزيت، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005م، ص 133.

[2]– عزام شعث: السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الاتفاق الفلسطيني–الإسرائيلي، المركز الديمقراطي العربي تم زيارة الموقع بتاريخ 25سبتمبر 2020، على الساعة 17:30، http://democraticac.de/?p=7186

[3]– المفاوضات التي جرت في منتجع كامب ديفيد في 11 جويلية 2000م، بوساطة الرئيس الأميركي بيل كلينتون، وجمعت باراك، والزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، انظر: نضال محمد وتد: "باراك يعترف: شاركنا في مفاوضات كامب ديفيد بقرار عدم الانسحاب لحدود 1967م"، **العربي الجديد**، 08 ماي 2020م.

[4]– إسماعيل خضر، مرجع سابق، ص 135.

[5]– بُنِيَتْ هذه المستوطنة على جبل أبي غنيم في القدس الشرقية.

[6]– وهو البُند الذي تمسّك به الكيان الصهيوني دائما في التعامل مع قضية المدينة المقدسة.

النظر في قضية القدس والمستوطنات وغيرها، حتى بداية العام الثالث من الفترة الانتقالية، وعليه فقد أكّد وزير الخارجية الأمريكي "وارن كريستوفر": أنّ موضوع القدس هو "أمر مؤجل للمرحلة النهائية... فإنّ استباق الحكم حوله في قرار للأمم المتحدة سيلاقي الرفض من الولايات المتحدة".

نتيجة:

تفاجأ العديد من أطراف المجتمع الدولي، من المفاوضات التي دارت بشكل سري بين الصهاينة والفلسطينيين، لعدّة شهور والتي أسفرت عن مباركة واشنطن لها وتُوّجت بإعلان اتفاق المبادئ بين الطرفين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قبل ذلك قد تفهّمت احتياجات إسرائيل للبناء في المستوطنات بما يلبّي ضرورات النمو الطبيعي على الرغم من عدم وضوح هذه النقطة، والضبابية التي ظهرت عقب أوسلو، وهو ما عبّر عنه مساعد وزير الخارجية الأمريكي، "روبرت بيللترو" في قوله: " لم يعدْ توسيع المستعمرات بعد اتفاق أوسلو عقبة على طريق السلام، بل عمل تعقيدا في مسيرة السلام، وأنّ توسيع المستعمرات لا يتعارض مع إعلان المبادئ وأنّ البناء الاستيطاني بالتمويل الخاص لا يعتبر تجاوزا لأيّ اتفاق مع الولايات المتحدة[1].

ولهذا بدا واضحًا رفض أمريكا طرح قضية الاستيطان أمام أيّ هيئة دولية أخرى، خصوصا مجلس الأمن لأنّها تدخل ضمن اتفاق الأطراف المعنيّة، بتأجيلها لمفاوضات المرحلة النهائية، وأنّ تجاوزات إسرائيل بهذا الخصوص تُبحث أثناء المفاوضات المستمرّة بين الأطراف لتطبيق المرحلة الانتقالية.

– في عهد الرئيس جورج بوش الابن[2]:

تميّز عهده بالانحياز التام والواضح للصهاينة حينما أعلن في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس وزراء الكيان الصهيوني شارون، أنّه ليس من الواقعيّ لإسرائيل أنْ تعود إلى حدود سنة 1967م، أو تُزيل المستوطنات في الضفة الغربية، أو تقبل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل.

يعني هذا أنّ الولايات المتحدة أيّدت صراحة ضمّ الصهاينة لأجزاء كبرى من الأراضي المحتلّة، وتنكّرت لتطبيق قرارات الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين الفلسطينيين رغم أنّها غزت العراق، تحت شعار تطبيق قرار مجلس الأمن، بل وصل الأمر إلى تمويل الولايات المتحدة للمشاريع الصهيونية في الأراضي الفلسطينية بما فيها العمليات الاستيطانية، حيث أنّ تكلفة الطرقات التي أقامتها الحكومات

[1]– تصريح مساعد وزير الخارجية الأمريكي، أمام الكونغرس الأمريكي يوم: 4-10-1994م.

[2]– فترة حكمه للولايات المتحدة الأمريكية من 2001م-إلى 2009م.

الصهيونية على الأراضي الفلسطينية لربط المستوطنات بعضها ببعض كانت ثلاثة ملايير دولار تكفلّت بها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

– عهد باراك أوباما:

بعد أن تولّى الرئيس باراك أوباما الحكم في الولايات المتحدة، وجّه خطابه الأول للعالم الإسلامي من القاهرة في جانفي 2009م، وأعاد فيه الحديث عن الدولة الفلسطينية، حيث قال: "إنّ الاستمرار في بناء المستوطنات ليس شرعيا وأنّ قيام دولة فلسطينية من مصلحة إسرائيل وفلسطين وأمريكا والعالم"، وأراد الرئيس الأمريكي من وراء تناول قضية الدولة الفلسطينية والحديث عن عدم مشروعية بناء المستوطنات في الضفة الغربية طمأنة العرب والمسلمين وتحسين صورة بلاده أمامهم بعد ثماني سنوات من حكم الرئيس بوش الابن، غير أنّ خطاب الرئيس الأمريكي لم يصمد طويلا أمام الضغوط الصهيونية، فإدارة أوباما اضطرت إلى التراجع عن مطالبها، والرامية إلى تجميد كامل الاستيطان في الضفة الغربية، إلى الحديث عن كبح الأنشطة الاستيطانية، وعدم الرّبط بين وقف الاستيطان والمفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والصهيوني[2].

وشكّل الاستيطان في الضفة الغربية خاصة نقطة احتكاك بين الحكومات الإسرائيلية والإدارات الأمريكية، إلاّ أنّ الحكومات الإسرائيلية دائمًا تستخدم كافة الوسائل لحسم الخلاف لصالح مشروعها الاستيطاني، وضمان الدعم الأمريكي الدائم لمشروعها التوسّعي وقد ظهر ذلك في عهد الإدارات الأمريكية الثلاث التي تعاقبت على حكم الولايات المتحدة الأمريكية منذ اتفاقيات أوسلو عام (1993م) وحتى إدارة أوباما عام (2010 م)، حيث خضعت هذه الإدارات للإرادة الصهيونية الرافضة لوقف الاستيطان في الضفة الغربية، بل على العكس تمامًا زادت من وتيرته يومًا بعد يوم، وهذا أعطى انطباعًا واضحًا عن مدى التعنّت الصهيوني وتحدّيه للقوى العظمى التي توجّه له الانتقادات باستمرار، كما تبيّن مدى التمادي الصهيوني في تحدّي المجتمع الدولي الرافض للاستيطان كما مرّ سابقًا.

والدارس لمواقف الولايات المتحدة الامريكية في عهد أوباما، يلاحظ التراجع في مواقفه فيما يخص الاستيطان، الأمر الذي نوهت إلى خطورته بعض القيادات الفلسطينية، إذ اعتبرت أنه كان هناك إفراطٌ في التفاؤل بالرئيس أوباما، وأنّ هناك خطأً واضحٌ في تقيّيم الموقف الأمريكي الذي صبّ جلّ

[1]– إسماعيل خضر: مرجع سابق، ص132.

[2]– عزام شعث: مرجع سابق.

ضغطه على الفلسطينيين للعودة للمفاوضات، وكأنّ الهدف هو المفاوضات وليس إنهاء الاحتلال، واعتبرت أنّ قبول العودة للمفاوضات بأيّ شكل من أشكالها في ظل استمرار الاستيطان هو بمثابة "إتاحة الفرصة للصهاينة لاستكمال كتابة المشروع الاستيطاني على الأرض "الذي سيجعل من الدولة الفلسطينية نكتةً"[1].

والواضح أنّ الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تُغيّر سياساتها فيما يخصّ الاستيطان وأنّ السياسات الأمريكية لا يحكمها أشخاص، وإنّما هي سياسة محكومة بالمؤسّسات الأمريكية، لذلك فإنّه من الخطأ التعويلُ على التصريحات الأمريكية الجديدة فيما يخص حث الصهاينة على وقف الاستيطان.

*** تباين المواقف بين الكونغرس والإدارة الأمريكية:**

غالبا ما نشأت خلافات بين الإدارة الأمريكية والكونغرس حول موضوع الاستيطان، وقد تمثّل موقف الإدارة، بأنّ البحث في هذا الموضوع يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على عملية السلام بين العرب والصهاينة، ولهذا كان الكونغرس يتّخذ مواقفاً أكثر تشدّدًا وبالطبع لصالح الجانب الصهيوني، حيث في عهد الرئيس باراك أوباما حاولت الإدارة الأمريكية توجيه ضغوط على الحكومة الإسرائيلية لتجميد الاستيطان، الأمر الذي حظي بتأييد شعبي أمريكي، فقد "عارض حوالي 74% من الرأي العام الأمريكي استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في استطلاع الرأي الذي أجراه برنامج توجهات السياسة الدولية التابع "لجامعة ميرلاند"، في 23- 3- 2009م، وكان من المفروض أن يتماشى قرار الكونجرس الأمريكي مع رغبة الأغلبية الأمريكية في هذا الموضوع إلا أن الملاحظ عكس ذلك تمامًا، "فقد تقدم النائب الجمهوري بمجلس النواب الأمريكي "دان بورتون" بمشروع قانون طالب فيه إدارة أوباما بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تلّ أبيب إلى القدس المحتلّة بحلول عام (2012م)، وإلغاء سلطة الرئيس الأمريكي في تأجيل نقل سفارة واشنطن من تل أبيب إلى القدس، وتنشيط البرامج الاستيطانية[2].

ويمكن اعتبار الزيارتين المتواليتين التي قام بهما 25 عضوًا جمهوريًا وحوالي 34 عضوًا ديمقراطيًا بالكونجرس إلى الكيان الصهيوني، بمثابة ضغوط جديدة على الرئيس أوباما، لاسيما وأنّ شعار هاتين الزيارتين تمثّل في دعم "إسرائيل" وترافق معها تصريحات مناوئة لسياسة أوباما تجاه الاستيطان، حيث

---

[1]- أحمد قريع: تصريح صحفي بعنوان، "أخطأنا في تقييم الموقف الأمريكي الذي تراجع عما أشاعه أوباما" وكالة معا الاخبارية، 9-12-2009م انظر الرابط، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=245605

[2]- يونس حمد عبد الله: "بدائل لأوباما تجاه الاستيطان الإسرائيلي" موقع تقرير واشنطن، ع 224، بتاريخ، 22-8-2009م، انظر الرابط: http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1359

أعرب "إيريك كانتور" العضو اليهودي البارز بمجلس النواب والمنتمي للحزب الجمهوري عن قلقه من تركيز أوباما على النمو الاستيطاني وإغفاله للتهديد النووي الإيراني لوجود "إسرائيل"، معتبرًا القُبول بحقّ العودة للاجئين الفلسطينيين إنكارًا لما أسماه بالحق التاريخي لإسرائيل في الوجود.

استنتاجات:

تتظاهر أميركا بأنّها ضدّ الممارسات الصهيونية الاستيطانية، غير أنّها تستمر في تقديم كل أنواع الدعم لإسرائيل، مثل الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية، وفي الوقت نفسه تعمل أميركا إلى جنب إسرائيل والسلطة الفلسطينية على تجريد الفلسطينيين من كل أسباب القوة، وتدفع باتجاه اتخاذ إجراءات قاسية بحق الفلسطينيين الذين يمكن أن يقاوموا المستوطنين والاحتلال.

ولا تتوقف أميركا عن التأكيد على التزامها بأمن إسرائيل، واستعدادها للوقوف بوجه كل من يعرّض هذا الأمن للخطر، فما العقبة التي شكّلها الاستيطان لأميركا؟ واضح أنّ أميركا تكذب وتراوغ، وهي تقوم بنشاط استهلاك الوقت لتمكين إسرائيل من أراضي فلسطينية جديدة، وهذا من الوضوح لا يمكن أنْ يخفى على أحد، وفي الوقت ذاته من الممكن لشخص آخر أنْ يُوهم نفسه بأنّ أميركا تقوم بجهود دبلوماسية قد تُثمر!!!!؟

3- الموقف الروسي من السياسة الاستيطانية الصهيونية:

أولى الرّوس[1] اهتمامًا خاصًا بقضية الصراع بين العرب وإسرائيل، وقد نبع هذا الاهتمام من أهمية الوطن العربي بالنسبة للرّوس، ويصف أحد الباحثين هذا الاهتمام بقوله: " تكمن أهمية الوطن العربي بالنسبة لروسيا ليس فقط من كونه اسفنجة مشبعة بالنفط، أو كسوق واسعة محتملة، بل أيضا كمنطقة تُشكّل مفترق طرقٍ تتّصل فيه ثلاث قارات وتتحكّم بالوصول إلى المحيط الهندي، وتاريخيّا لعبت القنصلية الروسية في القدس دورين هامين أولا: مُتابعة شؤون الطائفة الأرثوذكسية من الناحية التعليمية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، ثانيا: تقديم العون والمساعدة لليهود فيما تعلّق بالهجرة اليهودية من روسيا إلى فلسطين، وَظَهَرَ ذلك من خلال المساعدات التي قدمتها روسيا لتسهيل وتيسير وصول اليهود إلى فلسطين وانتقالهم، وأساليب التنقل، والوسائل التي استخدمت لإنجاحْ موجة الهجرة اليهودية الرسمية الأولى التي بدأت عام 1882م، أنّ المصالح الروسية الحيوية في فلسطين تلتقي

[1]- كان هذا الاهتمام باديا، منذ أن بدايات الصراع الصهيوني العربي، أي منذ عهد الاتحاد السوفياتي.

مع مصالح اليهود، وكانت الاضطرابات التي سادت في روسيا عقب خسارتها الحرب مع اليابان، دافعا للهجرة الثانية[1].

وموقف روسيا من النزاع الصهيوني الفلسطيني كان واضحاً دائما، ويرتكِزُ على مجموعة من الأسس وفي مقدّمتها التمسّك بالقرارات الدولية 242 و338 ووقف كامل للاستيطان، وتطبيق القضايا الانتقالية، والذهاب إلى مفاوضات المرحلة النهائية، وهذا الموقف الروسي ظهر من خلال الاتّصالات المستمرّة سواء مع الفلسطينيين أو مع الإسرائيليين أو مع الأمريكيين بشكل مباشر وحثيث، أو مع الأوروبيّين لِلعب الدّور المطلوب في هذه القضية، ويُعدّ الرّوس الراعي الثاني لعملية السلام فليس من مصلحة أيّ طرف أن يُبعِد روسيا كدولة عظمى وراعية لعملية السلام من الساحة المشرقية...[2]

وقدّمت روسيا للفلسطينيين دعمًا في المحافل الدولية، وإنّ لم يكن له الأثر البالغ في تغيير نمط إدارة الصراع في الشرق الأوسط، إلا أنّه حدّ ولو جزئيًا من مواصلة إسرائيل تنفيذ كامل مخططاتها العدوانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد ساندت روسيا وصوّتَتْ في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة على عشرات القرارات التي انُتزعت لصالح الفلسطينيين، وتدين ممارسات إسرائيل العدوانية عليهم في الأراضي المحتلة، ومن هذه القرارات القرار رقم 6/10 بتاريخ 9 فبراير 1999م، الّذي طالب سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالوقف الفوري والكامل لأعمال البناء في مستوطنة "جبل أبو غنيم" في مدينة القدس المحتلّة[3].

كما صوّتت روسيا إلى جانب عشرات القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي شجبت السياسات والممارسات الصهيونية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وأكّدت أن المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلّة بما فيها القدس غير قانونية حيث يؤكّد قرار 37/54 بتاريخ 1 ديسمبر 1999م "، أنّ أيّة إجراءات تتخذها إسرائيل لفرض قوانينها على مدينة القدس هي إجراءات غير قانونية ولاغية وباطلة وهذا ما أكّدهُ الرّوس، إضافة إلى المساهمة في

---

[1]– نقولا طعمة: أدوار ألمانيا وروسيا والنمسا في الاستيطان الصهيوني، على الرابط:
https://www.almayadeen.net/files/1352751بتاريخ 19أكتوبر 2019م، تاريخ الاطلاع: 6جويلية 2020م، الساعة: 19:51

[2]– محمود عباس: موقف روسيا تجاه القضية الفلسطينية، برنامج لقاء اليوم، قناة الجزيرة، تاريخ، 12-9-2001، على الرابط: https://www.aljazeera.net/programs/today-interview، تاريخ الاطلاع: 6جويلية 2020م، الساعة 20:10.

[3]– أماني عبد الله أسمر: العلاقات الفلسطينية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأثرها على عملية السلام، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2011م، ص 48.

استصدار العديد من القرارات التي أكّدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وأدانت العنف الذي وقع يوم 28 سبتمبر 2000م، والأيام التي تلته في الحرم القدسي الشريف، واستعمال القوة بصورة مفرطة من جانب القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين[1].

ومن القرارات أيضًا قرار 109/57 بتاريخ 3 ديسمبر 2002م، الذي طلب متابعة نشر المعلومات ذات الصلة بقضية فلسطين وأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بها، وفيما يتعلّق بجدار الفصل العنصري الذي أقامته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية وافقت روسيا على قرار الأمم المتحدة 10/ 13بتاريخ 21 أكتوبر2003م، الذي طالب إسرائيل بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وما حولها.

وفي عام 2007م وعقب انتهاء مؤتمر أنابوليس[2]، تعهّد وزير الخارجية الروسي بعقد لقاء دولي في موسكو من أجل متابعة نتائج أنابوليس للمانحين، غير أنّه ربط تلك المتابعة بضرورة التزام الطرفين بتعهداتهما، فطالب الجانب الإسرائيلي بوقف الاستيطان، وطالب الجانب الفلسطيني بوقف العمليات العسكرية[3].

وكان من أهمّ المواقف الرّوسية المُساندِة للفلسطينيّين في المحافل الدولية، هو تأيّيد روسيا لمشروع قرار قدّمته المجموعة العربية في مجلس الأمن بتاريخ 18فبراير 2011م، أدان الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية، والذي تمّ إحباطه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية باستخدامها حق النقض (الفيتو) لصالح الصهاينة، فيما دعت روسيا إلى إرسال وفد من مجلس الأمن إلى المنطقة لتقصّي الحقائق[4].

استنتاج:

الملاحظ أنَّ هذا الدّعم لم يتعدّى لغة البيانات والشجب والاستنكار في الإعلام والمحافل الدولية، وتأييد مشاريع القرارات التي لا تُنفّذْ غالباً، حيث تقوم أهداف روسيا انطلاقا من دعوتها إلى حلول التسوية، على رعاية المصالح الخاصة بها، والتي تفرضها الاستراتيجية القائمة على أولوية مصالح

---

[1]- منى نصولي: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، والصراع العربي الإسرائيلي 1999-2004، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، 2007، ص 33.

[2]- عُقد في نوفمبر2007م، في الكلية البحرية في أنابوليس بولاية ماريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية، ليوم واحد، شاركت فيه 40 دولة، ومنظمة دولية، الكثير منها لا علاقة له بالنزاع الصهيوني الفلسطيني، انتهى بصدور بيان مشترك من جميع الأطراف، لُقّب بمؤتمر السلام. انظر: البيان، ع 4، ديسمبر 2007م.

[3]- منى نصولي: مرجع سابق، ص 94.

[4]- المرجع نفسه: ص 95.

موسكو الاقتصادية ونفوذها الدولي في المنطقة، كما حاول الروس أن يكونوا شركاء حتى من الدرجة الثانية في الشرق الأوسط، حيث يرونَ أنّ فرصتهم قائمة في لعب دور سياسي يعيدهم إلى الواجهة، فالملفّات المطروحة في الشرق الأوسط لا يمكن حلّها دون مساعدة موسكو، التي تحاول أن تلعب دورا الوسيط بين الصهاينة والفلسطينيين في رعاية رسمية لعملية السلام كما عبّر عن ذلك بوتين في مؤتمر موسكو المنعقد في 2 أكتوبر 2013م حيث قال:"...إنّه يتمنّى استئناف الاتصالات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين ويريد أنْ تؤدّي هذه الاتصالات إلى إيجاد حلّ طويل الأمد للنّزاع الصهيوني الفلسطيني، واعتبر أنّ هذا ممكن لأن الفلسطينيين والصهاينة يسعوْن لإيجاد الحل، وأبدى استعداد بلاده لضمان التوصل إليه، قائلا: ''يمكننا أن نساعد وأكون ضامنًا''، وأشار إلى أنّ: الدّور الذي تستطيع روسيا أنْ تقوم به هو دور الضامن في حين أنّ الاتفاق على تسوية النّزاع يجب أنْ يقترحه الطرفان المتنازعان" أيّ أنّ مواقف الروس لا تعدو أنْ تكون مجرّد محاولات لخلق التوازنات وفق متطلّبات كلّ مرحلة، وحسب المعطيات المفروضة في مسار النزاع الصهيوني الفلسطيني، والتعامل الظرفي لما يجري في المنطقة.

ج- المواقف والقرارات التنفيذية للحكومات والأحزاب الصهيونية:

هناك واقع في الميدان لا منَاصَ من ذكرِه، وهو موقف الأحزاب الصهيونية، ومن ورائها الحكومات المتعاقبة التي تنفّذ المخطّطات الاستيطانية، وكلها مواقف وأعمال متباينة لمن كان في الحكومة أو المعارضة، يجدر بنا الوقوف عليها لإيضاح بعض الحقائق:

1- الأحزاب الصهيونية: تتباين مواقف الأحزاب والحكومات المتعاقبة الصهيونية، بشأن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، من حيث آليات التنفيذ، وطرق التمويل، ومدة تحقيق الأهداف المسطرة، للنشاط الاستيطاني في المناطق الفلسطينية، لكنّ الجميع مُتّفق على أنّ فكرة النشاط الاستيطاني وممارسته هي السائدة في أوساط هذه الأحزاب سواء صُنّفت في يمين الخارطة الحزبية أو في يسارها.

هناك سياسيين يتّهمون أعضاء في حزب العمل[1] بأنّهم عرقلوا سير المشروع الاستيطاني ونموه، واعتبروا أنْ أيْ نقاش أو بحث لمستقبل المستوطنات والاستيطان فيه تَنَازُل، وطبيعي أن يكون هذا التوجّه انطلاقة لمفاوضات اتفاقيات أوسلو والبحث عن تسوية نهائية تضع حدّاً للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين والعرب، وأعتبرَ مؤيّدوا المشروع الاستيطاني وخاصة من أعضاء الليكود والأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة خطُوات حزب العمل وحكومته برئاسة رابين خُنوعاً ورضوخاً للفلسطينيين والإدارة الأميركية والعرب، واعتبروا رابين خائناً[2].

يتّضح من مراجعة سلوك شمعون بيريس قُبَيل انتخابات عام 1996م، أنّه حاول التفاهم مع المستوطنين «المعتدلين» بأنّه في إطار الحل النهائي (القصد التسوية النّهائية للصراع مع الفلسطينيين)، لن تُزال أيّ مستوطنة، وستُطبّق السيادة الإسرائيلية على أجزاء حيوية ومهمة من النواحي الأمنية والاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل في مناطق من الضّفة (يهودا والسامرة في التسميات الإسرائيلية).

هذا الاتفاق الذي أراد "بيريس" التوصل إليه يضمن بقاء جميع المستوطنين تحت السيادة الإسرائيلية ضمن الكتل الاستيطانية، ومن جهة أُخرى السيطرة الإسرائيلية على المستوطنات التي لن تُفرض عليها سيادة أخرى، والواقع الميداني هو نفسه أيْ: سيادة إسرائيلية كاملة على المستوطنات ومساحات من الأراضي المحيطة بها[3].

وكتقييم لحزب العمل وما قام به لصالح المشروع الاستيطاني، فإن صحيفة (هآرتس) أشارت إلى أنّ "رابين" كزعيم لهذا الحزب ورئيس للحكومة عَمِلَ على شَقّ عشرات الطرق الالتفافية بين المستوطنات وتعبيدها، فيما قام الجيش الإسرائيلي ووزارة الأشغال العامة بتعبيد هذه الطرق والشوارع غير القانونية

---

[1]– وهو حزب علماني رئيسي في إسرائيل، يضم كتلاً ومجموعات عمالية ويسارية؛ وهو أكثر الأحزاب الإسرائيلية وصولًا للسلطة؛ تأسس عام 1930م من مجموعة من الاتحادات ذات الطابع الاشتراكي، باسم "ماباي"، سيطر منذ بداياته على "الهستدروت" والحركة الصهيونية العالمية، ونشأت تحت مظلّته منظمتا: "هاغاناه" و"بالماخ" اللّتان كانتا نواةً للجيش الصهيوني بعد قيام الكيان، وكان حزب العمل خلال تاريخه الطويل قد تعرّض لسلسة من الانقسامات، من أهمّها: تجمّع الـ "ماباي"، ثم الـ "معراخ" عام 1969م؛ وأخيرا "العمل" عام1988م، وظلّ يحكم دولة الكيان منذ عام 1948م وحتى عام 1977م، ثم عاد إلى الحكم بالائتلاف مع الليكود عام 1984م حتى عام 1990م، ثم انفرد بالحكم عام 1992م حتى عام 1996م، وعاد مرّة أخرى إلى الحكم عام 1999م بقيادة "إيهود باراك": انظر مركز المعلومات الوطني الفلسطيني الرابط:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4872

[2]– جوني منصور: **إسرائيل والاستيطان، الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام 1967م–2013م**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، فلسطين، أوت 2014م، ص ص 28-29.

[3]– عديت زرطال: **أسياد البلاد؛ المستوطنون ودولة إسرائيل 1967م –2004م**/، (تر، عليان الهندي)، (ب،ن)، 2006م، ص ص 291،292.

لخدمة المستوطنين، وحظيت حكومته بدعم من حزب ميرتس اليساري، وفي الوقت نفسه كانت المفاوضات جارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بوساطة أميركية[1].

وللإشارة، فإنّه مع مرور الوقت والتغييرات المتراكمة في الساحة السياسية المحلية والإقليمية، تَمَاشَى برنامج حزب العمل لانتخابات الدورة الـ 19 للكنيست الإسرائيلي لسنة 2013م، مع طرح عدم الانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي تحتوي كُتل استيطانية ذات أغلبية يهودية، بحيث تبقى تحت سيادة إسرائيلية، في حين أنّ المستوطنات المنتشرة في الضفة والتي ليست في كتل استيطانية يتم تفكيكها وتعويض المستوطنين فيها.

وتعامل برنامج الحزب المذكور مع المدينة المقدسة، أنها العاصمة الأبدية للشعب اليهودي ودولة إسرائيل بكل حاراتها اليهودية، أما في البلدة القديمة وما هو متعارف عليه باسم "الحوض المقدس"، أين يتم تنفيذ المخططات الاستيطانية، فيسري نظام حكم خاص يأخذ بعين الاعتبار المكانة العالمية للمدينة بالنسبة للأديان الثلاثة، أمّا الأماكن المقدسة لليهود فتبقى تحت سيادة إسرائيل، ويضيف البرنامج أنّ إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي و حزب العمل يُعارض عودة اللاجئين إلى حدود دولة إسرائيل، مع بقاء سياسة الاستيطان بنفس القوة.

2- الحكومات الصهيونية:

تنافست الحكومات الصهيونية منذ 1967م، فيما بينها على تقديم المساعدات والتسهيلات والإعفاءات الضريبية، وأيضاً اتُّخذ قرار حكومي مبكّر ومنذ السنة الأولى لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبار المستوطنات مناطق من نوع (أ)، لتشجيع المستوطنين على الانتقال بأعداد كبيرة للسكن والعيش فيها.

كان موقف حكومة رابين[2] من الاستيطان خلال مفاوضات أوسلو في غاية الوضوح، حيث وجّه طواقم المفاوضين إلى إبلاغ رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض "أحمد قريع" أنّ حكومته لن تُصدر بياناً بخصوص المستوطنات، لأنّ مشروع الاستيطان لن يتوقف، وأنّ المستوطنين سيخضعون لمسؤولية إسرائيل الأمنية والقانونية داخل الخط الأخضر وخارجه، وأنّ حكومته لا تنوي الشروع بتفكيك أيّ مستوطنة أمنية كانت أو غير أمنية، وأنّ شبكات الخدمة كالكهرباء والماء والشوارع المؤدية إلى المستوطنات بما فيها الالتفافية ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وأكّد "شمعون بيريس" هذه

[1]- جوني منصور: مرجع سابق، ص ص 29-30.

[2]- الحكومة الثانية(1992م).

التعليمات خلال مشاركته في مفاوضات أوسلو، وأنّ الحكومة التي يمثّلها حريصة على عدم إضافة بند يُلزم إسرائيل بإزالة أي مستوطنة، ووعد بأنْ يكون إخلاء المستوطنات وفق قرارات الحكومة وليس نتيجة ضغط المفاوضات الجارية مع الفلسطينيين[1]، وفي أعقاب التوقيع على اتفاقيات أوسلو، أبدى" رابين" استعداده لمقابلة قادة المستوطنين وتوضيح مضمون هذه الاتفاقيات وما ستجنيه إسرائيل من مكاسب، لكنْ هؤلاء القادة رفضوا مقابلته بل قاطعوه، وشرعوا في نضال شرس ضدّ اتفاقيات أوسلو وضدّه شخصيا[2].

وفي عهد "رابين" تمّ بناء خمس عشرة ألف وحدة سكنية جديدة، في مستوطنات الضفة الغربية، و تضخيمها، وتحويل بعض منها إلى مدن.

أمّا وريثُه "شمعون بيريس" الذي أمضى ستة أشهر في رئاسة الحكومة، من يوم مقتل "رابين" وحتى انتخابات في ماي 1996م فإنّه خُصّصَ 350 مليون شيكل لشقّ الشوارع والطرقات العادية والالتفافية في الضفة الغربية، وزاد عدد المستوطنين بنسبة 40 %[3].

وبالنسبة لحكومة حزب العمل برئاسة إيهود باراك (1999م)، فقد عمل بطريقة التوصّل إلى تفاهمات مع المستوطنين لإخلاء عدد من البؤر الاستيطانية، وهذه الطريقة منحت المستوطنين من قيادات ومستوطنين نوعاً من الارتياح، إذْ أنّ إخلاء عدد معيّن ومحدّد من البؤر يعني اعتراف الحكومة بباقي البؤر كمستوطنات رسمية وقانونية، وكان توجّه "باراك" نحو الحلول الوسط مع المستوطنين بعيداً عن مصادمات مباشرة، يمكن بوساطتها إرضاء الإدارة الأميركية، وفي الوقت نفسه تابعت حكومته التفاوض مع الفلسطينيين من منطلق عدم التوصل إلى حلّ، بل إدارة المفاوضات وتمضية الوقت[4].

وارتفع النّشاط الاستيطاني في عهد حكومة باراك نهاية عام 2000م بشكل ملحوظ، حيث تمّت المصادقة على بناء 2830 وحدة سكنية من أصل 19189 وحدة سكنية تمّ بناؤها منذ اتفاقيات أوسلو، وبالمجمل تمّ بناء أكثر من خمسة آلاف وحدة سكنية في المستوطنات ومنح المستوطنين 1184 رخصة بناء خلال العام 2000م.

يتّضح من خلال تتبّع مسيرة العلاقة بين حكومة باراك وبين المشروع الاستيطاني، أنّه خلال سير المفاوضات مع الجانب الفلسطيني اعتمد "باراك" مبدأ نقل عدد قليل من المستوطنين من بؤر

---

[1]- جوني منصور: مرجع سابق، ص 39.

[2]- جريدة هارتس بتاريخ 6/ 1/ 1995م.

[3]- جوني منصور: مرجع سابق، ص 40.

[4]- مناحيم كلاين: **المفاوضات من أجل تسوية دائمة في القدس، 1994م –2000م**، القدس، 2001م، ص 11.

استيطانية للتظاهر بأنّه تراجَع عن المشروع الاستيطاني، أو أنّه مستعدّ للتنازل عن عدد من المستوطنات، في حين أنّه أصرّ على ضمّ كُتل المستوطنات التي تحوي أكثر من 80 % من المستوطنين، وبلغت مساحة المستوطنات حوالي 520 ألف دونم تقريباً، أيْ 9.3 % من المساحة الكليّة للضفة الغربية[1]، وأثناء مفاوضات حكومة باراك، مع الجانب الفلسطيني سُمح ببناء البيوت المتنقلة (المتحركة – الكرافانات) بذريعة احتياجات المؤسسات الدينية والتربوية وغيرها من الذرائع الأخرى، والجدير ذكره أنّ البيوت المتنقّلة ليست قانونية بموجب القانون الصهيوني.

ووضع البيوت المتنقلة على أراضي فلسطينيين كان يعني السيطرة عليها وطرد أصحابها منها، حتى لو تمّ جرّهم إلى المحاكم، فالمحاكم الإسرائيلية تميل في مُعظم حالات الاستيلاء على الأراضي لصالح المشروع الاستيطاني[2].

وفي عهد شارون[3]، وقعت مواجهة بين الإدارة المدنية للمناطق الفلسطينية (وهي إدارة الاحتلال)، مع المستشار القانوني للحكومة، الذي دعا إلى إيقاف عمليات السيطرة على الأراضي الفلسطينية، كما أنّه – أي المستشار القضائي – دعا إلى اتخاذ الإجراءات القانونية كافة في حقّ من يسعى إلى تحويل أموال للمستوطنات، وبصورة غير مباشرة بدأت تتشكل ميليشيات من المستوطنين في تلك المناطق، وبهذا تكوّنت شبكة علاقات معقّدة بين المستوطنين وبين الجيش المتعاطف أصلاً معهم، فالمستوطنون مرتبطون إلى حدّ كبير بالجيش لكونه يزودهم بالسلاح والتدريبات والحماية، والجيش متعلق بميليشيات المستوطنين لأن رضاها يُحدّد تصرفات الجيش وتحركاته بما له علاقة بالتعليمات العسكرية، وتمّ خلال حكومة شارون الأولى تشكيل وحدات عسكرية ضمّت كل واحدة منها15 مقاتلاً، من بين أبناء المستوطنات الذين حوّلوا انخراطهم في هذه الوحدات إلى خدمة عسكرية دائمة مقابل راتب يتقاضونه من الجيش، وهكذا تشكّل ما يشبه جيشاً آخر المناطق المحتلة، حيث تلقّى هؤلاء تدريبات عسكريّة محورُها التصدّي لأيّ عمل إرهابي، وأيْ عمل عسكري في الضفة الغربية يقوم به الفلسطيّنيون[4].

---

[1]– "اقتلاع بالقمع وفقدان الأمن في مناطق في الضفة الغربية ": تقرير مكتب الشؤون الإنسانية على موقع: www.ochaopt.org، جويلية 2011م. تاريخ الاطلاع: 7 جويلية2020م، الساعة: 21:03.

[2]– جوني منصور: مرجع سابق، ص 41.

[3]– ترأّس الحكومة في سنة 2001م.

[4]– عديت زرطال: مصدر سابق، ص 136.

وبعد انضمام حزب العمل إلى حكومة شارون الثانية في 2005م، (هذه الحكومة المشتركة بين الحزبين الكبيرين)، ساهمت في تنشيط الحركة الاستيطانية في المناطق الفلسطينية وذلك بتشجيع غير مباشر لإقامة البؤر الاستيطانية التي سرعان ما يتمّ تحويلها إلى مستوطنات دائمة، وتمّت كل هذه النشاطات الاستيطانية بموافقة وزير الدفاع في "حكومة شارون الثانية" عن حزب العمل، وما وافقت عليه الحكومة من إزالة وتفكيك البؤر الاستيطانية ما هو إلا قليل وذرّ الرماد في العيون، فالبؤر الاستيطانية ليست مجرد طموح أو نزوة لدى قادة المستوطنات، وإنّما تهدف لاستكمال خطة شارون الكبرى، وهي منع إقامة دولة فلسطينية وإفشال كل محاولة للسلام، أو بمعنى آخر وضع المزيد من العراقيل في طريق التسوية، ففي الوقت الذي أقسم فيه شارون وحكومته بأنّه على أتمّ الاستعداد لتنفيذ خارطة الطريق التي رسمتها الإدارة الأميركية زمن رئاسة بوش الابن، إلّا أنّه واصل ضخّ الأموال بكميات كبيرة لتطوير المستوطنات وخلق واقع يحُول دون تحقيق إقامة دولة فلسطينية[1].

وعند تولّي "إيهود أولمرت" رئاسة الحكومة بعد تعرُّض شارون لجلطة دماغية حالت دون استمرار توليه رئاسة الحكومة وذلك في نهاية 2005م، تابعت حكومته زيادة أعداد المستوطنين في الضفة الغربية من خلال تكثيف بناء آلاف الوحدات السكنية في القدس وفي مواقع أخرى، وعلى الرغم من الاستبشار خيراً من مؤتمر أنابوليس في2007م الذي تعاطى مع مسألة الاستيطان والدولة الفلسطينية بشيء من المُرونة، فإِنَّ شيئاً لم يخرج إلى النور سوى تكثيف الاستيطان والتخطيط للمزيد من الوحدات السكنية والبؤر الاستيطانية، وكان الاستيطان وتداعياته السبب الرئيس في وقف المفاوضات مع حكومتي نتنياهو الثانية والثالثة، في عام 2013م.

وخلال فترة "حكومة نتنياهو الثانية" التي امتدّت من 2009م وحتى 2013م، تمّ البدء ببناء سبعة آلاف وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، وتمّت المصادقة على بناء ثمانية آلاف وحدة مستقبلية، وأيضاً بناء عشر مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، والإعلان رسمياً عن تحويل أربع بؤر استيطانية إلى مستوطنات عادية، إضافة إلى ذلك موافقة حكومته على ترخيص المنازل الاستيطانية التي أقامها المستوطنون دون الحصول على ترخيص من الدوائر الرسمية[2].

---

[1]– جريدة هآرتس: بتاريخ 10 / 8/ 2004.

[2] "سياسة حكومة نتنياهو الاستيطانية بين 2009م –2012م، سياسة مقصودة لمنع حل الدولتين للشعبين "، تقرير حركة السلام الآن، على الموقع الآتي: http://peacenow.org.il/Netanyahu-summary تاريخ الاطلاع: 7 جويلية 2020م/ الساعة: 22:08.

وعموما تميّز الاستيطان في جميع مراحله، وبغض النظر عن الحزب الحاكم في الكيان الصهيوني، بسمات رئيسة منها أنّه لم يكنْ هناك تناقض في الرؤى في أهمية الاستيطان بين الحكومات المتعاقبة، فهناك توافق يخدم الرؤيا الشاملة لمعنى نهب الأراضي والاستيلاء عليها، والسمة الأساسية الأخرى وهي التكاملية، بمعنى أنّ أيْ مستوطنة أو نشاط استيطاني يعبّر عن مسار تكاملي مع بعضه البعض، ومرحلة مكمّلة لمراحل الاستيطان اليهودي في فلسطين.

3- هيئات إسرائيلية معارضة للاستيطان:

وُجدت مجموعة هيئات ومنظّمات إسرائيلية في الكيان الصهيوني، تنشط في عدّة مجالات مختلفة، مثل حقوق الانسان، والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مارست نوعا من الضغط على دعاة الاستيطان، من أحزاب وحكومات، ومراكز دعم المخططات الصهيونية، وأهمّ هذه الهيئات:

- حركة السلام الآن: تأسست في عام 1978م، في تلّ أبيب، على يد مجموعة مكونة من 350 ضابط إسرائيلي من الاحتياط، حيث توجّهوا بكتاب خطّي إلى رئيس الحكومة آنذاك "مناحيم بيغن"، إذْ طالبوه بمواصلة طريق السلام، وقد مارست نشاطاتها بعد التوقيع على معاهدة السلام المصرية الصهيونية، بهدف استمرار عملية السلام، وعارضت الحركة الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة باعتباره يناقض طريق السلام، حيث قامت باقتراح المبادئ الخمسة[1]، والتي على أساسها يجب إجراء المفاوضات مع العرب، كما عارضت الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتباره غير شرعي، فنظّمت المظاهرات ضدّ الاستيطان وأعدّت ونشرت التقارير التي تفضح ممارسات المستوطنين...وزاد نشاطها بعد عام 1996م، ضد الممارسات الاستيطانية، من خلال نشر معطيات وأرقام حول المستوطنات، في الضفة الغربية وقطاع غزة وركّزت على الجانب الاعلامي[2].

- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان: تأسّس هذا المركز عام 1989م، على يد مجموعة من المفكرين والقانونيين والصحفيين وأعضاء الكنيست الإسرائيليين، وهو عبارة عن منظّمة مستقلّة تُـمَوَّلُ نشاطاتها عن طريق التبرّعات من داخل إسرائيل و أوربا وأمريكا، الهدف من تأسيسها

[1]- المبادئ الخمسة هي: مبدأ التنازل عن الأرض بموجبه يتنازل كل طرف عن جزء من حقوقه التاريخية، -الاعتراف بحق إسرائيل في السيادة في حدود آمنة متفق عليها من قبل الطرفين، -الاعتراف من الجهة الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في كيان قومي، -ضرورة القيام بتسويات تضمن المتطلبات الأمنية الإسرائيلية من خلال إجراء تعديل على الحدود، -وحدة =القدس عاصمة لإسرائيل مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الدينية والقومية في المدينة: انظر محمود صلاح، مرجع سابق، ص 137.

[2]- محمود صلاح: المرجع نفسه، ص 138.

هو حماية حقوق الانسان في الأراضي المحتلة من خلال توثيق الانتهاكات الصهيونية ونشرها للجمهور الإسرائيلي[1].

4- موقف القضاء الصهيوني من السياسة الاستيطانية:

عند الكلام عن المواقف الصهيونية المختلفة من الاستيطان في فلسطين، فإنّه لا يمكننا إغفال موقف القضاء الصهيوني، مما جرى على الأرض الفلسطينية من تكريس لمخططات البناء الاستيطاني، التي التهمت مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين.

فمنذ الاحتلال الصهيوني لفلسطين، كان القضاء رافضاً التدخل في ممارسات الحكومات الصهيونية المتعلقة بمصادرة الأراضي، ولو كانت هذه الأراضي تعدّ مُلكاً خاصاً، فتمّ قبول القرارات الحكومية، والقرارات الثي صدرت عن الجيش الصهيوني، التي لها علاقة بالأراضي المِصادرَة تحت تبريرات أمنية[2].

وبلغ الأمر بالقضاء أنّه أكّد السيطرة التابعة للدولة، لاستخدامها في مصالح تخدم الجانب الأمني، لأنّ إقامة المستوطنات تعدّ خطوة في سبيل تحقيق الأمن والتحكم في المواقع الاستراتيجية ليسهل مراقبة الأراضي الفلسطينية[3].

والواضح أنّ القضاء الصهيوني في مراحل متأخرة، وقع تحت تأثير وضغط المتغيرات السياسية الظرفيّة، وحسب توجه الحكومات الحزبي، والتي أغلبها وقفت إلى جانب المستوطنين، والملاحظ أنّ القضاء الصهيوني ساير أهواء وتيارات المجتمع الصهيوني، وقدّم الدعم المطلق لسياسات الاستيطان، وألحقَ أضراراً جسيمة بالفلسطينيّين ماديّا ومعنويّا.

---

[1]- جو ستورل: "إدارة كلينتون والقضية الفلسطينية"، **المستقبل العربي**، ع2، بيروت، لبنان، 1996م، ص 88.

[2]- جوني منصور: "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية: القضاء مجنّد والمواطن يسدد الفاتورة الباهظة"، **قضايا إسرائيلية**، ص 90.

[3]- جوني منصور: مرجع سابق، ص 92.

خلاصة الفصل

الوجود الصهيوني في أرض فلسطين ارتكز على أسس عدائية، فتطبيقا لمبادئ الصهيونية كان اغتصاب الأرض وتشريد أصحابها الأصليين فعلا واضحا للصهاينة، منذ احتلالهم لفلسطين، مما ولّد ردّا معاكسا من الفلسطينيين، عن طريق مقاومة الاستيطان والاحتلال بشتى الطرق.

وكانت هذه المقاومة متباينة بين مرحلة وأخرى، وذلك نظرا لتأثرها بعوامل على الواقع الفلسطيني، أملتها الظروف الداخلية والظروف المحيطة، ومنها:

* مكان الاستيطان: حيث كلما كان تواجد المستوطنات قرب أماكن وقرى الفلسطينيين، زادت أفعال المقاومة ومواجهة الاحتلال.

* طبيعة المرحلة والظروف، حيث تتأثر مقاومة السياسة الاستيطانية الصهيونية، بالأجواء السائدة، فعندما تكون الحياة السياسية مرتبطة بالمفاوضات، فإن حركة المقاومة تتعلق بمدى الوعي والنشاط الشعبي، حيث كان ولا يزال للنشاط الشعبي والعمل الجماهيري دورًا مهم في مقاومة الاستيطان، فعند زيادة الوعي تزداد أساليب المقاومة وآلياتها، ومشاركة قطاعات جديدة وكبيرة في معركة الدفاع عن الأرض.

* نشاط الحركة الوطنية، فكلما كانت حركة المقاومة الوطنية أفضل كانت هذه المقاومة نشطة، ومتزايدة، وتأخذ أبعادا وأساليب أكثر نجاعة وقوة، وعندما تتراجع الحركة ونشاطها، تتراجع بدورها شدة مقاومة الاستيطان.

* بعد اتفاقية أوسلو، استطاع الفلسطينيون المؤمنون بجدوى العمل السياسي والنضال السلمي، أنّ يسوّقوا إمكانية مقارعة الاستيطان الشرس بالوسائل السلمية، وذلك عن طريق تشكيل الهيئات والمنظمات والنوادي المختلفة، مثل ما حدث في ديسمبر 1995م، عندما عُقد مؤتمر طارئ بمدينة أريحا، لبحث سُبُل التصدي للاستيطان الصهيوني، ثم عُقِد مؤتمر في جانفي1996م، وانبثق عنه تشكيل اللجنة الوطنية والإسلامية لمواجهة الاستيطان، التي عمِلت على تشكيل لجان فرعية، في مختلف المحافظات وقرى فلسطين.

* كانت خطوة النضال السلمي نقلة نوعية في مسار المقاومة التي تعتمد على إثارة الشعور العام والتحسيس بمخاطر الوجود الصهيوني الاستيطاني على أراضي فلسطين، ولجلب انتباه المؤسسات والمنظمات الدولية وكل أنصار القضايا العادلة عبر العالم.

* مع تزايد المد الاستيطاني زادت معه حدّة المقاومة للاستيطان، وبأساليب متعددة، حيث تم تشكيل لجان الدفاع عن الأراضي ومواجهة السياسة الاحتلالية، وللدفاع عن المناطق المحاذية للمستوطنات، وتثبيت المواطن الفلسطيني في أرضه، عبر خلق نشاطات مختلفة جاذبة، ساهمت فيها مؤسسات فلسطينية مختلفة، مثل إقامة مدن جديدة قرب المستوطنات واستصلاح الأراضي وغرس الأشجار، إلا أنّ كل هذه النشاطات لم تستطع مواجهة المد الاستيطاني الصهيوني، لنقص الإمكانات من جهة، ولجملة الإجراءات الصهيونية المعاكسة من جهة أخرى، إضافة إلى تشتّت الجهود الفلسطينية الشعبية والرسمية، وعدم تنظيمها في صف واحد لمكافحة الاستيطان والدفاع عن الأرض والمقدسات.

* واجه الفلسطينيون مشاريع الاستيطان بمزيج من التصدي لها على الأرض، وملاحقة الكيان في المحافل الدولية، واصطدم الشباب الفلسطيني مع قوات الاحتلال المستوطنين في العديد من المناطق؛ وبقيت المواجهة الفلسطينية ضد الاحتلال منقسمة بين خطوات ميدانية شعبية أو عسكرية من جهة وسياسية في المحافل الدولية من جهة أخرى.

* على مستوى ردود الأفعال الرسمية العربية، لُوحظ تراجع الاهتمام الرسمي بقضية فلسطين، في مرحلة ما بعد أوسلو، وظهور التوازنات الدولية والإقليمية الجديدة، غير أنّ فلسطين وقضيتها تبقى هي القضية المركزية الأولى في الوطن العربي والإسلامي، ليس لسبب الرابطة العاطفية بين الشعوب العربية والإسلامية فحسب، بل لأنّ هذا العدوان موجّه في الأساس ضد الأمتين العربية والإسلامية، ولهذا فإن الصراع العربي الصهيوني، لم ينتهي بتوقيع اتفاقية تسوية بين دولة عربية والكيان الصهيوني، بل استمرّ مادام هذا الكيان جاثم على أرض فلسطين، مُكرِّساً أبشع السياسات الاستعمارية الاستيطانية.

*وعلى الرغم من حقيقة أن قضية فلسطين في مجملها قد استغرقت قدرا كبيرا من الاهتمام لدى الجامعة العربية منذ سنة 1945م، إلّا أنّ الواضح أنّ تلك الجهود المُتعلّقة بقضية السياسة الصهيونية الخاصة بالمستوطنات وبناءها في الأراضي الفلسطينية، لم تتعدّ حدود الفعاليات الإعلامية والاستنكار والشجب والتّنديــدْ!!!

* جميع المواقف الدولية السابقة بقيت في حدود التصريحات، ولم تتبعها خطوات عملية لإيقاف أو تحجيم الاستيطان الصهيوني والحدّ منه، ولربّما يعود ذلك لقوّة الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على العالم ودعمها المستمرّ للاحتلال، والأمر نفسه للدول

الأوروبية، خاصة بعد ابتداع ما أسموه بمحاربة الارهاب، حتى وصل الحد إلى اعتبار المقاومة الفلسطينية صورة من صوره، وفي ظلّ الهوان والضعف الإسلامي و العربي، لا تجد دولة الاحتلال من يستطيع منعها من ممارسة أنشطتها الاستيطانية والقمعية بحق الفلسطينيين.

* من دراسة القوانين والأعراف والاتفاقيات الدولية، يظهر جليّاً أنّ الاستيطان الصهيوني منافي لتلك القوانين وانتهاكا لبنودها، إلى حدّ اعتبارها جرائم حرب، وأنّ الممارسات الاستيطانية ضربٌ من أعمال الظلم والتعدّي على حقوق الشعب الفلسطيني، تستوجب محاكمة مرتكبيها.

غير أنّ المتأمل للبنود القانونية السابقة يستنتج أيضا أنّ الاحتلال الصهيوني بأكمله من الصور المرفوضة في القانون الدولي، برغم أنّ الدول الـمُوقّعة على اتفاقيات تلك القوانين مُعترفة بالاحتلال كدولة، ما يثير التساؤل: كيف يعترف أفراد المجتمع الدولي بهذا الكيان الغاصب من جهة، وفي الوقت نفسه يرفض ممارسات الاستيطان الصهيوني على الأراضي الفلسطينية، ويعدّ هذا الفعل غير مشروعاً!!.

* في ظل الفشل الذريع للعملية السياسية التي انطلقت في أوسلو 1993م، والتي تمخّض عنها إقامة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أَنْ تكون سلطة محدودة من حيث والصلاحيات الـمُوكلة لها، كان من المفترض أَنْ يقود هذا الجِهاز المؤقّت إلى دولة فلسطينية على حدود الرابع من جوان 1967م، في فترة لا تتجاوز الخمس سنوات، أيْ تنتهي صلاحية هذه السلطة وتحويلها إلى دولة تبسط سيادتها الكاملة على المناطق الـمُحَدّدة لها بحلول عام 1999، لكن ذلك لم يقَع للأسف.

* إنّ تطوّر علاقة أمريكا بالكيان الصهيوني بوجه عام وزيادة تدفق المساعدات الأمريكية بوجه خاص، جاء نتيجة التزام أمريكا بأمن إسرائيل ووجودها من جهة، ولتصاعد الضغوطات الصهيونية على رجال الكونغرس وكبار رجال الدولة في واشنطن من جهة ثانية، وبسبب حاجة إسرائيل الماسة إلى المعونات الأمريكية وحاجة أمريكا إلى أداة عسكرية قادرة على المساهمة في تنفيذ استراتيجيتها الدولية خاصة في المنطقة العربية.

* جاء الدعم الروسي للعرب في إطار تعديل موازين القوى مع الولايات المتحدة التي كانت تدعم الكيان الصهيوني وترعاهُ، ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أَنَّ رأي روسيا من قضية الاحتلال الصهيوني، والاستيطان في أرض فلسطين، جاء في إطار موقفها من احتلال إسرائيل للأراضي العربية بشكل عام (سيناء، جنوب لبنان، هضبة الجولان السورية).

الخاتمة

الـخـاتـمـة:

منذ قيام الكيان الصهيوني على أرضِ فلسطين الطّاهرة، وشغله الشاغل تـمَحْوَر حول مسألة هامة شكّلت جوهر المشروع الصهيوني العنصري ألَا وهي مسألة الاستيطان؛ فهو بؤرة استيطانية كبيرة أخذت في التمدّد رويدًا رويدا، لتشكّل كيانا غاصبا للأرض والعِرض، وبعد إنجاز هذه الأطروحة، ومعالجة الاشكالية المطروحة، كانت خلاصتها في النتائج التالية:

– قدّم الصهاينة تبريرا مُضلّلاً مفاده أنّ بناء المستوطنات سببه تعزيز الأمن، سواء أمنُ المستوطنين، أو أمن الكيان العام، إلاّ أنّ الهدف الحقيقي هو تكريس السيطرة على أراضي فلسطين المحتلة، وتوسيع حدودها، والأمل بالحصول على الاعتراف بحقها في السيادة الدائمة لتلك المستوطنات، وقد يُشكّل الأساس لهذه السياسة أيضاً الرغبة في ضمان أَنْ تكون أيّة دولة فلسطينية غير قادرة على النمّو والتطوّر عن طريق جعل أراضيها مُقسّمة بالمستوطنات.

– لم يتوقف النشاط الاستيطاني عقِب اتفاقية أوسلو، وظلّت السياسة الصهيونية في نفس النهج، ورغم إبرام الاتفاقية مع الجانب الفلسطيني، والتي اتسمت بالضبابية فيما يخص عنصر الاستيطان، إلّا أنّ الصهاينة لم يُوقفوا نشاطهم الاستيطاني، مما أثّر على الاستقرار والأمن في المنطقة برمّتها؛ لأنّ الاستيطان عَدَا عن كونِه يعمل على تغيير الواقع الديموغرافي، فإنّه عزَّزَ النزعة التوسعية عند الصهاينة وزاد من رغبة النخبة السياسية اليمينية العنصرية في المؤسسة الحزبية الصهيونية في العدوان والتوسّع لضمّ أراضي عربية جديدة لدولة الكيان؛ تحقيقًا للرؤية الصهيونية في إقامة الدولة اليهودية بحدودها التي رسمتها الحركة الصهيونية العالمية من النيل إلى الفرات، وهي العبارة التي ما زالت مكتوبة فوق باب الكنيست الإسرائيلي الذي عبّر منه السادات لإلقاء خطابة بعد زيارته إلى القدس المحتلة ذات يوم لن ينساه التاريخ.

– تجاوزت منظمة التحرير الفلسطينية مسألة الاستيطان في اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات، ولم تصرّ على وقف أو تجميد أو إزالة الاستيطان قبل التوقيع، واكتفت بتأجيل موضوع الاستيطان إلى مفاوضات الوضع النهائي، ولم تستطع السلطة الفلسطينية أن تُوقِف العمليات بل زادت، وكأنّما هي تزكية للاستيطان بطريقة غير مباشرة.

– لم يهدّد الاستيطان عملية السلام فقط، ولكنه هدّد الاستقرار في المنطقة، ممّا نَجَم عنه نزاعات مستقبلية على الأرض خاصة على جانبي الحدود بين الكيان الصهيوني وبين الدول العربية.

– ترتبط مسألة الاستيطان دائمًا بالنشاط الأمني، أي الحفاظ على التفوق العسكري الصهيوني في مواجهة القدرات العسكرية العربية لأنّ الخلل القائم في الموازين هو لصالح الكيان، ولا يمكن تغييره، فتحقيق السلام مع بعض الدول العربية لم يُقلّص من الاهتمام بمسألة الأمن؛ فالهواجس الصهيونية بالخطر العربي والإسلامي على وجود الدولة العبرية يبقى قائمًا في الحسابات الصهيونية، لذلك ظلّت المخاوف من زوال الكيان الصهيوني موجودة في الوعي السياسي لدى الصهاينة، فهو كيانٌ دخيل لا تربطه بالمحيط العربي أيّ عناصر متجانسة في اللغة والتاريخ أو الحضارة.

– تمسّك الكيان الصهيوني بتفعيل سياسة النشاط الاستيطاني، هو الذي كان وراء سياسة التعنّت وفشل جولات مفاوضات السلام المتعدّدة مع الجانب الفلسطيني وازداد التعنّت أكثر؛ بسبب السياسة العدوانية المنحازة ضد الحقوق الوطنية المشروعة خاصة تجاه قضيتي القدس واللاجئين، وهذا ما جعل مشروع حلّ الدولتين الذي تحتكر مساعيه واشنطن منذ إبرام اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية يواجه صعوبات أكبر وربّما وصل إلى طريق مسدود، بسبب إعلان الساسة الأمريكيين أنَّ الاستيطان شرعي، واعتبار المستوطنات ليست مخالفة للقانون الدولي وهو موقف أمريكي عدواني، حيث كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة السابقة تعارض سياسة الاستيطان وتعتبره عائقًا في طريق عملية السلام، ولكن دون أنْ تتّخذ ضغوطات سياسية أو اقتصادية لوقفه، وهي سياسة عدوانية ذات دوافع أمنية لصالح الكيان الصهيوني تتطلّب في مواجهتها كضرورة سياسية وطنية وقومية اتخاذ مواقف هامّة أولًا: على الصعيد الفلسطيني بنزع الاعتراف بالكيان الصهيوني الذي جاءت به اتفاقية أوسلو وإلغاء كل الاتفاقيات التي وقعت في إطارها.

و**ثانيًا**: على الصعيد العربي وقف إجراءات التطبيع التي كانت قد اتخذتها عديد من الدول العربية خاصة دول الخليج العربي.

و**ثالثًا**: على الصعيد الدولي عدم اكتفاء الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بمعارضة السياسة الأمريكية، وكان الاتحاد الأوروبي قد اتخذ سابقًا موقف الممانعة من استيراد بعض المنتوجات الزراعية الصهيونية التي مصدرها المستوطنات، وهو الموقف الاقتصادي الذي لم يكن كافيًا في مواجهة الإعلان الأمريكي بشرعنة الاستيطان، بل المطلوب من الدول الأوربية الاعتراف بدولة فلسطين على ترابها كاملاً غير منقوصٍ، والمهمّ أيضًا بالإضافة إلى هذه المواقف السياسية هو سَدّ الطريق أمام أيّ دور سياسي أمريكي يقوم على احتكار مساعي التسوية للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الصهيوني

بشكل عام؛ كون الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر وضوحًا في مشاركتها في العدوان على الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، وهو ما لا يخفىَ على أحد.

– وجدنا أنّ السياسة الاستيطانية لم تنتهك الحظر العام في المادة 49، الفقرة السادسة، من معاهدة جنيف الرابعة فقط، ولكن الانتهاك واضح أيضا لبنود محددة لمعاهدة لاهاي.

فإقامة المستوطنات تطلّب في معظم الحالات مصادرة أو تدمير الممتلكات الخاصة وهو ما معناه التعدّي الصارخ على المادة 53 من معاهدة جنيف والمادة 46 من لوائح لاهاي، وإضافة إلى ذلك فإنّ إقامة المستوطنات لا يتوافق مع الحقوق المحدودة التي تملكها القوة المحتلة وفقاً للمادة 55 من لوائح لاهاي بإدارة الممتلكات تحت الاحتلال وفقاً لقواعد الانتفاع، وهذا ينطبق تحديداً على حرمان السكان المحليين من موارد طبيعية قيّمة، مثل المياه، لمصلحة المستوطنات كما لا تسمح قواعد الانتفاع للقوة المحتلة باستخدام الأرض والموارد الطبيعية الواقعة تحت الاحتلال لأهداف بناء مجمّعات صناعية، خصوصاً وأنّ المجمّعات الصناعية ستستخدم فقط لفائدة المستوطنات وليس لفائدة السكان المحليين، وينطبق الأمر نفسه على شبكة الطرق السريعة التي بناها الصهاينة قصد ربط المستوطنات والمنشآت الأخرى.

– لقد شكّل الاستيطان أكبر خطر على وجود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية خاصة، وعلى كل الأفكار والمقترحات التي من شأنها تسوية الصراع العربي الصهيوني، ولهذا عمل كل المعنيّين بالبحث عن حل لقضية فلسطين على معالجة موضوع الاستيطان أولا، على اعتبار أنّ غياب هذه المعالجة يعني انهيار أيّ مشروع للتسوية.

اتّضح أنّ الدول العربية لم تكن جادّة في الضغط على الكيان الصهيوني لوقف الاستيطان، (خاصة دول الطوق)، لأنّها تكتفي بالبيانات دون أخذ الإجراءات، بل من الدول العربية من أقام علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني، ومنها من يطبّع العلاقات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية الاجتماعية، إنّما دون إعلام أو ضجيج.

وتجدر الإشارة أنّه بإمكان الدول العربية أنّ تُحيِي برنامج مقاطعة الصهاينة، والشركات التي تتعامل معها في مختلف المجالات، وبإمكانها قطع العلاقات ووقف التطبيع بصورة تامة، وبإمكانها أيضا تقديم الدعم المالي والعسكري لقوى المقاومة في المنطقة.

– أغلب الاتفاقيات تحمي المستوطنين ولم تنصّ بتاتًا على وقف الاستيطان أو تجمُيده، وعرّضت أمن الفلسطينيين للخطر، أي أنّ القيادة الفلسطينية بادلت الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني

بالفتات، وليس أدلّ على ذلك مما قاله رئيس السلطة الفلسطينية بأن الخبز أولى من الديمقراطية، بالمعنى أنّ حصول الشعب الفلسطيني على لقمة الخبز أفضل من الإصرار على طلب حريته!!!.

– الاعتماد على الجانب الإعلامي غير المجدي، فطالما استنكرت السلطة الفلسطينية وبعض الفصائل الفلسطينية الاستيطان باستمرار، وأصدرت البيانات الجوفاء، في حين تضعف درجات المقاومة للاستيطان على مستويات أخرى، فعلى المستوى الشعبي، يحاول الفلسطينيون المواجهة بشتّى الأساليب، ونذكر مثال ما وقع في مستوطنة "ألفي منشيه" قُرب قلقيلية حيث استطاع فلسطيني واحد أَنْ يُرغِم سكانها على إخلائها بسبب قيامه بأعمال قضّت مضاجع المستوطنين، حيث قاومهم برمي بالحجارة والمسامير في الطرقات والشوارع والاطارات المحروقة.

– رغم إعلان السلطة الفلسطينية أنّها لن تعود إلى طاولة المفاوضات إلا مع وقف الاستيطان، إلّا أنّ الاستيطان استمرّ والمفاوضات لم تتوقّف تماماً، وتحصُل لقاءات بين الحين والآخر بين الجانبين الصهيوني والفلسطيني، والواضح في هذه النقطة أنّ الصهاينة قد حقّقوا الهدف من المفاوضات عام 1996م عندما تحوّل الفلسطينيون إلى وُكلاء أمنيّين وإداريّين لهم، إذْ برز بقوة التنسيق الأمني وقدّم الفلسطينيون خدمات أمنية للصهاينة، وإذا كانت السلطة الفلسطينية تريد الضغط على إسرائيل فالمفتاح إلغاء التنسيق الأمني وليس التوقّف عن مفاوضات لم تتوقّف أصلاً.

– ربما تكون الأسانيد القانونية السابقة التي تمّ ذكرها مُساعدَةً في الضغط على المؤسسات الدولية، وأفراد المجتمع الدولي لإرغام الصهاينة لوقف الاستيطان في فلسطين، غير أنّها غير كافية لافتقارها جانب الرّدع والحزم ولغياب عامل الالزام فيها.

– زيادة على أنّ المستوطنات انتهاك لمبادئ القانون الدولي الانساني، فإن السياسات الاستيطانية تخرق أيضاً عدداً من المبادئ المهمّة للأعراف الدولية الأخرى، فإقامة المستوطنات بهدف تعزيز الادّعاء بامتلاك عدّة مناطق في الضفة الغربية بالقوة، يُعدُّ مُناقِضا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهو ما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 242، أنّه ينطبق على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب عام 1967م.

– كما أوضحت الأمم المتحدة بصورة منتظمة أَنّ مخططات الاستيطان شكّلت عقبات خطيرة في طريق التوصّل إلى حل شامل ودائم في المنطقة، وعلى الصهاينة واجب الامتناع عن القيام بأعمال تجعل حل النزاع الدولي أكثر صعوبة، كما أنّ وجود المستوطنات يجعل الدولة الفلسطينية المستقبلية أقل قدرة على النمو والتطور اقتصادياً وسياسياً، ويحرم الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم.

– أعاد الاستيطان الصراع بين اليهود والفلسطينيين إلى مربعه الأول، لأنّ استمرار النشاط الاستيطاني لن يقود لحل دولتين لشعبين، بل إلى دولة ثنائية القومية، أو دولة التمييز العنصري، وهو الخيار الأكثر بروزاً نظير عدم قدرة الصهاينة على تكرار سيناريو القمع والبطش الذي مارسه الصهاينة في سنوات الاحتلال الأولى.

– كان الاستيطان منذ البداية على أساس تخطيط شامل متكامل مبني على قاعدة أنّه يخدم مستقبل الكيان الصهيوني وليس العكس، باعتبار أنّ ما هو موجود على الأرض من الصعب تغييره، لأنّه أصبح واقعا معاشا، حيث يزداد في كل عام حدّة وخطورةً، ويتّسع التهامه للأراضي الفلسطينية، ليعمل من أجل القضاء على التواجد الفلسطيني، وطرد السكان العرب من أرضهم واستيطانها، فالأرض الخالية من العرب هي المجال الحيوي الذي يمكن الصهاينة من إقامة دولة يهودية تقوم على خدمة مشروعهم رغم أنّها فاقدة لأهمّ مقومات الدولة ألا وهي الحدود.

– أثّرت المستوطنات على واقع الحياة في الضفة الغربية خاصة، وإسقاطاتها على حقوق الإنسان الفلسطيني مدمّرة وشملت جميع مجالات الحياة اليومية، خاصة في الجانب المتعلق بالأرض التي لها قيمة مقدسة لدى الفرد الفلسطيني، فقد صُودرت مساحات كبيرة لأراضٍ من أجل شقّ الطرق الالتفافية للمستوطنين؛ وإقامة الحواجز لتقييد حركة الفلسطينيين فقط، وإغلاق مجال وصول الفلسطينيين إلى كثير من أراضيهم الزراعية الواقعة داخل نطاق المستوطنات أو خارجها؛ وترسيم المسار الملتوي للجدار الفاصل والذي مسّ على نحوٍ خطير حقوق الفلسطينيين القاطنين في محاذاته، داخل أراضي الضفة.

– إنّ مواجهة السياسة الاستيطانية الصهيونية أمرٌ ممكنٌ، عن طريق تسليط الضوء على خطط الاحتلال وممارساته اليومية، وفضحه في الإعلام العربي والدولي، وبناء خطة شاملة يشارك فيها الكل الفلسطيني لمواجهة سياسة الاقتلاع المتجذّرة في الفكر الصهيوني.

– إنّ الرد على الاستيطان باعتباره جريمة حرب، قد يكون بوسائل غير سلمية أيضا، عبر تصعيد المقاومة المسلحة وإرْبَاك العدوّ الصهيوني، والواقع يقول: بأنّ إمكانيات المقاومة متاحة في هذا النطاق، واستغلال عدة معطيات، مثل إعادة التلاحم الوطني بين الفلسطينيين، عن طريق تفعيل المصالحة، وإخلاص النوايا، والابتعاد عن الشّقاق والتنازع، وبناء الوحدة الوطنية الكفيلة بتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، وتحقيق الاستقلال المنشود، وما سعَت إليهِ حركة المقاومة الإسلامية –حماس–، وحركة الجهاد الإسلامي.

وتجدر الإشارة في النهاية أنّ هناك جوانبا على علاقة وثيقة بموضوع الاستيطان لم نتمكن من التطرق إليها، قد تكون بوادر انطلاق لمشاريع بحث جديدة في موضوع الاستيطان المتشعّب، مثل أسباب فشل السلطة الفلسطينية في التصدّي للمشاريع الاستيطانية، عقِب اتفاقية أوسلو، واكتفائها بالبيانات الجوفاء، وهل استطاعت المقاومة الفلسطينية بمختلف فصائلها تأخير بعض مشاريع الاستيطان الصهيونية على الأراضي الفلسطينية، رغم الأوضاع الداخلية التي يطبعها الانقسام، ولماذا تراجع الدور العربي في مواجهة السياسات الصهيونية، وتقديم الدعم اللازم للفلسطينيين في العقود الأخيرة؟ ولماذا أصرّ الكيان الصهيوني، على تنفيذ مخططاته بعد عام 1993م، رغم الالتزام بتوقيف الأنشطة الاستيطانية؟ وكيف راوغ الصهاينة المجتمع الدولي في هذه النقطة بالذات؟؟ وهل أثّرت موجة التّطبيع على مواجهة الفلسطينيّين للاستيطان الصهيوني، وممارسات الاحتلال الصهيوني العدوانيّة في فلسطين؟؟

وفي الأخير رغم أنّ الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، يعد تعدّ صارخ على حقوق الانسان، وجريمة كاملة الأركان ضد الشعب الفلسطيني، وسيسجل التاريخ ذلك للأجيال القادمة، ولأنّ نواميس الكون ثابتة، فإنّ المستقبل -كما هُو التاريخ إن شاء الله- سينصفُ فلسطين وشعبها المجاهد، وسيرجع الحق لأهله، وستعود فلسطين طاهرَة مُطهّرة من دنَسِ الصَّهاينة، وتبقى فلسطين شامخة أبيّة، من الماء إلى الماء ومن لبنان إلى سيناء.

الملاحق

- المصطلحات
- الوثائق
- الخرائط
- الصور

الملاحق

ملحق رقم 01: مصلحات الاستيطان

ملحق رقم 02: اتفاقية اوسلو

ملحق رقم 03: مرسوم رئاسي بإنشاء الهيئة الوطنية لمقاومة الاحتلال الاستيطان/2002.

ملحق رقم 04: مستوطنات في الضفة الغربية.

ملحق رقم 05: خريطة الطرق الالتفافية.

ملحق رقم 06: توزيع المناطق حسب اتفاقية أوسلو.

ملحق رقم 07: أماكن تواجد أضخم التكتلات الاستيطانية في الضفة الغربية.

ملحق رقم 08: خطة تنفيذ مشروع شارون.

ملحق رقم 09: مسار الجدار العازل وتوزيع المستوطنات.

ملحق رقم 10: محافظات الضفة التي شملها الاستيطان.

ملحق رقم 11: الجدار والمستوطنات في 2007.

ملحق رقم 12: الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين 1882-1914

ملحق رقم 13: أول مستوطنة في فلسطين.

ملحق رقم 14: صورة مستوطنة كفار عتصيون، أول مستوطنة بعد حرب 1967.

ملحق رقم 15: صورة توقيع اتفاقية اوسلو.

ملحق رقم 16: صورة مستوطنات صهيونية بُنِيَتْ بعد أوسلو.

ملحق رقم 17: صورة مستوطنات غلاف غزة.

ملحق رقم 18: صورة الانسحاب الصهيوني من غزة، 2005م.

ملحق رقم 19: صورة توضح معاناة الفلسطينيين مع جدار الفصل .

ملحق رقم 20: اعتداءات المستوطنين على الفلاحين الفلسطينيين.

ملحق رقم 21: صورة بؤرة استيطانية.

ملحق رقم 22: صورة بداية إنجاز مستوطنة.

ملحق رقم 23: مسار الجدار الأمني على الحدود الشرقية.

ملحق رقم 24: صور مستوطنات سنة 2014.

ملحق رقم 25: مستوطنة معاليه أدوميم شرق القدس.

ملحق رقم 01: مصطلحات الاستيطان

***مستوطنة:**

وهي "مستعمرة معترف بها من قبل سلطة الاحتلال، بحيث تنطبق عليها شروط التجمع، ويعرف مكتب الإحصاء المركزي (الإسرائيلي) التجمع على أنه: مكان مأهول بشكل دائم، ضمن المعايير الآتية: غالبا ما يسكنه 20 شخص أو أكثر، وله إدارة ذاتية، وليس مشمولا مع الحدود الرسمية لتجمع آخر، وتم إقرار تأسيسه رسميا".

***البؤرة الاستيطانية:**

"هي بناء مدني أو شبه عسكري، لم يتم إقرار إنشائه من قبل السلطات (الإسرائيلية)، وغالبا ما يتم الإقرار فيما بعد، وذلك باختيار توقيت سياسي مناسب. ومن هذا التعريف يتضح أن البؤرة الاستعمارية قد تتحول إلى مستعمرة أو معسكر.

***خطة خارطة الطريق:**

تم إعلانها بتاريخ 2002/9/17 وتطرقت إلى موضوع الاستيطان على النحو الآتي:

1- تقوم الحكومات (الإسرائيلية) بتفكيك المستوطنات التي أقامتها على الفور عام (2001) .

2- تقوم الحكومات (الإسرائيلية) بتجميد الاستيطان الأفقي والرأسي بكافة أشكاله.

الجدار الفاصل:

عبارة عن جدار عازل أقامه الاحتلال (الإسرائيلي) على أراضي الضفة الغربية المحتلة، بهدف عزل سكانها الفلسطينيين وتطويقهم والتحكم في حركتهم، وتأمين المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية، والمدن (الإسرائيلية) داخل الخط الأخضر. وقد بدأت (إسرائيل) "العمل الفعلي ببنائه في شهر حزيران سنة 2002

يعد الجدار "من أخطر أشكال الاستيطان وأكبرها، وذلك كونه يمثل شكلين من أشكال الاستيطان، ففي الوقت الذي يلتهم فيه الجدار مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إلا أنه في الوقت نفسه أدخل (107) مستوطنات من أصل 199 مستوطنة مقامة في الضفة الغربية في الجانب الغربي من الجدار.

"وكانت النية المعلنة من إنشائه هي منع الدخول غير المنضبط للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى (إسرائيل)،وفي معظم المناطق سيتكوّن الجدار من سياج سلكي مع طرق معبدة وأسلاك شائكة، وحفر الخنادق على كلا الجانبين. ومتوسط عرض الجدار هو 60 متراً في بعض المناطق، ويبلغ ارتفاعه

من ستة إلى ثمانية أمتار، أما طوله فهو 790 كم حسب ما هو مخطط له. ومعظم مسار الجدار يقع داخل الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر.

***الطرق الالتفافية:**

بدأ مصطلح الطرق الالتفافية بالظهور مع مرحلة اتفاقية أوسلو في سبتمبر 1993 للإشارة إلى الطرق التي أقامها الصهاينة في الضفة الغربية المحتلة بهدف ربط المستوطنات بعضها البعض، ومنذ ذلك الحين، كثّف الصهاينة من جهودهم لزيادة حجم الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في سنة 1967 كجزء من سياستهم لفرض حقائق على أرض الواقع، والتي ستؤثر في النهاية على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية متّصلة جغرافياً وقابلة للحياة، فخلال الفترة 1967-2010، تمكّن الاحتلال من شقّ 875 كم من الطرق الالتفافية؛ لتسهيل تواصل المستوطنات.

***مجلس يشع:**

هو مجلس يمثل المستوطنين في الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته (إسرائيل) عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967. ويتبع مجلس يشع عدة سلطات تسمى مجالس إقليمية.

***المجلس الإقليمي:** هو سلطة إدارية تشمل عدة مستوطنات.

مشروع E-1 الاستيطاني:

تقع الأرض التي يستهدفها المشروع الاستيطاني E-1، على أراضي شرق مدينة القدس بين مستوطنة معاليه أدوميم الواقعة على أراضي الضفة الغربية المحتلة وبين القدس، وتبلغ مساحتها حوالي 13 كيلومترا مربعا، وهي أراض تابعة لبلدات العيساوية والعيزرية، والطور، وعناتا، وأبو ديس.[1]

المستوطنة الريفية: مستوطنة يقلّ عدد السكان فيها عن 2000 نسمة، وتشمل المستوطنات الزراعية.

موشاف: مستوطنة ريفية يتم إدارتها بصفة هيئة تعاونية، ويملك سكانها الحق في زراعة الأراضي المصنفة من قبل إدارة أرض إسرائيل، على أنها أراضي زراعية. ويتكون هذا النوع من المستعمرات من مجموعة أسر، كل منها تمثل وحدة مستقلة اقتصاديا، ويدار جزء من الإنتاج من قبل الهيئة التعاونية، ويتم تحديد هذا الجزء من قبل السكان.

[1] المصدر: محمد سعيد عطية العجلة: مرجع سابق، ص ص 334- 339 -340- 341.

موشاف جماعي: مستوطنة ريفيه يكون فيها الإنتاج، والتسويق، والاستهلاك مشترك (تعاوني)، والاستهلاك خاص.

كيبوتس: الاسم مشتق من كلمة عبرية تعني لم الشمل، وهو مستوطنة ريفية يكون فيها الإنتاج، والتسويق، والإستهلاك مشترك (تعاوني).

مستوطنة جماعية: مستوطنة ريفية يتم إدارتها بصفه هيئة تعاونية، ولا يملك سكانها الحق في زراعة الأراضي، ويتم تحديد مدى النشاطات التعاونية (الإنتاج، والاستهلاك، والنشاطات البلدية والاجتماعية) من قبل السكان. / **المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005.

ملحق رقم 02:

اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ–حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية) 1993/9/13

إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية:

البند 1

هدف المفاوضات: إنّ هدف المفاوضات الاسرائيلية– الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو، من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب (المجلس) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي الى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الامن 242 و 338.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي الى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338.

البند 2

إطار الفترة الانتقالية: إنّ الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في اعلان المبادئ هذا.

البند 3

الانتخابات: من اجل ان يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت اشراف متفق عليه ومراقبة دولية متفق عليها، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

البند 4

الولاية: سوف تغطى ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم.

يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

البند 5

الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا.

سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة اسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطى القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الامنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

الاتفاقات التي تم التوصل لها للمرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم.

البند 6

النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات فور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل هنا سيكون هذا النقل للسلطة ذات طبيعة تمهيدية الى حين تنصيب المجلس.

مباشرة بعد دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا، مع الاخذ بعين الاعتبار تشجيع التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم، الثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق. وإلى أن يتم تنصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل صلاحيات ومسؤوليات اضافية حسبما يتفق عليه.

البند 7

الاتفاق الانتقالي: سوف يتفاوض الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي).

سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى، هيكلية المجلس، وعدد اعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات عن الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً لـ (البند التاسع) والاجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات، سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس، لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها اليه مسبقاً وفقاً لـ (المادة 4) اعلاه.

من اجل تمكين المجلس من تشجيع النمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه، اضافة الى امور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطين للتنمية، مجلس فلسطين لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه واية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

بعد تنصيب المجلس سيتم حل الادارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية.

البند 8

النظام العام والأمن: من اجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر اسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الاجمالي للاسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

البند 9

القوانين والأوامر العسكرية: سيخول المجلس بالتشريع، وفقاً للاتفاق الانتقالي، في جميع السلطات المنقولة اليه. ب–سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

البند 10

لجنة الارتباط المشتركة الاسرائيلية –الفلسطينية

من أجل توفير تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ستشكل فور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لجنة ارتباط مشتركة اسرائيلية وفلسطينية من اجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك، والمنازعات.

البند 11

التعاون الاسرائيلي –الفلسطيني في المجالات الاقتصادية : ادراكاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من اجل التشجيع بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل، سيتم انشاء لجنة تعاون اقتصادية اسرائيلية–فلسطينية، من اجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة، بأسلوب تعاوني، وذلك فور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

البند 12

الارتباط والتعاون مع الاردن ومصر: سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الاردن ومصر للمشاركة في اقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة اسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الاردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهما، وستضمن هذه الترتيبات انشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق على اشكال السماح بدخول الاشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بالتوافق مع الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

البند 13

اعادة انتشار القوات الاسرائيلية: بعد دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة الى انسحاب القوات الاسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة 14.

عند اعادة انتشار قواتها العسكرية، ستسترشد اسرائيل بمبدأ وجوب اعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

سيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من اعادة الانتشار في مواقع محددة مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة 8 أعلاه.

البند 14

الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة اريحا: ستنسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة اريحا، كما هو مذكور في الاتفاق.

البند 15: تسوية المنازعات: ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير اعلان المبادئ هذا، أو أية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستتشكل وفقاً للمادة 10 أعلاه.

إنّ المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الاطراف.

يمكن للأطراف أن تتفق على اللجوء الى التحكيم حول خلافات متعلقة بالمرحلة الانتقالية التي لا تحل مباشرة، ولهذا الغرض وحسب الاتفاق تنشئ الاطراف لجنة تحكيم.

البند 16

التعاون الاسرائيلي–الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الاقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الأطراف وهي أداة ملائمة لتشجيع خطة مارشال وبرامج اقليمية أخرى، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار اليه في الاتفاق.

البند 17

متفرقات: يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق.[1]

[1] **المصدر**: دولة فلسطين، م، ت، ف، دائرة شؤون المفاوضات. الرابط:

https://www.nad.ps/ar/publication-resources/agreements

ملحق رقم 03: مرسوم رئاسي بإنشاء الهيئة الوطنية لمقاومة الاحتلال الاستيطان

مرسوم رئاسي رقم (07) لسنة 2002 القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية لمقاومة الاستيطان

بحضور: رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بناءً على الصلاحيات المخولة لنا وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة أصدرنا المرسوم التالي:

المادة 1:

1. تنشأ بموجب هذا المرسوم "هيئة وطنية لمقاومة الاستيطان" تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي قامت من أجلها.

2. يكون لهذه الهيئة ميزانية مستقلة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

3. تتبع هذه الهيئة مجلس الوزراء.

4. يكون مقر الهيئة مدينة القدس ويكون المقر المؤقت لها أي مكان تختاره في فلسطين.

المادة 2:

يكون لهذه الهيئة رئيس يصدر بتعيينه وتحديد درجته قرار من رئيس السلطة الوطنية.

المادة 3:

تحديد اختصاصات وصلاحيات الهيئة الوطنية لمقاومة الاستيطان بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على اقتراح رئيس الهيئة المذكورة.

المادة 4:

يلغى كل حكم يتعارض وأحكام هذا المرسوم.

المادة 5:

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر بمدينة رام الله بتاريخ: 2002/6/5

ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية[1]

[1] **المصدر: جريدة الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ع41، 06-06-2002**، أو انظر؛ الموقع: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8904

ملحق رقم 04 : مستوطنات اسرائيلية في الضفة الغربية

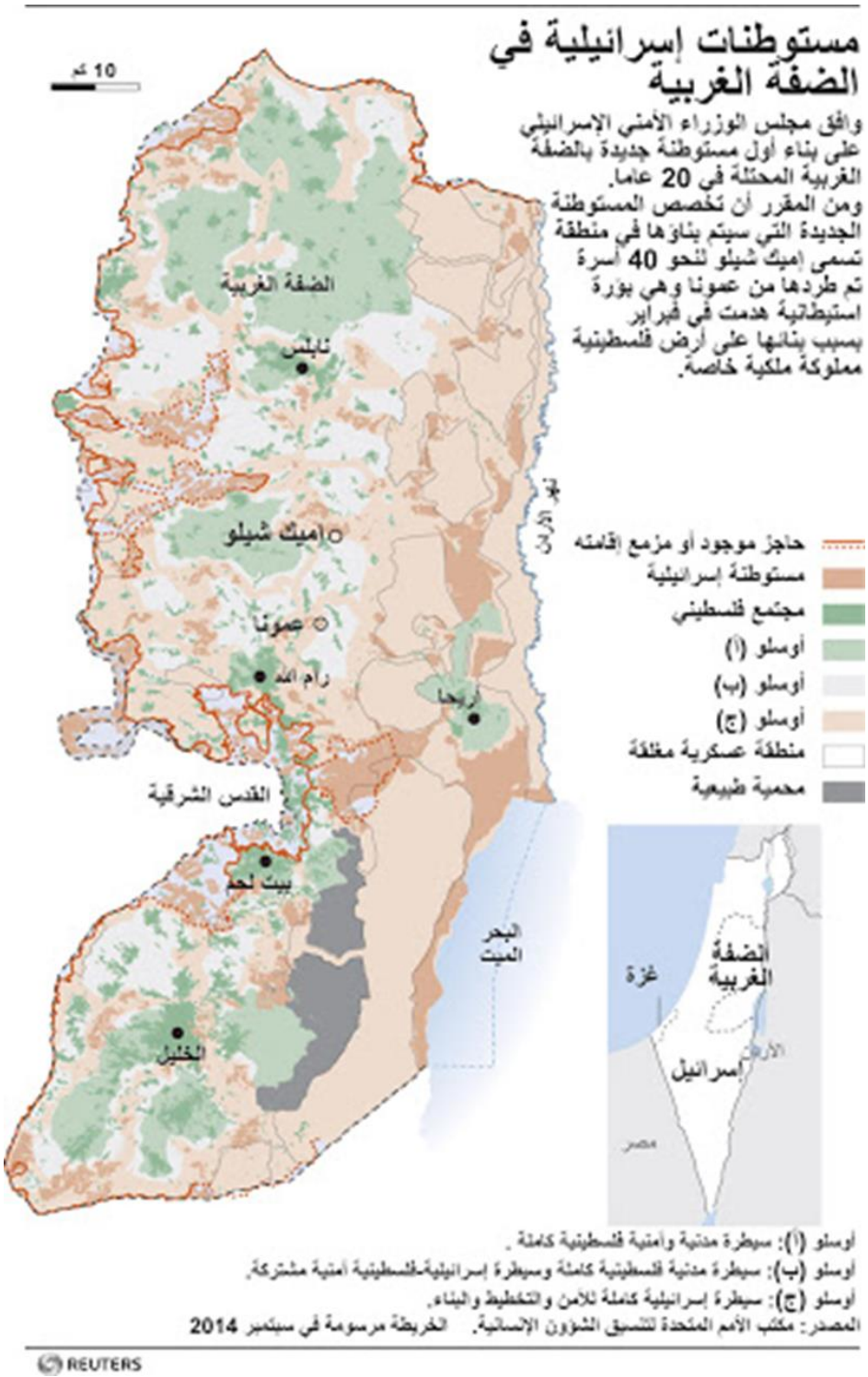

المصدر: يومية الوسط، ع 5322 الأحد 02 أفريل2017م.

ملحق رقم (05): الطُرق الالتفافية

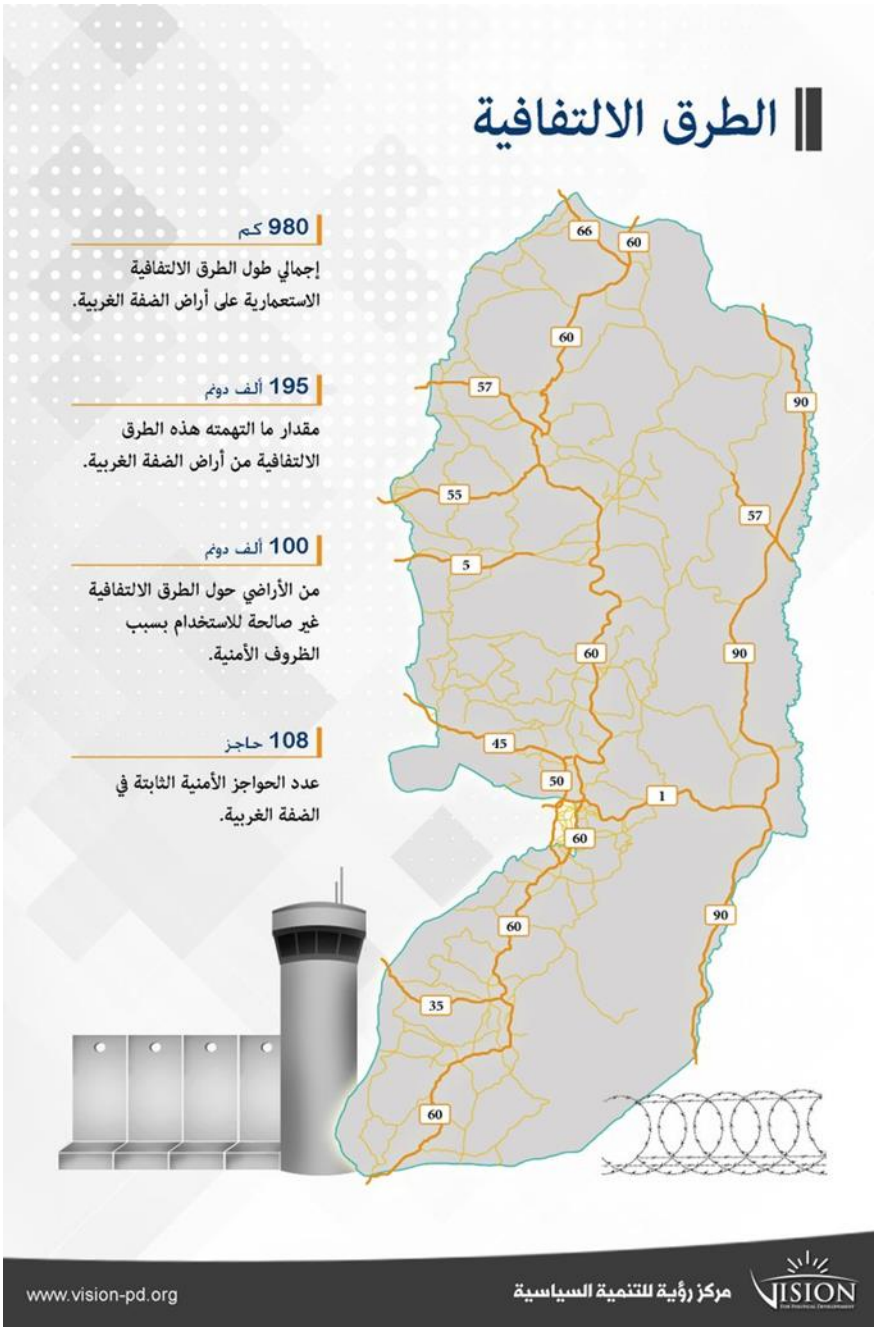

المصدر: مركز رؤية للتنمية السياسية تركيا.

ملحق رقم (06) : توزيع المناطق حسب اتفاقية أوسلو

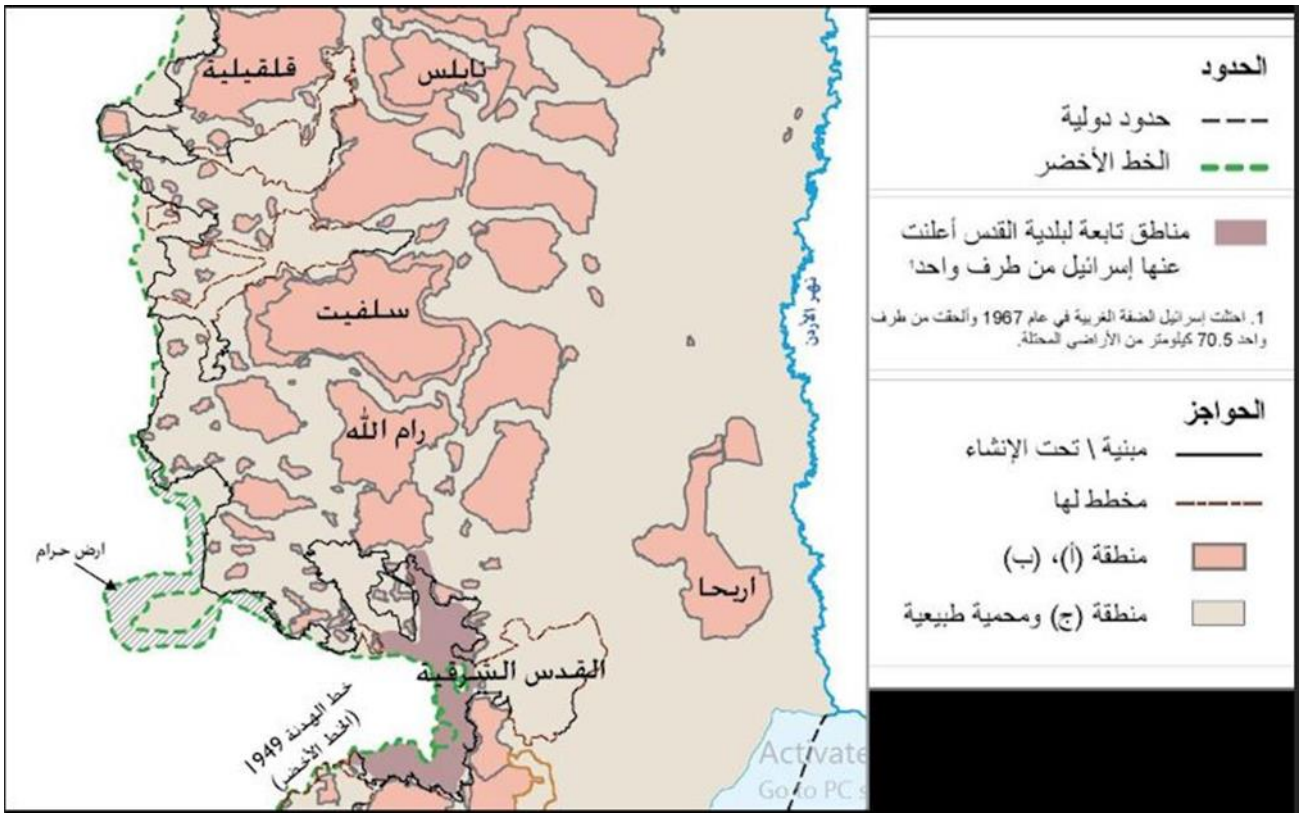

المصدر: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية

ملحق رقم (07): أماكن تواجد أضخم التكتلات الاستيطانية في الضفة الغربية

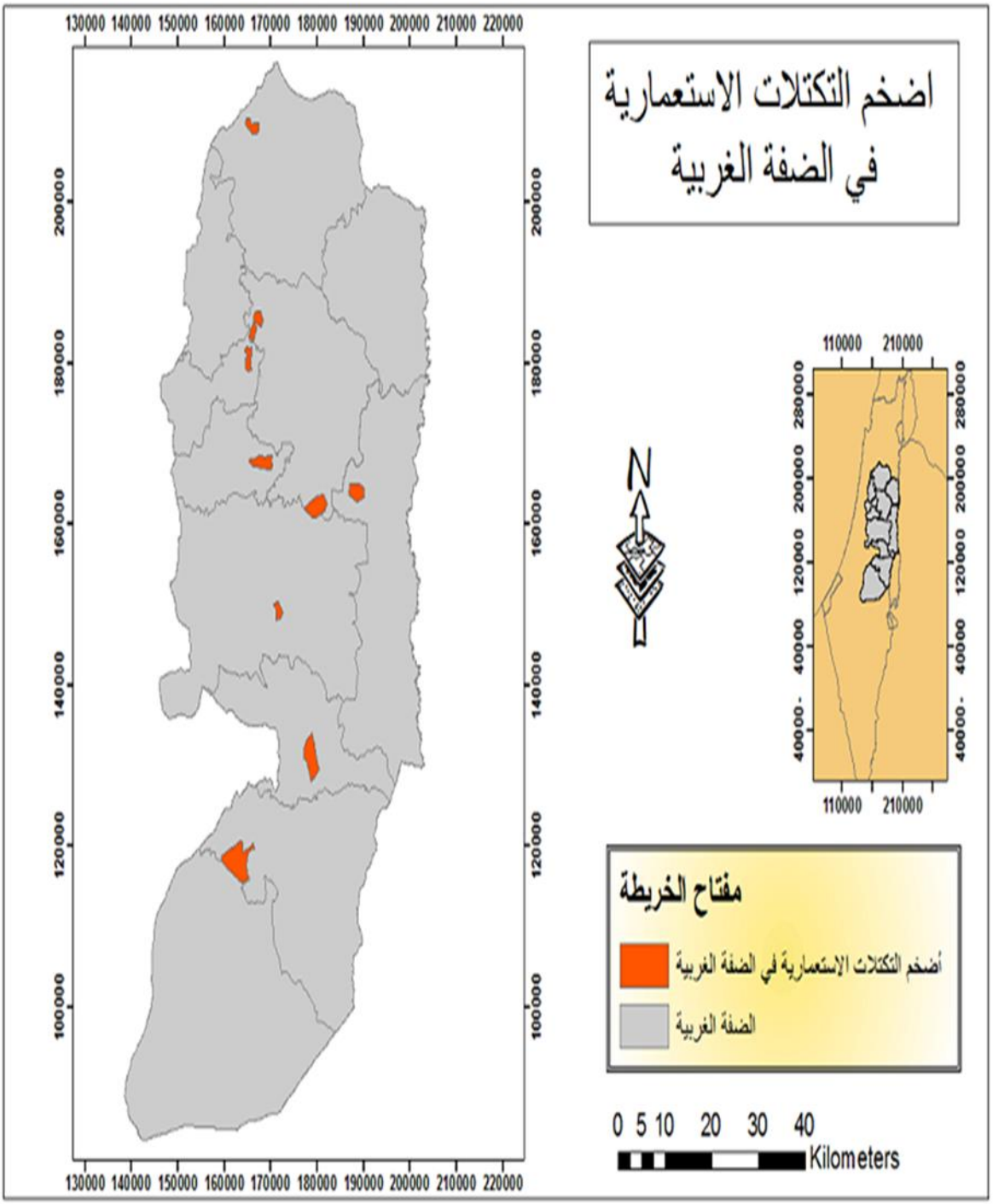

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) – مركز أبحاث الأراضي 2010 -القدس.

ملحق رقم (08) :خطة تنفيذ مشروع شارون الاستيطاني.

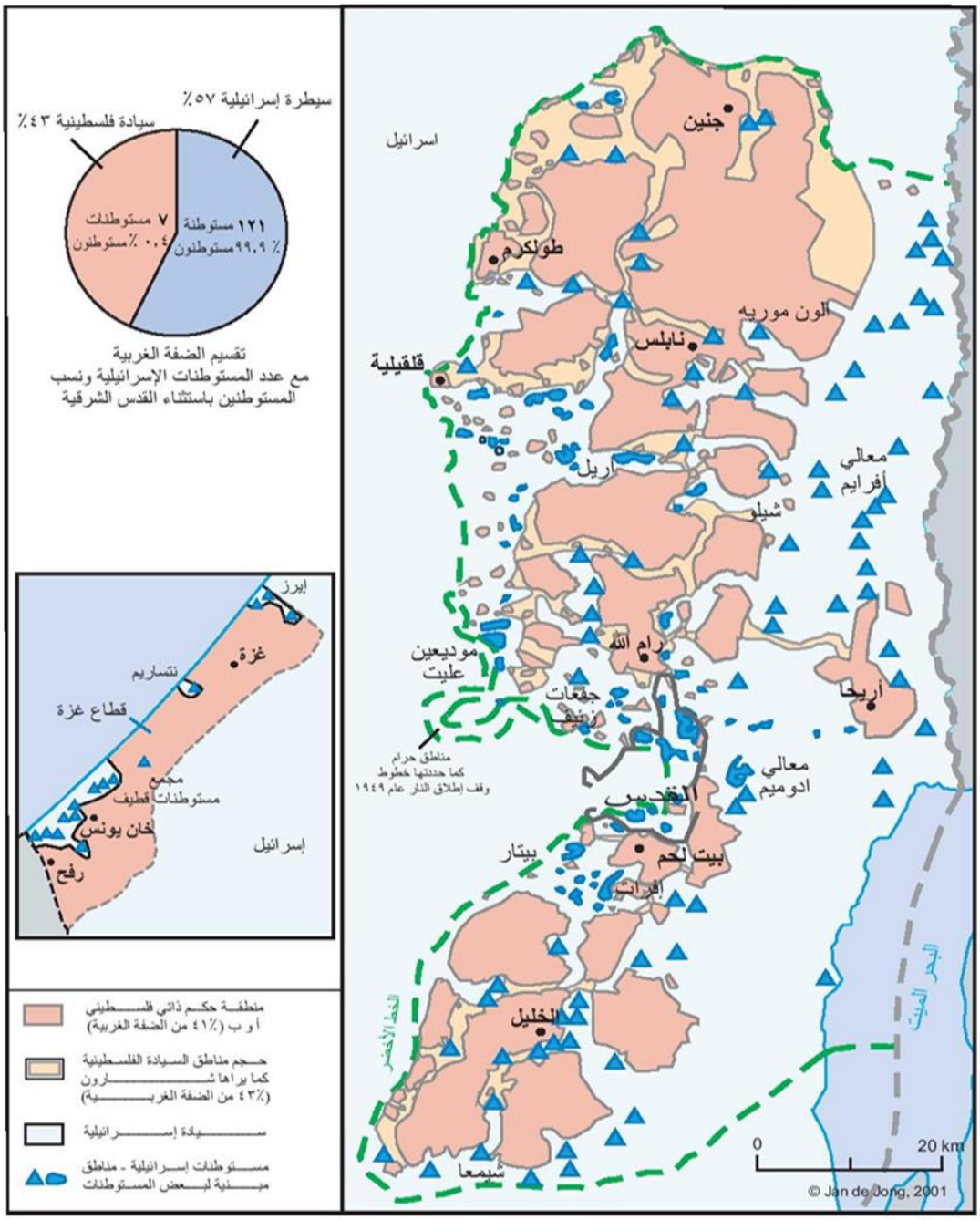

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) – مركز أبحاث الأراضي 2010 –القدس.

ملحق رقم (09): مسار الجدار العازل وتوزيع المستوطنات في أرجاء الضفة الغربية.

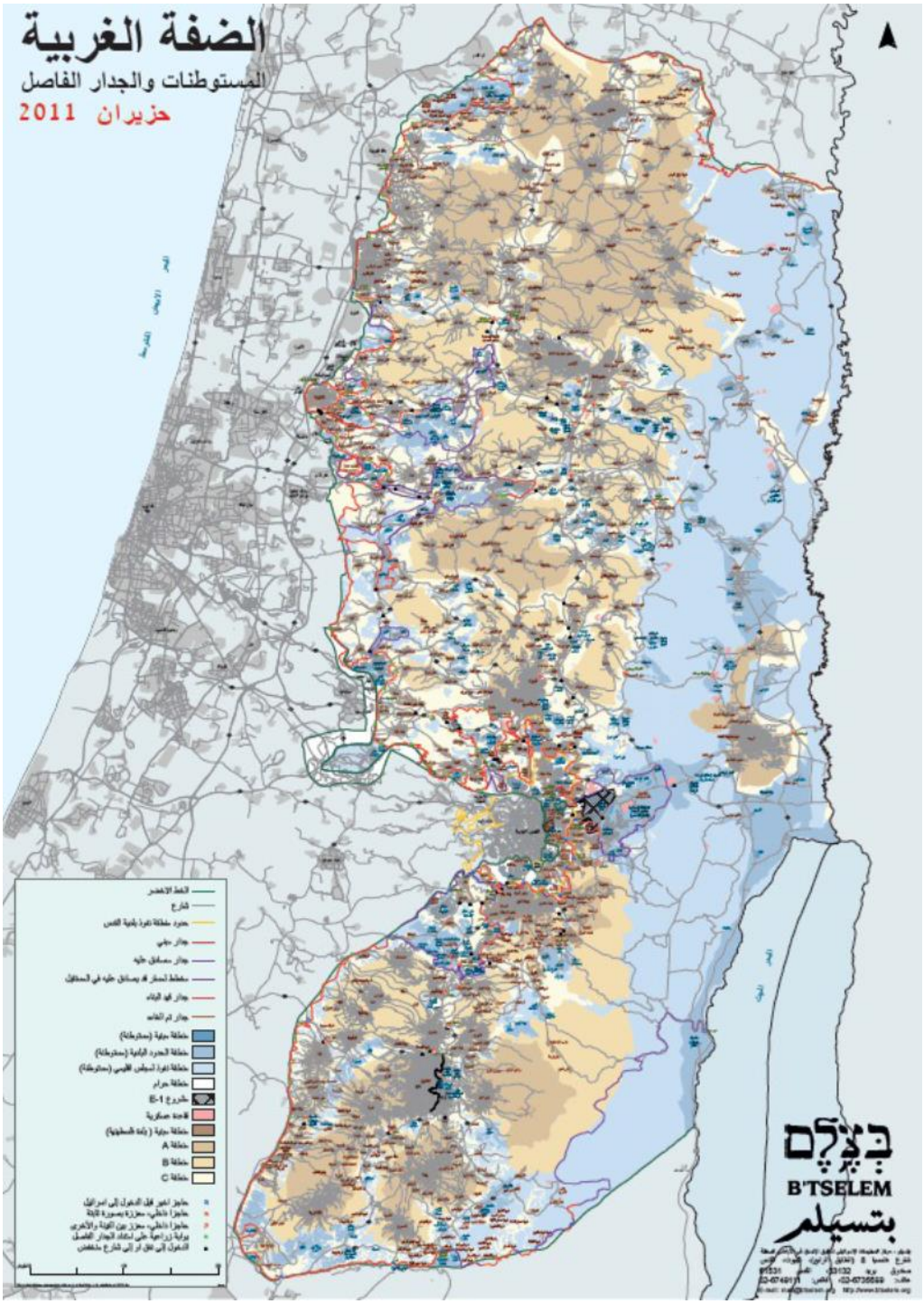

المصدر: بتسليم، "مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة، 2011".

ملحق رقم(10): محافظات الضفة الغربية التي شملتها العمليات الاستيطانية

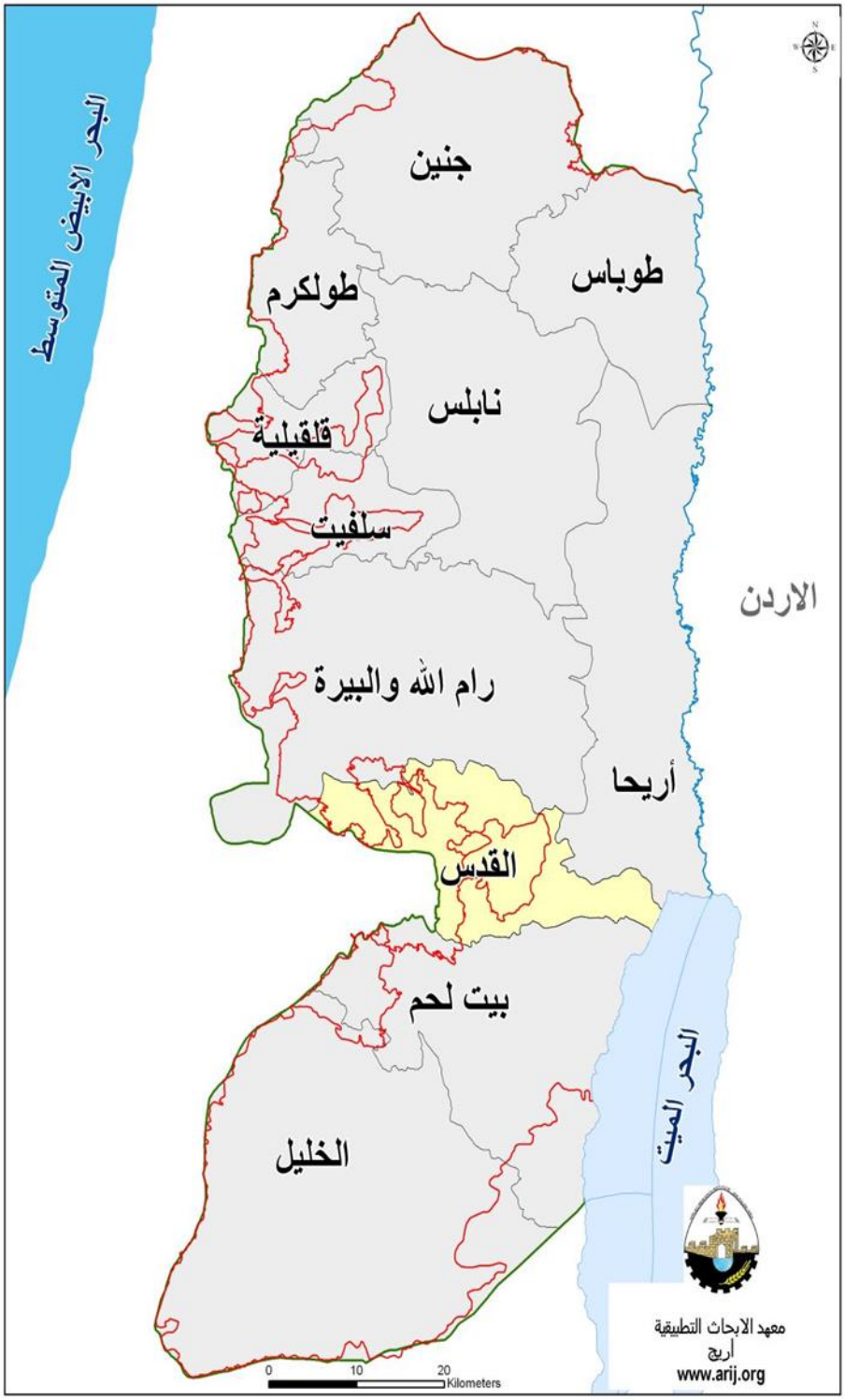

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية أريج، القدس.

ملحق رقم(11):

الجدار والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة
مارس 2007

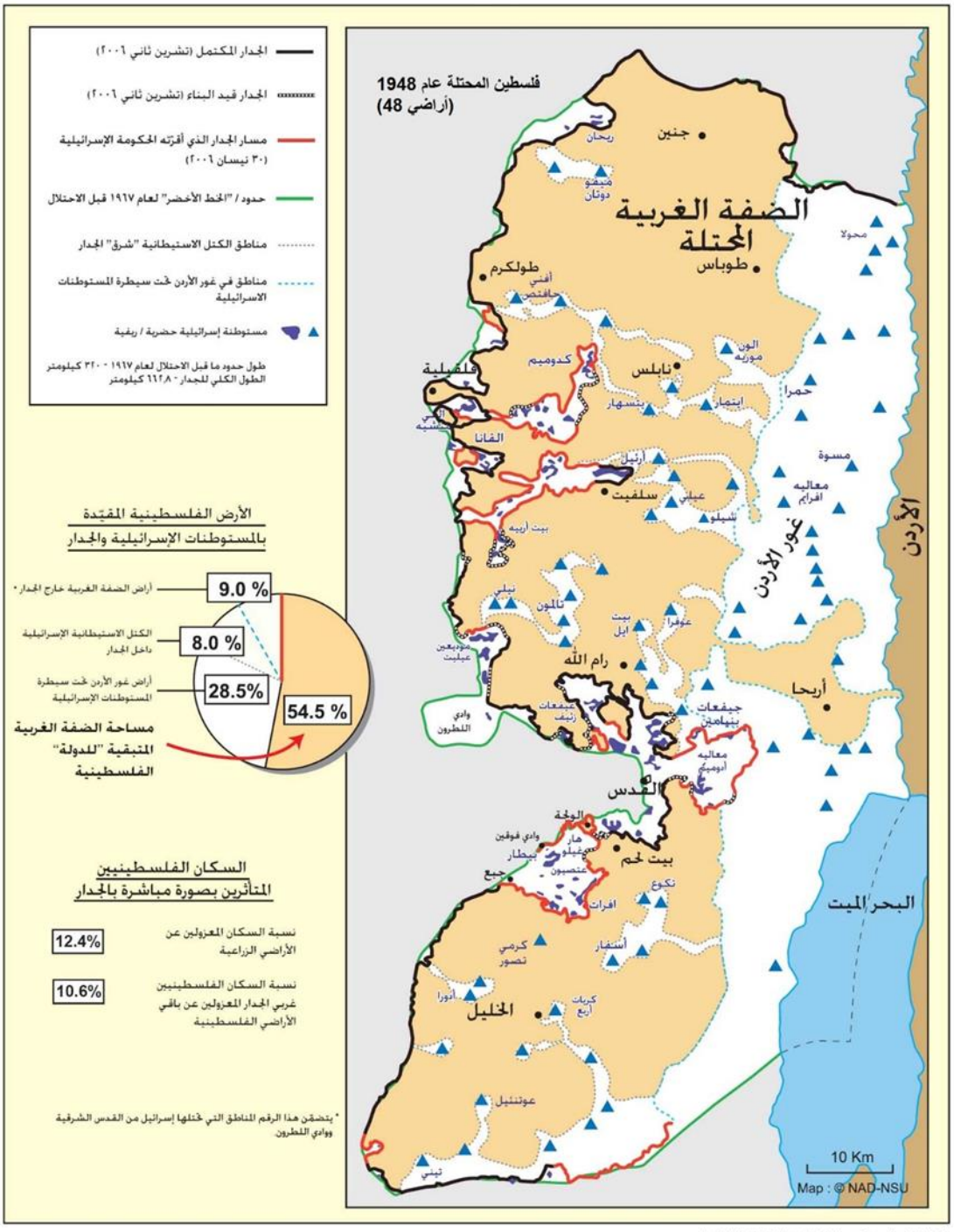

الخريطة: إعداد وحدة دعم المفاوضات - دائرة شؤون المفاوضات

المصدر: دولة فلسطين، م، ت، ف، دائرة شؤون المفاوضات

ملحق رقم 12: الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين 1882–1914

المصدر: دورية رؤية تركية: مادة بعنوان: "الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين عامي 1882-1914 في وثائق الأرشيف العثماني والمناهج المطبقة في انتقال الأراضي إلى الصهاينة"، بتاريخ: 03سبتمبر 2019، جانكايا ، أنقرة ، تركيا.

ملحق رقم13: أول مستوطنة في فلسطين: مستوطنة بتاح تكفا (بُنيت عام 1878)

– مدينة من قضاء يافا* تقع على 11 كم شمالي شرق يافا على مفترق الطرق التي تربط شمال فلسطين بجنوبها. وهي نقطة مواصلات تتصل بالمدن الرئيسة الشمالية، مثل كفار سابا* وهرتسليا* ونتانيا* والخضيرة* وحيفا*، وبالمدن الرئيسة الجنوبية مثل اللد* ورحبوت* وبئر السبع*. وتتصل بمستعمرات سهل مرج ابن عامر* والجليل عن طريق الخضيرة. وهي جزء من التجمع الحضري ليافا – تل أبيب*، الذي يضم بالإضافة إلى هذه المدينة مدناً أخرى تحيط بيافا تل أبيب، مثل بني براق* وجفعتيم*وحولون*. وتعد بتاح تكفا من بين أقدم المستعمرات الصهيونية الزراعية التي أنشئت في فلسطين. انظر الموسوعة الفلسطينية: مادة: بتاح تكفا (مدينة)، منشور في 17 سبتمبر 2013، الرابط: https://www.palestinapedia.net/

ملحق رقم 14: مستوطنة كفار عتصيون، أول مستوطنة بعد حرب 1967.

المصدر : يومية إيلاف : عدد يوم 03جوان 2017 ، مادة: كفار عتصيون. أول مستوطنة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

https://elaph.com/Web/News/2017/6/1151431.html، تاريخ الاطلاع :24سبتمبر2020 الساعة: 16:45

الملحق رقم 15: توقيع اتفاقية اوسلو

المصدر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

ملحق رقم 16: مستوطنات صهيونية بُنيَتْ بعد أوسلو

المصدر: بلال ضاهر: "عدد المستوطنين تضاعف 4 مرات منذ توقيع اتفاق أوسلو"، **عرب48**، منشور في 18سبتمبر2013.

ملحق رقم 17: مستوطنات غلاف غزة.

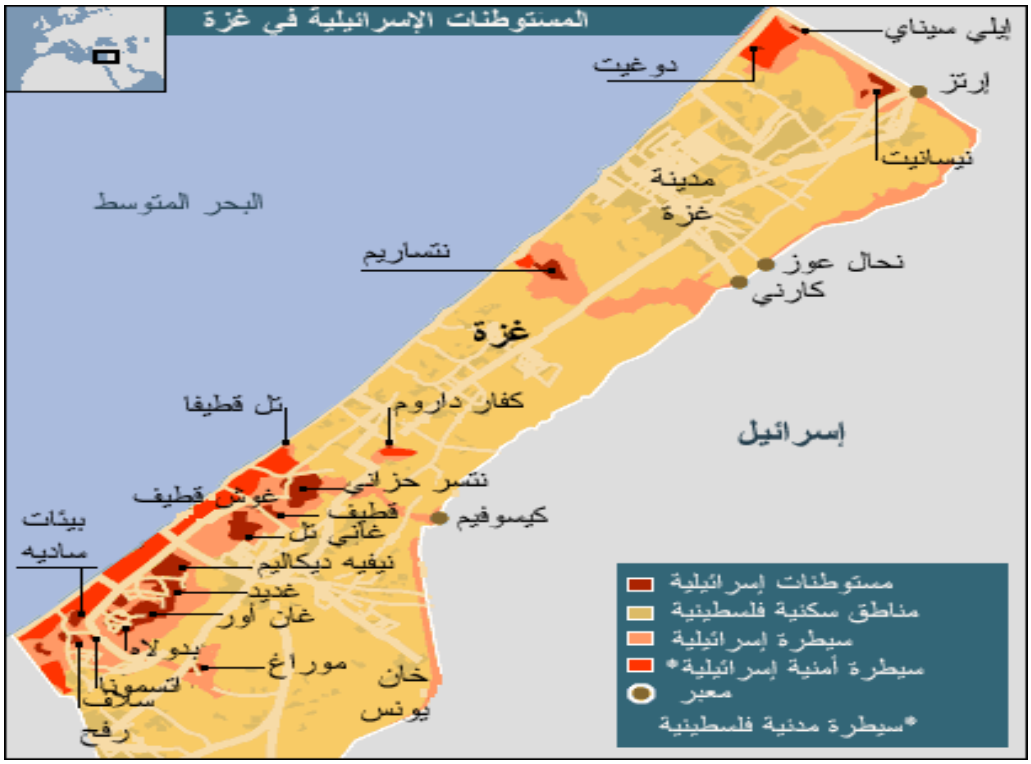

المصدر: "مستوطنون يهاجرون من غلاف غزة بسبب التوتر الأمني"، **الرسالة**، منشور في 8جوان 2019، القدس المحتلة، الرابط: https://alresalah.ws/post/200928/

ملحق رقم 18: الانسحاب الصهيوني من غزة، 2005م

المصدر: موقع الدكتور: عدنان أبو عامر، مادة: هل بات الانسحاب من غزة "خطيئة" لن تتكرر؟ منشور يوم الأحد 14 جانفي2018.

ملحق رقم19: معاناة الفلسطينيين مع جدار الفصل العنصري

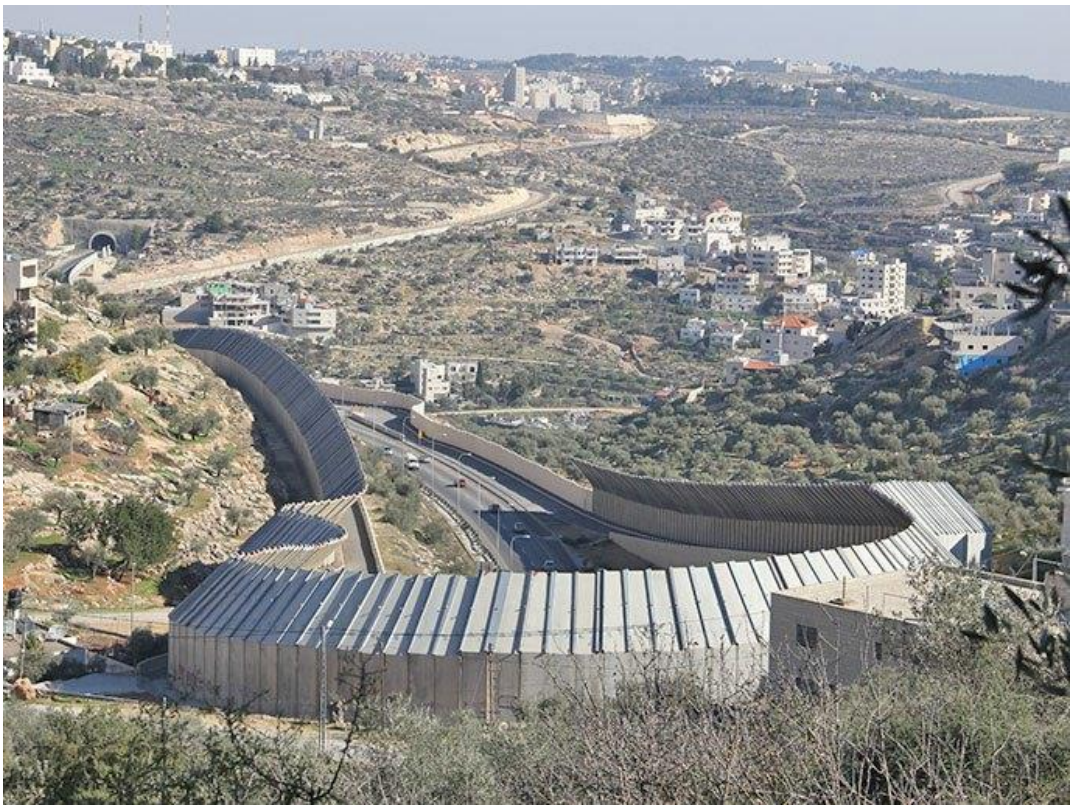

المصدر: تواصل، على الرابط: https://twasul.info/1143470، بتاريخ 1جوان 2018.

ملحق رقم20: اعتداءات المستوطنين الصهاينة على الفلاحين الفلسطينيين

المصدر: مجلة آفاق البيئة والتنمية، ع 120، 2019/11/1م. القدس، فلسطين.

ملحق رقم 21: بؤرة استيطانية

المصدر: ييش دين، منظمة متطوعين لحقوق الإنسان، 2015/03/11،

https://www.yesh-din.org/ar

ملحق رقم22: صورة إنجاز مستوطنة

المصدر: ييش دين: مصدر سابق .

ملحق رقم 23: مسار الجدار الأمني على الحدود الشرقية.

صورة جوية لمسار الجدار الأمني على الحدود الشرقية

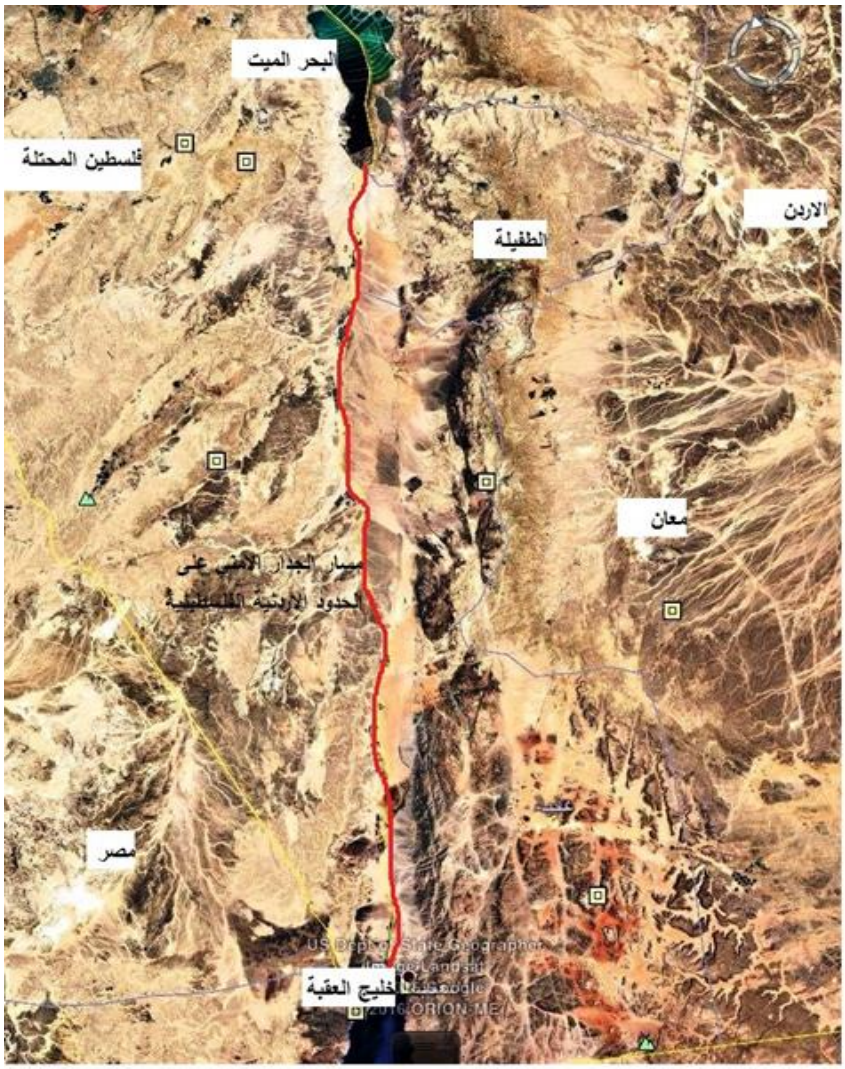

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) – مركز أبحاث الأراضي 2010 – القدس.

ملحق رقم 24: صور مستوطنات سنة 2014.

المصدر: أخبار العالم العربي: تاريخ النشر، 2015/1/2. الرابط:

https://arabic.rt.com/news/769740

ملحق رقم 25: مستوطنة معاليه أدوميم شرق القدس

المصدر: فلسطين اليوم، منشور في: 7 أفريل 2018. انظر: https://paltoday.tv/post/93941

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الوثائق والتقارير

1- حجيت عوفران: تقرير صادر عن حركة السلام الآن حول البؤر الاستيطانية، سنة 2011م.

2- درزي براءة: تقرير حال القدس 1- 2 خلال الفترة من جانفي إلى جويلية 2012م، مؤسسة القدس الدولية، إدارة الاعلام والمعلومات، لبنان.

3- نصولي منى: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، والصراع العربي الإسرائيلي 1999م-2004م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، 2007م.

4- تقرير وزارة العمل الفلسطينية: المستوطنات الإسرائيلية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، إعداد وحدة السياسات والمشاريع رام الله فلسطين – جانفي 2014م.

5- تقرير: "الانتهاكات الاسرائيلية بعد مرور عام على أنابوليس"، صادر عن معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، القدس، 16 نوفمبر2008م.

6- تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، ريتشارد فولك، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الخامسة والعشرون البند 7 من جدول الأعمال، حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.13جانفي 2014م.

7- مجلد القرارات لجامعة الدول العربية، الدورة 150، متابعة تطورات (القدس، الاستيطان، الجدار، الانتفاضة، اللاجئون). 6.24.616. القاهرة، سبتمبر 2018م.

8- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008م، تحرير محسن محمد صالح، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2009م.

9- تقرير: " التهام الأراضي- السياسة الاستيطانية في الضفة الغربية" مركز بتسيلم- ماي 2002م.

10- تقرير: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، الدورة 22، البند 7، 7 فيفري 2013م.

11- تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية" الاستيطان إجراءات مستمرة" مُقدّم لـ: اللجنة الدائمة للإعلام العربي، وزراء الاعلام العرب، الدورة64، القاهرة، جوان 1999م.

12- القرار رقم 225/70 التي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بتاريخ 22 ديسمبر2015م. على الرابط:
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/70/225

13- الوثائق الفلسطينية لسنة 2010، وثيقة رقم (288)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

14- وثائق مركز المعلومات الوطني الفلسطيني المتعلقة بالبيان الختامي لمؤتمر القمة الاسلامي السابع، الدار البيضاء، المملكة المغربية، الخاصة بقضية فلسطين، مُدرجة في قسم الشؤون السياسية، ديسمبر 1994م.

15- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة: أعدّه المقرر الخاص المكلّف بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، "ماكاريم ويبيسونو"، مجلس حقوق الإنسان الدورة 28، البند 7، جانفي 2015م.

16 - قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الاسرائيلي قرار مجلس الأمن: رقم 2334، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016م.

17- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الاسرائيلي، (مج 06)، إعداد: جانيت ساروفيم، سناء حمودي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007م.

18 - التقرير الفلسطيني السنوي: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، غزة 2008م.الصراع العربي- الإسرائيلي، (مج2/6).

19- تقرير مجلس حقوق الانسان، الدورة25، البند 7 من جدول الأعمال، بعنوان: "المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري"، 12 فيفري 2014م.

20- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2005م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

21- التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2007م.

22- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011م.

23- تقرير صادر عن جمعية القانون الفلسطينية، منشور على الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، في (10- 3- 2004م).

24- تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، (أوتشا)، الأمم المتحدة، "التأثير الإنساني لاستيلاء المستوطنين الإسرائيليين على مياه الينابيع الفلسطينية"، القدس، فلسطين، 2012م.

25- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005م، إعداد مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ط1، ماي 2006م.

26- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م، تحرير محسن صالح وآخرون.

27- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006م، تحرير محسن صالح وآخرون.

28- قرارات مؤتمر القمة الإسلامي – فاس – المملكة المغربية، 25- 29 ربيع الآخر1406هـ- 6- 10جانفي 1986م.

29- تقرير:" بدون حماية، عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم"، تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ديسمبر 2008م.

30- تقرير: "الانتقال الى الحكم الذاتي الفلسطيني "تقرير أعدته مجموعة دراسية اجتمعت بدعوة من الاكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، سبتمبر، 1993م، بيروت، لبنان.

31- تقرير الأنشطة السياحية 2010م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011م.

32- كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2013م.

33- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2017م، رام الله، فلسطين.

34- وثائق دولة فلسطين، م، ت، ف، دائرة شؤون المفاوضات.

ثانيا: الكتب المطبوعة:

– أ باللغة العربية:

35- أبو إصبع صالح ونوفل أحمد: **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين– دراسات استراتيجية وقانونية**، دار البركة للنش والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011م.

36- أرونسون جيفري: **سياسة الأمر الواقع الفلسطينية**، تر، حسني زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجامعة البحرين،ط1، 1990م.

37- أجارشيف أناتولي: **التآمر ضد العرب**، تر، فهد نقش، دار التقدم، موسكو، 1988م.

38- أبو زايده سفيان: **المقاومة الشعبية.هل هي خيار ممكن؟** المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية، رام الله، فلسطين،.2016م

39- أبو صالح ذياب: **الخليل عربية**، مطابع دار الأيتام الإسلامية، القدس، فلسطين، 2000م.

40- أبو عدوان سائد: **الأبعاد الأمنية للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية من 2014م – 2017م**، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية، جامعة الاستقلال.

41- أبو عرفة عبد الرحمن: **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل للنشر، عمان 1981م.

42- أطرش عاص: **الاستيطان، آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني**، المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية، مدار، رام الله، فلسطين، 2014م.

43- إبراهيم حسين: **الوجه الآخر للاحتلال، ممارسات المستوطنين خلال العامين الأولى للانتفاضة**، دار العودة للدراسات والنشر، ط1، القدس، فلسطين، 1990م.

44- إرشيد سامر: **حركةُ فَتْح والسُّلطَةُ الفِلَسطِينيةُ تَدَاعِيَاتُ أُوسلُو والانتفاضةُ الثَّانية**، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين 2007م.

45- اشتيه محمد: **الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية**، بكدار، ط2، القدس، فلسطين، 2003م.

46- آغا ماهر أحمد: **اليهود فتنة التاريخ**، دار الفكر دمشق 2002م.

47- بركات محمد غالب: **قلق الموت في ظلّ الإرهاب الصهيوني**، دار الآفاق العربية، ط1، القاهرة، 2011م.

48- بركات نظام محمود: **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فبراير 1988م.

49- (ـــــ، ـــــ): **موقف القانون الدولي من الاستيطان الاسرائيلي في القدس**، جامعة اليرموك، (د، ت).

50- (ـــــــ، ـــــــ): **الاحتلال، العلاقة الجدلية بين الاستيطان والهجرة اليهودية والتهجير واللجوء الفلسطيني**، مركز الدراسات الأردنية، إربد، 2001م.

51- بيلج تسي بل: **الثورة العربية الفلسطينية 1936– 1939م**، تر، خليل عثامنة، مطبعة الشروق التعاونية، القدس، 1978م.

52- توما أميل: **جذور القضية الفلسطينية**، (د، ط)، القدس 1976م.

53- جريس سمير: **القدس، المخططات الصهيونية الاحتلال التهويد**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1981م.

54- جريس صبري: **تاريخ الصهيونية، 1826– 1917**، ج1، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، 1976م.

55- جريس حسام: **دولة رفاه المستوطنين**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، فلسطين، 2013م.

56- جوني منصور: **الاستيطان الإسرائيلي**، مؤسسة الأسوار، ط1، عكا، فلسطين المحتلة، 2002م.

57- (ـــــــ، ـــــــ): **الاستيطان الإسرائيلي، التاريخ والوقائع والتحديات الفلسطينية**، مؤسسة الأسوار، عكا، فلسطين المحتلة، 2005م.

58- الجندي إبراهيم: **سياسة الانتداب البريطانية الاقتصادية 1922– 1929م**، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1986م.

59 - حداد تريز: **القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947م– 1988م**، عمان، الأردن. (د، ت).

60- حلاق حسن: **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897– 1909**، دار الهدى، ط2، بيروت، لبنان، 1981م.

61- حنفي قدري: **دراسة في الشخصية الاسرائيلية**، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة.

62- حمادة سعيد حمادة: **النظام الاقتصادي في فلسطين**، الجامعة الأميركية، بيروت، لبنان، (د، ت).

63- خله كامل: **فلسطين الانتداب البريطاني 1922- 1939م**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1974م.

64- خالد محاميد شعبان وآخرون: **أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني**، باحث للدراسات، لبنان، 2004م.

65- خيرية قاسمية: **المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام1967م**، الهيئة المصرية للكتاب، (د، ط)، القاهرة، مصر، 1987م.

66- الخالدي كمال: **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948- 1973م**، ط1، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1984م.

67- الدويك موسى القدسي: **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، منشأة المعارف، (د، ط)، الإسكندرية، مصر، 2004م.

68- (ـــــ، ـــــ): **الاستيطان في الفكر الصهيوني**، مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2006م.

69- الددا حياة محمد: **مواجهة السلطة الفلسطينية للتهويد والاستيطان**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2015م.

70- الدقاق إبراهيم: **القدس المدينة والمعاش**، مؤسسة الأبحاث العربية، عمان، الأردن، 1993م.

71- رزوق أسعد: **الصهيونية وحقوق الإنسان العربي**، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان 1968م.

72- زرطال عديت: **أسياد البلاد، المستوطنون ودولة إسرائيل 1967م – 2004م**، تر، عليان الهندي، (د، ن)، 2006م.

73- صايغ أنيس: **يوميات هرتزل**، تر، هيلدا صايغ، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، 1973م.

74- صايغ روز: **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة**، تر، خالد عايد، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1980م.

75- الصايغ يوسف: **الاقتصاد الإسرائيلي**، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، 1966م.

76- فيشر هاينز أو: **الاستيطان اليهودي في فلسطين مراحله ومصاعبه**، تر، ناصرالدين 48 سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

77- عائشة أحمد: **أثرُ الانتهاكات الاسرائيلية في العام 2008 على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية حقوق الانسان**، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، رام الله، فلسطين، جوان2009م.

78- عايد خالد: **الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة**، دليل إسرائيل عام 2004م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان 2004م.

79- عبد الهادي مهدي: **المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة 1977 – 1967م**، جمعية ملتقى الفكري العربي، ط 1، القدس، فلسطين.

80- عزت نظام: **فلسطين والبرنامج الصهيوني**، قدسية للنشر والتوزيع، ط1، إربد الأردن، 1992م.

81- عزام شعث: **الاستيطان في فلسطين: تغيير المعالم والقضاء على مبدأ حل الدولتين**: مركز برق للدراسات، اسطنبول، تركيا، افريل 2017م.

82- عمر لؤي: **الأوقاف الاسلامية في الضفة الغربية**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين، 2002م.

83- سعد أحمد: **التطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين**، دار الاتحاد، حيفا، فلسطين، 1985م.

84- السهلي نبيل محمود: **فلسطين.. أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002م**، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، سوريا، 2004م.

85- السيد احمد: **التركيب الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي (1948– 1975)**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة: مصر، 1982م.

86- شذا جمال خطيب: **القدس العربية ثلاثون عامًا من التهديد والتحدي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2001 م.

87- شوفاني إلياس: **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1998 م.

88- محمود أمين عبد الله: **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، سلسلة كتب المعرفة 74، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 56الكويت، 1984م.

89- قهوجي حبيب: **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين**، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1978م.

90- فادي شامية: **الممتلكات والأوقاف المسيحية في القدس**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2009م.

91- محسن صالح: **القدس والمقدسات تحت الاحتلال**، مركز الزيتونة للدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2001م.

92- مدحت أيوب: **قضية الشرق الأوسط في العلاقات العربية الأوروبية**، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، الامارات العربية المتحدة، 2003م.

93- منصور جوني: "**إسرائيل والاستيطان، الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام، (2013/1967)**"، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله فلسطين، 2014م.

94- مندلسون بوتول: **الأمن الاسرائيلي الفلسطيني قضايا في مفاوضات الوضع الدائم**، تر، محمد صلاحات، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1995م

95- موسى سليمان: **الحركة العربية**، دار النهار، بيروت، لبنان، 1977م.

96- محمد عوض عبد العزيز: **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، 1831- 1914م**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983م.

97- محمد غسان: **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية**، مركز الزيتونة للدراسات، (د، ت)، بيروت، لبنان، (د، ت).

98- مصاروة إيمان: **الاستيطان في القدس القديمة**، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بيت لحم، فلسطين، 2004م.

99- مصطفى ناديه محمود: **أوروبا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية 8، ط1، بيروت، لبنان، 1986م.

100- ناجي طلال: **الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية**، دار القدس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1987م،

101- نافعة حسن وآخرون: **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة، 1993م.

102- كتن هنري: **مفاهيم إسرائيل، سياستها وممارساتها في القدس**، منشورات جامعة الدول العربية، تونس، 1985م.

103- كدمان نوجه: **سياسة اسرائيل في منطقةج في الضفة الغربية**، مركز بتسليم للدراسات الاسرائيلية، 2013م.

104- كلاين مناحيم: **المفاوضات من أجل تسوية دائمة في القدس، 1994م – 2000م**، (د، ط)، القدس، 2001م.

105- كوهين هليل: **اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام 1948**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1992م

106- عبد العزيز آية: **الاستيطان ما بين الفلسفة الصهيونية وتزييف الحقائق**، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 2017م.

107- غازي حسين: **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2003م.

108- الجندي إبراهيم الجندي: **الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني**، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1986م.

109- المسيري عبد الوهاب: **الأيديولوجية الصهيونية**، سلسلة عالم المعرفة (61)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983م.

110- النحال محمد سلامة: **سياسة الانتداب البريطاني حول الأراضي فلسطين العربية**، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، لبنان، 1981م.

111- وولتراين: **الصندوق القومي اليهودي**، تر، محمود زايد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجامعة الكويت، بيروت، لبنان، 1990م.

ب- باللغة الأجنبية

112 - The Israel Yearbook. 1950/51: Tel Aviv. Israel Publication 1952- p 81.

113- Mandel Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine. N 1882-1914 St. Antony's papers No 17 Middle Eastern Affairs. No 4 ed. By a. Horami (Oxford 1965). Pp 7—110 .

114- Great Britain Government Palestine Statement of Policy. Cit. 1700. p.p 1920 1922.

115-Great Britain Parlamantry paper leage of NationMandate for Palestine Pre sented to Parliament Command of His Majesty's stationary office.

116- Palestine Statement of Policy. May 1939. Cmd. Gol. London P 10 11.

- 117- F. Kittrie , Law as a Weapon of War, Oxford University Press, Edition Number 1,2015 .

118- Suan and Neeman-Haviv, Judea and Samaria Statistical Yearbook for 2007, cited by B'Tselem, By Hook and by Crook.

ج- الموسوعات والقواميس:

119- عبد الوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، م1، دار الشروق، ط2، القاهرة، مصر، 2005م.

120- الموسوعة الفلسطينية: مادة حول مستوطنة بتاج تكفا، تاريخ النشر في 17 سبتمبر 2013، الرابط:

https://www.palestinapedia.net

121- **موسوعة المصطلحات:** الهجرات اليهودية المنظمة،

https://www.madarcenter.org

122- **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، تحرير: اشتية محمد، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، البيرة، فلسطين، 2009م.

123- **القاموس العملي للقانون الإنساني:**

https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5 /tfqyt - lhy- l- my- 1899-w1907 /

124- اللجنة الدولية للصليب الأحمر: موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني.

ثالثا: الرسائل الجامعية والبحوث الأكاديمية:

أ- الرسائل الجامعية:

125- أسمر أماني عبد الله: العلاقات الفلسطينية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأثرها على عملية السلام، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2011م.

126- قيطة محمد أمير: المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دكتوراه منشورة، دار المنارة، غزة، فلسطين.2008م.

127- الغرام جهاد: فك الارتباط في المشروع الصهيوني لتسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، دكتوراه، مخ، جامعة الجزائر3، 2010م.

128- البطش جهاد: الاستيطان في قطاع غزة، ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2002م.

129- إبراهيم بلال محمد: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.2010م.

130- دبابسة عبد الحافظ: التحليل الحيزي لانتشار البؤر الاستعمارية العشوائية والمستعمرات في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، فلسطين، 2017م.

131- حسن محمود صلاح: الاستيطان الصهيوني في الخليل، 2000/1967، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2005م

132- خضر إسماعيل: الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، بير زيت، فلسطين، 2005م.

133- رضا الزهار: قضية الاستيطان في فلسطين، جامعة غزة، فلسطين، 2018م.

134- رفيق وائل علي: استراتيجية اللجنة الوطنية لمواجهة الاستيطان، جامعة القدس، فلسطين، 2006م.

135- موسى خضر عبد الغفار: موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من قضية فلسطين 1969 م - 2000 م، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005م.

136 - شهوان أسماء راتب: الاستيطان في الجولان، جامعة نابلس، فلسطين، 2010م.

137- عناب محمد رشيد: الاستيطان الصهيوني في القدس، ماجستير منشورة، القدس، 2001م.

138- عبد العزيز عبد الرحمن: سياسة الاستيطان الإسرائيلي 1967 – 2006 الخليل نموذجاً، جامعة القدس المفتوحة، 2010م.

139- غلمي، محمد عوده محمد، "تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967 م)- 1998، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2000م.

140- العويصي صلاح مصطفى: المقاومة اللاعنفية في فلسطين، ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2013م.

141- صوافطة صوافطة: سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار، ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2015م.

142- العجلة محمد سعد عطية: الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان(الإسرائيلي) في الضفة الغربية، دراسة تحليلية مقارنة، ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015م.

143- عبد العزيز عبد الرحمن: سياسة الاستيطان الإسرائيلي 1967 – 2006 الخليل نموذجاً، جامعة القدس المفتوحة، 2010م.

ب- البحوث الاكاديمية:

144- أبو الغزلان هيثم محمد: الاستيطان الصهيوني المشروع والمخاطر، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية لندن، بريطانيا، 2012م.

145- الدنيا محمد، دراسة بعنوان: استشراء آفة الاستيطان يهدد المستقبل الفلسطيني، بتاريخ: 2002/08/10 مكتب الثورة للدراسات القاهرة، مصر، 2002م.

146- عاروري نصير حسن: أمريكا الخصم والحكم، دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام1967م، تر، منير العكش، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2007م.

147- اقتصاديات فلسطين بين العرب واليهود، نشرات الوكالة اليهودية، القدس 1937، نشرة رقم (3).

148- دراسة بعنوان: "إسرائيل" 2020 خططها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع "، مركز دراسات الوحدة العربية ط 1، ج2.

149- دراسة: الاستيطان الصهيوني في فلسطين 1870م- 1988م، تحرير: كمال عبد الفتاح، منشور في كتاب القضية الفلسطينية والصراع العربي (الإسرائيلي)، ج 2 - ق2، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، 1989م.

150- الاستعمار الصهيوني في فلسطين: سلسلة دراسات رقم 1، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، نوفمبر 1965م.

151- "السياسة الاستيطانية في عهد حكومة بنيامين نتنياهو 2012/2009"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008/12/1/، تاريخ الاطلاع 2019/10/4م الساعة 12.26.

152- علي ظاهر ابراهيم:"الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948"، المركز الفلسطيني للإعلام، تاريخ النشر السبت 9- 02- 2008م.

153- عزمي بشارة: " أثر الانتفاضة والمقاومة على الاستيطان في الأراضي الفلسطينية " منشور على موقع البريج الالكتروني.

154- ليفني، جدعون:" هزات ملحوظة في المشروع الاستيطاني"، نقلا عن موقع وزارة العدل الفلسطينية، بتاريخ: 11- 6- 2008م.

155- عبد الوهاب المسيري: اليهود ودولة إسرائيل في الاستراتيجية الغربية، متاح على شبكة الجزيرة.

156- وليد أبو محسن: "الاستيطان في القدس، "إسرائيل" تسعى لاستكمال مخططها الاستيطاني الهادف للسيطرة الكاملة على مدينة القدس، وكالة معاً الإخبارية.

157- رافت حمودة: "مؤتمر الخريف والدولة الفلسطينية في المنظور الإسرائيلي "، منشور على موقع مركز الزيتونة، بتاريخ 2007/09/18م.

158- بحث الحملة الشعبية لمقاومة الجدار العنصري، "وقائع الورشة المركزية للجان الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري"، القدس، مركز العمل التنموي، معا، 2006م.

159- نصر محمد، "تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني" الأوراق المحورية 2، القدس ورام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2003م.

160- السيد غنايم محمد: "جدار الفصل الإسرائيلي" منشورة على موقع الجزيرة نت، بتاريخ: 2004/10/3م.

161- بارود نعيم سلمان: "القدس الاستيطان والتهويد"، منشورة على الموقع الالكتروني لقسم الجغرافيا في الجامعة الإسلامية، غزة. فلسطين.

162- الفني إبراهيم: الاستيطان بعد اوسلو، كنعان، النشرة الالكترونية، في 7جويلية 2010م، تاريخ الاطلاع، 6اكتوبر2019، الساعة 18:02.

163- عزام شعث: بيروت- باريس- موسكو خيبات أمل فلسطينية، جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2013م.

164- (ـــــ، ـــــ): السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ2018/02/03:

165- دراسة: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993- 2011. مركز الزيتونة، بيروت، لبنان.

166- الحمارنه عبد الله محمد: اللوبي الصهيوني وحشد الدعم من أجل الاستيطان، الجزيرة، 2018/9/16م.

167- شاهين أيمن عبد العزيز: الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي والأمني على مدينة القدس، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، (د، ت).

168- دراسة: القطاع الزراعي في فلسطين بعد عام 1991، وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا).

169- دراسة: ناجي علوش: المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني على مدار قرن (1897م – 2000م)، على الرابط: https://archive.islamonline.net/?p=10512

170- بحث: منظمة التعاون الإسلامي تجدد مطالبتها مجلس الأمن إدانة الاستيطان، تاريخ الاطلاع: 30 جوان 2020م الساعة 18:00 غزة، فلسطين.

171- بحث اللجنة الوطنية لمواجهة الاستيطان: تشكيل جبهة فلسطينية متحدة في مجابهة الاستيطان، المركز القانوني للدفاع عن الأرض، نابلس.1998م.

172- عبد الله يونس حمد: "بدائل لأوباما تجاه الاستيطان الإسرائيلي" موقع تقرير واشنطن، ع224، بتاريخ، 22- 8- 2009م.

173- عابد ماهر: الاستيطان في جنين، مركز رؤية، تركيا، 2019م.

174- نقولا طعمة: أدوار ألمانيا وروسيا والنمسا في الاستيطان الصهيوني، بتاريخ 19أكتوبر 2019م.

175- فايسغلاس دوف: "التحديات الأمنية في القرن الواحد والعشرين"، يوم دراسي عقد في مركز أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، 29- ماي 2012م.

176 - موسى حسين: الموقف الفرنسي من الصراع العربي الإسرائيلي، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الاطلاع 8جويلية2020 / الساعة 20:38.

177- دراسة: دولة فلسطين، سلطة المياه، نهر الأردن، تاريخ النشر 2018/01/17، تاريخ الاطلاع: 2سبتمبر 2020، الساعة 22:00.

178- نضال العزة: التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية، مصادرة الأراضي وحرمان أصحابها من التصرف والانتفاع بها، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بديل، بيت لحم، 2017م.

179- حمزة الحلايبة: الاستيطان في الخليل، مركز رؤية للتنمية، اسمطبول، تركيا، فيفري2020م.

180- شحلت أنطوان: العمل والسكان في الاستيطان الصهيوني، مؤسسة شهيد فلسطين، منشور في 2014/03/23م.

181- زياد غيث ونعمان كنفاني: الهيكلة الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، (ماس)، القدس، 2012م.

182- لحلوح نور: التخطيط السياحي لمحافظة جنين، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018م.

183- عدنان أبو عامر هل بات الانسحاب من غزة "خطيئة" لن تتكرر؟ منشور يوم الأحد 14 جانفي2018م. موقع الدكتور https://adnanabuamer.com/.

رابعا: المقالات في المجلات والجرائد:

أ المجلات:

184- أبو لغد إبراهيم: اليوم الأخير قبل سقوط يافا، **الكرمل**، ع 55، فلسطين، 1998م.

185- البياري اسلام راسم: "جريمة الاستيطان الإسرائيلي في القانون الدولي الانساني"، **مجلة جيل الأبحاث القانونية**، ع 29، 2019م.

186- الجادر، محمد عادل: التشريعات البريطانية وتهويد الأراضي الفلسطينية 1917-1948، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 03، بغداد، العراق، 1975م.

187- الجندي سليم: "سياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية وآثارها على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة" **مجلة شؤون عربية**، ع48، ديسمبر، 1986م.

188- معتوق ازدهار: الاستيطان الصهيوني وآثاره التدميرية على الشعب الفلسطيني، **الوحدة الاسلامية**، السنة13، ع 149 . رجب 1435 هـ - ماي 2014م.

189- "مستوطنون يهاجرون من غلاف غزة بسبب التوتر الأمني"، **الرسالة**، منشور في 8جوان 2019، القدس المحتلة.

190- شبيب سميح: "الاستيطان والهجرة في الفكر الصهيوني 1939/1864"، **مجلة شؤون فلسطينية**.

191- سعد الياس: الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، **سلسلة دراسات فلسطينية**، ع66، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، نوفمبر، 1966م.

192- غرينشتاين ران: الصهيونية والاستيطان والاحتلال، الاستمرارية والتغيير، تر، ياسين السيد، **قضايا إسرائيلية**، ع68.

193- السهلي نبيل وبدوان علي: الهجرة اليهودية تتدفق على فلسطين عبر ست موجات ابتداء من 1880، **البيان**، 2006/4/30.

194- شلحت أنطوان: الصهيونية وإسرائيل الاستيطان أولاً ودائمًا، **مسارات**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 16مارس2013م.

195- نبيل السهلي: "الهجرة اليهودية في خدمة الاستيطان الصهيوني"، **مجلة شؤون سياسية**، السبت 12- 11- 2011.

196- العظم خالد: الخطر المحيق بالإسلام، **مجلة العربي**، الكويت، ع 1969، ديسمبر 1972م.

197- عبد الكريم إبراهيم: **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، الكويت، ع 33، شتاء 1989م.

198- العباسي نظام: القدس في التاريخ، **صامد الاقتصادي**، دار الفكر العربي للنشر – والتوزيع، ع 13، السنة 13، عمان، الأردن.

199- نزال نافذ: الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، **مجلة فكر للدراسات والأبحاث**، ع 4، بيروت، لبنان، ديسمبر 1984م.

200- كرباج يوسف وآخرون: الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية والقدس خصائص ديموغرافية وسياسات الدعم المالي، **سياسات عربية**، ع 17، دراسات وأوراق تحليليّة، تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الضعاين، قطر. نوفمبر 2015م.

201- كرواترو يوسف: التنديد الغربي بالاستيطان الإسرائيلي كلام أجوف، **سياسة واقتصاد**، 2017/1/7م.

202- عياش عدنان حسين: فكرة الاستيطان الصهيوني وحقوق الانسان الفلسطيني، **مجلة الدراسات الاجتماعية**، ع25، جامعة القدس المفتوحة، جويلية – ديسمبر 2007م.

203- ستورل جو: إدارة كلينتون والقضية الفلسطينية، **المستقبل العربي**، ع 2، بيروت، لبنان، 1996م.

204- هندي احسان: سياسة التهجير والاستيطان في الأرض العربية المحتلة، **مجلة معلومات دولية**، دمشق، سبتمبر1997م.

205- غلاب محمد السيد غلاب: تطور سكان فلسطين بين عامي 1965/1918م، **مجلة معهد البحوث والدراسات العربية**، القاهرة، ع 4، السنة 1973م.

206- يوسف كامل ابراهيم: "التحوّل الديموغرافي القسري في فلسطين"، **باحث للدراسات**، بيروت، لبنان، 2004م.

207- عبد الكريم حسن محسن، ومصطفى كامل عبد الرحمان، "الدراسات التخطيطية للاستيطان الصهيوني في قطاع غزة" **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**، ع 8، ج1، جانفي 2015م.

208- خالد عايد: " المستوطنون منذ إعلان المبادئ، حتى ما بعد مجزرة الخليل" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 18، 1994م.

209- عبد الله محمود حسين: الأهداف والابعاد الصهيونية للاستيطان"، **البيان**، 15جانفي 1999م.

210- سميح شبيب: "الاستيطان والهجرة في الفكر الصهيوني"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 104، بيروت، لبنان، 2015م.

211 - غرشون شقير: "الأرض والعمل والسكان في الاستيطان اليهودي"، تر، محمد غنايم، **الكرمل**، ع 58، 1999م.

212- غضية أحمد رأفت: التغيرات الديموغرافية في فلسطين منذ وعد بلفور عام1917، **مجلة شؤون فلسطينية**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، فلسطين، 2017م.

213- ضاهر بلال: "عدد المستوطنين تضاعف 4 مرات منذ توقيع اتفاق أوسلو"، **عرب48**، 18سبتمبر2013م.

214- صقر أبو فخر: الاستيطان في فلسطين: من التسلل إلى السيطرة، **العربي الجديد**، جويلية 2016م.

215- نبيل السهلي:إسرائيل وملكية الأراضي الفلسطينية، النهار، **القضايا**، الثلاثاء 1998/7/21م.

216- غازي حسين: دعم الغرب لإسرائيل لن يحول دون زوالها، **دنيا الوطن**، 2015/10/14م.

217- يوسف صبحي: الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، ع1، م 12. 2010م.

218- صباح أيوب: فرنسا ومصارفها في خدمة الاستيطان الإسرائيلي، **الأخبار**، 30مارس 2017م.

219- فوزي سعيد الجدبة: "الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967، 2009"، مجلة جامعة الأقصى، م 15، ع2، جوان 2011م.

220- محمود خليل: الاستيطان الإسرائيلي في القدس وأثره على السكان الفلسطينيين 2000 – 2012، **مجلة البيان**، 2014/9/2م.

221- صلاح الدين محمد عبد العاطي: "الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام (1948م)"، منشور على موقع الحوار المتمدن بتاريخ: 2007/2/21.

222- مأمون شحادة: "عقيدة الاستيطان الصهيونية ما بين النظرية والتطبيق"، منشور على موقع أجراس العودة الالكتروني، بتاريخ: 2009/02/2 م.

ب- الجرائد:

223- الوقائع الفلسطينية، ع 1239، تاريخ 1942/9/24- الأوامر الرسمية.

224- جريدة الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ع41، 06-06- 06- 2002م.

225- أخبار العالم العربي: 2015/1/2م.

226- آفاق البيئة والتمية، ع 120، 2019/11/1م، القدس، فلسطين.

227- يومية الوسط، ع 5322 الأحد 02 أفريل 2017م.

228- عرب48، 18سبتمبر2013م.

229- يومية إيلاف، 03جوان 2017م.

230- مجلة الاقتصاديات العربية (القدس)ع 535، 1992/5/16م.

231- العربي الجديد، جويلية 2016م.

232- جريدة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ 1984/9/14م، ترجمات مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية/ دمشق 1984.

233- جريدة هآرتس: بتاريخ 10 / 8/ 2004م.

234- جريدة هآرتس: السبت 15 جوان 2013م.

235- جريدة هآرتس: 20- 07- 2003م.

236- صفحة القضايا، الثلاثاء 1998/7/21.

237- دنيا الوطن، 2015/10/14م.

238- جريدة القدس العربي، 9جويلية 2019م.

239- جريدة الراية القطرية، 2012/05/28م.

240- صحيفة الأيام: 1997/12/28م.

241- جريدة القدس، 1999/9/27م.

242- جريدة الأهرام: 1994/12/13م.

243- الحياة: أكتوبر2005م.

244- جريدة الجمهورية: 1970/03/26م.

245- الوسط، ع584، 2003م.

246- الأخبار، 30مارس 2017م.

247- دنيا الوطن: 2014/06/11م.

248- رؤية تركية: 03سبتمبر 2019م.
249- جريدة رأي اليوم، 2017/1/31م.

خامسا: مراكز البحث:

250- مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية.
251- مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.
252- المركز الفلسطيني للإعلام.
253- مركز المعلومات الفلسطيني.
254- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
255- مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول، تركيا.
256- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
257- مركز الشرق الأوسط.
258- مركز أبحاث الأرض في الضفة الغربية.
259- مركز أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب.
260- المركز الديمقراطي العربي.
261- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.
262- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005م.
263- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس.
264- المركز القانوني للدفاع عن الأرض، نابلس.
265- معهد الأبحاث التطبيقية، وحدة نظم المعلومات الجغرافية، أريج. القدس.

سادسا: المواقع الالكترونية المُعتمدة في الأطروحة:

266-أبو محسن وليد: "الاستيطان في القدس، إسرائيل تسعى لاستكمال مخططها الاستيطاني الهادف للسيطرة الكاملة على مدينة القدس"، انظر الرابط:
http://www.drdcha.com/vb/showthread.php?t=66922
267-إبراهيم الفني: "الاستيطان بعد أوسلو" النشرة الالكترونية، كنعان، 7جويلية2010م، انظر الرابط:
https://kanaanonline.org

268-أنطوان شلحت: "العمل والسكان في الاستيطان الصهيوني"، مؤسسة شهيد فلسطين، منشور في:
http://www.shahidpalestine.net/?p=888 ،2014/03/23م

269 -باتر محمد علي وردم: "ديمونا الارهاب النووي الإسرائيلي"، مجلة البيئة والتنمية، عمان، ع 59، فيفري2003م، أو الرابط:
http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1287&issue=&type=4&cat

270- بارود نعيم سلمان: "القدس الاستيطان والتهويد"، منشورة على الموقع الالكتروني لقسم الجغرافيا في الجامعة الإسلامية، انظر الرابط:
http://www.iugaza.edu.ps/emp/emp_folders/328/alqods10.doc

271- حمدونة رأفت: "مؤتمر الخريف - والدولة الفلسطينية في المنظور الإسرائيلي"، منشور على موقع الزيتونة بتاريخ 2007/09/18م، انظر الرابط:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a

272 -زياد غيث ونعمان كنفاني: الهيكلة الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، (ماس)، القدس 2012م.
https://www.hrw.org/ar/report/2010/12/19/256166

273 - الدنيا محمد: " استشراء آفة الاستيطان يهدد المستقبل الفلسطيني"، بتاريخ: 2002/08/10م، مكتب الثورة للدراسات – القاهرة، انظر الرابط:
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName

274- شحادة مأمون: "عقيدة الاستيطان الصهيونية ما بين النظرية والتطبيق"، منشور على موقع أجراس العودة الالكتروني بتاريخ: 2009/02/2م، انظر الرابط:
http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=10&table

275- طارق الشيخ: الجدار يعزل المزارعين الفلسطينيين جريدة الراية القطرية، 2012/05/28م، انظر الرابط:
https://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/927b656b-9ccc-43de-855a-06004194e40d

276- صباح أيوب: فرنسا ومصارفها في خدمة الاستيطان الإسرائيلي، الأخبار، 30مارس 2017م، انظر الرابط : https://al-akhbar.com/International/228548

277- عبد العاطي صلاح الدين محمد: "الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948" موقع الحوار المتمدن بتاريخ: 20007/2/21م انظر: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88817

278- عزمي بشارة: " أثر الانتفاضة والمقاومة على الاستيطان في الأراضي الفلسطينية "، منشور على موقع البريج الالكتروني، انظر:http://www.alburayj.com/est%20moqawamah.htm

279 - عزام شعث: "بيروت-باريس- موسكو.. خيبات أمل فلسطينية" جريدة رأي اليوم، 2017/1/31م، انظر الرابط: http://www.raialyoum.com/?p=613251

280- غنايم محمد السيد: "جدار الفصل الإسرائيلي" منشورة على موقع الجزيرة نت، بتاريخ : 2004/10/3م، انظر الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B3A0CE56-A466-49D3-BBA8-3F8FF07FEAAE.htm

281- موسى حسين خلف: الموقف الفرنسي من الصراع العربي الإسرائيلي، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=1823

282- محرم أحمد: "أسطورة البيع" ، إضاءات، انظر الرابط: https://www.ida2at.com/how-did-the-palestinians-seize-the-price-of-the-land

283- محمود خليل: "الاستيطان الإسرائيلي في القدس وأثره على السكان الفلسطينيين 2000م – 2012م "، مجلة البيان، 2014/9/2م، انظر الرابط" http://albayan.co.uk/Article2.aspx?id=3477

284- ليفني جدعون: "هزات ملحوظة في المشروع الاستيطاني"، نقلا عن موقع وزارة العدل الفلسطينية بتاريخ: 11-6-2008م ، انظر الرابط: http://www.moj.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=67&Itemid=54

285- هليل كوهين: "اللّاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام 1948م "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992م، انظر الرابط:
https://alquds-city.com/index.php?s=51&id=404

286- يونس حمد عبد الله: "بدائل لأوباما تجاه الاستيطان الإسرائيلي" موقع تقرير واشنطن، ع 224، بتاريخ،22-8-2009م انظر الرابط :
http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1359

287-مقال بعنوان: منطقة H-2، الخليل: العديد من سكان القصبة في مدينة الخليل يهجرون بيوتهم بسبب تواجد المستوطنين في المدينة مركز بتسليم لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة، تقرير سبتمبر 2003م، انظر الرابط:
https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200308_hebron_area_h2

288-"نتائج انتخابات الكنيست الخامسة عشر"، انظر الرابط:
http://knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res15_arb.htm

289-"التقسيم الأول لفلسطين .. لجنة بيل 1937م" انظر الرابط الرابط :
https://islamstory.com/ar/artical/24156 /

290- "الخط الأخضر": موسوعة المصطلحات: انظر الرابط :
https://www.madarcenter.org/%D9 %A9

291- دولة فلسطين: "سلطة المياه، نهر الأردن": انظر الرابط: http://www.pwa.ps/ ، تاريخ النشر 2018/01/17م.

292- "اقتلاع بالقمع وفقدان الأمن في مناطق في الضفة الغربية ": تقرير مكتب الشؤون الإنسانية على موقع: www.ochaopt.org، جويلية2011م.

293-"تزايد أعداد المستوطنين منذ عام 1967م"، قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية- معهد الأبحاث التطبيقية-أريج، انظر الرابط:
http://www.poica.org/editor/case_studies/outpost-class-09.jpg

294- السلام الآن: تل أبيب، فلسطين، انظر الرابط:
http://peacenow.org.il/en/settlements-watch/israeli-settlements-at-the-west-bank-the-list

295- "تأثير النشاط الاستيطاني على القطاع السياحي في مدينة القدس"، انظر الرابط:
https://alquds-city.com/index.php?s=46&id=195،

296 - وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، القطاع الزراعي في فلسطين بعد عام 1991م، انظر الرابط:

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2510

297- "تقرير صادر عن جمعية القانون الفلسطينية"، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، (10-3-2004م) ، انظر الرابط:

http://www.anhri.net/palestine/lawsociety/pr040310.shtml

298- "الهجرة اليهودية إلى فلسطين" ، انظر الرابط:

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4071

299- "السياسة الاستيطانية في عهد حكومة بنيامين نتنياهو 2009م/2012م"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، انظر الرابط:

http://www.palestine-studies.org/ar/institute/ar_overview

سابعا: البرامج الإعلامية

300- قريع أحمد: تصريح صحفي بعنوان، "أخطأنا في تقييم الموقف الأمريكي الذي تراجع عما أشاعه أوباما" **وكالة معا الاخبارية**، 9- 12- 2009م.

301- عباس محمود: موقف روسيا تجاه القضية الفلسطينية، برنامج لقاء اليوم، **قناة الجزيرة**، تاريخ، 12- 9- 2001م.

302- عباس زكي: تصريح صحفي بعنوان، "الباب مفتوح للعودة إلى الكفاح المسلح إذا فشلت المفاوضات" منشور على موقع: **كتائب شهداء الأقصى** بتاريخ، 22- 05- 2010م.

303- عسيران راغدة: الاستيطان الاقتلاعي الصهيوني: النقب والأغوار مثالاً، **وكالة القدس للأنباء**، 22 جانفي 2019م.

الفهارس

- فهرس الأسماء والأعلام
- فهرس الأماكن والبلدان
- فهرس الجماعات والأحزاب والهيئات
- فهرس الاتفاقيات والمعاهدات ومشاريع القوانين
- فهرس المستوطنات
- فهرس الجداول
- فهرس المحتويات

فهرس الأسماء والأعلام

فهرس الأسماء والأعلام

(أ)
أيلي كوهين : 161.
ألون : 20–29–46–47–63–79–87–88–124
أنجيلا ميركل : 123
أوليجربولي : 15
إسكندر الثاني : 24 –200
إسحاق شامير : 46
إسحاق رابين : 79–159
إيهود باراك : 71– 226–228
إيهود أولمرت : 117 – 195– 230
إيدوارد دجيرجيان : 217
إيفي إيتام : 161
إيريك كانتور : 222
إيرئيل شارون : 51–54
(ب)
بنحاس سايبر : 21–36–161
بن غوريون : 25–60–161
باراك أوباما : 220–221
بنحاس روتنبرغ : 36
بيل كلينتون : 217 –218
(ت)
توماس تولوك : 37
(ج)
جورج بوش : 216–217–219–220–230
جلوب باشا : 44
(ح)
حنّا عيسى : 83
حسين : 33
حاييم وايزمان : 38–39
حاييم دروكمان : 193
(د)
دي هيرش : 30
دروبلس : 46–54–55–64
(ر)
روتشيلد : 24–30
(س)
سيسيل رودس : 118
(ش)
شبتاي تزفي : 24
شمعون بيريز : 226
(ع)
عمر بيهم : 37
عطا الله حنّا : 173
عزالدين القسّام : 166

(غ)
غاليلي : 53
(ف)
فوخمان : 53
(ك)
كاليشر : 19
(ل)
ليندون جونسون : 119
لمئير نوفوموسكي : 37
ليف أشكول : 48
(م)
مكماهون : 33
موشي مونتيفيوري : 18–25–49–52
ميشيل سرقس : 37
مناحم بيغن : 46–54–79–231
موشي ديان : 49
ميرون بنفنستي : 157
موشيه سنيه : 150
مارتن لوثر : 15
محمد الطاهر الحسيني : 32 –42
موشحيه شحال : 159
محمود عباس : 67–223
(ن)
ناتن ياهو : 71
نابليون بونابارت : 15
(هـ)
هيرش زفي : 19
هربرت صموئيل : 36
هرتزل : 20–25–29–32
(و)
وارن كريستوفر : 219
(ي)
ياسر عرفات : 67–218

فهرس البلدان والأماكن

فهرس البلدان والأماكن

(أ)
أستراليا : 14
أم طوبا : 167
أوربا : 26–28–214–215–231
أريحا : 68–84–93–112–113–
142–155–191–233
الكيان الصهيوني: ذُكر 119 مرة.
ألمانيا : 26–27–28–123–223
أم الفحم : 51
أبو غنيم : 83–85–206–223
أبو ديس : 84
أوصرين : 87
الأردن : 33–36–42–43–48–49–
50–53–54–55–60–82–88–
89–94–101–103–107–112–
123–124.
الأغوار : 128–129–130–136–
141–143–144–155–172–
190–193–198–200–211.
إيرلندا الشمالية : 213.
إسرائيل : ذُكرت 415 مرة.
(ب)
بيت لاهيا : 99–183
بيت ساحور : 97
برقين : 163
بني نعيم : 165
بيت صفافا : 83–163
بيت لحم : 54–83–93–96–97–
109–111–112–123–156–
157–162–163–168–171.
بريطانيا : 18–26–32–33–34–
37–41–42–116–122–125–
166–208–213.
بيسان : 18
بولندا : 27–28
باريس : 29–68–118–150
بحيرة البرية : 29
بازل : 26–30–32–120
بير نبالا : 74
بِيتَا : 154
بئر يعقوب : 51
البيرة : 77–163
البريج : 74–170
البحر الميّت : 37–43–48–92–
129–131–138–143.
(ت)
تلّ الرميدة : 147

تلّ أبيب : 34–62–103–105–106–108–109–165–220–230.
(ج)
جنين : 18–54–67–93–94–95–96–97–100–111–135136–166
جباليا : 64–65
جنوب فلسطين : 42–88
جبل الطور: 24–84–170
الجولان : 50–98–117–149–200–203– 205– 215– 234–
الجاعونة : 18
الجليل الأسفل : 33
الجليل الأعلى : 33–49
الجليل الشرقي : 24
(ح)
حزما : 84
حلحول : 133–134– 183
حوقين : 167
حيران : 88
(خ)
خان يونس : 64–99
خربثا : 61–108
الخروبة : 134
الخليل : 18–80–83–84–89–90–91–92–93–101–114–134–146–167–169–171–180–182–183–207.
(د)
الدار البيضاء : 196–197.
الدانمارك : 120
دير البلح : 98–99
دير قدّيس : 62– 108
(ر)
رحافيا : 171
الرّام : 5– 44–47–74–161–191–197– 219
رام الله : 7–8–17–47–52–54–61–62–86–93–109–111–112–123–129–139–141–145–147–150–154–162–168–169–187–225.
رفح : 64–98–99–149
روسيا: 15–21–24–25–26–27–28–30–33–37–117–208–221–222–223–224–234.
رومانيا : 21–26–27–28–30
(ز)
زعترة : 85–87–93

(س)
الساوية : 87
سترسبروغ : 212
سلفيت : 54–93– 109–111–112
السهل الساحلي : 30–33–34–43–
97
سوريا : 14–15–42–47–49–60–
198–138
سويسرا : 26–30–120
سيناء : 63–148–215–234–241.
(ش)
الشام : 18–33– 98
شبه جزيرة القرم : 114
(ط)
طبرية : 43–129
طول كرم : 111
طوباس : 92–93–111
(ظ)
الظاهرية : 91
(ع)
عينابوس : 87
عين جدي : 44
عقربا : 87
عكا : 79– 109
العيزرية : 84– 170– 172.
عيرا : 88
عسقلان : 167
عمواس : 167
عيون قارة : 18– 32
العراق : 27– 58–141–198–218.
(غ)
غزة : ذُكرت 114مرة
غور الأردن: 33–46–48–94–96–
101–112–123–129–130–
136–143–144–190.
(ف)
فلسطين :ذكرت 1607 مرة .
(ق)
قلقيلية : 52–54–93–111–112–
168–239.
قالونا : 29
قلندية : 74
قضاء دورا : 114.
قيسارية : 167.
قطاع غزّة : ذُكر 92 مرة.
القدس : ذُكرت 294 مرّة.
(ك)
كفر قاسم : 52– 93.
كفر شوبا :117.

(ل)
لندن : 33– 41
لتوانيا : 26.
لوبيّة: 167.
لبنان: 42– 58– 138– 192–240.
(م)
مَلْبس : 18– 30.
مرج بن عامر: 33– 34– 149.
مرسم: 114.
مزارع شبعا: 117.
موسكو: 150– 171– 191–223–
224.
مصر: 15– 42– 47– 60– 97–
106– 193
(ن)
نابلس: 51–61–85–86–87–88–
90–93–100–135–150–154–
158.
نعلين: 62–108–162
النويعمة: 168.
النّاقورة: 168
الناصرة: 18–43–141.
النرويج: 213
(و)
وادي عربة : 44– 193
الولايات المتحدة الأمريكية : 14– 208–
212–214–215– 218–219–
223–233–237.
(هـ)
هولندا : 120–211.
هافانا: 200
(ي)
يتما: 87
يعبد: 95
ياميت: 16
يافا: 18– 30– 32– 33– 36–
43– 141– 165– 167– 185.
اليمن : 27–198–
اليرموك : 36– 202.

فهرس الجماعات والأحزاب والهيئات

فهرس الجماعات والأحزاب والهيئات

(أ)
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: 198–199.
الأرثوذوكس: 20–53–170–171–172–221.
أحبّاء صهيون: 24
الأشكناز: 22–108
أيكا: 30
(ب)
بنك العمال(هبوعليم): 39
بنك طفحوت إسرائيل: 155
البرلمان الأوربي: 213
الباب العالي: 19– 22–31–33–43
(ج)
جمعية الدراسات العربية: 2–14–25–39–148–237
جهاز الأمن الوقائي: 184
جمعيات الاستثمار اليهودية : 29
الجامعة العربية: 44–198–199–200–213
(ح)
حركة السلام الآن: 70– 73–84–163–180–229–230–
حركة غوش أمونيم: 52
حكومة الانتداب: 27– 33–38
حركة الإصلاح الديني: 15
حزب العمل: 46–47–48–50–53–55–57–69–71–79–92–106–123–225–226–227–229
حزب الطريق الثالث: 20
الحركة الصهيونية: 2–3–4–5–13–17–18–19–21–23–32–42–60–80–103–105–115–116–119–122–128–169–178–225–236.
الحزب الوطني الديني: 63
الحزب الوطني لمحاربة الصهيونية : 33
الحزب النازي: 27
حزب المفدال الوطني : 52–150
(د)
الدولة العثمانية: 19–22–31–33–43
الدولة العبرية: 2–14–25–39–148–237.
(س)
السامية : 122– 203
السفارديم : 22– 108.

السلطة الفلسطينية : 68–69– 79–
152–175–184–193–221–
234–236–238–239–240.
(ش)
شركة البوتاس الفلسطينية : 37
شركة كهرباء فلسطين : 36
شركة ميكروت : 64– 138.
شركة تحسين الأراضي الفلسطينية المحدودة :
37
شركة تطوير أراضي فلسطين : 41
شركة كهرباء إسرائيل : 119 – 120
(ص)
صندوق الائتمان اليهودي : 41– 120
الصندوق القومي اليهودي : 40.
الصندوق الفلسطيني التأسيسي : 41.
الصهاينة : ذُكر المصطلح في 178
صفحة..
(ع)
العرب : ذُكر المصطلح في 219 صفحة.
(ق)
القوى الامبريالية : 21
(ك)
كتيبة طلائع معلية : 21–32
الكيرن هايسود : 39
الكنيست : 25– 230– 236.
الكيان الصهيوني: 14–21–25–29–
39–43–44–45–58–65–78–
79–89–101–104–105–109–
112– 116 –119–123–125–
129–138–143–146–151–
155–164–174–185–186–
195–199–200–201–202–
203–204–205–206–208–
210–212–217–218–234–
236–237–238–240.
(ل)
اللّيكود : 46–50–51–52–53–
54–55–56–69–71–72–79–
92–106–125–209–225.
لجنة الإعمار : 182
لجنة العمل الصهيونية : 38
لجنة التخطيط والبناء : 103
لجنة حقوق الانسان: 208–210
اللجنة الوزارية العليا للشؤون الاستيطانية :
51
اللجنة الوطنية لمواجهة الاستيطان : 108–
189
اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية :
198

اللجنة الوطنية الإسلامية لمقاومة الاستيطان والدفاع عن الأراضي : 180.
(م)
منظمة التحرير الفلسطينية : 35–41–58–68–179–190–193–199–214–236–237.
مكتب مهاجري الحرب : 28.
مجلس التخطيط الأعلى : 103
مجلس حقوق الانسان في الأمم المتحدة : 120–209*–210
مجلس مستوطنات الضفة الغربية : 160.
مركز غزّة للحقوق والقانون : 179.
مركز أبحاث الأراضي : 158–180.
المجلس الاقتصادي الاجتماعي : 208.
المجلس الإقليمي لغور الأردن : 130
المحكمة الجنائية الدولية: 204–209.
المركز الجغرافي (قسمُ الخرائطِ): 180
المجلس الوطني الفلسطيني : 181.
المؤتمر الصهيوني: 20–26–32–116.
الإمبراطورية العثمانية : 25–116
(ن)
النّازية : 21–27–28
(هـ)
هيئة التعمير والتنمية: 59
هيئة أراضي إسرائيل : 171.
هُوّاة صهيون : 24.
الهستدروت : 25–39–40–144–225.
الهنود الحمر : 14
الهيئة الإسلامية المسيحية لنُصرة القدس والمقدّسات : 83.
(و)
الوكالة اليهودية : 17–18–21–25–34–35–36–38–39–41–55–59–62–63.
(ي)
يهود الدونمة : 24
يشع (مجلس المستوطنات): 53–107
يهود السامره : 22
اليونسكو: 211
اليهود الشرقيين : 22
اليهودية العالمية: 20

فهرس الاتفاقيات والمعاهدات

ومشاريع القوانين

فهرس الاتفاقيات والمعاهدات ومشاريع القوانين

(أ)
اتفاقية أوسلو : 3–5–56–66–68–69–80–86–87–89–90–92–114–122–152–169–181–192–213–232–236–237–240.
اتفاقية الخليل : 92.
اتفاق لاهاي : 201–202–203–211
اتفاقية جنيف الرابعة : 173–201–203– 204– 207–209–212.
اتفاق باريس الاقتصادي : 68.
اتفاقية الهدنة 1949م : 49.
الاتفاقية الدولية للقضاء : 203– 204.
الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفعل العنصري: 204
(خ)
خطة عمل تينيت : 77.
(ص)
صك الانتداب : 35–38–42.
(غ)
غوش أمونيم : 20–46–52–56.
(ق)
قرار مجلس الأمن 242 : 49–239
قرار مجلس الأمن 465: 196–204.
قرار مجلس الأمن 2334: 208.
قانون أملاك الغائبين : 58–92.
قانون العودة : 22– 58.
قانون استملاك الأراضي : 59
قانون التصرّف : 59
قانون تقادم العهد : 59.
(ك)
كامب ديفيد : 16–193–217.
الكتاب الأبيض : 35
(م)
مشروع فوخمان : 53
مشروع بيل : 42
مشروع شارون الأول : 51
مشروع شارن الثاني : 51
مراسلات حسين–مكماهون : 33
مذكرة واي ريفر : 209
مؤتمر مدريد الدولي للسلام : 214
مؤتمر جوتنبرغ : 214
(و)
وعد بلفور : 24–31–33–34

فهرس المستوطنات

فهرس المستوطنات

(أ)
أرز : 50
أيلون موريه : 54–86
أرئيل : 70–109
ألوان شافوت : 72
أفرات : 97– 121.
إيرز : 99
(ب)
بتاح تكفا : 30
بني عتسمونه : 64
بيت إيل : 51–54–103.
بيتار عميت : 97.
بقعوت : 143.
بيت كاحل : 192
(ت)
تينا : 93
تلّ منشه : 94
تفوح : 154.
(ج)
جفعات حماتوس : 83
جيلو : 168
جانيم : 94
(ح)
حاجاي : 134
حينانيت : 95
حرميش : 94–95
(خ)
خارصينا : 91–168
خوما : 35
الخضيرة : 30
(د)
ديمونا : 89
(ر)
رحليم : 87
رمات هنيغيف : 88
ريحان : 93–94–95
ريتشون ليتسيون : 30–32
روش ليتاح : 30
رحوبوت : 30
(ز)
زخرون يعقوب : 18–30
(س)
سنسانة : 91
يسود همعله : 30
سانور : 95
(ش)
شيمعا : 93
شاكيد : 93–94

(ع)
عيليت : 72–93–105–109
(غ)
غونين : 44
غوش غطيف : 63–98–99–184–191–192
(ف)
فاران : 88
(ق)
قرنيه شمرون : 51–70–130
قرية داود : 84
(ك)
كريات أربع : 91–106
كفار داروم : 50–99–191–192
كريات سيفر : 62
كادمي : 95
كرمي تسور : 133
كاليا : 50–144
(م)
ميشورا أدوميم : 84
مشمار هارون : 30
مجدالْ : 35
موراج : 50–99
مبوحورون : 52
موديعين عليت : 62–93–105–106–108–109.
ممتياهو : 61
مابودوتان : 94
معاليه أدوميم : 83–84–106–109–170–172
ميسكيوت : 101
(ن)
نيوزيونا : 30
نتساريم : 50–63–99–182
نحال عوز : 44
نحلات يوسف : 86
نيسانيت : 64–99–182
نوف صهيون : 83
نفى دكاليم : 191
(هـ)
هاردار : 52

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين عاميْ 1880م-1939م	28
02	التوزيع الجغرافي للمستوطنات اليهودية 1936م-1939م	33
03	مستوطنات القطاع وأنواعها	64
04	إنشاء المستوطنات على فترة 42 سنة	86
05	تقسيم منطقة جنين حسب اتفاقية أوسلو	94
06	المستوطنات في جنين	95
07	عدد المستوطنين في المستوطنات عام 2012م	111
08	عدد المستوطنين في المستوطنات وعدد الفلسطينيين في محافظات الضّفة 2004م	111
09	جرائم المستوطنين حسب نوع الاعتداء 2007م	115
10	أجور العمال الفلسطينيين مقارنةً بعمّال المستوطنات	139
11	توزيع العمال الفلسطينيين في المستوطنات حسب النشاط الاقتصادي 2010م	143
12	أهمّ الاعتداءات على الأوقاف الإسلامية	168

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الآية	
شكر وعرفان	
الاهداء	
قائمة المختصرات	
الملخص	
مقدمة	**01**
الفصل التمهيدي: **ظاهرة الاستيطان وتطورها الى غاية 1993**	
توطئة	**13**
أولا– ماهية الاستيطان وخليفته التاريخية	**14**
أ – مفهوم الاستيطان	**14**
ب– الاستيطان في منظور الصهيونية	**16**
ج– الأرض ركيزة الاستيطان	**17**
د– الأهمية الاستراتيجية للاستيطان	**19**
هـ– دور الهجرة في تكريس الإستيطان الصهيوني	**20**
ثانيا– الاستيطان من مطلع القرن 19 إلى قبيل قيام الكيان الصهيوني	**28**
أ– مرحلة الحكم العثماني لفلسطين	**29**
ب الانتداب البريطاني	**34**
ج– الإجراءات البريطانية لتسهيل عمليات الاستيطان	**36**
د– تأسيس المؤسسات اليهودية لدعم الاستيطان	**37**
هـ– تطور استراتيجية البناء في الفترة 1937– 1948م	**42**
ثالثا– الهجرة والاستيطان بعد قيام الكيان الصهيوني	**44**
أ– الاستيطان بعد قيام الكيان الصهيوني إلى غاية 1967م	**44**

ب- إقامة المستوطنات اليهودية في فلسطين ما بين 1967/1993م	**45**
ج- آليات تكريس الاستيطان الصهيوني	**57**
د- دراسة بعض النماذج الاستيطانية	**60**
الفصل الأول: **الاستيطان الصهيوني في فلسطين الفترة 1993-2014**	
توطئة	**67**
أولا- تطورات العملية الاستيطانية بعد اتفاقية اوسلو 1993م وحتى سنة 2014م	**68**
أ- اتفاقية أوسلو	**68**
ب- سير مشاريع الاستيطان بعد أوسلو1993	**70**
ج- الاستيطان الصهيوني بعد الانتفاضة الثانية (2000م)	**73**
د- الاستيطان وخطة خارطة الطريق	**76**
هـ- نماذج عمليات الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة	**79**
ثانيا: الوصف العام للمستوطنات والمستوطنين	**102**
أ- ما المقصود بالمستوطنة؟	**102**
ب- دعم عمليات إنشاء المستوطنات	**104**
ج- أنواع المستوطنات	**105**
د- التنظيم الإداري للمستوطنات	**107**
هـ- أوضاع المستوطنين الصهاينة داخل المستوطنات	**109**
و- كيف تعامل المستوطنون مع الفلسطينيين على حدود المستوطنات؟	**113**
ثالثا: دعم القوى الغربية للكيان الصهيوني دبلوماسيا وماديا لتنفيذ المخططات الاستيطانية	**115**
أ- المساعدات الخارجية	**117**
ب- الدعم الفرنسي	**118**
ج- دعم المانحين الخواص	**121**
د- دور الدبلوماسية في دعم الصهاينة لتنفيذ مشاريعهم الاستيطانية	**121**

الفصل الثاني: آثار الاستيطان على المجتمع الفلسطيني	
توطـئـة	**128**
أولا: على المستوى الاقتصادي	**128**
أ- التأثير على القطاع الصناعي	**130**
ب- التأثير على القطاع الزراعي	**132**
ج- التأثير على قطاع الخدمات	**141**
د- الآثار على القطاع التجاري	**146**
ثانيا- على المستوى الأمني والسياسي	**148**
أ- على المستوى الأمني	**148**
ب- على المستوى السياسي	**151**
ثالثا- على المستوى الاجتماعي	**153**
أ- الآثار الاجتماعية	**153**
ب- الجدار العازل كوسيلة لقطع أواصر العلاقات الاجتماعية بين الفلسطينيين	**158**
ج- الأثر الاجتماعي للجدار العازل	**159**
رابعا- الآثار على المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين	**163**
أ- الهدف الديني للاستيطان الصهيوني	**164**
ب- انعكاسات الاستيطان على المقدسات الإسلامية	**165**
ج- الاعتداءات الصهيونية على الأوقاف في فلسطين	**168**
د- آثار السياسة الاستيطانية على المقدسات المسيحية	**169**
الفصل الثالث: ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية حول الاستيطان الصهيوني	
توطئة	**178**
أولا- ردود فعل الفلسطينيين للاستيطان الصهيوني	**178**
أ- المقاومة السلمية	**178**

ب- المقاومة العنيفة	**191**
ج – موقف السلطة الوطنية الفلسطينية من السياسة الاستيطانية	**192**
د- التصدّي للسياسة الاستيطانية في قطاع غزة	**194**
ثانيا- الدور الاسلامي والعربي في التصدي لمخططات الاستيطان	**195**
أ- مواقف الدول الإسلامية	**195**
ب- مواقف وردود أفعال الدول العربية تجاه السياسة الاستيطانية	**198**
ثالثا- موقف المجتمع الدولي من الاستيطان	**201**
أ- موقف الهيئات الدولية من الاستيطان	**201**
ب- مواقف الدول الكبرى من الاستيطان	**213**
ج- المواقف والقرارات التنفيذية للحكومات والأحزاب الصهيونية	**224**
الخاتمة	**236**
الملاحق	**242**
قائمة المصادر والمراجع	**275**
الفهارس	
فهرس الأسماء والاعلام	**301**
فهرس الأماكن والبلدان	**304**
فهرس الجماعات والأحزاب والهيئات	**309**
فهرس الاتفاقيات والمعاهدات ومشاريع القوانين	**313**
فهرس المستوطنات	**315**
فهرس الجداول	**318**
فهرس المحتويات	**320**

الحَمْدُ لِله رَبِّ العَالمِين